



جامعة دمشق

كلية الشريعة

الدراسات العليا – ماجستير

قسم: العقائد والأديان

النور اللامع والبرهان الساطع في شرح العقيدة الطحاوية

لأبي الفضل نجم الدين منكوبرس الحنفي الناصري (ت: 652 هـ)

(دراسة وتحقيق)

(من اللوح 187 إلى اللوح 268 نهاية المخطوط)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب: أحمد نجم الدين شير

إشراف الدكتور: مدين هواري

نوقشت هذه الرسالة المعنونة بـ: **النور اللامع والبرهان الساطع في شرح العقيدة الطحاوية لأبي الفضل نجم الدين منكوبرس الحنفي الناصري** (ت: 652 هـ)، (دراسة وتحقيق)، (من اللوح 187 إلى اللوح 268 نهاية المخطوط)، في الساعة (العاشرة) من صباح يوم الخميس الواقع في 2018/5/10م، في مدرج كلية الشريعة في جامعة دمشق، وقد حازت درجة (جيد جداً)، من قبل السادة الأساتذة أعضاء لجنة الحكم:

1- د. أحمد الزبيبي الأستاذ المساعد في قسم العقائد والأديان - جامعة دمشق / عضواً.

التوقيع.....

2- د. عبد العزيز حاجي الأستاذ المساعد في قسم علوم القرآن والحديث - جامعة دمشق / عضواً

التوقيع.....

3- د. مدين هواري الأستاذ في قسم العقائد والأديان - جامعة دمشق / عضواً (مشرف).

التوقيع.....

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، رب السموات والأرض ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، خلق السموات والأرض بالحق ثم استوى على العرش يدبر الأمر يفصل الآيات لعلمكم بقاء ربكم توقنوا، وأصلي وأسلم على خير مبعوث هدى ورحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، سيد الأولين والآخرين وحبيب رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن معرفة الله سر السعادة، وتنزيهه عما سواه أساس التوحيد، وإن دراسة علم التوحيد والاعتقاد من أهم العلوم، بل إن هذا العلم هو الفقه الأكبر الذي يتشرف بتعلمه وتعليمه أكابر العلماء عبر العصور؛ وذلك لما لهذا العلم من أهمية بالغة، كيف لا وبه تدفع عن هذا الدين الشبهات، ويذاد عن حياض الدين ما يذاد.

ولقد مر على الأمة الإسلامية الكثير من الذين خاضوا في الدين كل خوض، وأكثروا الحديث عن صفات الله أيما إكثار، فكان منهم المثبتون لصفات الله، وكان منهم المعطلة والمشبهة والمجسمة وغيرهم تعالى الله عما يصفون علواً كبيراً .

والماتريديّة هي الوجه الواضح لمعالم العقيدة عند الحنفية، فكان من علمائهم من ألف في علم التوحيد والعقيدة، وشكّلت هذه المؤلفات جزءاً هاماً من التراث الزاخر من المخطوطات التي تحوي كمّاً كبيراً وضخماً من مؤلفات العلماء في هذا المجال وغيره.

وكان مجال التحقيق من أهم المجالات التي أتاحت لنا التعرف على هذا التراث، مما دفعني لخوض غماره، لأسهم في إضافة جهد جديد يرفد مكتبتنا الإسلامية بمصنفات لها قيمتها العلمية والتراثية.

عنوان البحث

بعد التمهيد والبحث وجدت أن أحقق جزءاً من مخطوط في العقيدة الإسلامية واسمه:

(النور اللمع والبرهان الساطع في شرح العقيدة الطحاوية) لأبي الفضائل نجم الدين منكوبرس بن عبد الله (ت652)، من اللوح 187 إلى اللوح 268 وهو نهاية المخطوط، وبالله التوفيق وعليه سبحانه الاعتماد.

أسباب اختيار البحث وأهميته:

- 1- الرغبة في إغناء المكتبة الإسلامية بمؤلفات لعلماء الماتريدية، لقلّة كتب الماتريدية، مقارنة بما كتب عند الأشاعرة، وحاجة المكتبة الإسلامية إليها.
- 2- أهمية متن العقيدة الطحاوية وشروحها عند علماء المسلمين.
- 3- أن الشرح في هذا المخطوط يعرض لأهم آراء علماء الماتريدية، ويشير إلى كتبهم.

إن لهذا المخطوط أهمية يتميز بها عن غيره؛ حيث إنه يوضح الأصول التي يقوم عليها المذهب الماتريدي، ويوضح المنهج المعتمد في هذا المذهب من حيث الاستدلال وإقامة الحجج ودفع الشبه.

بالإضافة إلى أن التحقيق ليس عملاً بسيطاً، -كما يُظن- فهو يحتاج إلى جهد وعمل مضني، كالتصنيف والتأليف، وهو يغني المكتبة العلمية بما تحتاجه، في هذا الباب، وهو على بساطته في الظاهر إلا أنه يحتاج إلى دقة وبصيرة، ربما لا تكون بالمستوى المطلوب عند من يبدأ حديثاً في هذا المجال، لتزداد خبرة من خاض هذه التجربة، فينعكس ذلك على أسلوبه في الدراسة والتحقيق إذا ما قرر أن يستمر في هذا المجال.

ومن الضروري مراعاة جعل التحقيق بأسلوب يناسب جميع القراء المطلعين على الكتاب المحقق، بحيث تصل المعلومة مشروحة موضحة، فلا يعاني قارئها من لبس في فهم المعاني، حيث إن مهمة التحقيق إزالة اللبس، وتوضيح الغموض،

وشرح المعاني، إضافة إلى المعايير العلمية المطلوبة في التحقيق، حيث يتم إنتاج المادة العلمية من جديد، والباسها ثوباً جديداً يخرجها من الظلمات إلى النور. وإن دراستي والتحقيق الذي قمت به كان بالمعايير-حسب ما استطعت وأدركه جهدي- والمناهج التي درسناها على أيدي أساتذتنا الأعزاء في كلية الشريعة في جامعة دمشق، في قسم العقائد، رغبة في إغناء المكتبة الإسلامية ورفدها بما في تراثنا العلمي من كنوز، ومحبة لهذا الاختصاص العلمي- حيث إن التحقيق اختصاص لا يستهان به إذا أعطي حقه- بما يجعل الباحث أهلاً لتناول التراث العلمي، واقتناص المؤلفات النادرة التي تحتاجها مكتباتنا، فكم من كتاب سمعنا باسمه، ثم قام أحد الباحثين بإيصاله إلينا، وجعله حياً بين أيدينا، مما يجعلنا على تواصل مع ما أنتجه علماؤنا في مرحلة متقدمة من تاريخ العلم والعلماء.

أهمية الكتاب المحقق:

والكتاب الذي بين أيدينا يعد شرحاً مهماً للعقيدة الطحاوية، حيث تضمن الكلام عن مسائل مهمة في علم الكلام، حيث بدأ كتابه بالكلام عن الحجج الموجبة للعلم، وعن العلم وأقسامه، ثم بدأ بتناول معظم المسائل التي تتعلق بالإلهيات، فالنبوات، فالسمعيات، مستعيناً بما أعطاه الله من فهم لهذه المسائل.

وارتكز المؤلف بشكل واضح على مؤلفات علماء الماتريدية، وآرائهم التي بثوها في كتبهم، حيث يأتي بالنص من الطحاوية، ثم يقوم بشرحه، والكلام عنه، بناء على مقالة مشايخه، ويعرض لأقوال الفرق- كل مسألة حسب ما قيل فيها- فيشير إلى كلام المخالفين، ثم يأتي بالدلائل، فيرد على حججهم، بشكل واضح ومباشر، مما يدل دلالة واضحة على سعة اطلاعه على أقوال الفرق، وشبهاتهم، وسعة اطلاعه أيضاً على أقوال العلماء من مذهب الماتريدي، حيث يضع لكل شبهة، أو رأي مخالف الرد المناسب مع دليله.

وهو لا يخرج عن رأي علماء الماتريدية- الذين ذكر معظمهم ومؤلفاتهم أول كتابه- وأرى أنه كان ناقلاً لآرائهم في كتبهم بالحرفية تقريباً- وكثيراً ما يشير إلى كلام أبي حفص الغزنوي، صاحب كتاب أصول الدين، مستنداً إلى كلامه في هذا

الكتاب بشكل بسيط، وإلى كلامه في كتاب آخر، ربما لم يصلنا بعد، أو أنه ما يزال مخطوطاً، ويعتمد المؤلف أيضاً بشكل كبير على كلام أبي منصور الماتريدي في كتابه: (تأويلات أهل السنة).

لذا كان من الأهمية بمكان الاهتمام بهذه المخطوطة، وإخراجها للنور، والانكباب عليها بالدراسة والتحقيق العلمي، وذلك لإيضاح ما فيها من آراء مهمة تؤيد مذهب أهل السنة والجماعة.

الدراسات السابقة:

حسب ما أعلم فإن المؤلف لا توجد دراسة عنه، أو عن مؤلفاته، مع أن كتابه في علم الكلام قد ذكرت في كتب التراجم، ومع ذلك فحسب ما سبق إليه علمي، لم يقد أحد بالانكباب والعمل على شرحه، وهو نتاجه الوحيد في علم الكلام، وله في الفقه مؤلفات أخرى، ذكرها علماء الحنفية، وقد عُرف المؤلف باسم الزاهدي في كتب الفقه، وأما فيما يخص شرحه الحالي في علم الكلام: (النور اللامع والبرهان الساطع)، فلقد أسند قسم العقائد في كلية الشريعة جامعة دمشق دراسة وتحقيق المخطوط: (النور اللامع والبرهان الساطع في شرح العقيدة الطحاوية) لأبي الفضائل نجم الدين منكوبرس بن عبد الله (ت: 652هـ)، لزميلي: صهيب محمد، ومريم إيبش، حيث كُلف الطالب صهيب محمد بدراسة وتحقيق الألواح من اللوح 1أ، إلى اللوح 101ب، ولم يُتم ذلك بعد، وأما الطالبة مريم إيبش فكلفت بدراسة وتحقيق الألواح من اللوح 102أ، إلى اللوح 187ب، وقد انتهت من كتابة الرسالة، وعلى وشك مناقشتها، حسب ما أعلم، وقد أسند إلي دراسة وتحقيق الثلث الأخير من المخطوطة، من اللوح 187أ إلى اللوح 268ب، والتي هي آخر المخطوطة.

صعوبات البحث

رافق البحث بعض الصعوبات التي سأشير إليها فيما يأتي:

- 1-تضمن الكتاب الكثير من الإحالات لعلماء الماتريديّة وكتبهم، بالإضافة إلى آراء الفرق الأخرى وشبهاتهم، والرد عليهم، مما يوجب الرجوع إلى كتب المذاهب، والاطلاع على آرائهم المبنوثة فيها، وهذا يحتاج إلى جهد كبير، بذلت فيه ما استطعت، مستعيناً بالله، وتوفيقه وإعانتة.
- 2-تضمن الكتاب مسائل عديدة فيها خلاف مع المعتزلة والخوارج، مع ملاحظة أمرين: الأول ندرة مراجع المعتزلة والخوارج، الثاني: صعوبة العبارة في مؤلفات المعتزلة، وخفاء الكثير من المسائل المختصرة في المسائل والردود الطويلة، وهذه المسائل تحتاج لقراءة مطولة في مراجع المعتزلة، والخوارج لفهم العبارة واستخراج المطلوب.

منهج دراسة الكتاب:

إنّ المنهج المتبع في دراسة مسائل الكتاب، هو تبع لطبيعة هذه المسائل، ففي بعض المسائل تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لبعض المسائل المتعلقة بالمذهب الماتريدي، والذي هو مذهب المؤلف، وفيما يتعلق بالمسائل المشتركة، أو الاختلافية بين الماتريديّة والأشاعرة، أو حتى المعتزلة، كان المنهج المعتمد هو المنهج المقارن، وأما فيما يخص الآراء المخالفة لمذهب السنة والجماعة، أو الآراء التي شنّع عليها العلماء، فلقد كان المنهج المتبع هو المنهج النقدي، بالإضافة إلى المنهج الوثائقي، وهو الجمع المتأنّي والدقيق للوثائق المتوافرة عن المؤلف، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلاً أَسْتَطِيعُ بموجبه استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من نتائج عن طريق الاستفادة من الرسائل والكتب التي تناولت موضوع البحث من زوايا متعددة، وكنت أعلق، وأبدي رأيي في هذه المسائل، حسب الحاجة.

وتعد الدراسة توطئة للتحقيق، وسابقة له، وتعريفاً بأهم المسائل التي قام المؤلف بذكرها في كتابه، ومن المهم أن أشير إلى أن منهجي في قسم الدراسة: أن أسرد كلام نجم الدين منكوبرس أولاً، وما يراه في المسألة، ثم أسرد كلام الماتريديّة،

فالأشاعرة، فأهل الحديث، فالمعتزلة، وليس هذا على إطلاقه، فكل مسألة لها طبيعتها، فأحياناً يكون للمعتزلة رأي مهم في المسألة، يجب ذكره والرد عليه، وربما كان لأهل الحديث أو غيرهم رأي مهم في المسألة، فأرى أن أذكره وأشير إليه. وفي بعض المسائل التي فيها عدة أفكار، أقوم بالترتيب نفسه عند كل فكرة حتى لا يقوم القارئ بالبحث عن آراء الفرق عن الفكرة نفسها في ثنايا المطلب، وهذا منهجي، وربما كنت في ذلك غير مصيب، ولكل مجتهد نصيب.

خطة البحث

جاءت خطتي لهذا البحث مكونة من تمهيد وقسمين وخاتمة وفهارس، وهي كالتالي:

المقدمة

عنوان البحث.

أسباب اختيار البحث وأهميته.

أهمية الكتاب المحقق.

الدراسات السابقة.

صعوبات البحث.

منهج دراسة الكتاب.

خطة البحث.

التمهيد: نبذة عن مؤلف العقيدة الطحاوية وشرحها

وذكرت فيه أمرين:

أولاً: ترجمة الإمام الطحاوي.

ثانياً: العقيدة الطحاوية وأهم شروحاتها.

القسم الأول: (قسم الدراسة)

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف.

المطلب الأول: عصر المؤلف.

أولاً: الحالة السياسية.

ثانياً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: الحالة العلمية والثقافية.

المطلب الثاني: سيرة المؤلف الذاتية والعلمية

أولاً: اسمه وكنيته، ولقبه، ونسبه.

ثانياً: ولادته ونشأته، طلبه للعلم، وفاته.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه.

رابعاً: مؤلفاته، وآراء العلماء فيه.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف.

المطلب الأول: مصادر المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف.

أولاً: منهج المؤلف في الاستدلال.

ثانياً: موقفه من الدليل النقلى والعقلى.

ثالثاً: موقفه من الفرق الأخرى.

أ- مذهب نجم الدين منكوبرس العقدي

ب- موقفه من الأشعرية

ت - موقفه من المعتزلة والقدرية

ث - موقفه من الخوارج

ج - موقفه من السفسطائية:

الفصل الثاني: دراسة أهم الآراء الكلامية لنجم الدين منكوبرس في المخطوط:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم الكلام:

المطلب الأول: حقيقة الإيمان وأدلته وضوابطه.

المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه.

المطلب الثالث: الوعد والوعيد.

المطلب الرابع: الاستطاعة التي يوجد بها الفعل.

المطلب الخامس: التكليف بما لا يستطاع والخلاف فيه.

المبحث الثاني: قسم الإلهيات:

المطلب الأول: الجهة وتأويلها في حق الله تعالى.

المطلب الثاني: علم الله تعالى وتعلقه

المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه.

المطلب الرابع: القرآن الكريم وهل هو مخلوق أم غير مخلوق.

المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم

المبحث الثالث: قسم النبوات:

المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء وصفاتهم وما يجوز في حقهم وما يستحيل.

المطلب الثاني: دلائل ثبوت النبوة.

المطلب الثالث: إثبات المعجزة والولاية والكرامة.

المبحث الرابع: قسم السمعيات (الغيبات):

المطلب الأول: الإيمان بالملائكة.

المطلب الثاني: العرش والكرسي.

المطلب الثالث: إثبات الحوض والميزان.

المطلب الرابع: عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين.

المطلب الخامس: إثبات البعث والحساب والصرط .

المطلب السادس: خلق الجنة والنار، وفنائهما.

أولاً: خلق الجنة والنار.

ثانياً: فناء الجنة والنار.

القسم الثاني: تحقيق النص.

وفيه:

أولاً: توثيق عنوان الكتاب.

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه نجم الدين منكوبرس.

ثالثاً: النسخ المخطوطة.

- رابعاً: النسخة المعتمدة في التحقيق.
- خامساً: بقية النسخ.
- سادساً: صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق.
- سابعاً: منهج التحقيق.
- النص المحقق.
- الخاتمة: (وتتضمن النتائج والتوصيات والفهارس).
- الفهارس: وتشمل ما يلي:
- أولاً: فهرس الآيات القرآنية .
- ثانياً: فهرس الأحاديث.
- ثالثاً: فهرس الآثار.
- رابعاً: فهرس الأعلام.
- خامساً: فهرس الفرق.
- سادساً: فهرس المصادر والمراجع.
- سابعاً: فهرس الموضوعات.

● تمهيد: نبذة عن مؤلف العقيدة الطحاوية

وشراحها

● أولاً: ترجمة الإمام الطحاوي.

● ثانياً: العقيدة الطحاوية وأهم شروحيها

تمهيد: نبذة عن مؤلف العقيدة الطحاوية وشرحها

رأيت أن أذكر أمرين في هذا التمهيد، لا بد من ذكرهما قبل الشروع في الدراسة، الأول ذكر ترجمة الإمام الطحاوي، صاحب المتن المشروح، والثاني أذكر فيه العقيدة الطحاوية وأهم شروحها.

أولاً: ترجمة الإمام الطحاوي:

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جواب الأزدي الطحاوي - نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر - الإمام المحدث الفقيه الحافظ، صاحب التصانيف الفائقة، والأقوال الرائقة، والعلوم الغزيرة، والمناقب الكثيرة.⁽¹⁾

ولد - رحمه الله - سنة تسع وثلاثين ومائتين، وعندما بلغ سن الإدراك تحول إلى مصر لطلب العلم، وأخذ يتلقى العلم على خاله إسماعيل بن يحيى المزني⁽²⁾ ألقبه أصحاب الإمام الشافعي، وكان كلما اتسعت دائرة ألقه يجد نفسه حائراً أمام كثير من المسائل الفقهية، ولم يكن ليجد عند خاله ما يشفي غليله فيها، فأخذ يترقب ما يصنعه خاله عندما تعترضه تلك المسائل، فإذا هو كثير التعرّيج على كتب أصحاب أبي حنيفة، وإذا هو يختار ما ذهب إليه أبو حنيفة في كثير منها، وقد أودع هذه الاختيارات في كتابه (مختصر المزني)⁽³⁾.

ولما اكتملت معرفته بمذهب الإمام أبي حنيفة تحول إليه واقتدى به وأصبح من أتباعه، ولم يمنعه ذلك من مخالفته لبعض أقوال الإمام، وترجيح ما ذهب إليه غيره

(1) يُنظر: محي الدين الحنفي، الجواهر المضية، ج1، ص102.

(2) هو إسماعيل بن يحيى المزني، صاحب الإمام الشافعي، إمام مجتهد، قوي الحجة، ولد سنة 175هـ، له عدة مؤلفات، منها: (شرح الجامع الكبير)، (شرح الجامع الصغير)، توفي سنة 264هـ، يُنظر: ابن خلكان (ت: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د/ط، ت، ج1، ص217، الصفيدي، الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ، 2000م، ج9، ص142.

(3) يُنظر: بامخرمة، أبو الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي (947 هـ)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428 هـ - 2008 م، ج3، ص70.

من الأئمة؛ لأنه - رحمه الله - لم يكن مقلداً لأبي حنيفة، وإنما كان يرى أن منهجه في الفقه أمثل المناهج في نظره فكان يسير عليه، ويأتم به، ولذلك تجده في كتابه (معاني الآثار) يرجح ما لم يقل به إمامه⁽¹⁾.

وقد تخرج على كثير من الشيوخ، وأخذ عنهم، وأفاد منهم، وقد أرى عددهم على ثلاثمائة شيخ، وكان شديد الملازمة لكل قادم إلى مصر من أهل العلم من شتى الأقطار، حتى جمع إلى علمه ما عندهم من العلوم، وهذا يدل على مبلغ عنايته في الاستفادة، وحرصه الأكيد على العلم، وقد أثنى عليه غير واحد من أهل العلم، ووصفوه بأنه ثقة ثبت فقيه عاقل حافظ دين، برع في الفقه والحديث.

وقال **الذهبي**⁽²⁾ في (تاريخه الكبير): "الفقيه المحدث الحافظ أحد الأعلام، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً"⁽³⁾.

وقال **ابن كثير**⁽⁴⁾ في (البداية والنهاية): "هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة"⁽⁵⁾.

وأما تصانيفه - رحمه الله - فهي غاية في التحقيق والجمع وكثرة الفوائد وحسن العرض.

فمن مصنفاته: (العقيدة الطحاوية)، وهي التي نقدمها مع شرحها، وهي على صغر حجمها غزيرة النفع، على منهج أهل السنة والجماعة، تجمع بين دفتيها كل ما

(1) يُنظر: محي الدين الحنفي، الجواهر المضية، ج1، ص102، 103.

(2) **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، التَّركماني الشافعي، من شيوخه الدمياطي وابن دقيق العيد، وله عدد كبير من المؤلفات، منها: سير أعلام النبلاء، والتاريخ الكبير، ومختصر تهذيب الكمال، توفي في دمشق سنة 748هـ، يُنظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج9، ص100، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ت: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ، 1972م، ج3، ص336.

(3) **الذهبي**، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: د. بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م، ج7، ص439.

(4) **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، له عدة مؤلفات مهمة، منها: البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم، وطبقات الفقهاء الشافعيين، توفي سنة 774هـ، يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص373، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ ط، ت، ج1، ص153.

(5) **ابن كثير**، البداية والنهاية، دار الفكر، 1407 هـ، 1986 م، ج11، ص174.

يحتاج إليه المسلم في عقيدته. ومنها كتاب (معاني الآثار)، وهو كتاب يعرض فيه الأبحاث الفقهية مقرونة بدليلها، ويذكر في بحثه المسائل الخلافية، ويسرد أدلتها ويناقشها، ثم يرجح ما استبان له الصواب منها، وهذا الكتاب يدرّب طالب العلم على الفقه، ويطلعه على وجوه الخلاف، ويربي فيه ملكة الاستنباط، ويكون له شخصية مستقلة.⁽¹⁾

تُوفي -رحمه الله- سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (321هـ)، ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة⁽²⁾.

(1) يُنظر: اللكنوي الهندي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة د/ط، ت، ص31، 32.

(2) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص174، بامخرمة، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ج3، ص71.

ثانياً: العقيدة الطحاوية وأهم شروحاتها:

تعد العقيدة الطحاوية من المتون المهمة في العقيدة، وهي المسماة بـ(بيان السنة والجماعة)، وهي من تأليف الإمام المحقق الشيخ أبي جعفر الطحاوي الحنفي المتوفى سنة (321هـ)، وقد تلقىها الأمة بالقبول، ولقد قام بشرح العقيدة الطحاوية عدد لا بأس به من العلماء، وأشهرهم:

- 1- العلامة نجم الدين منكوبرس التركي المتوفى سنة 652هـ، وسمى شرحه (النور اللاحق والبرهان الساطع)، وهو كتابنا الحالي وموضوع البحث، ويعد النور اللاحق من الشروح المهمة للطحاوية، نظراً لأهمية المسائل الكلامية التي عالجها وتكلم عنها المؤلف، ووجود أكثر من مخطوطة بإملاء المؤلف والقراءة عليه، وقيل عن نجم الدين منكوبرس: "شرح العقيدة للطحاوي في مجلد كبير ضخم فيه فوايد"⁽¹⁾، فأثبت العلماء فوائده شرحه للطحاوية.
- 2- اسماعيل بن ابراهيم، الشيباني، أبو الفضائل، (ت: 629هـ)، وشرحه للطحاوية معروف.⁽²⁾
- 3- هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني، شجاع الدين، المتوفى سنة 733هـ.⁽³⁾
- 4- محمود بن أحمد بن مسعود القونوي المتوفى سنة 771هـ، وسماه: (القلائد في شرح العقائد للطحاوي)⁽⁴⁾.
- 5- قاضي القضاة عمر بن اسحق المرغيناني سراج الدين الهندي المتوفى سنة 773، وسماه: (شرح عقائد الطحاوي)⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: محي الدين الحنفي، الجواهر المضية، ج1، ص170.

(2) يُنظر: محيي الدين الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج1، ص144، أبو الفلاح العكري، شذرات الذهب، ج5، ص129، 130، والكتاب مطبوع، يُنظر: الشيباني، القاضي اسماعيل بن ابراهيم بن علي (ت: 629هـ) شرح العقيدة الطحاوية، تخريج الأحاديث: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ ط، ت.

(3) يُنظر: الصفي، الوافي بالوفيات، ج8، ص178، ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص65، الغزي، الطبقات السنية في ترجمة الحنفية، ج2، ص106، 107.

(4) يُنظر: الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف، استانبول 1951م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ج2، ص409.

(5) يُنظر: الباباني، هدية العارفين ج1، ص790.

6- محمد بن أحمد البابر تي (ت: 786هـ)، واسم كتابه: شرح عقيدة أهل السنة والجماعة.⁽¹⁾

7- صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: 792هـ)، وشرحه للطحاوية المسمى : (شرح العقيدة الطحاوية)، وهذا الشرح بالذات يختلف عن كل الشروح التي تقدم ذكرها، نظراً لأن صاحبه قد خالف أئمة مذهبه الماتريدية، وتبنى آراء ابن تيمية وابن القيم⁽²⁾.

8- العلامة محمد بن أبي بكر الغزي الحنفي، والذي يعرف بابن بنت الحميري، كان حياً سنة 881هـ، سماه: (شرح عقائد الطحاوي)، منه نسخة بخط المؤلف بالمكتبة الآجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحة، فرغ منه مؤلفه سنة 811هـ.

9- العلامة محمود بن محمد بن أبي اسحق الحنفي القسطنطيني، أتمه سنة 916هـ، وسماه: (شرح عقائد الطحاوي)⁽³⁾.

10- العلامة عبد الرحيم بن علي الأماسي الشهير بشيخ زاده الرومي الحنفي المتوفى سنة 944هـ، وسماه: (شرح عقائد الطحاوي)⁽⁴⁾.

11- العلامة الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي المتوفى سنة 1298هـ.⁽⁵⁾

(1) الكتاب مطبوع، يُنظر: البابر تي، أكمل الدين محمد بن محمد (ت: 786هـ)، شرح عقيدة أهل السنة والجماعة، (العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي (ت: 321هـ)، ت: د. عارف آيتكن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرياض، ط1، 1409هـ، 1989م.

(2) الكتاب مطبوع، ينظر: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، (ت: 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ت: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، 1426هـ - 2005م.

(3) يُنظر: عمر كحالة (ت: 1408هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د/ط، ت، ج2، ص193.

(4) يُنظر: الباباني (ت: 1399هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ط، ت، ج2، ص102.

(5) الكتاب مطبوع، يُنظر: الميداني، عبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي (ت: 1298هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ت: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1412هـ، 1992م.

القسم الأول:

(قسم الدراسة) وفيه فصلان:

● الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف.

● الفصل الثاني: دراسة أهم الآراء الكلامية لنجم الدين

منكوبرس

● الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف

● المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

● المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف

● المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

● المطلب الأول: عصر المؤلف

● أولاً: الحالة السياسية

● ثانياً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية

● ثالثاً: الحالة العلمية والثقافية

● المطلب الثاني: سيرة المؤلف الذاتية والعلمية

● أولاً: اسمه، كنيته، لقبه، نسبه

● ثانياً: ولادته، نشأته، طلبه العلم، وفاته

● ثالثاً: شيوخه وتلاميذه.

● رابعاً: مؤلفاته، وآراء العلماء فيه.

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

المطلب الأول: عصر المؤلف

تمهيد:

من خلال البحث الذي قمتُ به بالعودة إلى المصادر التي تحدثت عن المؤلف نجم الدين الناصري منكوبرس، لم أجد من ذكر تاريخ مولده، ولكن تم ذكر وفاته، على أنها كانت سنة ستمائة واثنين وخمسين للهجرة⁽¹⁾.

وبناءً عليه، فإنَّ المؤلف يُعدُّ ممن عاصروا أواخر القرن السادس الهجري، وجزءاً كبيراً من القرن السابع الهجري، وهذه الفترة الزمنية التي عاشها المؤلف تُعدُّ فترة مميزة، فيها ازدهار علمي وثقافي، وكانت مرحلة التأليف والتصنيف في شتى أنواع العلوم كما سيأتي لاحقاً.

أولاً: الحالة السياسية

شهدت هذه المدة من الزمان اضطرابات سياسية؛ نظراً للضعف الذي نال من الخلافة العباسية بشكل عام، والبلاد الإسلامية بشكل خاص، وتمزّقت الدولة الإسلامية إلى دويلات صغيرة، كما قامت الحروب الصليبية، فازدادت قوة المغول على الحدود الشرقية من البلاد العربية، فقد كانوا على استعداد تام؛ للانقضاض على الأراضي العربية وقتها⁽²⁾.

وتعاقب على الحكم في هذه الفترة آخر خلفاء الدولة العباسية، كان من أبرزهم الخليفة الناصر (575هـ - 622هـ)⁽³⁾، والخليفة المستنصر بالله (622هـ - 640هـ)⁽⁴⁾، ثم كانت خلافة المستعصم (640هـ، 656هـ)، والذي كان آخر خلفاء بني العباس، والذي قتل على يد هولاكو قائد جيش التتار في ذلك الوقت⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: للكنوي الهندي، الفوائد البهية، ص212، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المتنى، بغداد، 1941م، ج2، ص1357، الزركلي، الأعلام، ج7، ص193.

(2) يُنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1415هـ، ج9، 105-107، ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص880 وما بعدها.

(3) يُنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص214، العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص171.

(4) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص172، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج3، ص662.

(5) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص440، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج3، ص662.

ولقد كانت هذه المرحلة الزمنية التي عاشها المؤلف مرحلة مهمة، فقد قامت فيها أحداثٌ متتالية مهمة أيضاً، منها:

وجود صلاح الدين الأيوبي رحمه الله تعالى، وانتصاره على الصليبيين، وتحرير بيت المقدس من برائتهم، إلى أن توفي سنة 589هـ، ومن ثم فإن الأيوبيين قد حطّموا دولة الفاطميين، تلك الدولة التي كانت قد ضعفت من أثر النزاع والانقسام، فأدّى ذلك إلى تدخل الطامعين فيها لاسيما جيرانها، مما أضعف مركزها وقلل من هيبتها، وكان زوالها، ثم قيام الدولة الأيوبية، ثم ظهر الخلاف بين أبناء صلاح الدين بعد وفاته، ولم تعد الدولة الأيوبية قوية كما كانت، وتحول ملكهم إلى دويلات صغيرة⁽¹⁾.

وبعد ذلك ظهر المماليك الذين حكموا البلاد بعد ذلك، وهم طائفة من الأرقاء اشتراهم أسيادهم بالمال، ثم عنوا بتربيتهم عناية خاصة، واستطاع المماليك أن يسيطروا على بلاد عدة منها مصر، وغيرها من البلاد العربية، وقاموا بحماية بلاد المسلمين من خطرين داهمين عظيمين هما: خطر الصليبيين، حيث كانت لهم حملات عدة بعد موت صلاح الدين الأيوبي، والمغول⁽²⁾.

ثانياً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية

كانت الأحوال الاجتماعية في هذا العصر تشابه الأحوال السياسية كثيراً، فكانت سيئة للغاية، فانتشر الغلاء والظلم، وكان العوام يشكلون السواد الأعظم من الناس، وكان معظمهم يعانون من: الفقر، والجوع، والمرض، حيث انقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات في ذلك العصر:

الطبقة الأولى: وهي طبقة السلاطين، وأصحاب النفوذ والأثرياء.

والطبقة الثانية: وهي طبقة التجار، وقواد الجيش والعسكر، وهم يلون الطبقة الأولى من ناحية الغنى والرفاهية.

أما الطبقة الثالثة: فهي سواد الشعب الذي تحدثنا عنه وعن فقره⁽³⁾.

(1) يُنظر: ابن واصل (ت: 697هـ)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ت: جمال الدين الشيال، القاهرة، 1953م، ج2، ص378، 379.

(2) يُنظر: د. سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، ص176، وانظر: د. أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ط7، 1986م، ج5، ص215-224.

(3) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص33، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ص127، 128.

وأما الأوضاع الاقتصادية فإنها لا تكاد تتفك عن الأوضاع السياسية من حيث تأثرها بها، فالاضطرابات السياسية يلحقها اضطرابات في أحوال البلاد والناس اقتصادياً، وهذا ما جرى في القرن السادس الهجري حيث توالى الفتن من بغاة يقطعون الطرق، وخارج على الخليفة يطلب البيعة لنفسه، وخلال ذلك كله تتعطل أرزاق الناس، حتى ورد أنه تعذر على أهل بغداد الشوك والتبن والعلف، كل باقة بحبة، ورأس الغنم بسبعة دنانير، والتبن خمسة أرطال بحبة، وتعذر اللحم، وزاد من ذلك في منطقة العراق مثلاً كثرة فيضانات دجلة المتكررة التي كانت تجتاح البلاد وتترك مزارعها ودورها خراباً، فكان الناس عقب كل فيضان لا يجدون ما يقتاتون به، حتى كانوا في بعض الأوقات يأكلون الميتة والقطط والكلاب⁽¹⁾.

كما تدهور الوضع الاقتصادي في القرن السابع الهجري في مصر في أيام المماليك، بزيادة نفقات الحروب والأعمال العسكرية، ورواتب العسكر، مما أدى إلى تدهور مالي واجتماعي، وأدى بدوره أو ساعد على تفشي النكبات والجوائح كالطواعين والأوبئة التي حصدت من النفوس العدد الوفير وأنهكت ما تبقى من الناس، والمجاعات المتتابة والزلازل⁽²⁾.

ثالثاً: الحالة العلمية والثقافية

يُعدُّ هذا العصر من العصور المتميزة من الناحية: العلمية، والثقافية، فقد أصبح لكل دولة من الدويلات الإسلامية التي كانت متناثرة هنا وهناك علماءها ومؤلفاتها، فكثرت العلماء، وكثرت مؤلفاتهم؛ نظراً لتشجيع الحكام والأمراء للعلم في هذا العصر، وإقبالهم على بناء المدارس، وإغداق المال عليها، وعلى القائمين عليها⁽³⁾. ويقول المؤرخون عن هذا العصر: "وكانت بلاد الإسلام حتى هذه الفترة من عهود الازمحلل، تنزع العالم كله في الشعر والعلم والفلسفة، ... وجرى الحكام

(1) ينظر: ابن الجوزي (ت: 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ج10، ص284.

(2) ينظر: اليافعي (ت: 768هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ، 1997 م، ج8، ص774، المقريزي (ت: 845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1418هـ، 1997م، ج1، ص236.

(3) ينظر: د. أحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر، القاهرة، د/ط، ت، ص11، 86.

المسلمون جميعهم، بل صغار الملوك أنفسهم على سُنّة الخلفاء العباسيين في مناصرة الآداب والفنون، ... وإن كانت الفلسفة قد اضمحلت لتشددهم في الدين، فقد طارد السلاجقة وصلاح الدين الأيوبي كل خارج على السنة من المسلمين،...وقصارى القول: إن هذا العصر كان عصر اضمحلال متلألئ ساطع⁽¹⁾.

كما اعتنى الحكام في هذه الفترة ب: بناء المدارس المختصة بالعلوم الشرعية، فبنى نور الدين الزنكي دار الحديث النورية في دمشق، وبنوا أيضاً مدرسة الحديث الكاملية في القاهرة، وبرز في علم الحديث علماء أفاضل كان من أبرزهم: الإمام النووي⁽²⁾، الذي ولد سنة 631هـ، وتوفي سنة 676هـ، وكان له السبق في المؤلفات والمصنفات في علم الحديث وأبوابه⁽³⁾.

وظهر من علماء هذا العصر سيف الدين الأمدي، الذي كَانَ أَذْكَى أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَكْثَرَهُمْ مَعْرِفَةً ب: العلوم الحكمية، والمذاهب الشرعية، والمبادئ الطبية، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ وَجَلَسَ فِي الْمَدْرَسَةِ، وَأَلْقَى الدَّرْسَ وَالْفُقَهَاءَ عِنْدَهُ، يَتَعَجَّب النَّاسُ مِنْ حُسْنِ كَلَامِهِ فِي الْمُنَاطَرَةِ وَالْبَحْثِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَمِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ، كَمَا لِسَيْفِ الدِّينِ الْأَمْدِيِّ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْكُتُبِ مِنْهَا: كِتَابُ أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَكِتَابُ غَايَةِ الْمَرَامِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، تُوُفِيَ سَنَةَ 631 هَجْرِيَّةً⁽⁴⁾.

(1) ول ديورانت (ت: 1981 م)، قصة الحضارة، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجيل، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1408 هـ، 1988 م، ج3، ص221، 222.

(2) هو: يحيى بن شرف، جُمُعَةُ النَّوَوِيِّ محيي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا، ولد في نوى سنة 631هـ، ولزم شيخه الكمال إسحاق بن أحمد، وكان يقرأ عليه الكمال الحافظ عبد الغني، من كتبه: (تهذيب الأسماء واللغات)، (منهاج الطالبين)، (المنهاج في شرح صحيح مسلم)، توفي سنة 676هـ، يُنْظَرُ: ابن كثير، طبقات الشافعيين، ت: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413 هـ، 1993 م، ص913، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص395.

(3) ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص395.

(4) الأمدي: هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، صنف في: أصول الفقه، والدين، والمنطق، والحكمة، والخلاف، وكل تصانيفه مفيدة. فمن ذلك كتاب "أبكار الأفكار" في علم الكلام، وله مقدار عشرين تصنيفاً، وانتقل إلى دمشق ودرس في المدرسة العزيزية، وأقام بها زماناً، يُنْظَرُ: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص293.

ولقد برز في هذا العصر جماعة من علماء الكلام، منهم: الإمام فخر الدين الرازي⁽¹⁾، المتوفى سنة 606هـ، والذي ألّف في علوم عدة منها: التفسير، حيث ألّف كتاب: (أسرار التنزيل وأنور التأويل)⁽²⁾، والتفسير الكبير المعروف باسم: (مفاتيح الغيب)⁽³⁾ أو فتوح الغيب، وله مؤلفات في الطب وأصول الفقه، أمّا في علم الكلام فله مؤلفات عدة منها:

كتاب (الأربعين في أصول الدين)⁽⁴⁾، والذي رتبته على أربعين مسألة من مسائل علم الكلام، وأخيراً كتاب: (إرشاد النظار إلى لطائف الأسرار)، والذي ذكره الرازي في كتابه: (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين)⁽⁵⁾.

وأما بالنسبة للفقه، فلقد كان لهذا العصر ميزة تختص به، وهو أن المذهب الشيعي كان المسيطر في مصر، فلما انتهى الوجود الشيعي فيها، عاد النشاط الفقهي إلى سابق عصره، وكان المذهب الشافعي هو الغالب في مصر، فقد اعتنقه الأيوبيون، وصالح الدين وأولاده في مصر⁽⁶⁾.

وأما في بلاد الشام، فلقد كان المذهب الحنفي هو صاحب المكانة الأولى، يليه الشافعي، بمدرسته التقوية⁽⁷⁾، ومن مدارس الشافعية في مصر: المدرسة الصلاحية، والتي تقع إلى جانب قبر الشافعي رحمه الله تعالى، ويقابلها للحنفية في مصر المدرسة السيوفية، التي بُنيت عام 572هـ⁽⁸⁾.

وأما في علم التفسير ظهر الإمام القرطبي المتوفى سنة 671هـ، وظهر تفسيره المشهور، هو إمام متقن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة، تدل على كثرة

(1) يُنظر: السبكي، طبقات الشافعية، ج5، ص33.

(2) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص83.

(3) الكتاب مطبوع، يُنظر: الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ.

(4) الكتاب مطبوع، أيضاً، يُنظر: الرازي، فخر الدين (ت: 606هـ)، الأربعين في أصول الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ت: أحمد حجازي سقا، 1986م، د/ط.

(5) يُنظر: الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص92.

(6) يُنظر: د. عبد اللطيف حمزة، الحركة الفكرية في مصر في العصرين: الأيوبي والمملوكي، دار الفكر العربي، مصر، ط8، 1978م، ص199.

(7) يُنظر: د. أحمد أحمد بدوي، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية، ص125.

(8) يُنظر: الجبرتي (ت: 1237هـ)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، د/ط، ت، ج3، ص6.

اطلاعه، ووفور فضله، فقد كان القرطبي عالماً كبيراً منقطعاً إلى العلم منصرفاً عن الدنيا، وترك ثروة علمية تُقدر بثلاثة عشر كتاباً ما بين مطبوع ومخطوط، أبرزها: تفسيره الكبير الجامع لأحكام القرآن الكريم، وهو تفسير كامل غني فيه بالمسائل الفقهية، إلى جانب العلوم الأخرى، والتذكرة بأحوال الموتى، أحوال الآخرة، التذكار في أفضل الأذكار، التقريب لكتاب التمهيد.⁽¹⁾

وبهذا نجد أن عصر المؤلف كان عصرًا زاخرًا بالمؤلفين والمؤلفات، والعلم والعلماء، والمدارس العلمية في مختلف العلوم والمذاهب، مع ما رافق ذلك العصر من التحولات الاجتماعية والسياسية، وأن عصره هذا كان عصر الشروح للمتون المتنوعة، ونقلًا لآراء العلماء، مما انعكس على اهتمام المؤلف بالانكباب على شرح العقيدة الطحاوية، ونقل أهم آراء مشايخه، في كتبهم المعتمدة، والمقارنة بين المذاهب الكلامية المختلفة، والرد على مخالفيه.

(1) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص87، الزركلي، الأعلام، ج5، ص322.

المطلب الثاني: سيرة المؤلف الذاتية والعلمية

أولاً: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه

هو نجم الدين أبو الفضائل منكوبرس بن عبد الله الإمامي الناصري الحنفي، يُعرف بنجم الدين الزاهد وبالحاجي، وذكر في الجواهر المضيئة: بكبرس بن ينقلج⁽¹⁾.

وذكر ابن ناصر الدين⁽²⁾ (ت: 842هـ) في كتابه (توضيح المشتبه) فقال: "نجم الدين بكير بن عبد الله الزاهدي، بكير بن عبد الله، وهو تصحيفٌ بحذفٍ، إنما الزاهدي هَذَا: بكبرس بن عبد الله الناصري، واسمه بموحدتين مفتوحتين: الأولى مماله، بينهما كاف ساكنة، وبعد الثانية راء ساكنة، بعدها سين مُهملة"⁽³⁾.

وبهذا نصل إلى اسمه الذي عُرف به في المذهب الحنفي وبين العلماء بكبرس، أبو الفضائل، وأبو شجاع، الفقيه الأصولي، الملقب نجم الدين منكوبرس التركي، الناصري⁽⁴⁾.

ثانياً: ولادته، ونشأته، وطلبه العلم، وفاته:

إنَّ بعض الشخصيات التاريخية لا تحظى بما تستحقه من الاهتمام والدراسة من المؤرخين، على الرغم من تميز تلك الشخصيات بسميزات وصفات عديدة تؤهلهم لذلك.

(1) يُنظر: قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت: 879هـ)، تاج التراجم، ت: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط1، 1413 هـ، 1992 م، ص143، وتقي الدين بن عبد القادر الغزي (ت: 1010هـ)، الطبقات السنية، ج1، ص79.

(2) ابن ناصر الدين: محمد بن عبد الله الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين: حافظ للحديث، مؤرخ. أصله من حماة. ولد في دمشق، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية (سنة 837)، من كتبه (افتتاح القاري لصحيح البخاري) و (عقود الدرر في علوم الأثر)، قتل شهيداً في إحدى قرى دمشق، 842 هـ، يُنظر: حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيا، إستانبول، تركيا، 2010م، ج3، ص63.

(3) ابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م، ج4، ص261.

(4) يُنظر: الغزي، الطبقات السنية في ترجمة الحنفية، ص195.

وإنَّ المؤلّف من أولئك الذين قلَّ حظُّهم ونصيبهم عند المؤرّخين، وقد بذلتُ ما في وسعي من الجهد والوقت؛ سعيّاً وراء ترجمة وافية للمؤلّف في بطون كتب المؤرّخين والتاريخ، وبعد توفيق الله عز وجل وقفتُ على بعض المصادر التاريخية التي ذكرت تاريخ المؤلّف، ووفاته، وبعض المعلومات المهمة عنه.

لم تذكر المراجع وكتب التراجم تاريخ ولادته، ولكن ذكرت أنه ولد في بلدة غزوينة بخوارزم (ويقال: غزمين)، وإليها نسبته⁽¹⁾، عاش في بغداد، وتوفي بها. وكان يلبس لبس الأجناد، القباء والشربوش⁽²⁾، عرض عليه المستنصر قضاء القضاة ببغداد، وأن يلبس العمامة، فامتنع عن ذلك⁽³⁾.

كان نجم الدين منكوبرس من كبار الأئمة، وأعيان الفقهاء، وكان: عالماً، كاملاً، له اليد الباسطة في الخلاف، والمذهب، والباع الطويل في الكلام والمناظرة. قال ابن العديم⁴: "لم يتفق لي به اجتماع حين قدم حلب، ولا حين قدمت بغداد، وأخبرت أنه كان على الرق، ولم يعتقه مواليه، وكذا عادة الخلفاء ببغداد، وأنه تزوج بامرأة حرة لها ثروة، وولد منها بنت، وماتت المرأة، وورثت ابنته منها مالاً وافراً، وماتت البنت، فجمع جميع ما كان لابنته، وسيرة للإمام المستنصر، وقال: "أنا عبدٌ، ولا أرث من ابنتي شيئاً، وهي حرة"، فرد عليه، وأذن له في التصرف فيه على حسب اختياره، وفاته ببغداد، أوائل ربيع الأول من سنة 652هـ، ودُفِنَ إلى جانب قبر أبي حنيفة رحمه الله في القبة في الرصافة"⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: الزركلي، الأعلام، ج7، 193.

(2) الشربوش: وهو شيء يشبه التاج كأنه شكل مثلث يجعل على الرأس بغير عمامة. وجمعها: شرايش، وشرايش، يُنظر: رينهارت دوزي، معجم مفصل في أسماء الألبسة عند العرب، طبعة مكتبة لبنان، بيروت المصوّرة عن طبعة أمستردام، 1843م، ص 220.

(3) يُنظر: عبد القادر بن محمد القرشي، الجواهر المضيئة، 262/1، وتقي الدين بن عبد القادر الغزي، الغزي، الطبقات السنية في ترجمة الحنفية، ج1، ص195.

(4) ابن العديم: عمر بن أحمد العقيلي الحلبي، العلامة المعروف بكمال الدين بن العديم صاحب، كان عالماً جليلاً، توفي سنة 660هـ، يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج22، ص421، العكري، شذرات الذهب، ج7، ص525.

(5) يُنظر: تقي الدين بن عبد القادر الغزي، الطبقات السنية، ج195، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص187.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:

كان نجم الدين منكوبرس من العلماء الذين كان لهم باع في المذهب الحنفي، ولقد ذكره علماء كثر، كما روي عنه، وروي هو عن غيره من العلماء، وسنذكر عدداً من العلماء الذين كان لهم تواصل ولقاء علمي بينهم وبين المؤلف:

أ- شيوخه:

ذكر ابن ناصر الدين⁽¹⁾ (ت: 842هـ) في كتابه (توضيح المشتبه) فقال: "نجم الدين، بكبرس بن عبد الله الناصري، سمع من أبي عليّ الحسن بن المبارك بن الزبيديّ، وعلي بن أبي بكر بن إدريس البعقوبي الروحاني".⁽²⁾

1- **الحسن بن المبارك (629هـ):** أبو علي بن محمد بن يحيى الزبيدي، أبو علي الفقيه سمع أبا الوقت عبد الأول وغيره وعمر؛ حتى حدّث بالكثير، وقد تقدم كلام ابن ناصر الدين عن تلمذة نجم الدين منكوبرس على يديه أول المطلب، وكان: فاضلاً، عالماً، أميناً، متديناً، صالحاً، حسن الطريقة، رضي السيرة، له معرفة تامة بالنحو، وقد كتب كثيراً من كتب التفسير، والحديث، والتواريخ، والأدب، وكانت أوقاته محفوظة، وورد أنه ولد في سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة، ومات يوم السبت لليلتين بقيت من شهر ربيع الأول سنة تسع وعشرين وست مائة، ودُفِن يوم الأحد سلخ الشهر بمقبرة جامع المنصور.⁽³⁾

2- **ابن شيبستان:** يقول نجم الدين منكوبرس: "أخبرني الشيخ الثقة أمين الدين أبو سعيد ثابت ابن شيبستان قراءة عليه"⁽⁴⁾، فهو يصرح أنه شيخه، وابن شيبستان هو: أبو سعيد ثابت بن مشرف

(1) ابن ناصر الدين: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص16.

(2) يُنظر: ابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، توضيح المشتبه، ج4، ص261، وسيأتي الحديث عن الأعلام المذكورين.

(3) يُنظر: محيي الدين الحنفي (ت: 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج1، ص200.

(4) يُنظر: منكوبرس، النور الالامع، ل54ب، ل154أ.

بن أبي سعد بن إبراهيم وهو النُّبَّاءُ البَغْدَادِيُّ المَعْرُوفُ بِابْنِ شَيْسَتَانَ
(1).

3- **عبد الرحمن بن شجاع:** بن الحسن أبو الفرج الفقيه الحنفي، تفقه على أبيه، وكان عارفاً بالمذهب، أفتى ودرس بمشهد أبي حنيفة نيابة وكان خيراً، ولد سنة تسع وثلاثين وخمسمائة وتوفي في شعبان سنة تسع وستمائة (2)، وقد صرَّح صاحب الفوائد البهية أنه شيخ نجم الدين منكوبرس (3).

4- **عبد العزيز بن منينا:** عبد العزيز بن معالي بن غنيمة بن الحسن المقرئ، أبو محمد، المعروف بابن منينا، ولد في سنة خمس وعشرين وخمس مئة، وتوفي ليلة الاثنين ثامن عشرين ذي الحجة من سنة اثنتي عشرة وست مئة، ودفن يوم الاثنين بمقبرة جامع المنصور (4)، وذكر صاحب وافي الوفيات أنه شيخ نجم الدين منكوبرس (5).

5- **علي بن إدريس:** وقد تقدم في أول المطلب ذكره من بين شيوخ نجم الدين منكوبرس، وهو علي بن أبي بكر بن إدريس البعقوبي الروحائي (6).

(1) يُنظر: ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ج5، ص93.

(2) يُنظر: اللكنوي، الفوائد البهية، ص56.

(3) ينظر: اللكنوي، الفائد البهية، ص56.

(4) يُنظر: ابن الديبشي، ذيل تاريخ بغداد، ج4، ص141،

(5) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج19، ص159.

(6) يُنظر: ابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم،

ج4، ص261، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ج2، ص651.

ب- تلاميذه:

لعل ذكر الشيوخ في الترجمة أمر مهم، ولكن ذكر التلاميذ ومكانتهم يدل على عِظم مكانة العالم، إذ يدل على أنه كان ممن يُطلب العلم لديه، ويقصده المهتمون، ونذكر من تلاميذ المؤلف:

1- أبو محمد الدِّمِيَّاطِي: هُوَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ النَّسَابَةُ شَيْخُ الْأَيْمَةِ شَرَفُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ التُّونِي، عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الدِّمِيَّاطِيِّ الشَّافِعِيِّ، النسابة المجوّد الحجة، علم المحدثين وعمدة النقاد، وأحد الأئمة الأعلام، وبقية نقاد الحديث، وُلِدَ سنة (613) هجرية، واشتغل بدمياط، وأتقن الفقه، ثم طلب الحديث، وقد صرح صاحب الطبقات السنية في تراجم الحنفية فقال في ترجمته **لنجم الدين منكوبرس:** "سمع منه الحافظ عبد المؤمن الدميّاطي"⁽¹⁾.

ورحل الدميّاطي وسمع من شيوخ عدة في: دمشق، وبحران، والموصل، والحرمين، وله تصانيف متقنة في: الحديث والعوالي، والفقه، وعَمِلَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مُتَبَايِنَةً الْإِسْنَادِ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ بَغْدَادَ عَلَى شَرَطِ الصَّحِيحِ، وَلَهُ السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ فِي مُجَلَّدٍ حَدَّثَ عَنْ أَيْمَةٍ⁽²⁾.

سمع بالحرمين وارتحل إِلَى الشَّامِ، وارتحل إِلَى الجزيرة والعراق مَرَّتَيْنِ، وَكَتَبَ الْعَالِي وَالنَّازِلَ، وَبَالَغَ وَصَنَفَ إِذْ ذَاكَ، وَحَدَّثَ وَأَمْلَى فِي حَيَاةِ كِبَارِ مَشَايَخِهِ، وَكَانَ: مَلِيحَ الْهَيْئَةِ، حَسَنَ الْأَخْلَاقِ، بَسَامًا، فَصِيحًا، نَحْوِيًّا، لَغْوِيًّا، مَقْرَأً، سَرِيعَ الْقِرَاءَةِ، جَيِّدَ الْعِبَارَةِ، كَثِيرَ التَّفَنُّنِ، صَحِيحَ الْكُتُبِ، مَكْثَرًا مُفِيدًا، حُلُوَ الْمَذَاكِرَةِ، حَسَنَ الْعَقِيدَةِ، كَافًّا عَنِ الدُّخُولِ فِي الْكَلَامِ، تَوَفِيَ سَنَةَ (705) هجرية بالقاهرة⁽³⁾.

2- القطب القسطلاني: محمد بن أحمد بن علي المكي ثم المصري الشهير بقطب الدين ابن القسطلاني، الإمام الكبير، المحدث الشهير، سمع القطب

⁽¹⁾ يُنظر: تقي الدين بن عبد القادر الغزي، الطبقات السنية، ج1، ص196.

⁽²⁾ يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج19، ص159.

⁽³⁾ يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المقدمة، ص29، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج10، ص103.

من الشيخ شهاب الدين السهروردي⁽¹⁾، ومن نجم الدين منكوبرس وجماعة، وتفقه وأفتى ورحل، فسمع ببغداد ومصر والشام والجزيرة، ولي مشيخة دار الحديث الكاملية بالقاهرة، وكان ممن جمع بين العلم والعمل والورع وخوف الله عز وجل، توفي سنة (686هـ)⁽²⁾.

3- **محمد بن محمد الكنجي:** بن حسين بن عبدك، الشيخ الصالح، شمس الدين، أبو عبد الله، المحدث، الصوفي، وورد في الوافي بالوفيات أنه كان ممن روى عن نجم الدين منكوبرس، نزيل بيت المقدس، سمع أبا الحسن السخاوي⁽³⁾، وأبا عمرو ابن الصلاح⁽⁴⁾، وخرج لنفسه معجماً، وحدث بدمشق والقدس، وكان قليل البضاعة في الحديث، وكان كثير الأسفار والتطواف، وتوفي في رجب سنة (682 هـ)، ببيت المقدس⁽⁵⁾.

(1) السهروردي: هو الإمام العالم الفاضل شهاب الدين، أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمويه، كان فقيهاً شافعي المذهب شيخاً صالحاً ورعاً، قتل في أوائل سنة 587هـ، يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ص446، ابن العماد، شذرات الذهب، ج4، ص290.

(2) ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج10، ص187، با مخرمة، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ج5، ص416.

(3) السخاوي: هو أبو الحسن علي بن محمد السخاوي الهمداني، المقرئ النحوي، الإمام العلامة، أتقن علم القراءات على الإمام أبي القاسم الشاطبي بمصر، ثم انتقل إلى دمشق، وتقدم بها على علماء فنونه، شرح «مفصل الزمخشري» في أربع مجلدات، وشرح «الشاطبية»، توفي بدمشق في سنة (643هـ)، ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص1963، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج23، ص122، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص297.

(4) ابن الصلاح: هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن النصري الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، الشرخاني الملقب تقي الدين، الفقيه الشافعي، إمام ورع، وافر العقل، حسن السميت، متبحر في الأصول والفروع، بالغ في الطلب حتى صار يضرب به المثل، حدث عنه: الإمام شمس الدين ابن نوح المقدسي، والإمام كمال الدين سار، والإمام كمال الدين إسحاق، توفي سنة (643هـ)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص362.

(5) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج15، ص484، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج19، ص159.

رابعاً: مؤلفاته، وآراء العلماء فيه:

إن معرفة مؤلفات العالم الذي ندرس سيرته أمر مهم، وذلك لمعرفة نتاجه العلمي وآثاره، وما قدمه للمكتبة العلمية، ومثل ذلك أيضاً معرفة آراء العلماء فيه، وكيف كان يُنظر إليه ويعرف عنه بين أوساط العلماء.

أ- مؤلفاته:

كان نجم الدين منكوبرس عالماً جليلاً، اشتغل بالتأليف والشرح، وأخذ العلوم عن العلماء وألّف فيها واختصر، وله مؤلفات عديدة، منها:

- 1- المختصر الحاوي للبيان الشافي (منتخب من علوم المذهب).⁽¹⁾
- 2- مقدمة الصلاة.⁽²⁾
- 3- النور اللامع والبرهان الساطع، شرح العقيدة الطحاوية الذي هو موضوع دراستنا.

⁽¹⁾ وهو موجود في مكتبة برنستون بأمريكا تحت رقم: 1706، ودار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم 272/3، يُنظر: الغزي (ت: 1010هـ)، الطبقات السنية، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص628.

⁽²⁾ وهو موجود في مكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد) سورية دمشق تحت رقم: 6841، يُنظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص55، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص265.

ب- آراء العلماء فيه:

كان للعلماء آراء متعددة في صاحب كتاب النور اللامع، فقد تكلموا عن مؤلفاته في الفقه الحنفي، ونقلوا عنه الكثير، وأخذوا منه الأحكام الفقهية في مسائل عديدة، سنتكلم عنها في مطلب: من نقل عنه، ولنسرد هنا بعض آراء العلماء فيه:

قال الدميّاطي⁽¹⁾: "كان مقدماً على ممالك المستعظم بالله".⁽²⁾

ذكره ابن العديم⁽³⁾ الحلبي، وقال: "كان خيراً فقيهاً، ورعاً، فاضلاً، حسن الطريقة، ولم يتفق لي به اجتماع حين قدم حلب، ولا حين قدمت بغداد، وأُخبرت أنّه كان على الرق، ولم يعتقه مواليه، وكذا عادة الخلفاء ببغداد"⁽⁴⁾.

وهو فقيهٌ جليل القدر مُفْتٍ، له مصنّفات، وهو صالح دين، قرأ الكثير بنفسه على أصحاب أبي الوقت⁽⁵⁾.⁽⁶⁾

(1) **الدميّاظي:** أحد تلامذته، تقدّمت ترجمته، ص 20.

(2) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 10، ص 119.

(3) **ابن العديم:** تقدّمت ترجمته، يُنظر: ص 17.

(4) يُنظر: عبد القادر بن محمد القرشي، الجواهر المضيئة، 262/1، وتقي الدين بن عبد القادر الغزي، الطبقات

السنية، 195/1، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 10، ص 119.

(5) **أبو الوقت:** هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي ثم الهروي، الصوفي الزاهد، مسند الدنيا، كان مكثراً الحديث، عالي الإسناد، طالت مدته، فألحق الأصاغر بالأكابر، وسمع من محمد بن أبي مسعود الفارسي، ومن أبي عاصم الفضيلي وغيرهما، وصحب شيخ الإسلام الأنصاري، ودخل بغداد، فازدحم عليه الخلق، وكان خيراً، متواضعاً، حسن السمّة، متين الديانة، ولد بهراة في ذي القعدة سنة 458 هـ، وتوفي ببغداد في ذي القعدة سنة

553 هـ، يُنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 21، ص 113، بامخرمة، قلادة النحر، ج 4، ص 178،

(6) يُنظر: محيي الدين الحنفي، الجواهر المضيئة، ج 1، ص 262، الغزي، الطبقات السنية، ج 1، ص 195.

● المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف.

● المطلب الأول: مصادر المؤلف

● المطلب الثاني: منهج المؤلف

● أولاً: منهج المؤلف في الاستدلال

● ثانياً: موقفه من الدليل النقلى والعقلى

● ثالثاً: موقفه من الفرق الأخرى

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف

المطلب الأول: مصادر المؤلف

يتبين لنا من خلال الاطلاع على الكتاب أن نجم الدين منكوبرس كان على دراية تامة بالمؤلفات العلمية، والتي كانت تتحدث عن العقيدة، وعن علم الكلام، وكان المؤلف قد اعتمد في كتابه على مصادر عديدة نذكر منها:

أ- الماتريدي (ت: 333 هـ = 944 م)⁽¹⁾: أبو منصور، في كتابه تأويلات أهل السنة، حيث نجد كثيراً في الكتاب قوله: "قال أبو منصور في كتاب التأويلات"⁽²⁾

ب- البخاري الكلاباذي (ت: 398 هـ)⁽³⁾ في كتابه المسمى: بالتعريف. قال نجم الدين منكوبرس: "وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى أَسَامِي أَوْلِيكَ الْأَعْيَانِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الْعَارِفِينَ، وَعَلَى أَقَاوِيلِهِمْ فِي التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ تَقْوَمٍ بِهِ الْبَرَاهِينُ وَالْحُجُجُ، وَتَدُلُّ عَلَى تَحْقِيقِ الْوَلَايَةِ وَشُمُولِ الْكَرَامَاتِ الظَّاهِرَةِ لَهُمْ بِبَرَكَهٍ صِحَّةٍ عَقِيدَتِهِمْ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ"⁽⁴⁾.

ت- الدبوسي (430 هـ ، 1039 م): القاضي أبو زيد الدبوسي، عبد الله بن عمر بن عيسى: أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود، كان فقيهاً باحثاً، نسبته إلى دبوسية (بين بخارى وسمرقند)، ووفاته في بخارى، عن 63 سنة، له «تأسيس النظر» في ما اختلف به الفقهاء أبو حنيفة وصاحباه ومالك الشافعي،

(1) الماتريدي (ت: 333 هـ = 944 م): محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد (محلة بسمرقند) من كتبه: (التوحيد)، و(أوهام المعتزلة)، و(الرد على القرامطة)، و(مآخذ الشرائع) في أصول الفقه، وكتاب (الجدل) و(تأويلات القرآن)، و(تأويلات أهل السنة)، و(شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة)، مات بسمرقند، يُنظر: محيي الدين الحنفي، الجواهر المضية، ج2، ص130، حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ج4، ص153.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ص263.

(3) البخاري الكلاباذي: هو أبو بكر بن أبي إسحاق محمد بن إبراهيم بن يعقوب، العالم الفاضل تفقه على الشيخ الإمام محمد بن الفضل البخاري الكماري، وكان إماماً أصولياً، توفي سنة 380 هجرية، يُنظر: محي الدين الحنفي، طبقات الحنفية، ج2، ص272، اللكنوي، الفوائد البهية، ص161، وكتاب التعرف مطبوع، يُنظر: البخاري الكلاباذي، أبو بكر، محمد بن إسحق (ت: 380 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ، 1993 م.

(4) منكوبرس، النور اللامع ل115أ.

و«الأسرار» في الأصول والفروع عند الحنيفة، وكتابه (تحديد أدلة الشرع)⁽¹⁾ كما ذكرت ذلك في أول المطلب الحالي، وقد أخذ عنه نجم الدين منكوبرس في كتابه النور اللامع - موضوع البحث - كثيراً من كتابه تحديد أدلة الشرع، وكان مما أخذ عنه على سبيل المثال: ما يتعلق بأقسام الخبر وانتقاده⁽²⁾.

ث - **صاعد بن محمد** (432 هـ، 1040 م)⁽³⁾: في كتابه الاعتقاد، وصرح نجم الدين منكوبرس أنه أخذ من هذا الكتاب، وكان مما أخذه مروياته الحديثية فيما يتعلق العقائد⁽⁴⁾.

ج - **الغزنوي** (593 هـ = 1197 م): وهو القاضي أبي حفص الغزنوي الكبير كما ذكر **نجم الدين منكوبرس** في أول كتابه النور اللامع وكما مرّ معنا في أول المطلب الحالي، صاحب كتاب أصول الدين، وقد أخذ عنه نجم الدين منكوبرس الكثير من كلامه في شرحه (النور اللامع)، ونهل من كلامه في الأمور الاعتقادية، فنجد منكوبرس كثيراً ما يقول في كتابه: "قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ"، ولا يعقل أنه التقى به لأنه لم يعاصره، لأن أبا حفص الكبير توفي (593 هـ = 1197 م)⁽⁵⁾.

(1) يُنظر مثلاً: منكوبرس، النور اللامع ل5ب.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ص 216.

(3) **صاعد بن محمد** (432 هـ، 1040 م): هو **صاعد بن محمد أبو العلاء النيسابوري** ثم الأستوائي، من أهل أستوا، وهي قرية من رستاق نيسابور، سمع عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، وإسماعيل بن نجيد النيسابوريين، وبشر بن أحمد الإسفراييني، ومن بعدهم، وورد العراق في حدائته حاجاً، فسمع بالكوفة من علي بن عبد الرحمن البكائي، وولي بعد ذلك قضاء نيسابور، ثم عزل، وولّي مكانه أبو الهيثم عتبة بن خيثمة، وكان أحد شيوخه، يُنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص470.

(4) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ص214، 301، 315، وكتاب الاعتقاد، لمؤلفه: **صاعد بن محمد بن أحمد الأستوائي النيسابوري** (ت: 432 هـ)، الاعتقاد (عقيدة مروية عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان)، تحقيق ودراسة: الدكتور سيد باغجوان، جامعة سلجوق، د/ط، ت، ص187.

(5) وهو: **الغزنوي**، جمال الدين، أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي، تفقه على أحمد بن يوسف الحسيني وانتفع به جماعة، وصنف في الفقه كتاباً حسنة مثل: «الروضة في اختلاف العلماء»، و«الحاوي القدسي»، في فروع الفقه الحنفي، كما تولى القضاء، أصولي فقيه، مات في حلب سنة 593 هـ، من كتبه: (المقدمة المختصرة) ويسمى: (المقدمة الغزنوية) في الفقه، و(روضة المتكلمين في أصول الدين)، يُنظر: ابن العديم (ت: 660 هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب، ج3، ص1029، ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ت: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ، 1998 م، ص288.

وهو غير الغزنوي المتأخر صاحب شرح الطحاوية، لأنه -أي المتأخر- ولد (704هـ)، ونجم الدين منكوبرس تُوفي (658هـ) ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ وهو عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص فقيه، من كبار الحنفية، كان عارفاً بالأصليين والمنطق والتصوف والحكم، له كتب منها: (التوشيح) في شرح الهداية في الفقه، و(الغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة)، و(شرح المغني للخبازي) في أصول الفقه، و(شرح الزيادات) في فروع الحنفية، و(شرح عقيدة الطحاوي) في العقيدة، توفي (773 هـ = 1372 م)، يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج4، ص182، محي الدين الحنفي، الجواهر المضية، ج1، ص398.

المطلب الثاني: منهج المؤلف أولاً: منهج المؤلف في الاستدلال

الاستدلال بالقرآن الكريم:

سار نجم الدين منكوبرس على منهج أهل السنة في تقرير الاستدلال بنصوص القرآن، وذلك في كل المسائل التي وردت في الكتاب، حيث ورد في الكتاب أكثر من 740 آية.

ومثال ذلك قوله: "قَدْ تَمَدَّحَ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَتَعَبَّدَ خَلْقُهُ بِهَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ" (٢٤) هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" (٢٥) [الحشر: ٢٢ - ٢٤]، فقولُهُ: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيه إثبات الوحدانية والألوهية لنفسه، ونفي الألوهية عما سواه، وأنَّ كُلَّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ فَهُوَ بَاطِلٌ وَقَوْلُهُ: {الْمَلِكُ} أَي الْمَلِكُ الَّذِي لَهُ مُلْكٌ كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ لِأَحَدٍ سِوَاهُ حَقِيقَةُ الْمَلِكِ، وَقَوْلُهُ: {الْقُدُّوسُ} أَي الظَّاهِرُ الَّذِي تَقَدَّسَ عَمَّا قَالَتِ الْمُلْحَدَةُ فِيهِ مِنَ الْوَلَدِ وَالشَّرِيكِ وَسَائِرِ سِمَاتِ الْحَدَثِ وَالنَّقْصِ" (١)، ونلاحظ أنه قام بشرح غريب الألفاظ في الآيات، وبين المقصود من الكلمات.

ومن ذلك أيضاً قوله: "وَقَوْلُهُ: (الْمُتَكَبِّرُ) ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ وَلَا يَلِيقُ لِغَيْرِهِ هَذَا الْأِسْمُ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ فِي الْخَلْقَةِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى آخَرٍ؛ إِذِ التَّكَبُّرُ هُوَ الِارْتِفَاعُ، وَهُوَ لَا يَرَى غَيْرَهُ شَكْلًا لَهُ؛ وَلِذَلِكَ قَبِحَ فِي حَقِّ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَجُوزُ التَّكَبُّرُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَسَمِيَ نَفْسَهُ مُتَكَبِّرًا، إِذْ هُوَ الْمُتَكَبِّرُ بِذَاتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَكَبُّرُهُ بَغَيْرِهِ" (٢).

(١) ينظر: منكوبرس، النور اللامع، ل102ب.

(٢) ينظر: منكوبرس، النور اللامع، ل103أ.

الاستدلال بالسنة النبوية الشريفة:

لاقت السنة النبوية اهتماماً كبيراً من نجم الدين منكوبرس، حيث أورد في كتابه ما يقارب 160 حديثاً، وقد سار رحمه الله على معالم واضحة في تقرير استدلاله بالسنة النبوية، فمن ذلك:

المسألة الأولى: الإكثار من الاستدلال بنصوص السنة

إنه رحمه الله يحشد في الموضع الواحد أحاديث عدّة مقررّاً ما يتعلق بها من مباحث، وما ذاك إلا لسعة علمه، واعتصامه بالسنة النبوية، وهذا ما نراه واضحاً في المخطوط، ويظهر هذا من فهرس الأحاديث في قسم الفهارس.⁽¹⁾

المسألة الثانية: ظهور الصناعة الحديثية على مؤلفاته

فكثيراً ما يُتبع الزاهدي رحمه الله الحديث بالحكم عليه، أو الكلام على روايته أو نحو ذلك، ولا غرو، فالزاهدي عالم جليل، ومن أمثلة ذلك قوله رحمه الله: "هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِإِجَابِ عَرْضِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عِنْدَ أئِمَّةِ الْفَقْهِ".⁽²⁾

(1) يُنظر للمثال: منكوبرس، النور اللامع، ص235

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل3ب، ص216، وينظر أيضاً كلامه عند الأحاديث الموضوعة: منكوبرس، النور اللامع، ص214، والحديث الصحيح: اللوح 152ب.

المسألة الثالثة: تفسير السنة بالقرآن

قد سلك نجم الدين منكوبرس الزاهدي مسلك الأئمة الأعلام في التعامل مع نصوص السنة، فالتمس من آيات القرآن ما يُقوّي به وجه الاستشهاد بالسنة؛ تارة تأكيداً، وتارة بياناً.

ومثال ذلك قوله:

"فُتْرَاعِي ظَوَاهِرَهُمْ، وَنَكِلُ ضَمَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَبِذَلِكَ وَرَدَ النَّقْلُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ أَتَوَلَّى الظُّوَاهِرَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ»⁽¹⁾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ^ط اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ^ط﴾ [الممتحنة: ١٠]، فَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِامْتِحَانِهِنَّ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ هُوَ الْقَلْبُ"⁽²⁾، ففسر الحديث النبوي الشريف بالقرآن الكريم.

(1) روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إنما نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»، قال العراقي: "لم أجد له أصلاً، وكذا قال المزي لما سئل عنه"، العراقي (ت: 806هـ)، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1426 هـ، 2005 م، ص1567، وقال السخاوي في المقاصد: "اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة"، السخاوي (ت: 902هـ)، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ، 1985 م، حرف الهمزة، ص162.

قال ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير: "وقد بينت سبب وقوع الوهم من الفقهاء في جعلهم هذا حديثاً مرفوعاً، وأن الشافعي قال في كلام له: "وقد أمر الله نبيه أن يحكم بالظاهر والله متولي السرائر"، ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، ج6، ص3192، وانظر: الشافعي (ت: 204هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت، د/ط، 1410هـ، 1990م، باب المرتد الكبير، ج6، ص180.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص208.

المسألة الرابعة: شرح الحديث بالحديث

وهذا من أولى ما فُسرت به النصوص الشرعية؛ لأن الشارع أعلم من غيره
بالمراد من النص الشرعي، وعلى هذا سار أئمة الإسلام.

ومثال ذلك قوله عند كثرة السؤال: "وَعَنهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَإِخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»⁽¹⁾، وَتَفْسِيرُ هَذَا وَنَحْوِهِ مَا رُوِيَ فِي
الْمَشَاهِيرِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ يَوْمًا فَأَكْثَرُوا عَلَيْهِ فِي
السُّؤَالِ: فَقَالَ رَجُلٌ أَيْنَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: فِي النَّارِ، وَقَالَ آخَرُ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ:
فُلَانٌ، ثُمَّ غَضِبَ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ فِي مَقَامِي هَذَا إِلَّا أَنْبَأْتُكُمْ، فَجَثَى
عُمُرٌ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَفُ عَنَّا، يَعْفُ اللَّهُ عَنْكَ»⁽²⁾، فشرح الحديث
بحديث آخر بين معناه أكثر.⁽³⁾

وكذلك قوله: "وَقَدْ تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:
«لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ أَبَدًا»⁽⁴⁾، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَارَقَ

(1) أخرجه مسلم في صحيحه: عن أبي هريرة، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في
العمر، الحديث رقم (1337)، ج2، ص975.

(2) يُنظر: أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت: 310هـ)، جامع البيان في
تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، الحديث رقم (12801)،
ج11، ص101، ويُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين الانصاري الرويفعي
الإفريقي (ت: 711هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ت: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد،
محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1402 هـ - 1984 م، ج4، ص73،
ولم أجده في كتب الحديث والتخريج.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ص253.

(4) أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير: أحمد، مسند أحمد، حديث أبي بصرة الغفاري رضي
الله عنه، رقم (27224)، ج45، ص200، الطبراني، المعجم الكبير، رقم (2171)، ج2، ص280، قال
الهيثمي "فيه راو لم يسم"، وهو حديث ضعيف، مجمع الزوائد، باب في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَلِسْكُمْ شِعْمًا﴾^(٥)
[الأنعام: ٦٥]، رقم (11966)، ج7، ص452، وقال العجلوني: "وبالجملة فالحديث مشهور المتن وله أسانيد
كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره"، العجلوني، كشف الخفاء، ج2، ص350.

الْجَمَاعَةَ شِبْرًا، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»⁽¹⁾، فَتَبَتَ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ أَنَّ خِلَافَ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِدْعَةٌ وَضَلَالٌ»⁽²⁾.

المسألة الخامسة: إيراد الروايات والألفاظ الموضحة للحديث

فجمع روايات الحديث الواحد، وذكر ألفاظه مما يبين المراد منه.
مثال ذلك قوله عند الكلام على سبب تسمية العلماء لكتبهم، فقال: ثم سمي بعضهم كتابه بالسواد الأعظم، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تفرقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا السواد الأعظم»⁽³⁾.

ثم ذكر حديثاً آخر فقال: "وسمى بعضهم كتابه بالسنة والجماعة، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... والذي نفس محمد بيده، لتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، واثنان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله: من؟ قال: هم الجماعة»⁽⁴⁾.

ثم ذكر رواية ثالثة للحديث مبيناً معنى جديداً، فقال: "...وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين، واحدة في الجنة، والباقيون في النار، قيل يا رسول الله: ومن هم؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي»⁽⁵⁾، وهذه الأحاديث معانيها متفقة، وهي من حيز المشاهير الموجبة للعلم»⁽⁶⁾، فأورد المؤلف روايات عدة للحديث الواحد، مبيناً المعاني الواردة والمرادة من الحديث.

(1) أخرجه الترمذي عن الحارث الأشعري رضي الله عنه، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، قال محمد بن إسماعيل: «الحارث الأشعري له صحبة وله غير هذا الحديث»، الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة، رقم (2863)، ج5، ص148.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ص254.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ل3ب.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ل3ب، والحديث أخرجه الترمذي وأبو داود في سننهما، وقال أبو عيسى الترمذي: "حديث حسن صحيح"، الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب افتراق الأمة، رقم (2640)، ج5، ص25، أبو داود، كتاب السنة، سنن أبي داود، باب شرح السنة، رقم (4598)، ج4، ص323.

(5) أخرجه الترمذي في سننه: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال أبو عيسى الترمذي: "هذا حديث حسن غريب مفسر، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه"، الترمذي، سنن الترمذي، ما جاء في افتراق هذه الأمة، ج5، ص26.

(6) منكوبرس، النور اللامع، ل4أ.

ثانياً: موقفه من الدليل النقلي والعقلي

يتبين لنا من قراءة الكتاب أن المؤلف صاحب اعتدال في الرأي، وتوازن في الأخذ بالدليلين العقلي والنقلي، فيورد الدليل النقلي، ثم يورد الدليل العقلي، جاعلاً الدليل العقلي متوافقاً، ويدعم ما ورد في الدليل النقلي.

مثال ذلك لما تكلم في المخطوط عن أن الهداية من الله تعالى، وإن لم يُرد أن يهدي أحداً فلا هداية له، فقال رحمه الله: "وَلِلْمُعْتَزِلَةِ عَلَيْهَا اعْتِرَاضَاتٌ فَاسِدَةٌ، تَرَكْنَا ذِكْرَهَا؛ لِظَهُورِ فَسَادِهَا عِنْدَ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهْدَنَّاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١)، وَمِنَ الْمَعْقُولِ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مِنَ الْكَافِرِ الْإِيمَانَ وَالْكَافِرِ شَاءَ مِنْ نَفْسِهِ الْكُفْرَ ثُمَّ كَانَ الْكُفْرُ دُونَ الْإِيمَانِ لَتَعَطَّلَتْ مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَشِيئَةِ الْكَافِرِ وَكَانَتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ أَفْذَ مِنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا تَكُونُ عَلَى قَوْلِهِمْ مَشِيئَةُ إِبْلِيسَ أَفْذَ فِي سُلْطَانِ اللَّهِ مِنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِكَوْنِ أَكْثَرِ الْخَلْقِ كَافِرِينَ وَكَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَى ضَعْفِ الْمَلِكِ وَعَجْزِهِ أَنْ يُوجَدَ فِي مُلْكِهِ مَا يَشَاءُ، وَأَنْ يَشَاءَ أَشْيَاءَ فَلَا يَكُونُ وَلَا يَشَاءَ أَشْيَاءَ فَتَكُونُ عَلَى كُرْهِ مِنْهُ، وَوَصَفُ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ مَحَالٌ" (1).

وهكذا نجد أن المؤلف قد استعمل الدليل النقلي في مكانه، والدليل العقلي، لتوطيد ودعم ما ورد في الدليل النقلي، واستعمل الدليل العقلي في الرد على من اعتمدوا العقل وقدموه على النقل.

ومن ذلك قوله: "وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً﴾ (١١) [سورة يونس: 99] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ (١٠٧) [سورة الأنعام: 107]، وَمِنَ الْمَعْقُولِ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مِنَ الْكَافِرِ الْإِيمَانَ وَالْكَافِرِ شَاءَ مِنْ نَفْسِهِ الْكُفْرَ، ثُمَّ كَانَ الْكُفْرُ دُونَ الْإِيمَانِ عَلَى مَا زَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ، لَتَعَطَّلَتْ مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَشِيئَةِ الْكَافِرِ" (2). وقال أيضاً: "والتشبيه باطل بالنقل والعقل، فمن لم يتجنب النقي الذي هو خلاف الشرع، والتشبيه الذي أوجبه الشرع والعقل زل عن الدين الحق، ولم يصب التنزيه الذي أوجبه الشرع والعقل" (3).

(1) منكوبرس، النور اللامع، ل 122 أ.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ل 122 ب.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ل 161 ب.

ومما يدل على توازنه بين الدليلين العقلي والنقلي قوله رحمه الله تعالى: "فَعُرُوجُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَوَاتِ الْعُلْيَا مِمَّا يُثَبِّتُهُ الْعَقْلُ وَيُجَوِّزُهُ، فَإِذَا تَأَيَّدَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَمَّنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَجَبَ الْإِيمَانُ بِثُبُوتِهِ وَالْإِعْتِقَادُ بِحَقِّيَّتِهِ، وَإِنْكَارُهُ الْحَادِّ وَضَلَالٌ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ".⁽¹⁾

وقال في لإثباته للصراط: "فَمَنْ تَأَمَّلَ بِعَقْلِهِ عَرَفَ أَنَّ مَنْ مَسَكَ السَّمَاءَ فِي الْهَوَاءِ بِلَا عَلاَقَةٍ وَلَا عَمَدٍ، وَسَخَّرَ السَّحَابَ النِّقَالَ، وَعَلَيْهِ بُحُورُ الْمَاءِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ بِلَا عَلاَقَةٍ مِنْ فَوْقٍ، وَلَا عَمَدٍ مِنْ تَحْتٍ قَادِرٌ عَلَى إِمْشَاءِ الْعِبَادِ عَلَى الصَّرَاطِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ".⁽²⁾

كما أنه يثبت صلاح الدليل العقلي للاستدلال بقوله: "وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ إِنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُجْجُهُ لَا تَتَنَاقَضُ، فَمَنْ اسْتَوْفَى شَرَائِطَ الْإِسْتِدْلَالِ وَجَدَهَا مُتَوَافِقَةً، وَمَنْ قَصَرَ فِي ذَلِكَ أَوْ مَالَ إِلَى هَوَى نَفْسِهِ وَجَدَهَا مُخْتَلِفَةً، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ بِعَقْلِهِ فِي خَلْقَتِهِ، مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ، عَرَفَ أَنَّ صَانِعَهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ".⁽³⁾

فجعل منهجه في ذلك كمنهج أسلافه من علماء الماتريدية، وأهل السنة والجماعة في الاعتدال والتوازن بين الدليلين: النقلي، والعقلي، جاعلاً من الدليلين مؤكدين على المعنى المطلوب إثباته.

⁽¹⁾ منكوبرس، النور اللامع، ص 191.

⁽²⁾ منكوبرس، النور اللامع، ص 268.

⁽³⁾ منكوبرس، النور اللامع، ص 268.

ثالثاً: موقفه من الفرق الأخرى

يعتدّ نجم الدين منكوبرس الزاهدي بمذهبه العقدي، فهو بين محترّم لمن وافقه، أو مُعتدّ بمذهبه، وأحياناً يهاجم من يخالفه، أو يكون أقسى من ذلك وأعنف، وهو ماتريدي بامتياز حيث يورد آراء علماء الماتريديّة، ويذكر كتبهم، ويذكر الفرق الأخرى، ويذكر آراءهم، حينما تكون هناك حاجة لذلك، وفيما يتعلق بالفرق الأخرى نميز له المواقف الآتية:

أ- مذهب نجم الدين منكوبرس العقدي:

يعد مذهب منكوبرس العقدي واضحاً جداً لمن يطلع على كتابه: النور اللامع، وهو المذهب الماتريدي، ولعل ذكره لعلماء الماتريديّة في أول كتابه، ولكتبهم أمر واضح جداً، ويزيد في تبنيه لمذهب الماتريديّة، أنه متعصب لمذهبه لدرجة أنه يرد بقسوة على كل من يخالف مذهبه، ويخالف مشايخه، وهذا ما سيأتي في المطالب القادمة.

يقول نجم الدين منكوبرس في مقدمة كتابه النور اللامع: "وذلك¹ كله من كلام أهل الحق أئمة كتاب السواد الأعظم، كالإمام أبي حفص الكبير-الغزنوي-، وأبي القاسم اسحق بن محمد الحكيم السمرقندي، وأبي عبد الرحمن بن أبي الليث البخاري، ومن كلام رئيسهم إمام الهدى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، في كتاب التأويلات، ومن كلام الأستاذ الأجل سيف الحق النسفي في أصوله، ومن كتاب تحديد أدلة الشرع للقاضي أبي زيد الدبوسي"⁽²⁾، وهؤلاء كلهم من علماء الماتريديّة، وهذا إقرار من المؤلف أن هؤلاء هم مشايخه، وأنه يتبنى المذهب الماتريدي⁽³⁾.

ويقول في موضع آخر ذاكراً كتب أبي منصور الماتريدي: "وَقُوَّةُ انتِصَارِهِ لِمَذْهَبِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ وَالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ، وَدَحْضِهِ شُبُهَاتِ الْخُصُومِ، وَمِنْ كُتُبِهِ: كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَكِتَابُ الْمَقَالَاتِ، وَكِتَابُ رَدِّ أَوَائِلِ الْأَدِلَّةِ، وَكِتَابُ

(1) حيث يشير المؤلف إلى ما سيورده من كلام في مسائل علم الكلام في كتابه.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ل4، أ4، ل4ب.

(3) تقدمت ترجمة هؤلاء العلماء، يُنظر: فهرس الأعلام آخر البحث.

بَيَانِ وَهْمِ الْمُعْتَرِ لَةِ، وَكِتَابُ تَأْوِيلَاتِ الْقُرْآنِ⁽¹⁾، فَأَفْرَدَ كَلَاماً عَنْ كُتُبِ أَبِي مَنْصُورِ
الْمَاتَرِيدِيِّ، وَأَهْمِيَّتِهَا فِي الرَّدِّ عَلَى شَبْهِ الْمَخَالِفِينَ.

وَيَذْكُرُ مَنْكُوبِرْسُ آرَاءَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَيَتَبَنَّاها، وَيَخْتَلِفُ مَعَهُمْ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ
الْبَسِيطَةِ وَالَّتِي مَرَّتْ مَعَنَا فِي قِسْمِ الدِّرَاسَةِ، وَأَثْنَاءَ نَقْلِ آرَاءِ مَنْكُوبِرْسَ، هَذِهِ الْآرَاءُ لَا
تَذَكَّرُ، وَبَعْدَ مَنْكُوبِرْسَ فِيمَا أَرَاهُ نَاقِلاً لِآرَاءِ عُلَمَاءِ الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَكَلَامِهِمْ فِي كُتُبِهِمْ.

ب-موقفه من الأشعرية:

يَدْرِكُ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاتَرِيدِيَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَصُولِ الدِّينِ، وَأَنَّهُمْ
جَمِيعاً مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَكِنَّهُ يُعَدُّ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِبَنِي مَذْهَبِهِ الْكَلَامِيِّ
مِنَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَهَذَا مَا يَظْهَرُ جَلِيّاً فِي بَعْضِ الْمَفَاصِلِ فِي كِتَابِهِ (النُّورُ اللَّامِعُ)،
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "فَإِذَا سَلَّمُوا أَنَّ وُجُودَ الْعَالَمِ وَتَكْوُّنُهُ حَصَلَ بِهِ، فَكَانَ تَكْوِيناً وَتَخْلِيقاً
فَمَنْ أُعْطِيَ الْحَقِيقَةَ ثُمَّ أَنْكَرَ الْأِسْمَ كَانَ مُنَاقِضاً، وَعَدَّ الْمُتَكَلِّمُونَ هَذَا مِنْ مُنَاقِضَاتِ
الْأَشْعَرِيِّ... وَهَذَا لِعُمَرِيِّ أَفْحَشُ مُنَاقِضَةً، فَإِنَّهُ يَنْفِي التَّكْوِينَ ثُمَّ يُثْبِتُهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
هَذَا تَنَاقُضاً فَلَا تَنَاقُضَ فِي عَالَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ شُبْهَةٍ لِلْأَشْعَرِيَّةِ أَوْ رَدُّهَا مِنْ شُبْهَتِهِمْ
السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ فِي إِبْثَاتِ حُدُوثِ التَّكْوِينِ، وَفِي جَعْلِ التَّكْوِينِ وَالْمُكُونِ وَاحِداً، فَإِنَّهَا
تَبْطُلُ بِهِذَا"⁽²⁾، فَهُوَ يَتَّهَمُ الْأَشْعَرِيَّ بِالْمُنَاقِضَةِ لِمَخَالَفَتِهِ مَذْهَبَ الْمَاتَرِيدِيِّ، وَهَذَا مِمَّا
يَدُلُّ عَلَى تَمَسُّكِهِ وَاعْتِدَادِهِ بِمَذْهَبِهِ.

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾^(٢٤) [الحشر: ٢٤]، تَمَدَّحٌ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنْهَا صِفَاتُ الْفِعْلِ، كَمَا تَمَدَّحٌ بِتِلْكَ
الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُشْتَقُّ مِنْهَا صِفَاتُ الذَّاتِ وَالْفِعْلِ، لِمَا فِيهَا مِنْ إِبْثَاتِ صِفَاتِ الْمَدْحِ
وَالْكَمَالِ فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِثُبُوتِهَا لَهُ فِي الْأَزَلِ"⁽³⁾، وَبَنَى حُجَّةً عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ فِي إِنْكَارِهِمْ
أَزَلِيَّةَ صِفَاتِ الْفِعْلِ مِنَ التَّخْلِيقِ وَالتَّكْوِينِ فَهُوَ يَقْتَضِي الْأَدْلَةَ لِيَدُلَّ عَلَى إِبْثَاتِ مَذْهَبِهِ،
وَنَفْيِ الْمَذَاهِبِ الْآخَرَى.

(1) مَنْكُوبِرْسَ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل114ب.

(2) مَنْكُوبِرْسَ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل107أ.

(3) مَنْكُوبِرْسَ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل103أ.

ويقول عن صفة التكوين رداً على الأشعرية وغيرهم: "وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ} [سورة الفاتحة:4] دَلَالَةٌ أَيْضاً عَلَى قِدَمِ التَّكْوِينِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَوْ قَتِ وَجُودِهِ وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مَعْدُومٌ فِي الْأَزَلِّ وَفِي هَذَا الْوَقْتِ وَفِي وَقْتِ النَّزُولِ، فَصَارَ هَذَا حُجَّةً عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَهُوَ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ الزَّمُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ"⁽¹⁾.

وبهذا نجد أن منكوبرس ينتصر لمذهبه الماتريدي، ويرد على مخالفه، ولو كانوا من الأشعرية.

ت - موقفه من المعتزلة:

إنَّ من الواضح لمن يتصفح كتاب النور اللامع أن المؤلف يعارض الفكر المعتزلي، ويصف أصحابه أنهم قدرية في أكثر من موضع في كتابه، ومن ذلك قوله: "ثُمَّ تَلَّوْهُم بِالْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ لِنَفْيِهِمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً؛ وَإِلْتِبَاتِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ وَلِكُلِّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّا دَبَّ وَدَرَجَ قُدْرَةَ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ"⁽²⁾، واعتبرهم من أهل الأهواء.

ويقول تكملة لما قاله وذكرناه في كلامنا عن موقفه من الأشاعرة أعلاه: "وَالْمُعْتَزَلَةُ يَقُولُونَ: الْمَلِكُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ هَرَبًا عَنِ هَذَا الْإِلْزَامِ، وَإِنْ كَانُوا فِي التَّحْقِيقِ لَا يُثْبِتُونَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَةً أَصْلًا، لَا ذَاتِيَّةً وَلَا فِعْلِيَّةً، وَإِنَّمَا الصِّفَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ وَصْفُ الْوَاصِفِ لَا غَيْرُ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوصَفُ بِأَنَّهُ جَوَادٌّ لَمْ يَزَلْ، وَسَمِيعٌ لَمْ يَزَلْ وَبَصِيرٌ لَمْ يَزَلْ، وَإِنْ كَانَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْجُودُ مَعْدُومًا، وَكَذَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْأَزَلِّ"⁽³⁾.

وقال في موضع آخر: "وَهَكَذَا دَابُّ الْمُعْتَزَلَةِ يَحْمِلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ"⁽⁴⁾. فوصفهم بما هم فيه، وشخص تصرفاتهم على ما هم عليه.

ويقول في الكلام عن أبي منصور الماتريدي وموقفه من المعتزلة: "حَتَّى كَانَتْ الْمُعْتَزَلَةُ يُقْبَلُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِهِ -أي الماتريدي-، وَيَنْسِبُونَ سَالِكِي طَرِيقَةِ أَبِي حَنِيفَةَ

(1) منكوبرس، النور اللامع، ل105أ.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص324.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ل105ب.

(4) المصدر السابق، ل122أ.

فِي الْعَقَائِدِ وَالْأُصُولِ إِلَيْهِ فَيَقُولُونَ: "هَؤُلَاءِ الْمَاتَرِيدِيَّةُ"، لِشِدَّةِ مَا يَغِيظُهُمْ شَأْنُهُ، وَقُوَّةُ انتِصَارِهِ لِمَذْهَبِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، وَالْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ وَدَحْضِهِ شُبُهَاتِ الْخُصُومِ"⁽¹⁾، مَفْتَخَرًا بِانْتِسَابِهِ لِأَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ، وَمَفْتَخَرًا أَيْضًا بِقُوَّةِ بَرَاهِينِهِ وَحُجَجِهِ، مُتَبْنِيًا لَهَا، مَعَ مِلَاحَظَةٍ أَنَّهُ يَصِفُ الْمَاتَرِيدِيَّةَ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَأَجْمَلَ مَا قَالَهُ نَجْمُ الدِّينِ مَنكُوبَرِسُ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ: "إِنَّ الْمُعْتَزَلَةَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ عَدْلِ وَتَوْحِيدٍ، وَقَدْ أَبْطَلُوا عَدْلَهُمْ بِتَوْحِيدِهِمْ، وَتَوْحِيدَهُمْ بِعَدْلِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بِحَمْدِ اللَّهِ"⁽²⁾.

وَأَقُولُ فِي بَيَانِ ذَلِكَ: إِنَّهُمْ بَنَوْا الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ سَمَوْا أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ تَوْحِيدٍ، فَنفَوْا عَنِ اللَّهِ الْعَدْلَ، بِانْعِدَامِ الْكَلَامِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى زَعْمِهِمْ بِتَعْذِيبِ مَنْ جَحَدَهُ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَسَفَكَ الدِّمَاءَ مُعَذِّبًا بِغَيْرِ جَرِيْمَةٍ، فَيَكُونُ عَلَى قَوْلِ مَذْهَبِهِمْ ظَالِمًا لَا عَادِلًا - تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا. وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَيْضًا أَهْلَ عَدْلِ؛ لِإِثْبَاتِهِمْ قُدْرَةَ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالُوا: إِنَّ تَخْلِيْقَ الْأَفْعَالِ لَوْ كَانَ مِنَ اللَّهِ لَكَانَ مُعَذِّبًا لَهُمْ عَلَى فَعْلِهِ لَا عَلَى فَعْلِهِمْ، وَقَدْ أَبْطَلُوا بِعَدْلِهِمْ هَذَا تَوْحِيدَ صَانِعِ الْعَالَمِ؛ إِذِ الْعَالَمُ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، وَأَكْثَرُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ الْأَفْعَالُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ مَخْلُوقَةٌ لِأَعْلِيَّهَا مِنْ جَمِيعٍ مَنْ يُوصَفُ بِالْحَيَاةِ مِنَ الْمُتَحَنِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ كُلِّ مَا دَبَّ وَدَرَجَ، فَكَانَ الْعَالَمُ عِنْدَهُمْ مَخْلُوقًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِمَنْ لَا يُحْصُونَ مِنَ الْخَالِقِينَ، وَقَدْ سَمَوْا أَنْفُسَهُمْ مَعَ هَذَا أَهْلَ تَوْحِيدٍ.

ث - مَوْقِفُهُ مِنَ الْخَوَارِجِ⁽³⁾.

يَقِفُ نَجْمُ الدِّينِ مَنكُوبَرِسُ مِنَ الْخَوَارِجِ مَوْقِفَ الْمَعَارِضِ لَهُمْ، وَالرَّادِّ عَلَيْهِمْ، فِي كُلِّ مَنَاسِبَةٍ تَمَرَّ فِيهَا مَسْأَلَةٌ يَخَالِفُهُمْ فِيهَا، فَيَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ تَكْفِيرِهِمْ بِالذَّنْبِ:

(1) مَنكُوبَرِسُ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل 114 ب.

(2) مَنكُوبَرِسُ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل 149 أ.

(3) الْخَوَارِجُ: هُمُ الْقَاتِلُونَ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِ الْكِبَرَةِ وَتَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ خَرَجَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ فِي حَرْبِ صَفِينَ، وَقَالُوا: "أَخْطَأَ عَلِيٌّ فِي التَّحْكِيمِ إِذْ حَكَّمَ الرِّجَالَ وَلَا حَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ"، وَكِبَارُ الْفِرَقِ مِنْهُمْ: الْمُحَكِّمَةُ، وَالْأَزَارِقَةُ، وَالنَّجْدَاتُ، وَالْبِيْهَسِيَّةُ، وَالْعَجَارِدَةُ، وَالثَّعَالِبَةُ، وَالْإِبَاضِيَّةُ، وَالصَّفَرِيَّةُ، يُنْظَرُ: الشَّهْرِسْتَانِي (ت: 548 هـ)، الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ، مَوْسَعَةُ الْحَلَبِيِّ، د/ط، ت، ج 1، ص 113، وَيُنْظَرُ: الْإِسْفَرَايِينِي (ت: 429 هـ)، الْفِرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص 54.

"وَأَمَّا تَعْلُقُ الْخَوَارِجَ وَالْمُعْتَزِلَةَ - خَذَلَهُمُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا ﴾ [النساء: ٩٣]، فَلَا تَعْلُقُ لِلْخَوَارِجِ فِي التَّكْفِيرِ بِالدَّنْبِ، وَلَا لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي تَخْلِيدِ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ عَلَى التَّأْيِيدِ، لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْخُلُودِ الَّذِي هُوَ طَوَّلُ الْمَكُثِ، فَيَكُونُ الْخُلُودُ الْمَذْكُورُ كِنَايَةً عَنْ مَكُثِهِمْ فِي الْعَذَابِ مُدَّةً مَدِيدَةً، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: فَجَزَاؤُهُ، بَلْ قَالَ فَجَزَاؤُهُ، فَلَا يَكُونُ الْعَفْوُ خُلْفًا^(١)، ويظهر من كلامه قوته في المحاجبة، والرد على من خالفه، بل ويقسو عليهم، فيقول عنهم: " خذلهم الله".

ويرد على الخوارج في قولهم أن كل ذنب صغير أو كبير إشراك^(٢)، بقوله: " أَمَّا وَجْهُ الْحُجَّةِ عَلَى الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ مِنَ الْخَوَارِجِ فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَصَلَ بَيْنَ الشَّرِكِ وَبَيْنَ مَا دُونَهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّرِكَ غَيْرُ مَغْفُورٍ، وَأَطْمَعَ فِي مَغْفِرَةِ مَا دُونَهُ حَيْثُ عَلَّقَ غُفْرَانَهَا بِالْمَشِيشَةِ، وَجَائِزُ الْوُجُودِ يُعْلَقُ بِالْمَشِيشَةِ دُونَ الْمُتَمَتِّعِ وَجُودًا، وَلَوْ كَانَ الْكُلُّ إِشْرَاكًا لَمْ يَكُنْ لِلتَّفْصِيلِ وَالْقِسْمَةِ مَعْنَى، وَكَانَ يَكُونُ خُلْفًا فِي خَبَرِ اللَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ"^(٣)، فرد عليهم الرد المناسب مستدلًا بكتاب الله تعالى، معتدًا بمذهبه.

ج- موقفه من السفسطائية^(٤):

من خلال النظر في كلام نجم الدين منكوبرس نراه يتعامل مع المخالفين المعاندين لأدلة العقل والمنطق بقوة وقساوة، ومن ذلك قوله: "وقد أبطلوا شبهتهم باجتلابهم حقائق الأشياء النافعة، وبترزهم عن حقائق الأشياء الضارة، فظهرت مكابدتهم، فينبغي أن يعاقبوا بقطع الجوارح، والضرب المبرح، وبمنع الطعام والشراب، وأن يمسوا بالسياط المؤلمة، ويقربوا من الأفاعي اللاسعة، والعقارب اللادغة، حتى يتركوا العناد والمكابرة، أو يتلفوا بالكلية"^(٥)، ثم يكمل كلامه عن هؤلاء؛ ليعرّف بهم

(١) منكوبرس، النور اللامع، ص 225.

(٢) ينظر: محمد بن اطفيش، تيسير التفسير، ج 2، ص 279.

(٣) منكوبرس، النور اللامع، ص 241، 265.

(٤) (سوفاء) بلغة اليونانيين اسم للعلم، و(اسطا) اسم للغلط، ف: (سوفسطا) معناه: علم الغلط، فسمي كل غلط سوفسطائي في موضع غلظه، يُنظر: الإيجي، المواقف، ج 1، ص 114،

(٥) منكوبرس، النور اللامع، المصدر السابق، ل 9ب.

فيقول: "وهؤلاء المتجاهلة طائفة من الدهرية يسمون السفطائية"⁽¹⁾، ولم أجد في المخطوطة كلاماً عن السفطائية غير هذا النص المذكور. وهكذا نجد أنَّ نجم الدين منكوبرس كان عنيفاً جداً، وقاسياً في الحكم على من يخالفه ويخالف المنطق.

(1) المصدر السابق، ل9ب.

● الفصل الثاني:

دراسة أهم الآراء الكلامية لنجم الدين
منكوبرس في المخطوط:
وفيه أربعة مباحث:

● المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم الكلام

● المبحث الثاني: قسم الإلهيات

● المبحث الثالث: قسم النبوات

● المبحث الرابع: قسم السمعيات (الغيبيات)

●المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم

الكلام:

●المطلب الأول: حقيقة الإيمان، وأدلتها، وضوابطه

●المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة، واختلاف الفرق

فيه

●المطلب الثالث: الوعد والوعيد

●المطلب الرابع: الاستطاعة التي يوجد بها الفعل

●المطلب الخامس: التكليف بما لا يستطاع

والخلاف فيه

الفصل الثاني: دراسة أهم الآراء الكلامية لنجم الدين منكوبرس في المخطوط

المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم الكلام

عرض نجم الدين منكوبرس مسائل متعددة في علم الكلام في كتابه: (النور اللامع)، وهذه المسائل التمهيدية تبين موقفه العقدي، وتتبعه لأقوال علماء الماتريديّة، ونقله لكلامهم، وقد رأيت أن أتكلّم عن بعض هذه المسائل، نظراً لأهميتها وتوسع المؤلف فيها.

المطلب الأول: حقيقة الإيمان، وأدلته، وضوابطه

الإيمان هو التصديق لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (١٧) [يوسف: ١٧]، أي بمصدق لنا، ويقال: فلان يؤمن بعذاب القبر والشفاعة، أي يصدق به^(١).

وفي ذلك وعند قول الطحاوي: "وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ"^(٢)، يقول نجم الدين منكوبرس: "إِذْ مُجَرَّدُ الْإِقْرَارِ لَا يَكُونُ إِيْمَانًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) [البقرة: ٨]، وَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ أَمَّنَّا بِالسَّنَنِهِمْ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِيْمَانًا، حَيْثُ نَفَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ الْإِيْمَانَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَحَلَّ الْإِيْمَانِ هُوَ الْقُلُوبُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (١٧) [آل عمران: ١٦٧]، وَكَانُوا يَعْتَرِفُونَ بِالسَّنَنِهِمْ دُونَ التَّصْدِيقِ بِقُلُوبِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِمْ إِيْمَانًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (١٤) [الحجرات: ١٤]، فَتَبَّتْ أَنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَأَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ لِتَعْلِيْقِ الْأَحْكَامِ وَلَا إِطْلَاعَ عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ إِلَّا لِرَبِّ الْعَالَمِينَ"^(٣).

ولقد ذهب نجم الدين منكوبرس في تعريف الإيمان إلى أنه إقرار وتصديق معاً، ويوافق بذلك أبا حنيفة في كتابه العالم والمتعلم^(٤)، وأبا منصور الماتريدي^(٥)، وهو على تحقيق التحصيل تصديق محمد صلوات الله عليه بما جاء من عند الله

(١) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3- 1414 هـ، ج1، ص141، مرتضى الزبيدي، تاج العروس ج9، ص135.

(٢) الطحاوي، متن الطحاوي، ص137.

(٣) منكوبرس، النور اللامع، ص230.

(٤) يُنظر: أبو حنيفة، العالم والمتعلم، ص57-60.

(٥) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص174، 373.

تعالى، إذ في هذه الجملة تصديقٌ بجميع ما يجب الإيمان به، ثم أمر الله تعالى بعد صحة الاعتقاد أن يشهدوا لأنفسهم بالإيمان والإسلام من غير استثناء⁽¹⁾.

واختلف الناس في الإيمان الشرعي على ثلاثة مذاهب: فذهب الأشعرية⁽²⁾ وجمهور الماتريدية⁽³⁾ إلى أن الإيمان: إلى أن الإيمان الشرعي هو التصديق بالقلب لا غير، والمرجئة يقولون: الإيمان هو القول باللسان، والتصديق بالقلب من غير عمل⁽⁴⁾، وذهب أهل الحديث وجمهور العلماء إلى أن الإيمان: هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان بالشهادتين والأعمال بالجوارح⁽⁵⁾.

ومما اعتمدوا عليه في تعريفهم المعنى اللغوي، حيث تركوه على أصله ولم ينقلوه إلى غيره، حيث إن الإيمان: بمعنى التّصديق، وضمُّه التّكذيبُ، يُقال: آمن به قوم، وكذب به قومٌ، والأمانُ والأمنُ ضدُّ الخيانة، والإيمانُ ضدُّ الكُفر⁽⁶⁾.

قال أبو المعين النسفي: "الإيمان في اللغة: عبارة عن التصديق، فكل من صدّق غيره فيما يخبره يسمى في اللغة مؤمناً به، ومؤمناً له، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي بمصدق لنا"⁽⁷⁾.

وقالوا: إنَّ هذا التصديق الذي هو بالقلب، هو حقيقة الإيمان الواجب على العبد حقاً لله تعالى، وهو أن يصدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من

(1) يُنظر: أبو حنيفة، العالم والمتعلم، ص 57-60، الماتريدي، التوحيد، ص 174، 373.
(2) يُنظر: البغدادي، أصول الدين ص 248، الباقلاني، التمهيد، ص 389، الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص 309، الباجوري، شرح جوهرة التوحيد. ص 72، الإيجي، المواقف، ج 3، ص 527.
(3) يُنظر: سعد الدين التفتازاني، (ت: 791هـ)، شرح العقائد النسفية، ت: الدكتور الشيخ: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، 1408هـ، 1988م، ص 55، 56، القاري، ضوء المعالي على بدء الأمالي، ص 19، 20، قاسم الحنفي، شرح المسامرة، ص 290، 293، منكوبرس، النور اللامع، ل 18-20.
(4) يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتز، دار النشر: فرانزشتاينر، ألمانيا، ط 3، 1400هـ، 1980م، ج 1، ص 219، البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 203 - 208، ابن تيمية، الفتاوى 7/ 144.

(5) يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج 1، ص 237، أبو يعلى، مسائل الإيمان، ص 152.

(6) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أمن)، ج 13، ص 21.

(7) أبو المعين النسفي، التمهيد، ص 99.

الله تعالى، فمن أتى بهذا التصديق، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، ومن جعل المعنى غير ذلك فقد عطل اللغة، وقلب المفهوم⁽¹⁾.

ومن الأدلة على ذلك أيضاً أن الله تعالى خاطب المؤمنين بالإيمان، ثم أوجب الأعمال على العباد، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183]، وهذا دليل التغاير، وأن الإيمان: هو التصديق.

ومما استدلوا به أيضاً أن الله تعالى فرّق بين الإيمان وبين كل عبادة بالاسم المعطوف عليه، ما فرّق بين العبادات بالأسماء المعطوفة المفعولة لها، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ءَآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ١٨]، فقد عطف الأعمال من إقامة للصلاة، وإيتاء للزكاة على الإيمان، ومعلوم المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه⁽²⁾.

ووجه قولهم إن الإيمان كما ذكرنا سابقاً هو التصديق، والتصديق كما يكون بالقلب فهو باللسان أيضاً، وباللسان أبلغ، فيكون كل واحد منها ركناً من الباب، فلا يوجد الإيمان إلا بهما، إلا عند الضرورة والعجز، فإنه يُكتفى بأحدهما؛ لأن العاجز من حيث الآلة لا يُكَلَّفُ فيما عجز عنه، ولهذا صح إيمان الأخرس، وبقي إيمان المكروه عن النطق بالكفر، ولو تصوّر العجز عن الاعتقاد دون الإقرار، لاكتفى بالإقرار، إلا أنه لا يُتصور؛ لأن العاقل لا يُتصور، ولأنه لا يقدر على الاعتقاد، والتكليف لا يتوجه إلا على العاقل⁽³⁾.

وذهب جمهور المحققين من الماتريدية إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وإنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا لما أن التصديق بالقلب أمر باطن، لا بد له من علامة، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله، وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق، فبالعكس، وهذا اختيار أبي منصور رحمه الله⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: التفਤازاني، شرح العقائد النسفية، ص 77، 78، النسفي، بحر الكلام، ص 151-155.

(2) يُنظر: النسفي، التمهيد، ص 99، 101، النور اللامع، ل 8، 18، 74، 75، 103، الميداني، شرح العقيدة الطحاوية، ص 98.

(3) يُنظر: الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص 263-265.

(4) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 79، الماتريدي، التوحيد، ص 174، 373.

والدليل على ما تقدم قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]، فنفي عنهم الإيمان حين لم يعتقدوا، وفي هذا دليل على أن التكليف ثابت في حق الاعتقاد، وأن الاعتقاد مقدور عليه، وفيه دليل على أن الإيمان بالقول إيمان أيضاً؛ لأنه قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، فلا بد من الإيمان حتى يتصور دخوله في قلوبهم، وليس ذلك إلا الإيمان باللسان. (1)

وقال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، ومعناه: من كفر بالله من بعد إيمانه ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (2)، فجعل الله تعالى النطق باللسان كُفْرًا، وبالقلب كُفْرًا، ولكن عفا عنه إذا كان الكفر بالنطق، ولم يكفر بالقلب عند الإكراه؛ لأن الإكراه يُتصور في النطق، ولا يُتصور في الاعتقاد، ولما كان الكفر بالقلب واللسان، فالإسلام بالنطق والاعتقاد معاً؛ ولأن الكفر ترك الإيمان، ولأن الخلاف في الكفر والإيمان سواء. (3)

والذي أراه ومن خلال الأدلة أن الإيمان هو التصديق والإقرار، والدليل عليه هو العمل، والله تعالى أعلم

(1) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص148-152، منكوبرس، النور اللامع، ل18، 19، 20، 74، 75، 103، أبو حنيفة، العالم والمتعلم، ص57-60، الماتريدي، التوحيد، ص174، 373.

(2) يُنظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج2، ص235، الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج6، ص575.

(3) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل18أ، ل18ب، البزدوي، أصول الدين، ص148، 152، أبو حنيفة، العالم والمتعلم، ص57-60، الماتريدي، التوحيد، ص174، 373.

المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة، واختلاف الفرق فيه:

تعد الكبائر من الأمور التي اختلفت الفرق في حكم مرتكبها، ونبدأ بما قاله **نجم الدين منكوبرس** في هذه المسألة، فلقد أقر أولاً بأن مرتكب الكبيرة مؤمن، وليس كافراً أو فاسقاً، كما عند الفرق الأخرى، كما سيأتي، فقال: "وَصَاحِبُ الْكَبِيرَةِ مِمَّنْ أَمَنَ وَعَمِلَ الصَّالِحَاتِ"⁽¹⁾، فوصفه بالإيمان، ونفى عنه صفة الكفر.

وخالف المرجئة الذين قالوا بعدم تعذيب صاحب الكبيرة، فقال: "وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْوَعِيدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى جَوَازِ تَعَذِيبِ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ"⁽²⁾، وسيأتي الكلام عن ذلك، ورد في شرحه للطحاوية على الخوارج والمعتزلة، كما سيأتي معنا في التحقيق.

ولقد ذهب الماتريدية⁽³⁾ ومعهم الأشعرية⁽⁴⁾ إلى أن مرتكب الكبيرة⁽⁵⁾ لا يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر؛ وذلك لعدم زوال التصديق، وأنه مع إيمانه هو فاسق مستحق للوعيد؛ وذلك لاقترافه المعاصي، وعدم امتثاله لأوامر الله تعالى.

وَقَدْ احْتَجُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٤٨) [النساء: ٤٨]، قال أبو المعين النِّسَفِي: "وأما أهل الحق، فإنهم يقولون: إن من اقترف كبيرة غير مستحل لها...، فهذا اسمه المؤمن، وبقي على ما كان عليه من الإيمان ولم يزل عنه إيمانه، ولم ينتقص، ولا يخرج من الإيمان إلا من الباب الذي دخله، وحُكْمُهُ أنه لو مات من غير توبة، فله تعالى فيه المشيئة، إن شاء عفا عنه وكرَّمَهُ، أو ببركة ما معه من الإيمان والحسنات، أو بشفاعَةِ بعض الأخيار، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، ثم عاقبة أمره الجنة لا محالة، لا يخلد في النار"⁽⁶⁾.

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص245.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص244.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص71، 72.

(4) يُنظر: الأشعري، رسالة إلى أهل النغر، ص94، والجويني، الإرشاد، ص393.

(5) جمع كبيرة، وهي كل ما توعده الشرع بخصوصه كالزنا وشرب الخمر وغير ذلك، والصغيرة ما ليست كذلك

البيزوي، أصول الدين، ص135.

(6) النسفي، أبو المعين، تبصرة الأدلة، ص1045.

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: "وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم في النار لا يُخلَّدون إذا ماتوا وهم موحَّدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله تعالى عارفين مؤمنين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، إن شاء عذبهم في النار بقدر جنائيتهم بَعْدَهُ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، وَثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ" (1).

وهذا خلافاً للخوارج والمعتزلة (2)، ذلك أن الخوارج يقولون أن مرتكب الكبيرة، بل الصغيرة أيضاً كافر، وأنه لا واسطة بين الكفر والإيمان، وأن مرتكبي الكبيرة مخلصون في النار، وأنهم يُعذبون عذاب الكافرين، زاعمين بأن هذا كفر نعمة أو كفر نفاق لا كفر ملّة، وأن العاصي مُخلَّد في النار، وهم بذلك يتفقون مع المعتزلة في تخليد العصاة في جهنم، وينكرون الشفاعة لعصاة الموحدين؛ لأن العصاة -عندهم- مخلصون في النار، فلا شفاعة لهم حتى يخرجوا من النار، غير أن الخوارج يقولون أن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الاسلام، يعذبون عذاب الكافرين، والمعتزلة يقولون ان عذابهم ليس كعذاب الكافرين (3).

والردُّ عليهم أن الله تعالى فصل بين الشرك وبين ما دونه، وأخبر أن الشرك غير مغفور وأطمع في مغفرة ما دونه، حيث علق غفرانها بالمشيئة، وجائز الوجود يُعلق بالمشيئة دون الممتنع وجوداً، ولو كان الكل إشراكاً لم يكن للتفصيل والقسمة معنى، وكان يكون خُلُفاً في خبر الله، تعالى الله عن ذلك (4).

(1) الطحاوي، متن العقيدة الطحاوية، دار ابن حزم، ط1، 1416هـ، 1995م، ص22، 23.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، 688، محمد بن يوسف اطفيش (ت: 1914م، 1332هـ)، تيسير التفسير، ت: إبراهيم بن محمد طلاي، تيسير التفسير، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ط1، 1425هـ، 2004م، ج2، ص279، وأيضاً: ج7، ص375.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص74، 75، الأشعري، (ت: 324هـ)، الإبانة، ص133، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتز، دار النشر فرانزشتاينر، ألمانيا، ط31400هـ، 1980م، ج2، ص167.

(4) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص135-14، والقاري، شرح الفقه الأكبر، ص261، النسفي، بحر الكلام، ص284 الأشعري، الإبانة، ص133.

وأما **المعتزلة**، فإنهم يقولون: "لا يُسمَّى مؤمناً إلا من أدى الواجبات، واجتنب الكبائر،... وإنَّ الدين والإيمان قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ، ولكنه لا يزيد ولا ينقص، فمن أتى كبيرة صار في منزلة بين المنزلتين - خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر - هذا حكمه عندهم في الدنيا، وحكمه في الآخرة خالدٌ مُخلَّدٌ في النار".⁽¹⁾

ويرى المعتزلة أن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم المؤمن، ولا حكم الكافر، ويسمونها **بالمنزلة بين المنزلتين**، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن، بل منزلة بينهما⁽²⁾.

والردُّ له عليهم أنَّه: إِذَا لَمْ يَدْخُلْ صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٤٨]، عَامٌّ مُطْلَقٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ وَاطِّلاقِهِ، وَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا دُونَ الْكُفْرِ مِنَ الذُّنُوبِ جَائِزٌ الْمَغْفَرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَطْمَعَ فِي مَغْفِرَتِهَا؛ حَتَّى عَلَّقَهَا بِالْمَشِيئَةِ، وَمَا لَا يَجُوزُ غُفْرَانُهُ فِي الْعَقْلِ، لَا يَجُوزُ وَرُودُ الْقَوْلِ بِهِ⁽³⁾.

ويؤيد ذلك ، قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]؛ لأنه خاطبهم باسم الإيمان مع ارتكاب المعاصي إلى غير ذلك من الآيات، والأمة توارثت من عصر النبي عليه الصلاة والسلام إلى يومنا هذا الصلاة على من مات من أهل القبلة، والدعاء، والاستغفار لهم مع علمهم بارتكاب الكبائر، وكذلك اشتهر استغفار المؤمنين في الصلوات لوالديهم وأقاربهم ومعارفهم دون تمييز، مع اعتقادهم أنَّ الاستغفار للكافر لا يجوز⁽⁴⁾.

(1) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، الحديث عن الشفاعة، 688.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، الحديث عن الشفاعة، ص 697.

(3) يُنظر: الآمدي، أبحار الأفكار، ج5، ص33، الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202، والقاري، شرح الفقه الأكبر، ص261.

(4) يُنظر: الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ص141 142، البغدادي، الفرق، ص351، الرازي، المحصل، ص249.

وبالمقابل، فإنَّ الماتريدية، مع قولهم: بإمكانية الشفاعة، وعدم تخليد أصحاب الكبائر في النار، فهم لا يقولون: إنه لا يضر مع الإيمان ذنبٌ من عمله.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: "ولا نقول: إنَّ المؤمن لا تضره الذنوب...، ولا نقول: إنَّ حسناتنا مقبولة مغفورة كقول المرجئة⁽¹⁾، ولكن نقول: من عمِل حسنة بجميع شرائطها، خالية من العيوب المفسدة، ولم يطلها بالكفر والردة والأخلاق السيئة حتى خرج من الدنيا مؤمناً، فإن الله تعالى لا يضيعها، بل يقبلها منه ويشبه عليها، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمناً، فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه، ولم يعذبه بالنار أصلاً"⁽²⁾.

والأشاعرة، لا يقولون بقول المرجئة في مرتكب الكبيرة؛ وإنما يرون أنه مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وأمره في الآخرة إلى الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، يقول أبو المعالي الجويني⁽³⁾ في تقرير مذهب الأشاعرة: "من مات من عصاة أهل الإيمان من غير توبة فأمره مغيب؛ إن شاء الله غفر له، أو شفع فيه شفيع، وإن شاء عرضه على النار بقدر ذنبه، ثم عاقبته الفوز الأكبر والنجاة"⁽⁴⁾، فأقروا بإيمان مرتكب الكبيرة، ، وأنه في العاقبة من أهل الجنة.

وأما ابن حنبل ومن وافقه أهل الحديث ؛ فإنهم مع قولهم بأن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، لا يرون في ارتكاب الكبائر ما يخرج المرء من الإيمان سوى الشرك بالله؛ فكان قولهم في مرتكب الكبيرة أنه: مؤمن عاص، أو مؤمن فاسق، أو يقال: هو

(1) **المرجئة:** هم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرد، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، يُنظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص138، الإسفراييني، **الفرق بين الفرق**، ص19.

(2) أبو حنيفة النعمان، **الفقه الأكبر**، ص9.

(3) **الجويني:** أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المشهور بإمام الحرمين، كان أصولياً، متكلماً، أديباً، محققاً، من مؤلفاته: **العقيدة النظامية**، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، توفي سنة 478هـ، يُنظر: سِير أعلام النبلاء، ج18، ص468، طبقات الشافعية الكبرى، ج5، ص165.

(4) **الجويني، العقيدة النظامية، ت: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1398 هـ، 1978 م، ص 89، 90.**

مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته؛ فلا يزيلون عنه اسم الإيمان بالكلية بذهاب بعضه، ولا يعطونه اسم الإيمان المطلق⁽¹⁾.

وبهذا نجد أنَّ الماتريدية والأشاعرة، ومثلهم نجم الدين منكوبرس، يقفون موقف الوسط المعتدل بين المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ من جهةٍ، والمعتزلة والخوارج الذين يقولون: بتخليد صاحب الكبيرة في النَّار من جهةٍ أخرى.

⁽¹⁾ يُنظر: اللالكائي (ت: 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، 1423هـ، 2003م، ج1، ص162، 176، 177، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج7، ص241.

المطلب الثالث: الوعد والوعيد

إنَّ مسألة خلف الوعيد هي من المسائل الخلافية التي تتنازع فيها العلماء الآراء فيما بينهم، وهي تُعدُّ من المبتدعات، إلا أنه وجب الحديث في هذه المسألة وبيانها، وذلك أنَّ بعض العلماء ذكر خُلف الوعيد من غير تقييد⁽¹⁾.

وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "وَأَمَّا تَعَلُّقُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِّلَةِ بِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا ۖ﴾ (النساء: ٩٣)

[النساء: ٩٣]، فَلَا تَعَلُّقَ لِلْخَوَارِجِ فِي التَّكْفِيرِ بِالذَّنْبِ، وَلَا لِلْمُعْتَزِّلَةِ فِي تَخْلِيدِ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ عَلَى التَّأْيِيدِ، لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْخُلُودِ الَّذِي هُوَ طَوَّلُ الْمَكْثِ، فَيَكُونُ الْخُلُودُ الْمَذْكُورُ كِنَايَةً عَنْ مَكْثِهِمْ فِي الْعَذَابِ مُدَّةً مَدِيدَةً، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: فَنَجَازِيهِ، بَلْ قَالَ: فَجَزَاؤُهُ، فَلَا يَكُونُ الْعَفْوُ خُلْفًا⁽²⁾، لَأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا جَزَاؤُهُ، وَلَمْ يَجْزَمْ أَنَّهُ سَيَعَاقِبُهُ، بَلْ رُبَّمَا يَعْفُو عَنْهُ، فَوَافَقَ بِذَلِكَ عُلَمَاءُ الْمَاتَرِيْدِيَّةِ فِي تَسْمِيَةِ هَدْمِ الْمَجَازَةِ عَفْوًا وَلَا يَسْمِيهِ خُلْفًا كَمَا قَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ، كَمَا سَيَأْتِي مَعْنَى فِي هَذَا الْمَطْلَبِ.

ومن المهم أن نبدأ كلامنا بذكر الفرق بين الوعد والوعيد من الناحية اللغوية، فالفرق بين الوعد والوعيد أنَّ الوعيد في الشر، والوعد يصلح بالتقييد للخير والشر، غير أنه إذا أُطلق، فإنه اختصَّ بالخير، وكذلك إذا أُبهم التقييد، كقولك: وعدته بأشياء؛ لأنه بمنزلة المطلق، والوعد في اللغة أعمُّ من الوعيد، يُقال: وعدت الرجلَ خيرًا وشرًّا، فإذا لم تذكر الشرَّ، قلتَ: وعدته، وإذا لم تذكر الشرَّ، قلتَ: أوعدته⁽³⁾.

ولقد ورد الوعد المطلق في القرآن بمعنى الوعيد، فقال تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ

بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ۖ﴾ [الحج: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ

وَعْدِهِ ۖ رُسُلُهُ ۚ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وهو شامل للوعد والوعيد، ولقد استدللَّ الخوارج

والمعتزلة القائلين بوجوب عقاب مرتكب الكبيرة، حيث إنهم يوجبون على الله إيقاع

(1) يُنظر: القاري، القول السديد في خُلف الوعيد، ص4.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص225.

(3) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص463، العسكري، معجم الفروق اللغوية، 575.

العقوبة على الكافر، ووجوب عقاب مرتكب الكبيرة، وأنه مُخَلَّد في النار كما مرَّ معنا في المطلب السابق⁽¹⁾.

أمَّا أهل السنة من الماتريدية والأشاعرة، فيقولون: إنَّ عقاب الكافر ثابتٌ بالنصوص والأدلة، لكنهم لا يوجبون على الله فعل شيءٍ أو نفيه عنه، وقالوا بأنَّ وعيد الفساق مشروط بعدم العفو لدلائل منفصلة، كما هو مشروطٌ بعدم التوبة وفاقاً، وقالوا بأنه يجوز الخلف في الوعيد؛ لأنَّه كرمٌ، فيليق به تعالى، وفي الخلف في الوعيد لوَّم، فينزه عنه المنعوت بالصفات العليا⁽²⁾.

ويمكن أن يُردَّ عليه: إنه يلزم منه الكذب في خبره، مع أنه تعالى منزّه عن صفات النقص والكذب منها، فالجواب أنَّ الكذب يكون في الماضي، وهذا يكون في الآتي، وإن كان هذا يُسمى خُلفاً، فإنَّه في الوعيد محمودٌ عُرفاً.

وأمَّا بالنسبة للشرك، فلقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، لذا قال سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد: "والله تعالى لا يغفر أن يُشْرَكَ به بإجماع المسلمين، لكنهم اختلفوا أنه: هل يجوز عقلاً أم لا؟ فقال بعضهم إنه يجوز عقلاً، وإنَّما عُلِمَ عدمه بدليل السمع، وبعضهم إلى أنَّه يمتنع عقلاً أيضاً؛ لأن قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمُحسن، والكفر نهاية في الجناية لا يحتمل الإباحة، ورفع الحرمة أصلاً، فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة... انتهى"⁽³⁾.

وقال علماء الماتريدية والأشاعرة: إنَّ تخليد المؤمنين في النار، والكافرين في الجنة يجوز عقلاً، إلا أن السمع ورد بخلافه، فيمتنع وقوعه؛ لدليل السمع⁽⁴⁾.

﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، من الصغائر والكبائر، مع التوبة أو من دونها، خلافاً للمعتزلة الذين خصوها بالصغائر والكبائر مع التوبة،

(1) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص135-144، الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ت: محمود بن جميل، مكتبة الأنصار، ط3، 1424هـ، 2003م، ص133، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص144، 147، القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، الأصلح، ت: د. محمود محمد قاسم، إشراف: د. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والنشر، د/ط، ت، ص53-54.

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ص394، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تفسير سورة آل عمران الآية(9)، ص97، القاري، القول السديد، ص24،

(3) التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص73.

(4) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد، ج3، ص77، الإيجي، المواقف، ص501، 502.

وللماتريدية والأشاعرة على الجواز أنَّ العقاب حقه فله إسقاطه، وعلى الوقوع، فلقد نطق الكتاب والسنة أن الله تعالى عفوٌّ غفورٌ يعفو عن الصغائر كلها، وعن الكبائر بعد التوبة، ولا يعفو عن الكفر قطعاً، وإن جاز عقلاً، وأمّا العفو عن الكبائر دون التوبة، فلقد أثبتته علماء الماتريدية والأشاعرة خلافاً للمعتزلة، حيث منعه سمعاً، وجوزوه عقلاً⁽¹⁾.

وغفران الذنوب من دون توبة متعلقٌ بأمرين اثنين قال بهما علماؤنا، وأنكرتهما المعتزلة⁽²⁾، وهما: العفو، والشفاعة، أما العفو فللنصوص التي وردت في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ ^(٤٨) [النساء: ٤٨]، وذلك بشرط عدم استحلال الذنب؛ لأن من استحلّ ذنباً كان كافراً، ولأن الله عزَّ وجلَّ مدح ذاته أنه ﴿غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ﴾ ^(٢) [غافر: ٣]، فالعطف بالواو دليل المغايرة بين قابل التوبة للتائب، وغافر الذنب الذي يعفو عن الذنب دون توبة، فثبت أنَّ الله يعفو عن الذنوب خلافاً للمعتزلة الذين ربطوا العفو بالتوبة⁽³⁾.

وأمّا الشفاعة، فإنّها ثابتةٌ للرسل والأخيار في حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار، قال الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ^(٢٥٥) [البقرة: ٢٥٥]، وفي هذا ثبوتُ الشفاعةِ بإِذْنِ تَعَالَى، وبِهِ نَقُولُ، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ مِنْهَا: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»⁽⁴⁾،

(1) يُنظر: النسفي، أبو معين، بحر الكلام، ص 230، 231، البزدوي، أصول الدين، ص 135-144، الأشعري، الإبانة، ص 133، والجويني، الإرشاد، ص 393، القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، 688.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الاصول الخمسة، 688، 689.

(3) يُنظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج 3، ص 198، التفتازاني، شرح العقائد، ج 3، ص 75.

(4) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود السجستاني، كتاب السنة، باب في الشفاعة، ج 4، ص 236، وأخرجه الترمذي في سننه، سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة، رقم (2435)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه" انتهى، ويُنظر منكوبرس، النور اللامع، ص 179.

خلافاً للمعتزلة⁽¹⁾، وهذا مبني على جواز العفو والمغفرة دون الشفاعة، فبالشفاعة أولى، وعند المعتزلة لما يجر، لم تجز⁽²⁾.

والله عز وجل أمر النبي صلى الله عليه وسلم باستغفار المؤمنين، وكذا الأنبياء والملائكة يستغفرون للمؤمنين، فلولا كان استغفاراً عما لا يجوز عليه التعذيب لكان هذا سؤالاً أن لا يظلم الله عباده، وهذا باطل، وإن كان استغفاراً عما يجوز عليه التعذيب صح مذهبنا، وبطل مذهب الخصوم.⁽³⁾

ثم لما وقع التعارض بين آيات عموم الوعد والوعيد، فالمعتزلة⁽⁴⁾ والخوارج⁽⁵⁾ رجّحوا عموم الوعد؛ لأنه أبلغ في الزجر، والمرجئة رجّحوا عموم الوعد، وقطعوا بأنه لا يعاقب؛ لأنه أليق بصفات الرب من الرحمة، أمّا جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، فقد ذهبوا إلى الجمع بينهما، ورجّحوا الوعد لأنهم جوزوا العفو، ورجّحوا الوعد لوجوه منها: أن الله تعالى قال في سورة النساء: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ۝١٢٢﴾ [النساء: ١٢٢]، ولم يقل وعيد الله حقاً.

والذي يظهر أن الخلاف لفظي، لأن الأشاعرة والماتريدية يجوزون العفو عن عصاة المؤمنين، غير أن الأشعرية تسميه خلفاً، والماتريدية تسميه عفواً.⁽⁶⁾ وأرى أن العفو عن الوعد مستحسن في العرف، وإهمال الوعد مستقبّح، فكان صرف التأويل إلى الوعد أولى من صرفه إلى الوعد.

(1) قال القاضي عبد الجبار: "إن الشفاعة للمؤمنين دون الفاسقين لأن الله عز وجل قد أخبر أنه يُخلدُ الفاسقين في النار، وقال عز وجل: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وهذا يدل على أن الفاسق لا شفاعة له، وأنه صلى الله عليه وسلم يشفع للمؤمنين والتائبين"، القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة، ص92، 93.

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ويُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 688.

(3) يُنظر: الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص245.

(4) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 688، 689.

(5) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص144، 147.

(6) يُنظر: الكلبي، حاشية على شرح المواقف، ج8، ص307، 308، محمود سلامة، قضايا الخلاف الكلامية بين الأشاعرة والماتريدية، ص186، 190.

المطلب الرابع: الاستطاعة التي يوجد بها الفعل

الاستطاعة: هي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل⁽¹⁾، وقال أبو المعين النسفي في التبصرة: "هي عَرَضٌ يخلقه الله تعالى في الحيوان؛ ليفعل به الأفعال الاختيارية، وهي عِلَّةٌ للفعل"⁽²⁾، والجمهور على أنها شرط؛ لأداء الفعل لا عِلَّةٌ⁽³⁾، وبالجمله هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات، وإذا كانت الاستطاعة عرضاً وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه، وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وفُذِّرَ عليه، لامتناع الأعراض زمانان⁽⁴⁾.

وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالِاسْتِطَاعَةُ ضَرْبَانِ)، فَإِنَّمَا قَسَمُوا الْإِسْتِطَاعَةَ عَلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِالْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ الْإِسْتِطَاعَةُ وَالْقُدْرَةُ فِي وَصْفِ الْعَبْدِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، يُقَالُ يَسْتَطِيعُ وَيَقْدِرُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ بَاطِنَةٌ وَظَاهِرَةٌ، فَالِاسْتِطَاعَةُ الْبَاطِنَةُ هِيَ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْفِعْلُ، يُحْدِثُهَا اللَّهُ تَعَالَى مَقْرُونَةً بِالْفِعْلِ"⁽⁵⁾.

ثم يقول: "وَأَمَّا الْإِسْتِطَاعَةُ الثَّانِيَّةُ: فَهِيَ الْقُدْرَةُ الظَّاهِرَةُ، وَهِيَ مِنْ جِهَةِ الْوُسْعِ وَالْتِمَكِينِ وَصِحَّةِ الْأَلَاتِ، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَالْقُدْرَةُ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْفِعْلُ هِيَ بَاطِنَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ أَحْكَامُ الشَّرْعِ بِهَا لِأَنَّهَا بَاطِنَةٌ قَبْلَ وُجُودِهَا هِيَ مَعْدُومَةٌ، وَتَعْلِيْقُ الْأَحْكَامِ بِالْمَعْدُومِ يُفْضِي إِلَى إِهْذَارِهَا"⁽⁶⁾، ووافق في ذلك كلام الماتريدي⁽⁷⁾.

(1) التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص60.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص19.

(3) الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، أما العلة: فهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه، يُنظر: الجرجاني، التعريفات، ص125، 154.

(4) يُنظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص108، 109.

(5) منكوبرس، النور اللامع، ص274.

(6) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) يُنظر: التوحيد، الماتريدي، ص257.

ولقد ورد أنَّ الاستطاعة استفعال من الطوع، وهي اسم للمعاني التي يتمكن بها الإنسان مما يريد من إحداث الفعل، وهي أربعة أشياء: نيةٌ مخصوصةٌ، وتصورٌ للفعل، ومادةٌ قابلةٌ للتأثير، وآلةٌ إن كان الفعل آلياً كالكتابة⁽¹⁾.

قال الميداني⁽²⁾: "والحاصل أن القدرة لها إطلاقان: فتطلق تارة، ويراد بها حقيقة القدرة وهي مع الفعل، وتطلق أخرى، ويراد بها الوسع والسلامة وهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب والتكليف".⁽³⁾

قالت الماتريديّة بِبُتُوتِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِإِظْهَارِ حَقِيقَةِ الْعُبُودِيَّةِ بِإِفْتِقَارِ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ لَمَحَةٍ وَ لَحْظَةٍ إِلَى تَخْلِيْقِ قُدْرَةِ الْفِعْلِ.⁽⁴⁾

لأنه لو كان قبل الفعل، لكان العبد مستغنياً عن الله تعالى وقت الحاجة، ولو كان بعد الفعل، لكان من المُحال؛ لأنَّ حصول الفعل بلا استطاعته ولا طاقة لمخلوق في فعلٍ ما لم تقارنه الاستطاعة من الله تعالى.⁽⁵⁾

أما الأشاعرة فقالوا بالكسب، وأن الاستطاعة تكون مع الفعل، لا يجوز تقديمها عليه، ولا تأخيرها عنه، أي أن العبد توجد معه قدرة قبل الفعل، وأما أثناء الفعل فهو الكسب من العبد للفعل، وأما الماتريديّة فقد توسطوا في المسألة، فقالوا بإثبات الاستطاعة قبل الفعل ومعه، والاستطاعة عندهم على ضربين، سلامة الأسباب والآلات، وهي تتقدم الفعل، والاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل، وتكون مع الفعل.⁽⁶⁾

(1) يُنظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص530، الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج3، ص521.

(2) الميداني: هو عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم ابن سليمان الغنيمي، الدمشقي، الحنفي، الشهير بالميداني، فقيه، أصولي، مشارك في بعض العلوم، ولد بدمشق، وأخذ عن ابن عابدين صاحب رد المختار، وأخذ عنه طاهر الجزائري، وساعد على تهدئة الحالة في حوادث الشام سنة 1860 م، وتوفي بدمشق سنة 1298هـ، من آثاره: شرح على القدوري سمّاه اللباب في فروع الفقه الحنفي، يُنظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج5، ص275.

(3) الميداني، شرح الطحاوية، ص122، ويُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص127.

(4) الماتريدي، التوحيد، ص248، منكوبرس، النور اللامع، ص301.

(5) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص74.

(6) يُنظر: الباقلاني، الإنصاف، ص46، وله أيضاً، التمهيد، ص323، 325، الماتريدي، التوحيد، ص256،

وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ فَقَالُوا بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ⁽¹⁾، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها، لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يُطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما لم يقع منه دلّ على أنه غير قادرٍ عليه، وتكليف ما لا يُطاق قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح"، وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهِهَا مِنْهَا: إِنَّ فِي الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِ قُدْرَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ قَوْلًا بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ.⁽²⁾

والاستطاعة التي حصل بها الإيمان تصلح له، ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان، ولكنها لو اقترنت بالكفر بدلاً من اقترانها بالإيمان، لصلحت له بدلاً من صلاحها للإيمان، "إِنَّ الْقُدْرَةَ تَصْلَحُ لِلضَّادِّ عَلَى الْبَدَلِ"⁽³⁾، ويدل على ذلك أَنَّ الْقُدْرَةَ لو لم تكن صالحة للضدين، لكان في ذلك تكليف ما لا يطاق، فَإِنَّ الْكَافِرَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ، ولو لم تكن معه القدرة الصالحة للإيمان لزم ذلك، والقول: إنها لا تصلح للضدين هو قولٌ بالاضطرار لا بالاختيار، وهو قول الأشعرية⁽⁴⁾، ويفهم من كلام أبي منصور الماتريدي أنه يقول: إنها تصلح للضدين معاً⁽⁵⁾.

ومما تجد الإشارة إليه أَنَّ صِحَّةَ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ عَلَى الْإِسْتِطَاعَةِ الَّتِي هِيَ عَرَضٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِي الْحَيَوَانِ، وَيَتِمَكَّنُ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ مَعَ سَلَامَةِ الْجَوَارِحِ، وَمَعَ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ، وَحِينَئِذَا يَقْصِدُ الْمَكْلُفُ اكْتِسَابَ الْفِعْلِ مَعَ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ اللَّهُ الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ وَقَدْ مَبَاشَرَتَهُ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ فِي حَالِ عَدَمِ سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ.

(1) يُنْظَرُ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، خَلْقُ الْأَفْعَالِ، ص 396، 397.

(2) يُنْظَرُ: مَنَكُوبَرَس، النُّورُ اللَّامِعُ، ص 275.

(3) التَّقْتَازَانِي، شَرْحُ الْمَقَاصِدِ، ج 1، ص 242.

(4) يُنْظَرُ: الرَّازِي، فَخْرُ الدِّينِ (ت: 606 هـ)، مَعَالِمُ أَصُولِ الدِّينِ، ص 90.

(5) يُنْظَرُ: الْمَاتَرِيدِي، التَّوْحِيدُ، الْقَوْلُ فِي صِلَاحِيَةِ الْقُدْرَةِ، ص 349، 350،

ففي حال أراد العبد فعل الخير، فإن الله يخلق قدرة وقت مباشرته، وذلك الفعل هو قدرة اكتساب الخير مقارناً له، وحينما يقصد العبد الشر، وتحصل له قدرة اكتساب الشر، فإن ذلك يكون قد ضيّع حصول قدرة فعل الخير بفعله للشر، فيستحقّ العذاب في الآخرة؛ بسبب تضييع فعل الخير، وتحصيله مكانه فعل الشر⁽¹⁾.

والذي أراه أن كلام الماتريدية أقرب للمنطق، ولمناط التكليف، فمنهجهم في ذلك يتوسط بين منهج الأشاعرة، فالخلاف بين الأشاعرة والماتريدية لفظي⁽²⁾، حيث قالت الأشاعرة: إن القدرة تكون مع الفعل، وبين المعتزلة الذين قالوا بتقديم هذه القدرة على الفعل، لما نراه من قدرة العبد المكنونة فيه، ووجود قدرة آنية تكون مع الفعل، تختلف عن القدرة الكامنة عند الإنسان، وقبل الفعل، وهو الصواب، والله أعلم

المطلب الخامس: التكليف بما لا يستطاع والخلاف فيه

تُعَدُّ مسألة التكليف بما لا يُطَاق من المسائل الخلافية بين الفرق الإسلامية، وخلافهم هذا مُتَعَلِّقٌ بمسألتين هما: الاستطاعة، والتحسين والتقبيح.

وعند قول الطحاوي في عقيدته: "وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ"⁽³⁾، نجد أن نجم الدين منكوبرس يعلق على ذلك بقوله: "فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّ مَا حَصَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِاسْتِعْمَالِ آلَاءِ وَالْإِسْطَاعَةِ لَيْسَ مِمَّا تَقَرَّدَ الْعَبْدُ بِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى مَا يَقْصِدُهُ الْعَبْدُ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ، فَلَمْ يَكُنْ خَالِقًا لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْأَدِلَّةِ بَلْ كَانَ كَاسِبًا لَهَا وَلَهُ فِي كَسْبِهِ اخْتِيَارٌ"⁽⁴⁾، فجعل السبب في عدم التكليف بما لا يطاق هو الاستطاعة التي قالت بها الماتريدية كما سيتقدم.

وفي ذلك نجد أن **المعتزلة** قالوا بعدم جواز التكليف بما لا يُطَاق؛ لأنه قبيح، ولا يجوز صدور ذلك عن الله تعالى؛ لأنه جَلٌّ وعلا مُنْزَعٌ عن القبيح، والمعتزلة يختمون عادةً بحوث القدرة ببيان: (لا يحسنُ ورود التكليف بما لا يُطَاق)، وهذا القول

(1) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص 97-81، الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ت: د، فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، 1969، ص 110.

(2) يُنظر: ابن عذبه، الروضة البهية فيما الأشاعرة والماتريدية، ص 26.

(3) الطحاوي، متن الطحاوي، ص 78.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ص 280.

عندهم أساسٌ في توفير عدالة الله تعالى وصحة التكليف، وامتناع القُبْح عنه، فما دام الله قد أودع في العباد قدرة على الفعل وحددها بإمكانيات وشروطٍ معينة، فإن التكليف يجب أن يكون متفقاً مع حقيقة هذه القدرة، ومراعياً الشروط التي تعمل بها، فإذا لم يتوافر ذلك في التكليف، فإن العبد قد كُلف ما لا يُطيقه، وهذا لا يجوز على الله. (1)

وأما **الجهمية** (2)، فقد قالت: بجواز تكليف ما لا يُطاق مطلقاً، ومنه تكليف الأعمى بالنظر، والزمن أن يسير إلى مكة. (3)

والأشعري صرّح بجواز تكليف ما لا يُطاق من حيث العقل؛ لأنه لم يجد في العقل ما يقبحه، وإلى مثل ذلك ذهب الإمام الرازي، لكنه منع من ذلك بالسمع (4)، إلا أن الغزالي ومتأخري الأشاعرة رفضوا التصريح بذلك. (5)

وأما **الماتريدية**، فقد وافقوا المعتزلة في هذه المسألة، فقالوا: بعدم جواز تكليف ما يُطاق؛ لأنه فاسدٌ عقلاً، ولعدم وجود القدرة التي هي مقتضى التكليف، وفي ذلك يقول أبو منصور الماتريدي: "الأصل في أن تكليف من منع عنه الطاقة فاسدٌ في العقل" (6)، ويقول ابن الهمام: "ولا أعلم أحداً منهم - أي الماتريدية - جَوَزَ تكليف ما لا يُطاق" (7).

(1) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 133، 396، د. عبد الكريم عثمان، نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1391 هـ، 1971 م، ص 300-304.

(2) أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء: منها قوله: لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقضي تشبيهها، فنفي كونه حياً عالماً، وأثبت كونه: قادراً، فاعلاً، خالقاً؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق... يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 83.

(3) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص 36، ابن تيمية، الفتاوى، ج 8، ص 297.

(4) يُنظر: شيخ زاده، نظم الفرائد، ص 25، 26، الرازي، فخر الدين، 103 - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د/ ط، ت، ص 297. 298.

(5) يُنظر: الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مراجعة وتعليق: د. حموده غرابه، مطبعة مصر، القاهرة، 1955 م، ص 133، 144، الغزالي، المُستصفى، ج 1، ص 98.

(6) الماتريدي، التوحيد، ص 266.

(7) ابن الهمام، المسابرة، ص 156، وابن الهمام هو كمال الدين محمد، كان من تلاميذ العز بن عبد السلام، ت: 860 هـ، يُنظر: حاجي خليفة، سلم الوصول، ج 3، ص 182.

وذلك خلافاً للأشعرية؛ لأنه لا يليق من الحكيم؛ ولقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، إلى غير ذلك من الآيات، وهو غير واقع في الممتنع لذاته، وعند الماتريدية هذا ليس تكليفاً بما لا يطاق بناءً على أنَّ لقدرة العبد تأثيراً في أفعاله، وتوسطاً بين الجبر والقدر، على أنَّ علمه تعالى بأنه لا يؤمن باختياره، ولا يخرج به عن حيز الإمكان، ثم عند الماتريدية عدم جوازه ليس بناءً على أن الأصل واجب على الله خلافاً للمعتزلة، بل بناءً على أنه لا يليق بحكمه وفضله^(١).

وأما ما لا يُطاق، فإما أن يكون ممتعاً لذاته كإعدام القديم وقلب الحقائق، فالقول بعدم وقوع التكليف به، وإما أن يكون ممتعاً لغيره بأن يكون ممكناً في نفسه، لكن لا يجوز وقوعه عن المكلف؛ لانتفاء شرط أو وجود مانع، فالتكليف به غير واقع، كبعض تكاليف العصاة والكفار، فصار حاصل النزاع أن مثل ذلك هل هو من قبيل ما لا يُطاق؟ حتى يكون التكليف الواقع به تكليفاً ما لا يُطاق أم من قبيل ما يُطاق^(٢).

واحتجَّ علماء الحنفية بأن التكليف إنما يُتصور في أمر لو أتى به يُثاب به، ولو امتنع عنه يُعاقب عليه، وذلك إنما يكون فيما يمكن إتيانه، لا فيما لا يمكن إتيانه، وأنَّ قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، صريح في أنَّ التكليف به غير واقع^(٣).

ويذهب الأشاعرة إلى أن قدرة الله تبارك وتعالى قدرة مطلقة، ويجوز لله أن يكلف عباده بما لا يطيقون.

(١) يُنظر: التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه، ص 367، 368، النور اللامع 243، علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج1، ص191، شيخ زاده، نظم الفرائد، ص25.

(٢) يُنظر: التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ص368، وما بعدها.

(٣) يُنظر: القاري (ت: 1014هـ)، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص400، محيي الدين محمد بن بهاء الدين (ت: 956هـ)، القول الفصل شرح الفقه الأكبر، ص253، 254، 255.

يقول أبو بكر الباقلاني⁽¹⁾: "يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقون، إلا أن التكليف بما لا يطاق على نوعين:

أحدهما: العجز أصلاً عن الفعل، وذلك ينتفي التكليف به؛ لوجود مانع، وهو العجز.

الثاني: إذا كان المراد عدم القدرة على الفعل؛ لتركه والاشتغال بضده، فذلك جائز التكليف به؛ لارتفاع العجز المانع أصلاً⁽²⁾.

والأشاعرة، وإن ذهبوا إلى جوازها، لكن ليس في مثل هذا، فإن ما لا يُطاق له ثلاث مراتب:

ما يمتنع بالذات وهم لا يجوزون التكليف به، وما نحن فيه من ذلك القبيل، فإن انفكاك ذاتي الشيء ولازمه عنه محال عقلاً، وما يمتنع بالنظر إلى تعلق إرادة الله وعلمه بخلافه، والتكليف به جائز وواقع، بل كل التكاليف من هذا القبيل، وما يمتنع بالنظر إلى قدرة العبد وإن كان ممكناً في نفسه، وبالنظر إلى قدرة الله تعالى كخلق الأجسام، وما جَوَزَ الأشاعرة التكليف به، ومنعه المعتزلة هو هذا القسم، والحق جوازه بالنظر إلى ذات الواجب و غناه المطلق، وقدرته الكاملة، وإرادته الشاملة.

وأما بالنظر إلى حكمته ورأفته على عباده، فالأقرب عدم جوازه؛ لأن منافاته لحكمة الحكيم ورأفة الكريم أظهر من أن يخفى⁽³⁾.

ومما تقدم يظهر أن الأدلة الواردة في غير محل النزاع، وهي مبنية على أمور غير متفق عليها، كالتحسين والتقبيح العقليين، وأن الاستطاعة مع الفعل، وعدم تأثير قدرة العبد، بالإضافة إلى ضرورة إثبات الأشعرية أن جميع التكاليف غير مطابقة.

وبعد عرض رأي كل من: الماتريدية، والأشعرية يظهر لنا أن الماتريدية والأشعرية متفقان في حكم أقسام التكليف، ما عدا التكليف بالمحال لغيره، فقد ذهب

(1) الباقلاني: هو محمد بن طيب بن محمد أبو بكر الباقلاني، البصري المتكلم المشهور؛ كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وسكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام مثل (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، توفي سنة 403 للهجرة، يُنظر: ابن قايماز، سير أعلام النبلاء، ج17، ص 190، الزركلي، الأعلام، ج6، ص 176.

(2) الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ت: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1407هـ، 1987م، ص332.

(3) يُنظر: محيي الدين محمد بن بهاء الدين، القول الفصل شرح الفقه الأكبر، ص254-257.

الماتريدية إلى منعه إلا في المقدور على إتيانه، أما ما لا يمكن إتيانه، فلا تكليف فيه، لكن الأشعرية قد ذهبوا إلى جوازه؛ لأن قدرة الله تعالى قدرة مطلقة⁽¹⁾.
والذي أراه أن التكليف بما لا يطاق لا يجوز وأنه غير واقع، لأن هذا التكليف لا يتوافق مع عدل الله وإحسانه، ولا يتوافق مع أن يكلف الله تعالى بما لا يطاق ثم يعاقبه عليه.

(1) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ص171، 172.

المبحث الثاني: قسم الإلهيات

●المطلب الأول: الجهة وتأويلها في حق الله

تعالى

●المطلب الثاني: علم الله تعالى وتعلقه

●المطلب الثالث: القَدَر والخلاف فيه

●المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق

أم غير مخلوق

●المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة،

وموقف منكوبرس منهم

المبحث الثاني: قسم الإلهيات

إن المسائل المتعلقة بالإلهيات تتقدم بالذكر على غيرها من المسائل، لأن ما يتعلق بالله عز وجل هو أساس الاعتقاد، وعليه تبنى سائر الاعتقادات.

المطلب الأول: الجهة وتأويلها في حق الله تعالى:

تُعَدُّ مسألة إطلاق الجهة والمكان على الله من المسائل الخلافية المهمة، والتي قيل فيها بالإيجاب أو النفي على اختلاف الأقوال فيها.

وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "وَلِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ وَصِفَاتُهُ مُحَدَّثَةٌ، وَالْجِهَاتُ السَّتُّ: صِفَاتٌ لِلْعَالَمِ، وَقَدْ كَانَتْ مَعْدُومَةً قَبْلَ وُجُودِ الْعَالَمِ، وَصَانَعُ الْعَالَمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُضَافِقَهُ الْعَالَمُ حِينَ وُجِدَ، وَيُطَابِقَهُ، فَيَصِيرُ الْقَدِيمُ الْمَتَعَالِي عَنِ التَّنَاقُصِ وَالْحُدُودِ فِي حَيْزٍ وَالْعَالَمُ فِي حَيْزٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ بِتَغْيِيرِ الْقَدِيمِ عَمَّا كَانَ فِي الْأَزَلِّ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ"⁽¹⁾، وهكذا نجد أن نجم الدين منكوبرس قد وافق أئمة مذهب الماتريدي في نفي الجهة عن الله عز وجل، كما سيأتي.

ويفسر نجم الدين منكوبرس الفوقية بالعلم والقدرة، فقال: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ"⁽²⁾، أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ وَفَوْقَهُ أَيَّ كُلِّ شَيْءٍ تَحْتَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾  [الأنعام: ١٨]، وَجَائِزٌ أَنْ يَعْنُوا بِقَوْلِهِمْ وَفَوْقَهُ أَيَّ: مُتَعَالٍ وَمُرْتَفِعٌ عَنِ صِفَاتِ الْمُحَدَّثِينَ بِصِفَاتِ الْمَجْدِ وَالْكَمَالِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾  [الأعلى: ١]⁽³⁾، ووافق في ذلك أبا منصور الماتريدي⁽⁴⁾.

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص200.

(2) الطحاوي، متن الطحاوية، ص56.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ص200.

(4) يُنْظَرُ: الماتريدي، التوحيد، ج1، ص71.

أما الأشاعرة فهم يثبتون استواءً مُنزهاً عن الاستقرار، والتمكن، والحلول⁽¹⁾، والانتقال، وهو كما يقول الأشعري فوق العرش، وفوق كل شيء⁽²⁾، ووافقه في ذلك أبو الحسن الطبري⁽³⁾، والباقلاني⁽⁴⁾ الذي منع من إطلاق الجهة على الله تعالى⁽⁵⁾، ووافق الباقلاني الأشعري في أن الاستواء لا يعني الاستيلاء بل يعني العلو والفوقية، ويرد على الذين يؤولون الاستواء بالاستيلاء، وعلى الذين يقولون إن الله في كل مكان، فيقول: " فإن قالوا: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستو على العرش، كما خبر في كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾  طه:5]"⁽⁶⁾.

وعلماء الأشاعرة المتأخرين يفسرون أحاديث الاستواء والفوقية بأن المراد الاستيلاء، وعلو القدر والمرتبة، وليس المراد فوقية الذات والمكان⁽⁷⁾. ونجد أن الرازي⁽⁸⁾ أيضاً نفى الجهة عن الله عز وجل، فقال: " تدعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست... ثم قال: فالجهات ست: فوق، وأسفل، وقدام، وخلف، ويمين، وشمال"⁽⁹⁾.

أما الماتريدية فذهبوا إلى أنه تعالى ليس في مكان، ولا على العرش، ولا على غيره، وهو ليس فوق الأرض، وليس له جهة من الجهات⁽¹⁰⁾، وفي ذلك يقول أبو

(1) الحلول: هو عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري: حالاً، والمسري فيه: محلاً، يُنظر: الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403 هـ، 1983 م، ص 92، الإسفرائيني، الفرق بين الفرق، ص 215.

(2) الأشعري، الإبانة، ص 21، البغدادي، الفرق، ص 333، الإسفرائيني، ص 158، الجويني، لمع الأدلة، ص 94، الجرجاني، شرح المواقف، ج 8، ص 19.

(3) يُنظر: الطبري، تأويل الآيات المشككة، ص 178.

(4) الباقلاني: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص 62.

(5) يُنظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل، ص 260، 262.

(6) الباقلاني، التمهيد، ص 132.

(7) يُنظر: ابن فورك (ت: 406 هـ)، مشكل الحديث وبيانه، ت: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1985 م، ص 64، 65، الغزالي: الاقتصاد، ص 24، 31، الآمدي، غاية المرام، ص 141.

(8) الرازي: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص 14.

(9) الرازي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 24.

(10) يُنظر: ابن همام، المسائرة، ص 29، التفنازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج 2، ص 66.

المعين النسفي: "ثم نقول لهم: لما جاز أن يكون محدوداً بجهة جاز أن يكون محدوداً بجميع الجهات.. وكل ذلك كفر وهذيان، وبالوقوف على هذه الجمل ظهر بطلان القول بأنه تعالى في مكان دون مكان، أو في جهة دون جهة"⁽¹⁾.

ومن الأدلة عند الماتريدية أيضاً: أنه تعالى ليس في مكان، وقد كان قبل المكان، فهو على الهيئة التي كان عنها قبل المكان، ولو قيل: إنه انتقل إلى العرش بعد أن خلقه، فقد انتقل من مكان إلى مكان، والقديم يستحيل عليه التغير والانتقال؛ لأن الانتقال من صفات الأجسام، والله تعالى ليس بجسم⁽²⁾.

وإنه لو كان في مكان، لكان محتاجاً إليه ضرورةً، والمحتاج إلى الغير ممكن، فيلزم إمكان الواجب، ولكان المكان مستغنياً عنه؛ لإمكان الخلاء، والمستغني عن الواجب يكون مستغنياً عما سواه بالطريق الأولى، فيكون واجباً، والمفروض أن الواجب هو المتمكن لا المكان، ومبنى الوجهين على أن الحيز موجود لا متوهم⁽³⁾.

وليس لقرب العبد من الله تعالى، ولا بعده عن الله تعالى من طريق سوى طول المسافة أو قصرها؛ لأن القرب والبعد من هذا الطريق لا يتصور إلا في الممكن والمتحيز في مكان و جهة، والله تعالى مُنزهٌ عن: المكان، والحيز، والجهة؛ لأنه تعالى ليس بجوهر، ولا عرض، بل من باب الإكرام، والبعد عن باب الهوان⁽⁴⁾.

ووجوده في سائر الجهات مُحالٌ، وتخصيص جهة دون أخرى يحتاج إلى مُخصَّص، ومن كان في جهة معينة من الشيء لا بد له من مسافة مقدرة، فلا بد من مُخصَّص أيضاً لهذه الجهة أن تكون أنقص من ذلك أو أكثر⁽⁵⁾، ولو كان الواجب في حيز و جهة، فإما أن يكون في جميع الأحياز والجهات، فيلزم تداخل المتحيزات ومخالطة الواجب بما لا ينبغي كالقاذورات، وإما أن يكون في البعض دون البعض، فإن كان لمخصص لزم الاحتياج، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح⁽⁶⁾.

(1) النسفي، أبو المعين (ت: 508هـ)، تبصرة الأدلة في أصول الدين، ص 62، 63.

(2) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص 40، ابن همام، المسابرة، ص 29، وسيأتي الكلام عن المجسمة والرد عليهم في المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص 91.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج 2، ص 66.

(4) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص 164، 164.

(5) يُنظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص 47.

(6) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج 2، ص 66.

فإن قيل: إن نفيه عن الجهات الست إخبار عن عدمه، فيجاب عنه: إن النفي عن الجهات الست إخبار عن عدم ما لو كان في جهة منه، ولا نفي ما يستحيل عليه أن يكون في جهة منه؛ لأن من نفي نفسه عن الجهات الست لا يكون ذلك إخباراً عن عدمه؛ لأنه يستحيل أن يكون من نفسه بجهة منه، وكذلك نفي القديم - سبحانه - عن الجهات الست⁽¹⁾.

فإن تمسكوا بقول الله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فيرد عليهم بما ورد في الرد السابق، ويزاد عليه أن الله تعالى قال في مواضع أخرى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، ممّا يدل على أنه ليس على العرش، وقال في موضع آخر أيضاً: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، والمعروف أن المقصود في هذه الآيات ليس المكان، وإنما: أن الله تعالى مستولٍ على العرش، وعلى جميع العالم⁽²⁾.

وفي ذلك يقول الإمام الغزنوي⁽³⁾ (ت: 593هـ) في كتابه أصول الدين: "صانع العالم ليس في جهة، ولا تحويه الجهات الست"⁽⁴⁾، ويقول في الكتاب نفسه: "صانع العالم ليس فوق العالم، ولا في جهةٍ خارجةٍ عنه"⁽⁵⁾.

وأما إعراج النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء وفوقها ما كان لأن الله تعالى فوق العالم، ولكن كان ذلك تشريفاً، وليرى أثر قدرته، ولقد كلم الله تعالى موسى عليه السلام في الطور، وخصّ هذا المكان بالتشريف، مع أنه تعالى لم يكن على الطور، ولا فوق الطور، سبحانه وتعالى⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص165، وله أيضاً، بحر الكلام، ص24-27، البغدادي، أصول الدين، ص76-78.

(2) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص161.

(3) الغزنوي جمال الدين (593هـ): تقدمت ترجمته، يُنظر: ص26.

(4) يُنظر: الغزنوي (ت: 593)، أصول الدين، ص69.

(5) يُنظر: المرجع نفسه، ص70.

(6) يُنظر: البزدوي (ت: 482)، أصول الدين، ص42، النسفي، أبو البركات (ت: 710)، الاعتماد في الاعتقاد، ص159.

والفوقية لا تعني التمدُّح، فإنَّ الحارس ربما كان فوق السلطان من حيث المكان، ولكن السلطان فوقه من حيث المكانة والمنزلة، فوصف الله بالجهة انتقاص لواجب الوجود، وواجب الوجود لا يتصف بالمحدثات.⁽¹⁾

وَبَعْدَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الارتفاعِ إِلَى مَا يَعْلُو مِنَ الْمَكَانِ لِلجلوسِ أَوْ القيامِ شَرَفٌ وَلَا علُوٌّ وَلَا وصفٌ بالعظمة والكبرياء، كمن يَعْلُو السطوح أَوْ الجبال، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الرفعةَ على من دونه عند استواء الجَوْهرِ، فَلَا يجوز صرف تأويل آية الاستواء إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهَا ذكر العظمة والجلال.⁽²⁾

ورفع الأيدي إلى السماء، إنما هو؛ لأن السماء هي مكان نزول الرحمات على الناس، وتوجُّه الناس إلى الكعبة بالصلاة والحج أيضاً، ليس لأن الله عند الكعبة، عند من يقول: إنه فوق، وإنما تعبدًا؛ لأن الله تعالى شرفها، وأمرنا بالتوجه بالصلاة إليها، فالكعبة قبلة الصلاة، والسماء قبلة الدعاء.⁽³⁾

وفي ذلك يقول أَبُو مَنْصُور الماتريدي رَحِمَهُ اللهُ: "وَأما رفع الأيدي إِلَى السَّمَاءِ فعلى العِبَادَةِ، وَلَهُ أَنْ يتعبد عباده بِمَا شَاءَ ويوجههم إِلَى حَيْثُ شَاءَ، وَإِنْ ظن من يظنُّ أَنَّ رفع الأبصار إِلَى السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللهَ فِي ذَلِكَ الْوَجْه، إِنَّمَا هُوَ كظنُّ من يزعم أَنَّهُ إِلَى جِهَةٍ أَسْفَلَ الْأَرْضِ بِمَا يَضَعُ عَلَيْهَا وَجْهَهُ مُتَوَجِّهًا فِي الصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا، وكظنُّ من يزعم أَنَّهُ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا بِمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ"⁽⁴⁾.

أما **المعتزلة** فرأيهم في ذلك نفي الجهة والمكانية عن الله عز وجل، بناء على المبدأ العام الذي عندهم، وهو تنزيه الله عن الصفات، ووجب عندهم أنه إذا انتقلت الجسمية انتقلت الجهة وإذا انتقلت الجهة انتقلت الرؤية، إذ كل مرئي في جهة، وأولوا الآيات والأحاديث الواردة على أنها من باب الحفظ والتدبير.⁽⁵⁾

وأما **ابن تيمية وابن القيم من الحنابلة** فلم رأي آخر في المسألة، فنجد ابن تيمية يقول في كتابه درء تعارض العقل والنقل: "والصواب جواز القول بذلك -أي أنه في جهة- لأنه أثبت هذه الصفة التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في

(1) يُنظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص 47

(2) يُنظر: التوحيد، الماتريدي، ص 70.

(3) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص 164، ابن همام، المسابرة، ص 30

(4) التوحيد، الماتريدي، ص 76.

(5) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المختصر في اصول الدين، ص 219.

السماء وكل من أثبت هذا أثبت الجهة، والدليل عليه أن العرش في جهة بلا خلاف، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستو عليه فافتضى أنه في جهة، ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء وفي هذا كفاية⁽¹⁾. انتهى.

ويقول أيضاً في الرسالة التدمرية **مثبتاً الجهة**: "يقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فانه ليس داخلاً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات، وكذلك يقال لمن قال الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل"⁽²⁾.

وقالوا بعلو الله على خلقه واستوائه على عرشه استواء يليق بجلاله، وأنه تعالى في السماء دون تكيف أو تأويل، مستدلين بظواهر بعض الأدلة من الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ (١٦) [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٥٠) [النحل: ٥٠]، ومن الأحاديث حديث الجارية التي سألتها النبي صلى الله عليه وسلم: «أين الله»⁽³⁾، وكحديث: «أنا أمين من في السماء»⁽⁴⁾، وهم يوافقون في ذلك متقدمي الأشاعرة كما تقدم، ونجد هذا القول في معظم كتب ابن تيمية، مبيناً أن السماء لا تحويه كما تحوي الشمس والقمر، وإنما هو في السماء بائن من خلقه⁽⁵⁾، ووافقه في ذلك ابن القيم⁽⁶⁾.

وأما **ابن أبي العز**⁽⁷⁾ في شرحه للطحاوية فنجد أنه **خالف مشايخه من الماتريدية**، واتبع في عقائده وشرحه للطحاوية مذهب ابن تيمية في إثبات العلو

(1) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج6، ص208.

(2) ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ج2، ص45.

(3) سيأتي تخريجه والكلام عنه، يُنظر: ص209.

(4) أخرجه البخاري، الصحيح الجامع، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، ج4، ص1581.

(5) يُنظر: ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، ص43 وما بعدها.

(6) يُنظر: ابن قيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ، 1984م، ص52 وما بعدها.

(7) ابن أبي العز: تقدمت ترجمته والكلام عنه، يُنظر: ص7.

والفوقية والجهة لله عز وجل، فيقول فيما يخص الجهة كلاماً يشابه كلام ابن تيمية واستدلالاته، كذلك فيما يخص العلو والفوقية.

فأما فيما يخص أنه في جهة، فيقول: "فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عديمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل: أنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عال عليه"⁽¹⁾، فأثبت الجهة بعبارات ابن تيمية نفسها تقريباً واستدلالاته نفسها⁽²⁾، على اعتبار الجهة أمراً موجوداً أو عديمياً، ثم أثبت بذلك أن الله في جهة فوق، فخالف في ذلك مذهبه الماتريدي.

ويقوم فيما يخص الفوقية، وعند شرح قول الطحاوي: "محيط بكل شيء وفوقه"⁽³⁾، بذكر الأدلة التي ذكرها ابن تيمية من القرآن والسنة، فاستدل بآيات من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْفَاحِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (١٨) [الأنعام: ١٨]، ومن السنة النبوية بأحاديث، مثل حديث: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي»⁽⁴⁾، ويفسر هذه الأحاديث بالفوقية⁽⁵⁾.

وأنه لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررنا بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيًا

(1) ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ج1، ص266.

(2) يقول ابن تيمية في الفتاوى الكبرى: "أن لفظ الجهة عند من قاله، إما أن يكون معناه وجودياً أو عديمياً، فإن كان معناه وجودياً فنفي الجهة عن الله نفي عن أن يكون الله في شيء موجود، وليس شيء موجود سوى الله إلا العالم"، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج6، ص355.

(3) الطحاوي، أبو جعفر، متن العقيدة الطحاوية، ص9، وفي الفرق بين اللفظين: (وفوقه، فوقه)، يقول ابن أبي العز: "والنسخة الأولى هي الصحيحة، ومعناها أنه تعالى محيط بكل شيء وفوق كل شيء، ومعنى الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش، والأولى أصح، أو أن بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية! وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات، أي أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء". ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ج2، ص373.

(4) أخرجه البخاري ومسلم، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)[الروم 27]، رقم 3022، ج3، ص1166، مسلم، صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، رقم (7069)، ج8، ص95.

(5) يُنظر: ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ج2، ص379.

فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلي وأظهر الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين. وإذا كانت صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا تستلزم نقصاً، ولا توجب محذوراً، ولا تخالف كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً، فأثبت ابن أبي العز صفة الفوقية لله وعاب على من خالف⁽¹⁾.

وأما فيما يخص رفع الأيدي بالدعاء للسماء، فيدعي أن أمر التوجه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوز في الفطرة، ويرد على من يدعي أن السماء هي قبلة الدعاء، كما أن الكعبة قبلة الصلاة قائلاً: " فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع، والموضع الذي ترفع اليد إليه لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً،... والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده"⁽²⁾، فأفهم من كلامه أن الله مع كونه ليس في الكعبة، ولكنه في السماء.

وهكذا نجد أن نجم الدين منكوبرس قد وافق أئمة مذهبه في نفي الجهة على الله، وأنه فسر الفوقية بالعلم والقدرة، والذي يترجح من أدلة أهل السنة والجماعة أن الاستواء واقع، لأنه ذكر في النصوص التي مرت، ونترك حقيقته لله تعالى، وأن الله سبحانه منزّه عن المكان والتحيز والجهة، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، والله أعلم.

(1) يُنظر: ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ج2، ص380.

(2) ابن أبي العز، شرح الطحاوية، ج2، ص393.

المطلب الثاني: علم الله تعالى وتعلقه

يعتبر العلم صفة من صفات الله تعالى، وهو عالمٌ بعلمٍ لا يشبه علم المخلوقين، دلَّ على ذلك قوله: "يعلم لا كعلمنا"⁽¹⁾، وعالم بالكليات والجزئيات، وبما سيكون حين يكون، أنه كما سبق علمه من الأزل.

ويقول نجم الدين منكوبرس مبيناً شرح ذلك بقوله: "عَلِمَ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ وَيُطِيعُونَ عَنْ إِخْتِيَارٍ وَإِثَارٍ، وَعَلِمَ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، وَأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ وَيُخَالِفُونَ أَوَامِرَهُ عِنْدَ الْوُجُودِ وَالْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ عَنْ إِخْتِيَارٍ مِنْهُمْ، لَا عَنْ جَبَرٍ وَإِضْطِرَّارٍ فَيَسْتَوْجِبُونَ النَّارَ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا يَكُونُ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِمْ إِذْ ذَاكَ جَهْلٌ، وَالْجَهْلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ مُحَالٌ"⁽²⁾.

ولقد أثبت الماتريدية صفة العلم لله عزَّ وجلَّ، وأنه عليمٌ بعلمٍ لا يشبه علم المخلوقين، فقالوا بأن علم الله شاملٌ لجميع الأشياء: صغيرها وكبيرها، جليلها وحقيقتها، يعلم كليات الأمور وجزئياتها، وعلمه محيط بجميع الأشياء في كل الأوقات، أزلاً وأبداً، فقد علمَ تعالى في الأزل جميع ما هو خالق، وعلمَ جميع أحوال خلقه، وأرزاقهم، وآجالهم، وأعمالهم، شقاوتهم، وسعادتهم ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار⁽³⁾.

فعلم الله تعالى غير متناه، بمعنى أنه لا ينقطع، ولا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم، ومحيطٌ بما هو غير متناهٍ، كالأعداد، والأشكال، ونعيم الجنان، وشاملٌ لجميع الموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة بجميع الكليات والجزئيات، فدل بذلك على أنه يعلم من يدخل الجنة والنار، وعددهم⁽⁴⁾.

(1) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، ص24.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ل194.

(3) يُنظر: أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص18.

(4) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج2، ص90.

وقال الأشاعرة أيضاً بأن الله يعلم الكلّيات والجزئيات، ومن ذلك ما قاله الجويني⁽¹⁾ في علم الله بالكلّيات، حيث يقول: " وبالجملة علم الله تعالى إذا تعلق بجواهر لا تنتهى، فمعنى تعلقه بها استرساله عليها من غير فرض تفصيل الآحاد"⁽²⁾، وقد شنع عليه العلماء العبارة الموهمة السابقة⁽³⁾، أنه لا يعلم الجزئيات، ولكنه يقول في نفس الكتاب " إن الرب تعالى كان عالماً في أزله تفاصيل ما يقع فيما لا يزال "⁽⁴⁾، وهذا نص في إثبات علم الله بالجزئيات.

والخالق أكمل من المخلوق، العلم صفة كمال في المخلوق، فإذا لم يكن الخالق عالماً، لزم أن يكون في المخلوقات من هو أكمل منه، وهو محال، إضافة إلى أن علم المخلوقات منه تعالى، فمحال أيضاً أن يكون مانح العلم عارياً من العلم، بل هو أحق به.⁽⁵⁾

وذهب أهل الحديث إلى أن العالم أكمل من الجاهل، والدلائل الدالة على علم الله كثيرة، مثل أنه سبحانه خالق كل شيء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد فلا بد أن يعلم المخلوقات قبل أن يخلقها، وكل ما وجد في الخارج فهو موجود وجوداً معيناً يمتاز به عن غيره، فإذا خلقها كذلك فلا بد أن يعلمها علماً مفصلاً يمتاز به كل معلوم عما سواه، ولو قدر أنه علمها على وجه كلي فقط لم يكن علم منها شيئاً.⁽⁶⁾

وقد أحاط علمه بما دون العرش، لا يخلو من علمه مكان ولا يكون علم الله تعالى في مكان دون مكان وذلك من قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: 12]، فالله سبحانه قد أحاط بجميع ما خلق، وقد علم كيف هو؟ وما هو؟.⁽⁷⁾

(1) الجويني: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص50.

(2) الجويني، البرهان، ج1، ص145.

(3) يُنظر: المازري، طبقات السبكي، ج5، ص205.

(4) الجويني، البرهان، ج2، ص130.

(5) يُنظر: الباقلائي، التمهيد، ص26، وله أيضاً، الإنصاف، ص36.

(6) يُنظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ج3، ص214.

(7) يُنظر: ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، ج2، ص204.

ثم نأتي للكلام عن مآل علم الله في مصير العباد، وفي ذلك يقول الإمام الغزنوي من الماتريدية: "اعلم بأن الله تعالى خلق للجنة أهلاً، وللنار أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فذلك فضلٌ منه، ومن شاء منهم إلى النار فذلك عدلٌ منه، فإن الله تعالى أعلم بعدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم أن يفعلوه، وكلٌ ميسرٌ لما خُلق له فمن كان من أهل الجنة يسر الله عز وجل عليه عمل أهل الجنة، وكذا من كان من أهل النار نعوذ بالله من النار"⁽¹⁾، ووافقه في ذلك صاحب العقيدة الطحاوية، باللفظ نفسه تقريباً⁽²⁾.

وفي ذلك يقول الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى مبيناً سعة علم الله وإحاطته لكل شيء: "يعلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه، ومعدوماً يعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجوداً، ويعلم أنه كيف يكون فناؤه، ويعلم الله تعالى القائم في حال قيامه قائماً، وإذا قعد علمه قاعداً في حال قعوده من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم، ولكن التغير والاختلاف يحدثان في المخلوقين"⁽³⁾.

وما يعتقده الماتريدية في صفة العلم هو ما دلت عليه الأدلة من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَأْسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، والله عالمٌ بعلمه، والعلم من الصفات الأزلية، علمٌ ما يكون قبل أن يكون، وما لا يكون أن لو كان كيف يكون، قد سبق علمه الأشياء قبل كونها، وأنه يستحيل عليه الجهل وكل ما علم الله أنه يقع يجب وقوعه، وكل ما علم أنه لا يقع يمتنع وقوعه⁽⁴⁾.

وروى أبو منصور الماتريدي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: "بيننا وبين القدرية⁽⁵⁾ الكلام في حرفين، أن نسألهم: هل علم الله ما يكون أبداً على ما

(1) الغزنوي، أصول الدين، ص 249.

(2) يُنظر: الطحاوي، متن العقيدة الطحاوية، ص 12.

(3) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص 29.

(4) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص 64، التفتازاني، شرح المقاصد، ج 2، ص 130.

(5) سيأتي الكلام عنهم، يُنظر: ص 91.

يكون؟ فإن قالوا: لا، كفروا؛ لأنهم جهلوا ربهم، وإن قالوا: نعم، قيل: شاء أن ينفذ علمه كما علم أو لا؟ فإن قالوا: لا، قالوا بأن الله شاء أن يكون جاهلاً، ومن شاء ذلك فليس بحكيم، وإن قالوا: نعم، أقرُّوا بأنه شاء أن يكون كل شيء كما علم أن يكون، فهذا الذي تقرر عندي من المحكي عن أبي حنيفة رحمه الله لا أني ذكرته بلفظه ولا قوة إلا بالله⁽¹⁾.

وقال الإمام الماتريدي في تفسير قوله تعالى: "وقوله - عز وجل -: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقًا﴾ (١٦٨) إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ﴿١٦٩﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩]، وهذه الآية في قوم علم الله أنهم لا يؤمنون أبداً، ويموتون على ذلك؛ حيث أخبر أنه - عز وجل - لا يغفر لهم، ولا يهديهم⁽²⁾.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ (٦) [المائدة: ٦]، : "هذا في قوم علم الله أنهم يموتون على الإيمان؛ حيث أخبر أنه يتم نعمته عليهم⁽³⁾، وهكذا بين أن الله علم من يكون من أهل الجنة، ومن يكون من أهل النار. والابتلاء من الله تعالى ليس لإثبات علمه، بل الابتلاء منه تعالى؛ ليظهر ما علم في الأزل على ما علم؛ لأنه تعالى لا يجوز عليه الجهل، وما يجري لعباده، إنما هو بعلمه لا بجبره سبحانه وتعالى، والله تعالى أعلم⁽⁴⁾.

ووافقت الأشاعرة ذلك، فقال الإمام الأشعري في الإبانة: "إنه لا يكون في الأرض شيء من خيرٍ أو شرٍ إلا ما شاء الله، وإنَّ الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل، وإنَّ أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله، ولا يستغني عن الله، ولا يقدر على الخروج من علم الله عز وجل⁽⁵⁾.

وقال أهل الحديث بهذا أيضاً، فقالوا بأنَّ أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله، أو يكون أحدٌ يقدر أن يخرج عن علم الله، أو أن يفعل شيئاً علم الله أنه لا

(1) الماتريدي، التوحيد، ص304.

(2) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص423.

(3) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص475.

(4) يُنظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ص260.

(5) الأشعري، الإبانة، ص23.

يفعله، قد علم الله تعالى عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها⁽¹⁾.

والخلق كلهم صائرون إلى ما سبق في علم الله، وأن الخلق كلهم صائرون إلى ما سبق في علم الله من إيمان وكفر، وليس إذا كان الله قد كتبه كافراً يقتضي أنه حين الولادة كافراً، بل يقتضي أنه لا بد أن يكفر، وذلك الكفر هو التغيير، كما أن البهيمة التي ولدت جمعاء وقد سبق في علمه أنها تجدع كتب أنها مجدوعة بجدع يحدث لها بعد الولادة، ولا يجب أن تكون عند الولادة مجدوعة⁽²⁾.

أما **القدرية** فإنهم نفوا علم الله بالأشياء، وقالوا لا قدر، وهؤلاء نفوا علم الله بالأشياء وخلقه لها⁽³⁾، وأجاز أكثر **المعتزلة** أن لا يكون ما أخبر الله أنه يكون، وعلم أنه يكون بأن لا يكون، كان علم وأخبر أنه يكون، فالعلم بالفعل عند المعتزلة لا يكفي لإخراجه إلى حيز التحقيق، بل يجب أن يخصص بالإرادة، ويتحقق بالقدرة⁽⁴⁾.

والذي أراه أن علم الله يشمل الكليات والجزئيات حسب ما ورد بالأدلة، وأن علمه فيما سيحصل في المستقبل واقع لا محالة، وليس هذا جبراً للعباد، وإنما علم الله الأزلي فيما سيكون منهم، والله أعلم.

(1) يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، حكاية جملة أصحاب الحديث، ص 291.

(2) يُنظر: ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ج 2، ص 1025، وله أيضاً، التبيين في أقسام القرآن، ص 289.

(3) يُنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 323، العمراني الشافعي، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ج 1، ص 267.

(4) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، ج 8، ص 67، وله أيضاً: شرح الأصول الخمسة، ص 159، 160.

المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه⁽¹⁾

يُعدُّ موضوع القضاء والقدر موضوعاً بالغ الأهمية، والكلام عنه في بحثنا يلقي الضوء على موقف الماتريديّة هذا الأمر، وهو يبين موقفهم من أفعال العباد، وحسب رأي أبي منصور الماتريدي: "فإن القضاء والقدر هو من الأصول الأساسية التي ينبغي أن تُدرج في باب أفعال العباد؛ لتوضيح الفعل وعلاقته بالإنسان نفسه من جهة، وبالسنان التي تنظم هذا الكون من جهة أخرى".⁽²⁾

وقد ذكر نجم الدين منكوبرس أن القدر سرٌّ من أسرار الله تعالى لا يطلع عليه أحدٌ إلا من شاء الله له ذلك، فيقول: "وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مَقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مَرْسَلٌ، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ بِالنَّقْلِ عَمَّنْ يُخْبِرُ عَنِ الْوَحْيِ أَنَّهُ قَالَ كَذَلِكَ، فَتَطَفُّوا بِهِ كَمَا وَرَدَ مُبَالَغَةً فِي الْإِخْبَارِ عَنْ كَوْنِ عِلْمِ الْقَدْرِ مَكْنُومًا عَنِ الْخَلْقِ أَجْمَعٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]".⁽³⁾

ويعرّف العلامة ابن كمال باشا⁽⁴⁾ -وهو من علماء الماتريديّة- القدر لغةً بقوله: "يقال: قَدَرْتُ الشيء، أَقْدَرُهُ وَأَقْدَرُهُ، قَدَرًا، قَدْرَتُهُ تَقْدِيرًا، فهو قَدَرٌ، أي مقدّر، والقَدْرُ والتقدير: تبين كمية الشيء"⁽⁵⁾. ويعرّفه اصطلاحاً بأنه: "ما يُقدّره الله تعالى من القضاء".⁽⁶⁾

(1) تم ذكر ما يخص القدرية والرد عليهم في المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص 91.

(2) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص 305.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ص 188.

(4) ابن كمال باشا: هو أحمد بن سُلَيْمَان ابن كَمَال باشا، المولى علامة الرّوم العالم الفاضل الكامل شمس الدّين علمه وفضله معلوم ومشهور في الآفاق ومنكور في الشقائق، وكان بحراً زاهراً في العلوم قد صنف رسائل كثيرة أكثر من أن تحصى شائع ومتداول في أيدي العلماء، كانت وفاته سنة 940 هـ، يُنظر: الزركلي، الأعلام، ج 1، ص 133.

(5) ابن كمال باشا، رسالة في القضاء والقدر، رسائل ابن كمال باشا، مطبعة إقدام، استانبول، 1316 هـ، ج 1، ص 182، ويُنظر كذلك: الفيومي (ت: نحو 770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د/ط، ت، ص 492.

(6) ابن كمال باشا، رسالة في القضاء والقدر، ج 1، ص 182.

ويعرف الماتريديّة القدر أيضاً بأنه: تحديد الله أزلاً كل مخلوق بحد الذي يوجد عليه من حسن وقبح، ونفع وضرر، إلى غير ذلك، وهو من صفات الذات⁽¹⁾، وهو عكس تعريف الأشاعرة كما سيأتي.

وذهبت الماتريديّة إلى أن القدر ضربان: الأول الحد الذي عليه يخرج الشيء، وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر، من حسن أو قبح، من حكمة أو سفه، وهو تأويل الحكمة أن يجعل كل شيء على ما هو عليه، ويصيب في كل شيء الأولى به، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، والثاني: بيان ما عليه يقع كل شيء من زمان أو مكان، وحق وباطل، وماله من الثواب والعقاب، فالقدر تحديد ما سيحدث، والقضاء: هو "الحكم بالشيء والقطع على ما يليق به، وأحق أن يُقطع عليه،... وهو التنفيذ الفعلي للقدر".⁽²⁾

وفي تعريف آخر: هو إيجاد الله الأشياء مع زيادة الأحكام والإتقان، وهو راجع لصفات الفعل⁽³⁾، وهو عكس تعريف الأشاعرة أيضاً كما سيأتي.

أما الأشاعرة، فالقضاء عندهم يتمثل في إرادة الله الأزلية، المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقدر تعلق الإرادة بالأشياء في أوقاتها المخصوصة⁽⁴⁾.

وللقدر معانٍ عدة، فالقدرُ متناول أفعال العباد؛ لأن الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، ولأنه هو الخالق لها، ومعنى القضاء والقدر: الخلق والتقدير، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وقد يراد به الإعلام والتبيين كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُفْسِدُنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدْ رُنَّهَا مِنَ الْغَيْبِ﴾ [النمل: ٥٧]، أي أعلمناه بذلك وكتبناه في اللوح، وهكذا جميع الأفعال بالقضاء والقدر.⁽⁵⁾

(1) ينظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص 135.

(2) ينظر: الماتريدي، التوحيد، ص 395، النسفي التمهيدي، ص 332، 333.

(3) ينظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص 135.

(4) ينظر: الأشعري، الإبانة، ص 225، 239، الشيخ زاده، نظم الفرائد وجمع الفوائد، ص 22.

(5) ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج 4، ص 265.

ولقد ذكر أبو المعين النسفي في تعريف القضاء والقدر كلاماً نحو كلام الماتريدي الذي سبق⁽¹⁾، وأما فيما يخص المشيئة والتي تتعلق بالقدر، فقال: "وإذا ثبت أن الله تعالى هو الذي يتولى تخليق أفعال العباد خيراً وشرها، طاعتها ومعصيتها، والله تعالى مختارٌ في تخليق ما يخلق، غير مضطّر فيه، ولا اختيار بدون الإرادة، ثبت أن ما وجد من أفعال العباد كلها بإرادة الله تعالى، وما لم يوجد منها لم يكن بإرادة تعالى، إذ لم يخلقه، ثم حاصل المذهب أن كل حادثٍ حدث بإرادته تعالى، على أي وصف كان"⁽²⁾.

والقدر جعل كل ما هو واقع في العالم على ما هو عليه من خيرٍ أو شرٍ، ونفع وضرر، وبيان ما يقع في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وهو تأويل الحكمة والعناية السابقة في الأزل، فالقدر في الغيب الذي استأثر الله بعلمه.⁽³⁾

قال الغزنوي الحنفي: "اعلم بأن القدر سر، والقضاء ظهور السر على اللوح، والحكم نزوله على العبد، فالحكم يقتضي التسليم، والقضاء يقتضي الرضا، والقدر يقتضي التفويض، والقدر في علم الله عز وجل لا في وجه اللوح والقلم والاطلاع، وإذا اطلع اللوح عليه سُمي قضاء، وإذا وصل إلى العبد سُمي حكماً، والقدر مقدّر في علمه الذي علم وصوله إلى العبد إن شاء، والقدر صفته، والمقدور ملكه، والقدر ليس بمحدود ولا معدود، بينما المقدور محدود ومعدود، وكذلك القضاء والمقتضي، والحكم والمحكوم، والقدر صفة ربوبيته من غير ابتداء تصويماً من الله عز وجل، والقضاء إلزام ما صوّبه، والحكم تعليق ما ألزمه على العبد"⁽⁴⁾ ووافق الأشاعرة الماتريدية في هذا الرأي أيضاً كما ورد عن الإمام الباقلاني.⁽⁵⁾

وذهبت الأشعرية والماتريدية أنّ العبد غير مضطّر في فعله، وإن كان ذلك بقضاء الله تعالى وقدره، وقد مرّ ذلك في مسألة خلق الأفعال، وفي مسألة الإرادة.⁽⁶⁾

(1) يُنظر: النسفي، التمهيد، ص 81، 82.

(2) النسفي، التمهيد، ص 75.

(3) يُنظر: البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ص 84.

(4) الغزنوي الحنفي، كتاب أصول الدين، ص 188.

(5) يُنظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص 368.

(6) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص 336، الأشعري، الإبانة، ص 225، 239، واللمع، ص 81، 84.

والله عز وجل أمر القلم بالكتابة، أي كتب الله في حق كل شيء أن: سيكون كذا وكذا، لم يكتب: ليكن كذا وكذا، وتوضيحه أن وقت الكتابة لم تكن الأشياء موجودة، فكتب ذلك من باب الوصف أن ستكون الأشياء قضاءً، وليس أمراً، حتى لا يكون جبراً.⁽¹⁾

أما **المعتزلة**، فيزعمون أن المعاصي ليست بقضاء الله تعالى وقدره، ولقد ذكر القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة بعد أن بين المعاني اللغوية للقضاء والقدر في الجواب على سؤال السائل: هل أفعال العباد هي بقضاء الله تعالى وقدره أم لا؟ فأجاب: "إن أردت بالقضاء والقدر أفعال الخلق فمعاذ الله من ذلك، وكيف تكون أفعال العباد مخلوقة لله فمعاذ الله من ذلك؟ وكيف تكون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي موقوفة على قصودهم ودواعيهم؟ إن شاؤوا فعلوها، وإن كرهوا تركوها..."⁽²⁾، وتكمل المعتزلة هذه الفكرة أن في الأفعال ما لا يجب، بل لا يحسن، فكيف أوجهه تعالى وقضاه وقدره؟ فقالوا بعدم صحة إطلاق ذلك إلا لمن ثبتت حكمته، وصح عدله.⁽³⁾

والثابت عند **الماتريدية** أن ما علم الله تعالى عدم وقوعه لا يقع البتة، وأما ذلك بسبب علمه تعالى وتقديره، فلم يثبت عندهم، بل الثابت عندهم خلاف ذلك، وهو أن التقدير تابع للعلم، والعلم تابع للمعلوم، وشأن التابع أن لا يؤثر في المتبوع، لا إيجاباً ولا منعاً، وتمثال ذلك وتوضيحه: أنه تعالى علم موت أبي جهل -مثلاً- على الكفر، وقدره؛ لأنه مات على الكفر في الواقع، لا لأنه مات على الكفر في الواقع؛ بل لأنه علم موته على الكفر وقدره.⁽⁴⁾

ويُكره القول في الكفر والمعاصي: إنها بقضاء الله وقدره وإرادته، لوجهين: أحدهما: أن ذلك من القبح، وهي لا تذكر إلا على الاستقباح والاستهانة، والذي ذاك وصفه يضاف إلى الله تعالى، والوجه الآخر: أنه يُتكلم به على سبيل الاعتذار والاحتجاج، ولا عذر لأحد في ذلك، ولا يقال: "يا خالق الأنجاس والخبائث"، إن الله

(1) يُنظر: القاري، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص132، 133.

(2) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص771، 772.

(3) يُنظر: المرجع السابق، وللقاضي عبد الجبار أيضاً، المحيط بالتكليف، ص420.

(4) يُنظر: ابن كمال باشا، رسالة في القضاء والقدر، ج1، ص158 و159.

خالق كل شيء، بل أصل ذلك أن يُضاف إلى الله تعالى كل ما يخرج مخرج التعظيم،
أو مخرج الشكر. (1)

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٨]، فالأصح أن المراد بالحسنة هنا النعمة، وبالسَيِّئة البلية، فلا حجة لنا ولا علينا، وليس للمعتزلة أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، فإنهم يقولون: إن فعل العبد حسنة كانت أو سيئة فهو من الله (2)، والقرآن قد فرّق بينهما، وهم لا يفرّقون، ولأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۚ﴾ [النساء: ٧٨]، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء. (3)

والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، ويجب أن نؤمن أن تقدير الخير والشر من الله تعالى، والخير بقضائه، وقدره، ورضاه، ومحبه، والشر بتقديره، ولكن لا يرضاه، والعباد يثابون باختيار الخير، ويعاقبون باختيار الشر (4)، وبالله التوفيق.

(1) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص403.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص771، 772.

(3) يُنظر: القاري، منح الروض الأزهر، ص140، 141.

(4) يُنظر: ابن كمال باشا، رسالة في تفصيل الإيمان، ل13أ، رسائل ابن كمال باشا، مطبعة إقدام، اسطنبول،

1316هـ.

المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق أم غير مخلوق

تُعدُّ مسألة خلق القرآن من أهم المسائل الكلامية التي تناولها علماء الكلام، وذلك أنَّ هذه المسألة أخذت حيزاً زمانياً، واهتماماً كبيراً في فترة من الفترات، أدَّى ذلك إلى فتنة كبيرة سُميت: فتنة خلق القرآن، كان ضحيتها علماء وأناس، منهم: الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، والذي سُجن فترة من الزمن، بسبب هذه الفتنة⁽¹⁾.

بل إنَّ علم الكلام⁽²⁾ والذي يتناوله من المسائل، إنما سُمِّي بهذا الاسم؛ نسبةً إلى هذه المسألة الجليلة، والتي هي مسألة خلق القرآن، والذي هو كلام الله تعالى، وهل القرآن مخلوق أم لا⁽³⁾.

وفي هذه المسألة يقول نجم الدين منكوبرس في شرحه للطحاوية: "وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: 'وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ'⁽⁴⁾، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا قَامَ مِنَ الْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ عَلَى كَوْنِهِ أَرْثِيّاً قَائِماً

(1) امثُن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في خلق القرآن وضربه المعتصم بالله، حتى زال عقله، ولم يجب، فأطلقوه، وقد امثُن في هذه الفتنة خلق من العلماء، منهم من مات شهيداً: كأحمد بن نصر الخزاعي، قتله الوثاق بيده، ومنهم: الإمام البويطي صاحب الإمام الشافعي مات مسجوناً في العراق في القيد والغل، ومنهم من اعترف مُكرهاً خائفاً، وقد بدأت هذه الفتنة في عهد المأمون، واشتدت في عهد المعتصم والواثق، واندثرت على يد المتوكل بعد أربعة عشر عاماً. يُنظر: ابن أبي يعلى (ت: 526هـ)، طبقات الحنابلة، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د/ط، ت. 81/1، البغدادي، تاريخ بغداد 177/5، السبكي، طبقات الشافعية 2/165.

(2) علم الكلام: علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المنحرفين في الاعتقادات، ويدخل تحت مصطلح المتكلمين كثير من الفرق التي اتخذت المنهج الكلامي طريقاً لها في باب الاعتقاد؛ كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرها، وقد ذم العلماء والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنة إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول. ينظر: التفਤازاني، شرح المقاصد للتفتازاني 164/1، ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ت: المستشرق الفرنسي: أ. م. كاترمير، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1992م، ص400، حسن الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص 21، 27 - 28.

(3) وسُمي هذا العلم علم الكلام لأسباب منها: 1: أنَّ أخطر مسألة خاض فيها المتكلمون هي: مسألة كلام الله التي تجاوز الأمر فيها حدَّ المناظرة وتبادل الرأي إلى الفتنة والقتل والسجن، كما هو معروف في فتنة خلق القرآن ومواقف رجال كالإمام أحمد بن حنبل منها. 2: سبب منهجي يتمثل في أنَّ المتكلمين أرادوا أن يميزوا مناهج أبحاثهم عن المنطق الذي تبناه الفلاسفة، واستخدموه في مباحثهم الفلسفية. فسمَّى المتكلمون طريقهم في البحث علم الكلام. يُنظر: النسفي، العقائد النسفية، ص 6، ابن خلدون، (ت: 808هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ، 1988 م، ص 350-375.

(4) متن الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، ص57.

بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "وَلَا تُخَالِفُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ"⁽¹⁾، لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَخِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ بَاطِلٌ وَضَلَالٌ"⁽²⁾، فَجَدَّه قَدْ وَافَقَ كَلَامَ الْمَاتَرِيْدِيَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ، أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ كَمَا سَيَأْتِي.

ومسألة خلق القرآن مرتبطة بمسألة الكلام النفسي، وأزلية كلام الله تعالى، ولقد قال علماء الحنفية: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، ضَرُورَةٌ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ حَادِثَةٌ، مُشْرُوطٌ حَدُوثُ بَعْضُهَا بِانْقِضَاءِ الْبَعْضِ، غَيْرٌ مُتَحَيِّزٍ، مُنَافٍ لِلْسَّكُوتِ وَالْآفَةِ، وَهُوَ بِهِ أَمْرٌ نَاهٍ مَخْبِرٌ.⁽³⁾

والعبارات الدالة على الكلام النفسي حادثة مخلوقة؛ لأنها أصواتٌ وأعراضٌ، وَسُمِّيَتْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ، وَتَأْدِيَتِهَا بِهِ، فَإِنَّ عُبْرَ عَنْهَا بِالْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ قُرْآنٌ، وَإِنْ عُبْرَ عَنْهَا بِالْعِبْرِيَّةِ، فَهُوَ تَوْرَةٌ، فَاخْتَلَفَتْ الْعِبَارَاتُ لَا الْكَلَامَ.⁽⁴⁾

وزعم جمهور المعتزلة أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَرَضٌ مُحْدَثٌ، أَحْدَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَحَلٍّ، فَصَارَ بِهِ مُتَكَلِّمًا، وَكَلَامُهُ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ⁽⁵⁾، وَأَجَابَ الْمَاتَرِيْدِيَّةُ: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ كَانَ مَخْلُوقًا إِمَّا أَنْ يَخْلُقَهُ بِنَفْسِهِ، فَيَصِيرُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَإِمَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهُ فِي مَحَلٍّ، وَهُوَ مُحَالٌّ، وَلَا قَائِلٌ بِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَكَلِّمًا حِينَئِذٍ؛ لِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ، وَلَوْ خَلَقَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ كَمَا زَعَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ هُوَ الْمَحَلُّ، إِذَا الْمُتَصِفُ بِالصِّفَاتِ مُحَالِّهَا، وَيُشْتَقُّ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا لِمَحَالِّهَا دُونَ مُوجِدِهَا، كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.⁽⁶⁾

(1) متن الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، ص57.

(2) منكويرس، النور اللامع، ص223.

(3) يُنْظَرُ: التَّقَاتَزَانِي، شَرْحُ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ص44، الْبَخَارِي، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، حَفِيدُ الْعِلَاءِ الْبَخَارِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت: 841هـ)، رِسَالَةٌ فِي الْإِعْتِقَادِ، ت: د. سَعِيدُ فُودَةَ، دَارُ الضِّيَاءِ، الْكُوَيْتِ، د/ط، ت، ص127.

(4) يُنْظَرُ: الْخَبَازِي، الْهَادِي فِي أُصُولِ الدِّينِ، ص92، الْبَخَارِي، الْحَنْفِيُّ الْحَفِيدُ (ت: 841هـ)، رِسَالَةٌ فِي الْإِعْتِقَادِ، ص128.

(5) يُنْظَرُ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، الْمَغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، خَلْقُ الْقُرْآنِ، ص7، وَلَهُ أَيْضًا شَرْحُ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، ص527، 563.

(6) يُنْظَرُ: الْخَبَازِي، الْهَادِي فِي أُصُولِ الدِّينِ، ص91، 92، السَّمَرْقَنْدِي، شَرْحُ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ، ص95، الصَّابُونِي، الْبَدَايَةُ مِنَ الْكِفَايَةِ، ص60، 61.

وأما استدلالهم بأي المعتزلة - بقوله سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (١٦) [الرعد: ١٦] (١)، والقرآن شيءٌ، فيكون داخلاً في عموم كل شيء، فيكون مخلوقاً، فهذا الاستدلال عجيب جداً منهم، ذلك بأن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، بل يخلقها العباد، فأخرجوها من عموم (كل)، وأدخلوا كلام الله في عمومته مع أنه صفة من صفات الله وبه تكون الأشياء المخلوقة؛ لأنه بأمرة تكون كل المخلوقات، قال الله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ اللَّهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (٥٤) [الأعراف: ٥٤]، ففرّق الله تعالى بين الخلق والأمر، ودحض زعمهم أن تكون صفات الله تعالى مخلوقة كالعلم والقدرة وغيرها، فذلك صريح كفر، فإن علمه شيءٌ وقدرته شيءٌ، ويدخل ذلك في عموم كن فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. (٢)

قال السمرقندي (٣) في الرد على من أنكر صفة الكلام لله عز وجل: "ثم أفضل نعيم الجنة رؤية وجهه تعالى وسماع كلامه، فإنكار ذلك إنكارٌ لروح الجنة الذي ما طابت لأهلها إلا به، كما أن أشد العذاب للكفار عدم تكليمه لهم، ووقوع الحجاب كما أخبر عنهم بقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (١٧٤) [البقرة: ١٧٤]، أي تكليم تكريم، وقال في آية أخرى لهم: ﴿أَخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ (١٠٨) [المؤمنون: ١٠٨]، وبقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (١٥) [المطففين: ١٥]". (٤)

وبناءً عليه، فالقرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق، فقد كفر، خلافاً للمعتزلة، وتحقيق الخلاف بين الماتريدية وبين المعتزلة يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فالماتريدية لا تقول بقدّم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث كلام نفسي، والأصل أن الله تعالى قد ثبت وصفه بالكلام بحجة السمع والعقل،

(١) يُنظر: القاضي عبد الجبار، خلق القرآن، ٨-٩، وله أيضاً شرح الأصول الخمسة، ص ٥٢٧، ٥٦٣.

(٢) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص ١١٢، ١١٣.

(٣) السمرقندي: هو الإمام الفقيه المحدث الزاهد، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، صاحب كتاب "تنبيه الغافلين" وله كتاب "الفتاوى"، يروي عن: محمد بن الفضل بن أنيف البخاري، روى عنه: أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الترمذي، توفي سنة خمس وسبعين وثلاث مائة، يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٧، ص ٣٣٣، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢٧، ص ٥٤.

(٤) السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص ١١٢.

فالسمع قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقد وُجد الاتفاق على أنه متكلم، وأنَّ له كلاماً في الحقيقة، وإن اختلفت في ماهيته^(١)، وأما العقل: فإن كان كل عالمٍ قادرٍ لا يتكلم، فعن آفةٍ يكون من عجزٍ أو منعٍ، والله عن ذلك متعالٍ، ثبت أنه متكلم^(٢).

ولا معنى له سوى أنه متصفٌ بالكلام، ويمتنع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى، فتعين النفسي القديم، ولأن التَّعَرِّيَّ عن الكلام لو ثبت في الأزل ثم اتصف به، لتغيَّر عما عليه وهو من أمارات الحدوث^(٣).

وهو - أي القرآن - معنى قديمٌ بذات الله تعالى، مكتوبٌ في مصاحفنا بأشكال الكتابة، وصور الحروف الدالة عليه، محفوظٌ في قلوبنا بألفاظه المُخَيَّلَةِ، مقروءٌ بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة، مسموعٌ بآذاننا بالنظم الدال عليه، غير حالٍ فيها، كما نقول: إن الله تعالى مذكورٌ بالألسنة، معلومٌ في القلوب، معبودٌ في المحراب، غير حالٍ فيها^(٤).

فحينما يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم، مثل قولنا: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوقٍ، فالمراد: حقيقته الموجودة في الخارج، وحيث يُوصف بما هو من لوازم المخلوق والمُحدث، فيراد به: الألفاظ المنظومة المسموعة.

ولا يجوز لأحدٍ أن يقول: القرآن اللفظي مخلوقٌ، لما فيه من الإيهام المؤدي للكفر، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر باعتبار بعض إطلاقات القرآن، فإنه يُطلق على القراءة كقرآن الفجر، ويُطلق على المُصحف كحديث: «لا تسافروا بالقرآن، فإنني

(١) ماهية الشيء منسوب إلى: (ما)، المستفهم بها عن حقيقة الشيء ما هو، يُنظر: الخفاجي (ت: 466هـ)، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ، 1982م، ص13، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص863.

(٢) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص120، البزدي، أصول الدين، ص67.

(٣) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص44، الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص94، الصابوني، البداية من الكفاية، ص60، 61.

(٤) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص131، البخاري، (الحنفي الحفيد) (ت: 841هـ)، رسالة في الاعتقاد، ص131.

لا آمن أن يناله العدو»⁽¹⁾، ويُطلق على المقروء خاصة، وهو كلامه القديم، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ يُخَرِّجُكَ مِنَ الذُّكْرِ فَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُ اللَّهِ فَخَلَّ يَدَاكَ وَمَنِ احْتَمَلَ تَوَلَّىٰ﴾ [النحل: ٩٨]، أي كلام الله، فإذا ذُكِرَ مع قرينة تدل على الحدوث كتحريم مس القرآن للمُحدث فهو محمولٌ على المصحف والقراءة، فإذا ذُكِرَ مُطلقاً يُحمل على الصفة الأزلية، فلا يجوز أن يقال: القرآن مخلوقٌ على الإطلاق.⁽²⁾

ويقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم، كما ذهب إلى ذلك الحنابلة، فقد قال ابن تيمية في جواب السؤال القائل: هل هذا الذي نسمعه صوت الله تعالى؟ أم صوت الآدمي؟: "فإنما هو القرآن الذي هو كلام الله، وليس هو بالعبد ولا منه، ولا هو مضاف إليه على طريق التولد والانفعال ونتائج العقل، وإنما يضاف إلى الله تعالى بقدر ما توجبه الإضافة، والذي توجبه الإضافة أن يكون قرآنًا وكلاماً لله، وعلمنا أن القرآن الذي هو كلام الله قديم غير مخلوق، فوجب لذلك أن نقول: "إن ما يصل إلى السمع هو صوت الله تعالى لأنه لا فعل للعبد فيه"⁽³⁾. فجعل الصوت الذي يسمع من القارئ صوتاً لله، وأنه قديم.

ووافقه ابن أبي العز في شرحه للطحاوية فقال: "ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ونادى وناجى ويقول، لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله"⁽⁴⁾.

إلا أن ابن تيمية ناقض كلامه هذا في موضع آخر فقال: "أبكذب ابن الخطيب -أي الرازي- وافترائه على الناس في مذهبهم تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين؟ كما نقل هو وغيره عنهم -أي أصحاب الإمام أحمد- أنهم يقولون: إن القرآن القديم

(1) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنه، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، رقم (1869)، ج3، ص1491.

(2) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص100، 101.

(3) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، الوجه الخامس والسبعون الدليل على أنه ليس لله كلام إلا معنى واحداً، ج6، ص584.

(4) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، ص99.

هو أصوات القارئ ومداد الكاتبين وأن الصوت والمداد قديم أزلي من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟ قل لي⁽¹⁾، فأنكر أن يكون المداد وصوت القارئ بالقرآن قديمين.

ووافقه في هذا السفاريني من الحنابلة، ونفى ذلك عن جمهور أئمة الحنابلة أنهم يقولون بأن الصوت والحرف المعينين قديمان، لأن ما وجب قدمه لزم بقاؤه وامتنع عدمه، وهما لا يبقيان⁽²⁾.

أما الأشاعرة فإنهم يثبتون صفة الكلام لكنه الكلام النفسي، وأن كلام الله ليس بحرف ولا صوت، وهو معنى قائم بالنفس سوى العبارة، بلا حرف ولا صوت⁽³⁾.

وإذا كان الكلام عند الأشاعرة هو الكلام النفسي بلا حرف ولا صوت، فكيف ينتقل إلى المخاطب؟ فكان جواب الأشعرية أنه إذا كلم الله عبداً من عباده يضطره إلى العلم بأن مخاطبه رب العالمين، ويُدع له العلم الضروري بأن ما سمعه كلام الله تعالى⁽⁴⁾.

و عند الأشعري الكلام القديم، الذي هو صفة الله تعالى، يجوز أن يُسمع، وحجته قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وهذا يدل على أن كلام الله تعالى مسموع، والأصل عنده إن كل موجود كما يجوز أن يرى يجوز أن يُسمع، ويذهبون إلى أن موسى - عليه الصلاة والسلام - سمع كلام الله القديم بلا حرف ولا صوت⁽⁵⁾.

أما الماتريدية فإنهم يقولون بأن القرآن الكريم كلام الله وصفته، وصفات الله القديمة غير محدثة، وكلامه بلا حرف ولا صوت ولا مقاطع، فأسمعه جبريل عليه السلام بالصوت والحروف، فخلق صوتاً فسمعه بذلك الصوت والحروف، فحفظه

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، 186.

(2) يُنظر: السفاريني، لوايح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402 هـ، 1982 م، ج1، ص137، 138.

(3) يُنظر: الغزالي، المستصفى، ج1، ص338، الباقلاني، الإنصاف، ص99.

(4) الجويني، 76- التلخيص في أصول الفقه، ت: عبد الله جولم النبالي، بشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، د/ط، ت، ج1، ص235.

(5) يُنظر: الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص68، 79.

جبريل ثم نقله إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نقله للصحابه حتى وصل إلينا، وهو غير مخلوق.⁽¹⁾

والمختار عند أبي منصور: المنع؛ لاستحالة سماع ما ليس بصوت، ويرى السادة الماتريديّة كذلك أنّ حقيقة الكلام لا تُسمع في الشاهد، وإنما تكون على الموافقة والمجاز، كما يقول المرء: سمعت كلام فلان، وقول فلان، ويكون ذلك على المجاز، وليس على الحقيقة؛ وذلك لأنه لم يسمع قول فلان حقيقة، ولم يسمع كلامه، وإنما سمع صوتاً يفهمه به⁽²⁾.

وبناء على ذلك، فإن الماتريديّة يقولون: إنّ موسى -عليه الصلاة والسلام- لم يسمع كلام الله، وإنما سمع صوتاً دالّاً عليه، ولقد خلق الله تعالى هذا الصوت، وليس ذلك لأحد من خلقه، فالماتريدي يرى أنّ كلام الله القديم لا يُسمع، وأنّ ما نسمعه من الحروف والأصوات ليست هي كلام الله بذاتها؛ وذلك لأنها عرض، والعرض لا يبقى زمانين، وموسى عليه الصلاة والسلام سمع صوتاً دالّاً على كلام الله تعالى، وخصّ به؛ لأنه بغير واسطة الكتاب والمَلَك، وكلام الله تعالى صفة قائمة بالذات تدخل تحت الرؤية، ولا تدخل تحت السمع، وإنما الداخل تحت السمع الحروف والصوت.⁽³⁾

وهكذا نجد أنّ كلام الله تعالى لفظٌ مشتركٌ بين الكلام النَّفسي القديم، فمعنى الإضافة حينئذٍ: كونه صفة لله تعالى، وبين اللفظي الحادث المؤلّف من السور والآيات، وأنه مخلوق لله تعالى، ليس من تأليف المخلوقين، فلا يصلح النفي أيضاً.⁽⁴⁾

أي أنّ إطلاق كلام الله تعالى على هذين المعنيين حقيقة لغوية، وبذلك تسقط حجة من قال: إنّ من أثبت المعنى القديم لزمه جواز نفي القرآن المنزّل على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بأنه كلام الله تعالى، وهكذا فالأشاعرة والماتريديّة فيقولون

⁽¹⁾ يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص 135، 136، 137، التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 43.

⁽²⁾ يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج 1، ص 175، ابن كمال باشا (ت: 940هـ)، مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريديّة، ت: د. سعيد فودة، دار الفتح للدراسات، الأردن، ط 1، 1430هـ، 2009م، ص 27.

⁽³⁾ يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص 137، النسفي، تبصرة الأدلة، ص 304، التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 45.

⁽⁴⁾ يُنظر: البخاري، الحنفى الحفيد، (ت: 841هـ)، (ت: 841هـ)، رسالة في الاعتقاد، ص 135.

بالكلام النفسي، وأن القرآن غير مخلوق، إلا أن الأشاعرة يقولون إن الله يخلق في الإنسان علماً فيعلم أنه كلام الله، أما الماتريدية فيقولون أن الله خلق صوتاً فأسمعه جبريل، كما تقدم، والله تعالى أعلم⁽¹⁾

(1) يُنظر: التفنّازاني، شرح العقائد النسفية، ص46.

المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم

ظهرت عبر التاريخ الإسلامي جماعات تنتسب إلى الإسلام، ولكنها تعتقد باعتقادات فاسدة وغريبة عن الإسلام، ومن هذه العقائد الغريبة: التشبيه، والتجسيم، واعتبار أن الله تعالى - سبحانه - له جسم أو له صفات المخلوقين، ولعل غلاة الشيعة هم من أول من تكلم في التشبيه، والتجسيم، حيث كان بدء التشبيه في الإسلام من الروافض والغلاة.⁽¹⁾

وأول فرقة خرجت بالغلو هم جماعة عبد الله بن سبأ - كان يهودياً فأسلم - وغلاة في سيدنا علي رضي الله عنه غلوّاً عظيماً⁽²⁾، ومنه نشعت أصناف الغلاة، وقالوا في سيدنا علي رضي الله عنه ما ليس فيه، وأنه لم يُقتل، وأنه يأتي في السحاب، وأن الرعد صوته.⁽³⁾

وقد ذكر نجم الدين منكوبرس الغلاة مرتين في موضوعين كالتالي: الموضع الأول: "كَالْغُلَاةِ: حَيْثُ يَدْعُونَ نُبُوَّةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَمَنْ يَدْعِي مِنْهُمْ أَنَّهُ إِلَهٌ"⁽⁴⁾، والموضع الثاني: "لَقَوْلِ بَعْضِ الْغُلَاةِ فِي تَفْضِيلِهِمْ وَاحِدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ"⁽⁵⁾.

أولاً: المشبهة:

ذكر نجم الدين منكوبرس المشبهة في معرض كلامه عن الأسماء والصفات، فقال "الإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ إِبْتِاثُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْكُتُبُ وَالرُّسُلُ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ كَمَا فَعَلَتْ الْمُشَبِّهَةُ، وَلَا تَعْطِيلٍ كَمَا فَعَلَتْ

(1) يُنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص214، الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص63، 64.

(2) يُنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج2، ص526، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص340.

(3) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص174.

(4) منكوبرس، النور اللمع، ص212.

(5) منكوبرس، النور اللمع، ص212، وانظر: الكليني في أصول الكافي حيث يقول: "سمعت أبا عبد الله الحسين عليه السلام يقول: الأئمة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أنهم ليسوا بأنبياء ولا يحل لهم من النساء ما يحل للنبي، فأما ما خلا ذلك فهم بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم"، الكليني، أصول الكافي، ص177.

الْمُعْتَزِلَةُ حَيْثُ نَفَوْا عَنْهُ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْإِرَادَةَ وَالْتَّخْلِيْقَ وَالْتَّكْوِينَ وَنَحَوَهَا⁽¹⁾، فبين أن صفات الله عز وجل يجب إثباتها ومن غير تعطيل ولا تشبيه.

والمشبهة هم الذين شبَّهوا ذات الباري بذات غيره، أو شبَّهوا صفاته بصفات غيره. والمشبَّهة لذات الله بغيره أصناف متعددة:

أ- قسم خارج الدين وإن انتسب إليه، منهم: السبئيون، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية⁽²⁾، وغيرها.

ب - قسم عدَّهم البعض من فرق الملة؛ لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن والشرع، منهم: الهشامية، واليونسية، والكرامية، وغيرها.

أمَّا المشبهة لصفات الله بصفات خلقه، فمثل: معتزلة البصرة، والكرامية، وغيرهم، ويُطلق أهل البدع من المتكلمين والفلاسفة وغيرهم على من أثبت حقيقة الصفات التي وردت بها النصوص والأخبار، كما يليق بالله - عز وجل - مشبهة، ويعنون بذلك أهل السنة والجماعة⁽³⁾.

(1) نفى المعتزلة عن الله تعالى جميع الصفات حقيقة فعملوه عنها، وقالوا ذلك لكي لا يقعوا في التشبيه، فوقعوا في التعطيل، يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، رؤية الباري، ص 89-101.

(2) الحلولية: وهي طائفة قالت بالحلول، والحلول هو: عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري: حالاً، والمسري فيه: محلاً، ومنهم الحلولية الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك، يُنظر: الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403 هـ، 1983 م، ص 92، الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 215.

(3) يُنظر: الفرق بين الفرق، ص 225، السفاريني، لوايح الأنوار البهية، ج1، ص 91.

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية، وقال: يجوز أن يظهر الباري تعالى بصورة شخص، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعرابي، وقد تمثل لمريم بشراً سوياً، وعليه حمل قول النبي عليه الصلاة والسلام: «رأيت ربي في أحسن صورة».(1)

وأما المجسمة: فيقصد بهم من وصفوا الله بأنه: جسم وشبهوه بخلقه، ويقال لهم: المشبهة أيضاً، ولكنهم صرّحوا بالجسمية، وقد زعم الكرامية أن معبودهم جسم له حدٌ ونهايةٌ من تحته والجهة التي يلاقي منها العرش، وإن لم يتناه من خمس جهاتٍ، وزعم أنه جوهر⁽²⁾، وقد بلغ عدد فرق المشبهة اثني عشر فرقة كما عدّهم الشهرستاني في الملل والنحل.⁽³⁾

ولقد ذكر الآمدي والرازي من الأشاعرة أن ظاهرة التجسيم ربما ترجع إلى أن العقل العادي يصعب عليه تصور موجود ليس بجسم، ولا حال فيه ولا متحيز في العالم، ولا متناه في جهة من الجهات⁽⁴⁾. ولقد نفى الأشعرية⁽⁵⁾ والماتريدية⁽⁶⁾، وأهل الحديث⁽⁷⁾، والمعتزلة⁽⁸⁾ ومتأخرو الشيعة⁽⁹⁾، القول بالجسمية عن الله تعالى.

(1) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل. ج1، ص108، والحديث أخرجه الطبراني عن أبي رافع والدارمي عن عبد الرحمن بن عائش، الطبراني، المعجم الكبير، باب الألف، أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إبراهيم ويقال: اسمه أسلم، رقم (839)، ج1، ص317، الدارمي، سنن الدارمي، كتاب الرؤيا، باب في رؤية الرب تعالى في النوم، قم(2195)، ج2، ص1365، وقال الهيثمي عن رواية الطبراني: "رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن إبراهيم بن الحسين عن أبيه ولم أر من ترجمهما، وهو ضعيف"، الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الطهارة، باب في إسباغ الوضوء، ج1، ص543.

(2) يُنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص203.

(3) يُنظر: البرزدي، أصول الدين، ص259، الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص180.

(4) يُنظر: الرازي، المطالب العالية، ج2، ص9، الباقلاني، تمهيد الأوائل، ص52.

(5) يُنظر: الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ص70، الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص23، الرازي، المطالب العالية، ج2، ص25.

(6) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، البياضي، إشارات المرام، ص109.

(7) يُنظر: ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، ص140.

(8) يُنظر: القاضي عبد الجبار، فضلا الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص347.

(9) يُنظر: ابن الحلي، شرح التجريد، ص270.

ونسب بعض الأشعرية⁽¹⁾ القول بالتجسيم إلى الحنابلة، وفي هذه النسبة نظر؛ لأنه نُقل عن الإمام أحمد خلاف ذلك، حيث يقول: " فلا يجوز أن يكون الله تعالى جسماً، لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يَجِئ في الشريعة ذلك، فبطل"⁽²⁾، كما نُقل عن بعض الحنابلة تكفير من قال بالجسمية⁽³⁾.

ورد ابن تيمية هذه التهمة بقوله: " إنه ليس في الحنابلة من أطلق لفظ الجسم، لكن نفاة الصفاة يسمون كل من أثبتها جسماً بطريق اللزوم"⁽⁴⁾، وقرر في أكثر من موضع في كتبه أنه لا يوجد في كلام السلف لفظ الجسم لا نفياً ولا إثباتاً⁽⁵⁾.

ولعل نزعة التشبيه والتجسيم كانت من تأثير الديانة اليهودية التي تكلمت بإسهاب عن تشبيه الخالق بالمخلوق، يقول الشهرستاني: "فلأنهم وجدوا التوراة مُلئت من المتشابهات مثل: الصورة، والمشافهة، والتكلم جهراً، والنزول من طور سيناء انتقالاً، والاستواء على العرش استقراراً، وجواز الرؤية فوقاً، وغير ذلك"⁽⁶⁾.

وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "نُتِمَّ غَلَتِ الْيَهُودُ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى جِسْمٌ مُتَرَكِّبٌ عَلَى مِثَالِ صُورَةِ الْبَشَرِ وَتَبِعَتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْمُشَبِّهَةُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ"⁽⁷⁾، فبين أن اليهود هم أول من قالوا بالتشبيه، وأن الذين قالوا بالتشبيه تأثروا بهم.

والمنتبع لتاريخ اليهود يُلاحظ اتجاههم إلى التجسيم والتشبيه، وتقرر التوراة قصة العجل الذي صنعه وعبدوه بعد تأخر موسى عليه الصلاة والسلام عليهم، فالإله عند اليهود من صناعة أنفسهم، وهو يختلف من سفرٍ إلى سفرٍ من أسفار التوراة، وهم يحبون أن يروه محسوساً، يكلمهم ويكلمونه، ويرونه مثلما يراهم، ولقد وصفوه في التوراة أنه ربُّ الجنود، جاء في سفر أشعياء: "ولذلك يقول السيد رب الجنود عزيز إسرائيل: آه إنني أستريح من خصمائي وأنتقم من أعدائي"⁽⁸⁾.⁽¹⁾

⁽¹⁾ يُنظر: الآمدي، أبحار الأفكار، ج2، ص256، وله أيضاً، غاية المرام، ص180، 181.

⁽²⁾ ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ج1، ص298.

⁽³⁾ يُنظر: السفاريني، لوامع الأنوار، ج1، ص199، حيث يقول: "من وصفه تعالى بالجسم أو كيف فقد زاغ وألحد".

⁽⁴⁾ ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، مجمع الملك فهد، ط1، 1426هـ، ج1، ص625.

⁽⁵⁾ يُنظر: ابن تيمية، المنهاج، ج2، ص153.

⁽⁶⁾ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص209.

⁽⁷⁾ منكوبرس، النور اللمع، ص319.

⁽⁸⁾ الكتاب المقدس، أشعياء، ص24.

ولقد نفى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى مشابهة الله بخلقه مطلقاً، فلا يماثله شيء ومع ذلك أثبت الصفات، دل على ذلك قوله: "ولا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه، لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته"⁽²⁾، وقال: "وصفاته بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويُرى لا كرؤيتنا، ويسمع لا كسمعنا، ويتكلم لا ككلامنا"⁽³⁾، وقال كذلك: "لا يُوصف الله تعالى بصفات المخلوقين"⁽⁴⁾.

قال أبو منصور شارحاً العقيدة مبتعداً عن التشبيه: "والأصل في حرف التَّوْحِيدِ أَنَّ ابتداءه تشبيه، وانتهاءه توحيد... إذ بالمدرَك المفهوم يستدلُّ على ما قصرت الأفهام من إدراك... نحو ما يدرك ثواب الآخرة وعقابها بلذات الدنيا والأدنيات التي فيها، وكذا وصف الله تعالى بالمدرَك من خلقه للدلالة والعبارة، فقل: عالم وقادر ونحو ذلك إذ في الإمساك عن ذلك تعطيل، وفي تحقيق المعنى الموجود في خلقه تشبيه"⁽⁵⁾.

ثم بيّن أبو منصور الأسلوب الأنجع لفهم العقيدة الناصعة بعيداً عن الأوهام: "والسؤال عن الكيفية يحتمل وجهين: أحدهما طلب المِثَال له أن يكون مثلاً لشيء من الأشياء، والله واحد يجلس عن الأشباه، ويحتمل: كيف صفته؟ فجوابه مثل الأول: أن ليس لصفته، فكيف إذ هو طلب المِثَال، وهو يتعالى عن الشبّه بالذات والصفة، إلا أن يُريد به: أيوصف هو؟ قيل: نعم، بما وصف به نفسه من الرحمة والعلم والقدرة"⁽⁶⁾.

وهكذا يدفع الماتريدي شبهة التشبيه، معتمداً على أن العقل البشري واقع في التشبيه، لأنه بالضرورة يستعمل العقل ما هو مشاهد، ثم يصفه تعالى على ما وصف به نفسه مبتعداً عما هو معروف في الشاهد.

(1) يُنظر: د. عبد الغني عبود، اليهود واليهودية والإسلام، دار الفكر العربي، 1982م، ص39.

(2) أبو حنيفة النعمان، الشرح الميسر على الفقهاء الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، ص14.

(3) المرجع السابق، القول في القرآن، ص24.

(4) المرجع السابق، باب في الصفات، ص159.

(5) الماتريدي، التوحيد، ص42.

(6) الماتريدي، التوحيد، ص107.

والغريب أنَّ البعض يسمي من يثبت الصفات من أهل السنة الجماعة بالمشبهة، وفي ذلك يقول القونوي الحنفي⁽¹⁾: "إنه ما من أحد نفى شيئاً من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً،... يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات أو قال برؤية الذات مشبهاً، والمشهور عند الجمهور من أهل السنة والجماعة أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، بل يريدون أنه سبحانه لا يشبه المخلوق في: أسمائه، وصفاته، وأفعاله، كما بيّنه الإمام بياناً شافياً"⁽²⁾، فالمثبت لصفات الكمال التي لا يشترك فيها مع الله أحد ليس مشبهاً ولا مجسماً، بل المشبه من اعتقد أنَّ صفات الله من جنس صفات المخلوقين.

(1) القونوي: هو علاء الدين أبو الحسن القونوي الحنفي الصوفي، المدرس بالقليجية، مع ديانة لا تجهل، وصيانة لا يسمع أحد بذكرها إلا ويذهل، وتواضع على علو قدره، وتوفي رحمه الله تعالى في شهر رمضان سنة تسع وأربعين وسبع مئة في دمشق، يُنظر: الصفدي، (ت: 764هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، ت: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمه، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1418، 1، هـ، 1998 م، ج3، ص542.

(2) القاري، شرح الفقه الأكبر، ص24، 25.

ثانياً: القدرية:

وأما القدرية، فلا خلاف في ذمهم، وسُمُّوا بذلك؛ لإفراطهم في نفي الصفات أو بعضها، و نفوا علم الله بالأشياء، وقالوا لا قدر والأمر أنف⁽¹⁾، وهؤلاء نفوا علم الله بالأشياء، وسموا بذلك؛ لمبالغتهم في نفيه وكثرة مدافعتهم إياه.⁽²⁾

وهو اسم أطلقه أهل السنة على الذين نفوا القضاء والقدر السابق من الله تعالى، وزعموا أنهم هم الفاعلون لأعمالهم دون تقدير من الله عز وجل، وأن الأمر أنف، وأول من نطق بهذه البدعة رجل كان نصرانياً، فأسلم يقال له: سوسن⁽³⁾ من أهل العراق، فأخذها عنه معبد الجهني⁽⁴⁾، وأخذها عن معبد غيلان الدمشقي⁽⁵⁾.

وقد أكد نجم الدين منكوبرس أن القدرية هم المعتزلة في أكثر من موضع في كتابه، وأحياناً يعطفهم على بعض فيجعلهم طائفتين، فيقول: القدرية والمعتزلة⁽⁶⁾، فحينما ذكر منكوبرس قول الطحاوي: "وَأَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْأَرَءِ الْمُتَقَرِّقَةِ وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ"⁽⁷⁾ مِثْل: الْمَشْبَهَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ،⁽⁸⁾ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ⁽⁹⁾ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْجَمَاعَةَ وَخَالَفُوا الضَّلَالَةَ"⁽¹⁰⁾، قال في شرح هذا الكلام: " هَذَا مِنْهُمْ

(1) أنف: أي مستأنف دون سابق علم، يُنظر: ابن حزم، الفصل، ج3، ص22؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص43.

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج4، ص267، 268.

(3) لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم، فيما اطلعت عليه.

(4) معبد الجهني: هو معبد بن عبد الله الجهني البصري قال عنه الذهبي: "صدوق في نفسه، ولكن سنَّ سنة سيئة، فكان أول من تكلم بالقدر ونهى الحسن الناس عن مجالسته، وقال: هو ضال مضل". وقال ابن العماد: "وفي سنة 80هـ صلب عبد الملك معبداً الجهني، وقيل: بل عذبه الحجاج بأنواع العذاب وقتله" الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج4، ص141؛ أبو الفلاح العكري، شذرات الذهب، ج1، ص88.

(5) هو غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان، قال عنه الذهبي: "المقتول في القدر ضال مسكين ... كان من بلغاء الكتاب". وقال عنه طاش كبري زاده: "من أصحاب الحسن البصري في الفقه وله أتباع يقال لهم: الغيلانية، وكان قبضياً قديراً لم يتكلم أحد في القدر قبله ودعا إليه إلا معبداً الجهني" قُتل في أول خلافة هشام بن عبد الملك بعد مناظرته للأوزاعي، حيث أفتى بقتله، ميزان الاعتدال 338/3؛ ومفتاح دار السعادة 144/2. وتُنظر ترجمته في لسان الميزان 424/4.

(6) منكوبرس، النور اللمع، ص321.

(7) والمردية: أي غير المرضية، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص163.

(8) الجهمية: تقدم الكلام عنهم، ص60.

(9) في الأصل: وَغَيْرِهِمْ.

(10) أبو جعفر الطحاوي، متن الطحاوية، ص87.

تَقْسِيرٌ لِمَا ذَكَرُوا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَالْأَرَائِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ، فَبَدَأُوا بِالمُسَبَّهَةِ،... ثُمَّ تَلَّوْهُم بِالْقَدْرِيَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ لِنَفْيِهِمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً؛ وَلِإثْبَاتِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ، وَلِكُلِّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّا دَبَّ وَدَرَجَ قُدْرَةُ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ⁽¹⁾، فوصف المعتزلة بأنهم: قدرية، وبعض الأشاعرة سَمُّوا أيضاً المعتزلة: بالقدرية، وسمُّوا كلَّ صاحب قول باطل في القدر: قَدْرِيًّا، لأنهم نفوا قدرة الله المتعلقة بالمكلفين، فقالوا بأن الإنسان يخلق فعله وليس الله تعالى⁽²⁾.

وللقدرية و للمعتزلة مخالفات عديدة لعقائد أهل السنة والجماعة، منها قولهم: إن الإنسان خالقُ أفعاله⁽³⁾، "وفي إثبات التخليق لغير الله إبطال توحيد الصانع في أفعاله، وإثبات من يشاركه في إيجاد الحوادث، وفيه إدخال الخل في عقد الإيمان، نعوذ بالله من الخذلان"⁽⁴⁾، وقد ذكر **نجم الدين منكوبرس** ذلك عنهم في شرحه للطحاوية، حيث يقول: "وَالْقَدْرِيَّةُ قَصَّرَتْ بِنَفْيِ قُدْرَةِ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى"⁽⁵⁾، فأثبت اشتراك المعتزلة مع القدرية في بعض المخالفات.

واعتبر البزدوي في أصول الدين أنهم جماعتان منفصلتان، ولكن بينهما توافق فقال بعد عنوان : (بيان مذهب القدرية والمعتزلة): "فهم اتفقوا على نفي صفات الله تعالى ونفي الرؤية⁽⁶⁾، وكون كلام الله تعالى مخلوقاً⁽⁷⁾، وأنَّ الله تعالى لا يُوجِدُ أفعال عباده التي لهم فيها اختيار⁽⁸⁾، بل العباد هم الذين يوجدون أفعالهم"⁽⁹⁾، ثم قال: "والمعتزلة وافقوا القدرية في عامة المسائل"⁽¹⁰⁾.

قال الإمام أبو منصور الماتريدي: "أجمع أهل الكلام على ذم القدرية، وتبرأ كل منهم عنهم، وقد رُوِيَ في ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ما يمكن السبيل إلى

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص332.

(2) يُنظر: الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص362-365.

(3) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(4) البابرني الحنفي، شرح الطحاوية، ص92.

(5) منكوبرس، النور اللامع، ص319.

(6) يُنظر، القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، رؤية الباري، ص89-101.

(7) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، خلق القرآن، ص208-223.

(8) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(9) البزدوي، أصول الدين، ص255.

(10) المرجع السابق ص257.

معرفة من له حقيقة هذا الاسم، وهو قوله: «القدرية مجوس هذه الأمة»⁽¹⁾، ومعلوم أنه أراد به ذم أهلها، بمعنى شاركوا فيه المجوس فيما خالف به المجوس أهل الأديان من القول، ولا بد من تأمل ذلك؛ ليظهر حقيقة أهل هذا الاسم ولا قوة إلا بالله⁽²⁾.

ورد أبو حنيفة رحمه الله على المعتزلة الذين يقولون: "إن الله لا يعلم أعمال العباد حتى يعملوها"⁽³⁾، حيث قال: "وكان الله تعالى عالماً في الأزل قبل كونها"⁽⁴⁾، وفي هذا يقول ابن تيمية: "إن أبا حنيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة به وبمذهبه، وكلامه في الرد على القدرية معروف في الفقه الأكبر، وقد بسط الحجاج في الرد عليهم بما لم يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب، وأتباعه متفقون على أن هذا هو مذهبه وهو مذهب الحنفية المتبعين له، ومن انتسب إليه في الفروع"⁽⁵⁾، ويكمل ابن تيمية وصفه بقوله: "وخرج عن هذا من المعتزلة ونحوهم، فلا يمكنه أن يحكى هذا القول عنه، بل هم عند أئمة الحنفية، الذين يفتي بقولهم مذمومون معيبون من أهل البدع والضلالة"⁽⁶⁾.

والقدرية مذمومة، وليست هي أهل السنة والجماعة، والقدر خيره وشره من الله تعالى، وأفعال العباد كلها من الله تعالى وقدرته ومشيتته، وإذا تعلقت إرادة العبد بالشر والقبائح، وكانت بخلاف تعلق إرادة الله تعالى، ووقع ما يريده العبد لا ما يريده الله، فقدره العبد وإرادته أيضاً بقضاء الله تعالى وقدرته، ولا يكون إلا ما يريده الله تعالى، ولكن بعلمه وقدره.⁽⁷⁾

(1) أخرجه أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنه، أبو داود، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في القدر، رقم (4691)، ج4، ص222، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الشهادات، جماع أبواب من تجوز شهادته، ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين، باب: ما ترد به شهادة أهل الأهواء، رقم (20869)، ج10، ص342، وقال الهيثمي عن الحديث: "فيه زكريا بن منظور، وثقه أحمد بن صالح وغيره، وضعفه جماعة، فهو ضعيف"، الهيثمي، مجمع الزوائد، كتاب القدر، باب ما جاء فيمن يكذب بالقدر ومسائلهم والزنادقة، رقم (11874)، ج7، ص205.

(2) الماتريدي، التوحيد، ص314.

(3) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، المخلوق، ص6، 7، 8، 9، 10.

(4) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص7.

(5) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406 هـ، 1986 م، ج3، ص139.

(6) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج3، ص139.

(7) يُنظر: بهاء الدين زاده، القول الفصل، ص101، 102.

وأما الغلو فكل جماعة من الذين ذكرنا سابقاً فهو مغالٍ من جهة، فالقدرية والمعتزلة غلاةٌ في جعلهم أنفسهم شركاء الله في الخلق، وغلاةٌ في نفي الصفات عن الله تعالى، هم والجهمية⁽¹⁾، لدرجة تعطيل الصانع، والخوارج غلاةٌ في تكفير من يفعل ذنباً، وأخرجوه من الإيمان بكل كبيرة اقترفها المسلم⁽²⁾.

والمعتزلة والروافض من غلوهم أنهم غلاةٌ في حبّ علي رضي الله عنه إلى درجة تفضيله على كلّ الصحابة، والمرجئة غلاةٌ في تحقير المعاصي، وأنها لا تضر مع الإيمان، أما أهل السنة فهم متوسطون في النفي والإثبات، غير غلاةٍ ولا مجسمة⁽³⁾.

وهكذا نجد أنّ نجم الدين منكوبرس وأهل السنة والجماعة رفضوا كل العقائد الفاسدة التي تخالف العقيدة الصحيحة في الكتاب والسنة، والتي فهمها الصحابة الكرام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعيداً عن: التجسيم، والتشبيه، والمغالاة، والقول بالقدر، والله المستعان.

(1) الجهمية: تقدمت ترجمتهم، انظر: ص 60.

(2) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص 263، الشهرستاني، الملل والنحل. ج 1، ص 15.

(3) يُنظر: المراجع السابقة، الصفحات نفسها.

●المبحث الثالث: قسم النبّوات

●المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء، وصفاتهم، وما

يجوز في حقهم، وما لا يجوز

●المطلب الثاني: دلائل ثبوت النبوة

●المطلب الثالث: إثبات المعجزة، والولاية، والكرامة

المبحث الثالث: قسم النبوات

تعد النبوات من المسائل المهمة في علم الكلام، والتي تأتي في الأهمية بعد الإلهيات وذلك لما للرجال الذين اختارهم الله لإيصال رسالته للبشر من الأهمية، فأحوالهم وصفاتهم، وما يختصون به وسائر الأمور المتعلقة بذلك، هي على درجة من الأهمية، لذا وجب ذكرها بعد الكلام عن الإلهيات، تأسيساً بعلماء الكلام في كتبهم، ونجم الدين منكوبرس في كتابه: (النور اللامع).

المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء، وصفاتهم، وما يجوز في حقهم، وما لا

يجوز:

إن الإيمان بالأنبياء من أركان الإيمان، وإن للأنبياء صفات معينة، يجب أن تكون فيهم، وصفات أخرى، يجب ألا تكون فيهم، وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِالنَّبِيِّينَ، فَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ارْتَضَاهُمْ بِالنُّبُوَّةِ، وَاصْطَفَاهُمْ؛ لِتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ، وَأَكْرَمَهُمْ بِالسَّفَارَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ بِمَا يُوحِي إِلَيْهِمْ، وَيُذَكِّرُونَ ذَلِكَ وَيُطِيقُونَهُ بِمَا رَكَّبَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى ذَلِكَ"⁽¹⁾،

وَبَعَثُ الْأَنْبِيَاءَ لَطْفٌ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ، لِمَا فِيهِ مِنْ حُكْمٍ وَمَصَالِحٍ لَا تُحْصَى، وَأَمَّا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ⁽²⁾ فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ بَعْثُهُمْ، لَكُونَهُ لَطْفًا وَصَلَاحًا لِلْعِبَادِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَقَالُوا: إِنَّ بَعْثَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ حِكْمَةِ الْبَارِي، فَيَسْتَحِيلُ أَلَّا تَوْجِدَ، كَاسْتِحَالَةِ السَّفَةِ عَلَيْهِ⁽³⁾.

ويذهب الماتريدية إلى أنه حينما يُذَكَّرُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، فَهَنَّاكَ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ، فَالرَّسُولُ: مَنْ أُمِرَ بِالتَّبْلِيغِ، وَالنَّبِيُّ: مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ، وَالنَّبِيُّ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَيْسَ لَهُ شَرِيعَةٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْهَمَهُ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَقَدْ يَرِيهِ ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ أَوْ يَخْبِرُهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ أَنَّهُ نَبِيٌّ، أَمَّا الرَّسُولُ، فَهُوَ مَنْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِيَدْعُو قَوْمَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيَعْلَمَهُمْ شَرِيعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَا

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص204.

(2) يُنْظَرُ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، الْمَغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، الْأَصْلَحُ، ص253 وما بعدها.

(3) يُنْظَرُ: التَّقَازَانِي، شَرْحُ الْمَقَاصِدِ، ج3، ص317، الصَّابُونِي، الْبَدَايَةُ مِنَ الْكِفَايَةِ، ص95، 96.

عكس، وهما متغايران لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، أما هو صلى الله عليه وسلم: فخطب بـ: يا أيها النبي، و يا أيها الرسول...؛ لكونه موصوفاً بجميع أوصاف المرسلين، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، إيماء إلى ذلك.⁽¹⁾

وشروط النبوة عندهم الذكورة، وكمال العقل، والذكاء، والفتنة، وقوة الرأي، والسلامة عن كل ما يخل بحكمة البعثة، وعن كل ما ينفر: كزنى الآباء، وعُهر الأمهات، والغلظة والفظاظة⁽²⁾، والعيوب المنفرة: كالبرص، والجذام، ونحو ذلك، والأمور المُخلّة بالمروءة: كالأكل في الطريق، والحرفِ الدنيئة: كالحجامة، وكلّ ما يُخلُّ بالبعثة من أداء الشرائع، وقبول الأمة⁽³⁾.

ومن صفات الأنبياء عند الأشعرية: العبودية لله تعالى، قال الإمام الرازي: "وسمعت الشيخ الإمام الوالد عمر بن الحسين⁽⁴⁾ رحمه الله قال: "لما وصل محمد صلوات الله عليه إلى الدرجات العالية، والمراتب الرفيعة في المعراج، أوحى الله تعالى إليه: يا محمد بم أشرفك؟ قال: «رب بأن تتسبني إلى نفسك بالعبودية»⁽⁵⁾، فأنزل الله فيه: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: 1]"⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص229، ابن الهمام، المسابرة، ص187، 188، القاري، منح الروض الأزهري في شرح الفقه الأكبر، ص188، 189.
(2) الفظُّ: الخشْنُ الكلام، وقيل: الفظُّ الغليظ؛ والفظظُّ: خُسُونَةٌ فِي الْكَلَامِ. وَرَجُلٌ فَظٌّ: ذُو فَظَاظَةٍ جَافٍ غَلِيظٍ، فِي مَنْطِقِهِ غَلَطٌ وَخُسُونَةٌ، وَقَدْ فَظِظْتَ، بِالْكَسْرِ، تَفْظُ فَظَاظَةً وَقَفْظًا، يُنظر: ابن منظور، باب الظاء، فصل الفاء، ج7، ص452.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج3، ص317، الصابوني، البداية من الكفاية، ص95، 96.
(4) هو عمر بن الحسين بن الحسن الإمام الجليل ضيَاء الدِّين أَبُو الْقَاسِمِ الرَّازِي، خطيب الرِّيِّ والد الإمام فخر الدِّين، كَانَ أَحَدَ أُنَمَّةِ الْإِسْلَامِ مُقَدِّمًا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَلَهُ فِيهِ كِتَابٌ: غَايَةُ الْمَرَامِ، وَكَانَ: فَصِيحَ اللِّسَانِ، قَوِي الْجَنَانِ، فَتِيهًا، أَصُولِيًّا، مُتَكَلِّمًا، صُوفِيًّا، خَطِيبًا، مُحَدِّثًا، أَدِيبًا، يُنظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج7، ص242، ابن كثير، طبقات الشافعيين، ص778.
(5) لم أجده.

(6) الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ج20، 292، ويُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص135، 136.

ومن صفات الأنبياء العصمة، ويعرف السادة الماتريديّة العصمة بأنها: "عدم القدرة على المعصية، أو خلق مانع فيها"⁽¹⁾.

ويرى الماتريديّة أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الكذب، خصوصاً فيما يتعلق بـ: أمر الشرع، وتبليغ الأحكام، وإرشاد الأمة، إما عمداً، وإما سهواً: عمداً: فبالإجماع، وسهواً: عند الأكثرين، وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل، وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي، وبعده بالإجماع، وكذا عن تعدد الكبائر عند الجمهور، وأما سهواً، فجوزه الأكثرون⁽²⁾.

كما أنه لا يجوز عليهم الذنب عمداً، ولا الكبائر سهواً ونسياناً، وهناك أدلة على عصمتهم منها: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾^(٤٧) [ص: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١٣٠) [البقرة: ١٣٠]، والاصطفاء إنما هو بالعصمة، وإلا لم يكن له معنى معتبر مميز لهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣١) [آلَا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ] ^(٤٠) [الحجر: ٣٩ - ٤٠]، والاستثناء من الإثبات نفي، فوجب أن لا يصدر منهم ذنب عمداً، وإلا لحصل إغوائهم، والأنبياء هم المخلصون أو هم منهم، فإن إخراجهم منهم باطل إجماعاً⁽³⁾.

كما اتفق الأشعرية والماتريديّة أنه يستحيل على الأنبياء فعل الفواحش، وهي أخص من الكبائر في مقام التغاير، كما يدل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾^(٣٢) [النجم: ٣٢]، والمراد بها نحو القتل والزنا واللواط، وأكل الربا ومال اليتيم، وظلم العباد وقصد الفساد في البلاد.⁽⁴⁾

ومن الأشياء التي عُصم عنها الأنبياء الشعر، قال الله تعالى عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^(٦٩) [يس: ٦٩]، وحين تم الحديث عن موت هابيل، وأن آدم عليه السلام رثاه بشعر، قال أبو

(1) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج1، ص178.

(2) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص135-144، التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص89، 90.

(3) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج1، ص178، البزدوي، أصول الدين، ص135-144.

(4) يُنظر: الجويني، الإرشاد، ص356، القاري، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص169.

البركات النسفي في تفسيره: " وما روي أن آدم رثاه بشعر، فلا يصح؛ لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الشعر".⁽¹⁾

وأما بالنسبة للصغائر فيرى الماتريدية أن الأنبياء معصومون من الصغائر، وأوجبوا تأويل كل ما أوهم في حقهم عليهم الصلاة والسلام من الكتاب والسنة مما اغتر به بعض من أجاز عليهم الصغائر، فالأنبياء منزّهون عن الصغائر والكبائر، وعن جميع المعاصي، وإنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم منزّهون عن الصغائر، والكبائر، والكفر، والقبائح، قبل النبوة وبعدها، وقد كانت منهم زلات وخطايا، مثل: أكل آدم من الشجرة، ومثال الخطايا: قتل موسى رجلاً من قوم فرعون، فإنه لم يقصد قتله أصلاً، بل قصد ضربه بيده؛ ليدفعه عن الإسرائيلي، فوقع الضرب قصداً، والقتل خطأ، والقتل زلةً أيضاً؛ لأن الزلة قد تكون بالخطأ، وقد تكون بالنسيان، وقد تكون بالسهو، وقد تكون بترك الأولى والأفضل⁽²⁾.

وأما الأشاعرة فهم يتفقون مع الماتريدية على أن الأنبياء معصومون من الكبائر مطلقاً، قبل البعثة وبعدها، وفيما يخص الصغائر، فهي عندهم نوعان: أحدهما: صغائر قبل النبوة، ثانيهما: صغائر بعد النبوة.

ويذهب الأشاعرة إلى أن الأنبياء تصدر عنهم هذه الصغائر قبل النبوة إذا لم تكن خسيصة وليس هناك دليل على منع ذلك، سواء أكان ذلك عمداً أم سهواً، أما بعد النبوة، فإن الأنبياء معصومون عن تعمد كل ما يخل بصدقهم حتى إذا كان من الصغائر⁽³⁾.

وفي ذلك يقول الآمدي⁽⁴⁾ في الأحكام: " وأما بعد النبوة، فالاتفاق من أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخل بصدقهم، فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى"⁽⁵⁾، ويقول

(1) أبو البركات النسفي، تفسير النسفي، ج1، ص265.

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج3، ص318، 319، السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص130، 131.

(3) يُنظر: الجويني، الشامل في أصول الدين، ص799.

(4) الآمدي: تقدمت ترجمته: يُنظر، ص13.

(5) الآمدي، الأبكار، ج4، ص143.

الرازي⁽¹⁾: " إن الأنبياء معصومون في زمان النبوة عن الكبائر والصغائر العمد، أما على سبيل السهو فجائز"⁽²⁾، فجوز السهو عليهم.

والأنبياء عندهم معصومون عن الجهل بالله تعالى، فلقد ورد عن علي رضي الله عنه أنه قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: هل عبدت وثناً قط؟ قال: لا، قالوا: فهل شربت خمرًا قط؟ قال: «لا، وما زلت أعرف الذي هم عليه كفر، وما كنت أدري ما الكتاب ولا الإيمان، وبذلك نزل القرآن: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]"⁽³⁾

ويرى الأشاعرة والماتريدية بأنه لا عصمة عن المعاصي إلا بتوفيق الله تعالى لقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، قالوا: "إنه تعالى بيّن أنه لولا تثبيت الله تعالى له، لمال إلى طريقة الكفار، ولا شك في أن محمد صلى الله عليه وسلم كان أقوى من غيره في قوة الدين وصفاء اليقين، فلما بيّن الله تعالى أن بقاءه معصوماً عن الكفر والضلال لم يحصل إلا بإعانة الله تعالى وإغاثنه، وكان حصول هذا المعنى في حق غيره أولى"⁽⁴⁾.

ويستحيل على الأنبياء الكذب على الله تعالى، أو الكذب فيما يتعلق بتبليغ الأحكام، ولا يتقول النبي على الله غير ما قال، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦]، أي أنه لو نسب إلينا قولاً لم نقله، لمنعناه عن ذلك، إما بواسطة إقامة الحجة بأن نقيض له

(1) الرازي: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص15.

(2) الرازي، الأربعين في أصول الدين، ج2، ص115.

(3) المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، كتاب الفضائل من قسم الأفعال، باب فضائل النبي صلى الله عليه وسلم وفيه معجزاته وإخباره بالغيب، رقم (35439)، ج12، ص406.

يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص135، 136.

(4) الرازي، التفسير الكبير، ج21، ص380، ويُنظر: الإيجي، المواقف، ج3، ص315، البيضاوي، إشارات المرام، ص280.

من يعارضه، وإما أن نسلب عنه القدرة على التكلم بذلك القول على ما هو مقتضى الحكمة، لئلا يشتبه الصادق بالكاذب.⁽¹⁾

وأما **المعتزلة** فيرون أنه لا يجوز على الأنبياء ما يؤثر في أدائهم، ولا ما يؤثر على تعليمهم، ولا ما ينفر منهم، وبناء على الأول فإنه لا يجوز عليهم الكذب، ولا السهو ولا الكتمان، ويجوز السهو في غير ذلك، مع ضرورة إزالة السهو متى وقع، وأما ما يخص التعليم، فإنهم إذا سئلوا عن أمر كان عندهم جوابه، وإذا سئلوا عن أمر ليس عندهم جوابه، جاءهم الوحي بذلك، وأما ما ينفر فإنه يدخل فيه الكبائر و الصغائر المسخفة قبل النبوة وبعدها، والكذب في غير التبليغ، و الفظاظة والغلظة وكثير من المباحات القادحة في التعظيم، الصارفة عن القبول، ويدخل فيه قول الشعر⁽²⁾.

وبهذا يتضح أن محل الخلاف في هذه المسألة أن الماتريدية والمعتزلة يرون وجوب العصمة أيضاً من الصغائر، لكن بعض الأشاعرة يجيز وقوع الصغائر من الأنبياء قبل البعثة، وبعدها كذلك سهواً.

(1) يُنظر: البياضي، إشارات المرام، ص281، الرازي، التفسير الكبير، ج21، ص380.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، التنبؤات والمعجزات، ص381 وما بعدها، البصري المعتزلي (ت: 436هـ)، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403، ج1، ص371.

المطلب الثاني: دلائل ثبوت النبوة

خلق الله تعالى هذا الكون، وهو ملكه جل وعلا يفعل به ما شاء، والخلق كلهم ملك الله تعالى، فله تعالى أن يأمرهم بتكاليف، أو أمرٍ أو حظرٍ، ثم يعلمهم بذلك عن أي طريق شاء، سواء بخلق ذلك العلم فيهم، وإن شاء فعل ذلك بإرسال رسولٍ إلى المكلف من جنسه، أو من خلاف جنسه.⁽¹⁾

و يقول نجم الدين منكوبرس في ذلك: "فالمعجزة توجب علم اليقين بـ: نبوة الرسل، وواسطة التأمل، وترك الإعراض عن النظر فيها، وإنما جهلٌ من جهلٍ بعد ظهور آيات الرسل بترك التأمل، ولم يُعذر بالترك؛ لأن العقل مما يلزمه التأمل فيها؛ لأنه حجة من حجج الله تعالى وهي تتعاضد، ولا تتضاد، ولو كانت الحجج موجبة العلم جبراً، لما تعلّق بها ثواب ولا عقابٌ، فالمعجزة رأساً لحجج، وهي تزداد عند البحث والتأمل إيضاحاً، واستتارةً، وقوةً"⁽²⁾، وهكذا نجد وافق السادة الماتريدية على أن المعجزة، وغيرها من الدلائل، هي دليل ثبوت النبوة، كما سيأتي.

ولا يخفى أن إرسال الرسل لصالح العباد؛ لأن فيه صلاح الدارين: الدنيا، والآخرة، وحصول العاقبة الحميدة للعباد، ورفع أسباب العبث والفساد عما بين العباد، فأرسال الرسل من الممكنات⁽³⁾.

(1) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص226.

(2) نجم الدين منكوبرس، النور اللامع، ل 14، 15.

(3) تعتبر الرسالة عند السادة الماتريدية من مقتضيات الحكمة والوجوب، الوجوب عندهم ليس كما عند المعتزلة كما سيأتي، وهو لا بإيجابه على نفسه، ولا بإيجاب أحدٍ عليه، أي لما كانت الرسالة من مقتضيات حكمة الله سبحانه، فلا بد من وجودها؛ لأن عدمها سفة لا يليق به سبحانه، يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص176-181، النسفي، تبصرة الأدلة، ص493-495، أما المعتزلة، فهي عندهم واجبة؛ لأنهم يقولون بالصلاح والأصلح، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص563، أما الأشاعرة، فالرسالة عندهم في حيز الممكنات، ومما يجوز عقلاً، يُنظر: الجرجاني، شرح المواقف، ج8، ص230، الأمدي، أبعاد الأفكار، ج 4، ص27.

وهو من مقتضيات الحكمة، فإذا جاء من يدّعي النبوة، وجب النظر في دعواه، فإن كان ما يدعيه مما يستحيل، كدعوى وجود إلهين عاجزين⁽¹⁾، أو واحدٍ للنور وآخر للظلمة⁽²⁾، وجب تكذيبه، وإن كان مما يُقبل، وجب إقامة الدليل⁽³⁾.

والماتريدي يرى أنَّ إثبات صدق مدعي النبوة يقوم على النظر في صفات الأنبياء الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة قبل الرسالة وبعدها، وعلى المعجزات التي أيدهم الله تعالى بها والتي تدل على صدقهم.

يقول الماتريدي في كتابه (التوحيد): "الأصل عندنا في إعلام الرسل وجهان: أحدهما: ظهور أحوالهم على جهة تدفع العقول عنهم الريبة ... فوجدوهم طاهرين أصفياء أتقياء بين أظهر القوم، ... والثاني: مجيء الآيات الخارجة عن طبائع أهل البصر في ذلك النوع، والممتنعة عن أن يطمع في مثلها أو يبلغ بكنهها التعلم".⁽⁴⁾

أما الماتريديَّة بوجه عام، فيرون أنَّ النبوة تثبت بالمعجزات، وأنَّ كل شيء من دلالات النبوة يرجع إلى المعجزات، ولا خفاء في ثبوت النبوة بخلق العلم الضروري كعلم الصديق رضي الله تعالى عنه، وبخبر من ثبتت عصمته عن الكذب، كنصوص التوراة والإنجيل في نبوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وكإخبار موسى عليه الصلاة والسلام بنبوة هارون وكالب ويوشع عليهم الصلاة والسلام، ولا يمكن نصب دليل على النبوة سوى المعجزة؛ لأن ما يقدر دليلاً إن لم يكن خارقاً للعادة أو كان خارقاً ولم يكن مقروناً بالدعوى، فإنه لم يصلح دليلاً للاتفاق على جواز وقوع الخوارق من الله تعالى، وذلك ابتداءً محمول على ما يصلح دليلاً للنبوة على الإطلاق، وحجة على المنكرين بالنسبة إلى كل نبي حتى الذي لا نبي قبله ولا

(1) ادعى بذلك: زرادشت - وهو رجلٌ ادَّعى النبوة - قال: "إنَّ الخير والشر جاءا من اختلاط النور والظلمة، ووجود إلهين عاجزين"، يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص235، الرازي، فخر الدين، ص86.

(2) زعم ماني الحكيم - وهو ممن ادعى نزول الوحي عليه - بوجود أصليين اثنين للكون: أحدهما نور، والآخر ظلمة، وأنهما أزليان ما زالا، ولا يزالان، يُنظر: ابن النديم، الفهرست، ص257-335، الرازي، فخر الدين، اعتقادات فرق المشركين، ص138، 139.

(3) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص334، 335.

(4) الماتريدي، التوحيد، ص188، 189.

كتاب، وأما الاستدلال على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بما شاع من أخلاقه وأحواله، فعائدٌ إلى المعجزة⁽¹⁾.

وقال **البزدوي**: "لا يتصور ثبوت الرسالة بلا دليل، فيكون الثبوت بالدلائل، وليست تلك الدلائل إلا المعجزات، فنثبت رسالة كل رسول بمعجزات ظهرت على يديه، فكانت المعجزات دليل صدق دعواهم في الرسالة، فإنَّ ما ظهر ليس وسع بشر، فعلم أنَّ الله هو المنشئ، وإنما ينشئها؛ لتكون دليلاً على صدق دعواه".⁽²⁾

والله أيّد الأنبياء بالمعجزات الناقضات للعادات، تحدياً للمنكرين؛ وذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة،⁽³⁾ لما وجب قبول مدعي النبوة، وحينما تظهر المعجزة يتم التصديق بحكم العادة، فالإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي، كعلمنا بأن جبل أُحُدٍ لم ينقلب ذهباً، مع إمكانه في نفسه، فكذا ههنا يحصل العلم بصدقه؛ لأنها أَّحدُ طرق العلم القطعي كالحسّ⁽⁴⁾.

ولا بُدُّ للذي يدعي النبوة أن يملك قانوناً يقود به الناس، وهذا القانون هو الشرع، وأن يتخلق بأخلاق تجعله قدوة لهم، وأن يملك خصوصية؛ لاستحقاق الطاعة والانتقاد له، وهذه الخصوصية تكون بالبعثة والنبوة، والذي يدلُّ على أن هذا الشرع من عند الله هو ظهور المعجزة⁽⁵⁾.

ومن دلائل ثبوت النبوة: -وهو مما يرجع إلى المعجزة أيضاً- الأخلاق الفاضلة، والشمائل الشريفة الموجودة على طول الزمان، والاستقامة على هذه الأخلاق طول العمر، فكل هذا يدل على أنَّ صاحبه مؤيد من الله، ومعانٍ منه، وأنه رسول من الله تعالى إلى خلقه⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج2، ص180.

(2) البزدوي، أصول الدين، ص97،98.

(3) تقدم الحديث عن المعجزة، انظر: ص113.

(4) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص238، التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص86.

(5) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج5، ص6، 7.

(6) يُنظر: النسفي، التمهيد، ص246.

وقد وافقت **الأشاعرة** أن مما تثبت به النبوة هي المعجزة، وأنه من البين أن ثبوت النبوة مدة طويلة بلا دعوة وكلام مما لا يقول به عاقل، فينبغي حصول الدعوى وتثبيت هذه الدعوى كونها مقارنة للمعجزة،⁽¹⁾ ولقد استدل الماتريدي كما، ذكرنا والغزالي من الأشاعرة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم بأخلاقه، وأفعاله، وأحكامه وسيرته لأنه لم يترك أصلاً من أصول الفضائل إلا وأتى عليه، ولا أمماً من أمهات الصالحات إلا أحيها.⁽²⁾

وينكر **الأشعرية** أن تكون الممكنات وغير المعجزة دليلاً على نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، من الأدلة السمعية والعقلية، لأنهم يرون أن الدليل العقلي لا مدخل له في صدق بعض المخبرين، مع احتماله للصدق والكذب، وأما أنها ليست سمعية فلأن الدلالة السمعية متوقفة على صدق الرسول، فلو توقف صدق الرسول عليها لكان دوراً، بل دلالتها على صدقه غير خارجة عن الدلالة الوضعية النازلة منزلة التصديق بالقول.⁽³⁾

وأما **المعتزلة**، فمن الطبيعي عندهم حين يدعي إنسان ما أنه يتصل بالله ويحمل منه إلى الناس رسالة تُرتب عليهم تكاليف وواجبات، أن يطالبه الناس بالدليل على صدقه، وذكر القاضي أن النبي لا يجوز أن يكذب، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ظل محافظاً على أخلاقه وعصمته من أول الرسالة إلى وفاته في المدينة مما يدل على نبوته؛ لأن النبي الحق يتصف بصفات أخلاقية ويثبت عليها.⁽⁴⁾

ولكن **القاضي عبد الجبار** يعدُّ المعجزات مؤكدات زائدة على نبوة النبي، وأن القرآن الذي هو المعجزة الخالدة، والتي تحدى بها النبي قومه على أن يأتوا بمثله، هو الدليل على ثبوت نبوته صلى الله عليه وسلم، فيقول **القاضي عبد الجبار**: "فإن قالوا- أي المخالفين له بالرأي-: "إنه قد أظهر أدلة عند نفسه، وإنما أنكرنا أن يكون

(1) يُنظر: الإيجي، المواقف، ج3، ص346.

(2) يُنظر: الغزالي، المنقذ من الضلال، ص202.

(3) يُنظر: الآمدي، أبعاد الأفكار، ج4، ص24، البغدادي، أصول الدين، ص176.

(4) يُنظر: القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج2، ص463.

متحدياً بالقرآن"، قيل لهم: لا شيء يُذكر مما تحدى به إلا والقرآن أظهر منه، فلا يصح ما سأل عنه⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: "إن العلم بتحديه بالقرآن، وجعله إياه دلالة على نبوته أظهر من أن يكن أن يجحد، وأن من جحدته فهو بمنزلة من جحد نفس القرآن، وإتيانه صلى الله عليه وسلم به، وادعاءه النبوة، من الأمور الظاهرة"، فأثبت حجية القرآن الكريم، ودلالته على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهنا نجد أن علماء السنة والجماعة متفقون على أن المعجزة: هي دليل ثبوت النبوة، وأن النبي يجب أن يتصف بصفات خَلْقِيَّةٍ وَخُلُقِيَّةٍ تليق به كنبِيٍّ، ولكن بعضهم يعدُّ كل واحدة منها شرطاً مستقلاً، والبعض الآخر يجد أنَّ الأخلاق والعصمة ترجعان إلى المعجزة، كما وجدنا ذلك عند السادة الماتريدية، والذي أراه أن كل منهما - المعجزة والعصمة الأخلاقية - إنما هي من باب التأييد الإلهي للأنبياء، وإن اختلفت التسمية، والله تعالى أعلم.

(1) القاضي عبد الجبار، المغني، إعجاز القرآن، ص 236، 241.

المطلب الثالث: إثبات المعجزة، والولاية، والكرامة:

تعتبر المعجزات من المؤيدات التي تعطى للأنبياء لإثبات نبوتهم كما تقدم في المطلب الماضي، وقد تشبه المعجزة بالكرامة التي تكون على يد الولي، فما هي المعجزة، وما الكرامة وما الفرق بينهما.

يقول نجم الدي منكوبرس في شرحه لقول الطحاوي: "وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ"⁽¹⁾: وَهَذَا مِنْهُمْ إِبْثَاتٌ لِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ أَنْكَرَتْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا تُشَبِّهُ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَيَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ، وَهَذَا مِنْهُمْ خِلَافٌ لِأَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ"⁽²⁾، فأثبت الكرامات للأولياء، ورد على المعتزلة، كما فعل علماء الماتريديّة، وكما سيأتي معنا في هذا المطلب.

وبعد فإن المعجزة من أهم الأمور التي يتميز بها النبي، ويُعرّفها النسفي بقوله: "ظهور أمرٍ بخلاف العادة في دار التكليف؛ لإظهار صدق مدعي النبوة، مع نكول من يتحدى به عن معارضته بمثله"⁽³⁾.

والمعجزات هي خوارق العادات الدالة على صدق الأنبياء في دعواهم المقارنة لها، فإنها بمنزلة التصديق لما جرت العادة به من أن يخلق الله عقيبها العلم الضروري بالصدق، كما إذا قام رجلٌ من مجلس ملك بحضور جماعة، وادّعى أنه رسولُ ذلك الملك، فطالبوه بالحجة، فقال: هي أن يخالف ذلك الملكُ عادته، ويقوم عن سريره ثلاث مرات ويقعد، ففعل فإنه يكون تصديقاً له، ومفيداً للعلم الضروري بصدقه من غير ارتياب.⁽⁴⁾

وجه دلالة المعجزة على صدق مدعي الرسالة، أن الله سامع دعوى هذا المدعي، وهذا الذي ظهر على يديه ليس من مقدور البشر، ثم يقول: "إن من صدق

(1) أبو جعفر الطحاوي، متن الطحاوية، ص 84.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص 305.

(3) النسفي، التمهيد، ص 226.

(4) يُنظر: البياضي، إشارات المرام من عبارات الإمام، ص 270.

دعواي أن الله تعالى أرسلني أن أفعل كذا وكذا، من أمور تتناقض العادة، وهذا كقوله له عقب دعواه هذه: صدقت، وهذا ظاهر في المتعارف، والله أعلم".⁽¹⁾

وكرامات الأولياء حق، وكرامة الولي ظهور أمرٍ خارقٍ للعادة من قبله غير مقارنٍ لدعوى النبوة، وأن يكون مقارناً بالإيمان والعمل الصالح، فإن لم يكن مقروناً بالعمل الصالح كان استدراجاً، وإن كان مقروناً بالنبوة كان معجزةً.⁽²⁾

وهناك فرق آخر بين معجزة النبي وكرامة الولي، وهو مما وافق به نجم الدين منكوبرس علماء الماتريدية كما سيأتي أدناه، وهو أن معجزة النبي مقرونة بالتحدي، أما كرامة الولي، فليست مقترنة بالتحدي، وكل ما كان معجزة لنبي، جاز أن يكون كرامة لولي، ولا فارق بينهما إلا بالتحدي.⁽³⁾

والمعجزة كلما أراد النبي على إيجادها يقدر على إيجادها، فيدعو الله تعالى، فيظهر له معجزاته، وأما كرامة الولي، فلا تكون إلا في الأوقات المخصوصة، يريد الله تعالى ذلك ترغيباً له على الطاعة⁽⁴⁾.

"وأما الإرهاص الذي هو أمرٌ خارقٌ للعادة الذي ظهر على يد النبي قبل نبوته، فهو من قبيل الكرامة".⁽⁵⁾

والولي هو: "العارف بالله وصفاته، بحسب ما يمكن المواظب على الطاعات المجتنب المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات"⁽⁶⁾، "وسميت الخوارق التي تظهر عن الأولياء كرامات؛ لأن الله تعالى يريد بصورها عنهم إكرامهم وإعزازهم"⁽⁷⁾.

(1) النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص238.

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص92.

(3) يُنظر، القاري، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص236.

(4) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص199.

(5) بهاء الدين زاده، القول الفصل، ص363.

(6) التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص92.

(7) السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص144، ويُنظر: القاري، ضوء المعالي، ص88.

وأهل الحق أقرروا بكرامات الأولياء، لما اشتهر من الأخبار، واستفاض من الحكايات عن الأخيار، كما روي عن رؤية سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند، حتى قال: «يا سارية: الجبل الجبل»⁽¹⁾، وسمع سارية الصوت على ما هو المشهور، وروي عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه شرب السم بالحيرة، فلم يضره⁽²⁾، وذلك مشهور مستفيض⁽³⁾.

أما الخوارق التي تكون لأعداء الله - مثل إبليس وفرعون والدجال - فلا نسميها معجزات، فإنها للأنبياء ولا كرامات؛ لأنها للأولياء، ولكن نسميها قضاء حاجاتهم لاستدراجهم، ويزدادون بذلك طغياناً وكفراً، ويستحقون بذلك عذاباً مهيناً، قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطَمِّلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وذلك كله جائز ممكن لا يستحيل في العقل وقوعه، قال تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج»⁽⁴⁾.

والمكر إنعام من الله تعالى على بعض عباده، وإمهال منه له على مخالفاته، وإن إظهار بعض الخوارق على يده ليغتر ويطغى، ولذلك قيل: المكر ترادف النعم

(1) القصة أوردها ابن الأثير في أسد الغابة بطولها، ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ، 1994م، باب السنين مع الألف، سارية بن زنيب، رقم (1886)، ج2، ص154، يُنظر: الكلاعي، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، ج2، ص25، البيهقي (ت: 458هـ)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ، ص314، أبو نعيم، دلائل النبوة، باب ما ظهر على يد عمر ونيابة الجن عليه، ج1، ص579، وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة: "إسناده حسن"، ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3، ص53.

(2) القصة أوردها الإمام أحمد في فضائل الصحابة، وأبو يعلى في مسنده، الإمام أحمد، فضائل الصحابة، فضائل خالد بن الوليد، رقم (1478)، ج2، ص815، أبو يعلى (ت: 307هـ)، مسند أبي يعلى، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ - 1984م.

(3) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص253.

(4) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص145، والحديث أخرجه أحمد، مسند أحمد، مسند الأئمة، حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (17311)، ج28، ص547.

مع دوام المخالفة، وهو إهانة من الله تعالى لمن أبغض من عباده، وتبعيداً وطرده له عن بابه، وهو كما مكن الله تعالى إبليس من الأمور الخارقة للعادة، من طواف مشارق الأرض ومغاربها في لمحة، وكما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم من خروج الدجال قرب الساعة، مُمَكَّنًا من عند الله على أمور خارقة للعادة، مثل : طوافه مشارق الأرض ومغاربها، ومعه ماءً وناراً، ويدخل من أطاعه ماءً ومن عصاه ناراً⁽¹⁾، فلا تكون أمثال هذه آيات ولا كرامات، بل استدراجاً يطردهم الله بها درجاً بعد درج، إلى أن يببدهم، ويضلهم ضلالاً بعيداً.⁽²⁾

ولقد ذهب جمهور المعتزلة إلى منع جواز ظهور الخارق للعادة على يد غير النبي كالولي، وقالوا: لو جاز ذلك على يد من ليس بنبي، لأفضى ذلك إلى تكذيب النبي وافتراءه، وألا نعرف النبي من غيره⁽³⁾.

لأنهم يرون أن الفعل المعجز لا يكون إلا للأنبياء؛ لأنه دلالة على تصديق النبوة فلا يكون إلا لهم فقط، وإلا فلو جاز ذلك لأدى إلى الطعن في دليل النبوة؛ ولذلك يقول القاضي: "يلزم من قال: "إنها تظهر على الصالحين"، أن يكون مبيناً للدلالة في غير موضع وهي غير دالة، وأن يكون قادحاً في أعلام الأنبياء، ويفارق ذلك دلالة التصديق"⁽⁴⁾.

ويرد جمهور المعتزلة على الأخبار الواردة والتي تروي حدوث الأفعال الخارقة على يد غير الأنبياء من الصالحين، بأن هذه الأخبار مع كثرتها فهي لا توجب العلم الضروري؛ لأن المعتزلة أنفسهم لم يحصل لهم هذا العلم، ولو كان ضرورياً لحصل لهم، وأن معظم هذه الأخبار الواردة لم لم تثبت، بل هي دعاوي، وهي قيل عن قال، ومعظم من يروونها إنما يروونها على نحو ما سمع لا ما رأى، ومن هذه

(1) الحديث أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، رقم (73)، ج9، ص109، وورد الحديث على الشكل التالي: «إن معه ماءً وناراً، فناره ماءً بارداً، وماءه ناراً».

(2) يُنظر: بهاء الدين زاده، القول الفصل، ص371، 372.

(3) يُنظر: النجراني (المعتزلي)، الكامل في الاستقصاء، ص355-359.

(4) القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، التنبؤات والمعجزات، ص234.

النقول التي زعموا فيها التواتر-كما يرى المعتزلة- ما حكي عن كرامات الكثيرين من الفساق وغير الصالحين، ولذلك فإن هذه الأخبار لا تصلح للاحتجاج بها⁽¹⁾.

و يرى القاضي أن المعجزات لا تظهر إلا على الأنبياء، وأن هذا الذي ظهر على من ليسوا أنبياء مثل السيدة مريم عليها السلام مثلاً، هو من معجزات سيدنا زكريا عليه الصلاة والسلام الذي كان معها فتتسب إليه وليس لها، وفي ذلك يقول القاضي: "كيف قالت الملائكة لها وليست نبيّة؟ وجوابنا: أنه قالت في زمن نبي وهو زكريا وذلك مما يجوز عندنا، وعلى هذا الوجه يحمل ما روي أن جبريل عليه السلام ظهر في صورة دحية الكلبي بحيث يراه الناس"⁽²⁾.

قال القاضي: "وربما قيل في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَادْخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمَحْرَبَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: 37]، كيف يجوز ذلك وليست نبيّة، والمعجزات لا تظهر إلا على الأنبياء؟ فإن قلتم: ظهر على زكريا فكيف يصح أن يسألها فتقول: هو من عند الله وعليه ظهر؟ وجوابنا: "إن ذلك من معجزات زكريا، فإنما قال لها: أنى لك هذا، لا لأنه لم يعلم أن ذلك من معجزاته، لكن ليعرف حالها وما تعتقده في ذلك؛ فلذلك قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ، قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: 38]؛ لأنه عرف منها اليقين، فلما أعجبه ذلك سأل الله أن يرزقه ولداً، فبشره الله ببيحيى"⁽³⁾، فنسب المعجزة لزكريا عليه السلام لأنها كانت في زمانه.

⁽¹⁾ يُنظر: القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، التنبؤات والمعجزات (15) ص 225، 226. والكامل في الاستقصاء لنقي الدين النجراني ص 361.

⁽²⁾ القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، د/ ط، ت، سورة آل عمران ص 65.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 65، يُنظر: د. مدين هوارى، نظرية المعرفة بين المعتزلة والصوفية حتى القرن الخامس الهجري (دراسة نقدية مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية، إشراف: الأستاذ الدكتور: السيد رزق الحجر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1428هـ - 2007م، ص، موقف المعتزلة من كرامات الصالحين، ص 147، (موجود في مكتبة الدراسات العليا في كلية الشريعة، جامعة دمشق).

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة⁽¹⁾ ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات، وقولهم: لو صحت لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلى التباس النبي بالولي، وذلك لا يجوز! وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق، ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادّعى النبوة لم يكن ولياً، بل كان متنبأً كذاباً⁽²⁾.

وعلى هذا يردُّ نجم الدين منكوبرس في شرحه للطحاوية فيقول: "وَقَوْلُهُمْ: "إِنَّ إِبْنَاتَهَا لِلْوَلِيِّ يُوجِبُ الْإِلْتِبَاسَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ" قَوْلٌ فَاسِدٌ، بَلْ ظُهُور الْكَرَامَةِ لِلْوَلِيِّ يُؤَكِّدُ مُعْجَزَةَ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّ كَرَامَةَ الْوَلِيِّ فِي الْحَقِيقَةِ مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّهِ الَّذِي يَنْتَمِي هُوَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يَدْعُو إِلَى مُتَابَعَةِ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْوَلِيِّ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَّعِي الْمُعْجَزَةَ وَالْكَرَامَةَ، وَيَتَحَدَّى بِهَا الْخَلْقَ، فَيَقُولُ: إِنَّ آيَةَ رِسَالَتِي وَبُيُوتِي كَذَا وَكَذَا، وَالْوَلِيُّ لَا يَدَّعِي الْكَرَامَةَ وَإِنَّمَا تَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَحَدٍّ⁽³⁾ وَدَعْوَى، وَمَتَى ادَّعَاهَا سَقَطَ مِنْ رُتَبَةِ الْوِلَايَةِ وَصَارَ فَاسِقًا"⁽⁴⁾.

ولا يمكن أن يقال: لو جاز ذلك لانسدَّ طريق الوصول إلى معرفة النبي والرسول؛ لأن المعجزة تقارن دعوة النبوة، والولي لو ادّعى النبوة، لكفر من ساعته، وصار عدواً لله تعالى، ولا يظهر على يده نقض العادة أصلاً؛ ولأن صاحب المعجزة يظهرها، وصاحب الكرامة يجتهد في الكتمان خوفاً من الاغترار حين الاشتهار⁽⁵⁾.

(1) قال تقي الدين النجرائي - من علماء المعتزلة -: "لو جاز ظهور المعجزات على الصالحين لما أمكن معرفة صدق الأنبياء، عند ظهورها عليهم، لأننا إذا جوزنا ذلك في السر، فهذا التقدير لم يكن حصوله خارقاً للعادة، وذلك يقدر في دلالة المعجزات بالكلية، ولجاز من الله أن يكررها، وفي ذلك إخراجها أن تكون دلالة على النبوة، ولجاز إظهارها على كل صالح؛ إكراماً لهم حتى تخرج عن كونها ناقضة للعادات". تقي الدين النجرائي، الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، ت: د. السيد محمد الشاهد، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، مصر، القاهرة، 1420هـ، 1999م، ص357، 358.

(2) يُنظر: أبو حنيفة النعمان، الفقه الأكبر، ص10، الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية، ص98، 99، القاري، منح الروض الأزهر، ص237، 238.

(3) في هامش (ص): أي من غير مناظرة.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ص308.

(5) يُنظر: أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ص537، وللنسفي أيضاً، التمهيد لقواعد التوحيد، ص51، 52، أبو البركات النسفي، شرح العمدة، 272، 273.

"ولا يبلغ ولي درجة الأنبياء لقوله صلى الله عليه وسلم: «ما طلعت الشمس، ولا غربت، على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر»⁽¹⁾، وهذا يقتضي أنَّ أبا بكر رضي الله عنه أفضل من كل من ليس بنبي، وأنه دون من هو نبي، وهو دليلٌ على أنَّ الأنبياء عليهم السلام أفضل من غيرهم".⁽²⁾

وهكذا فإنَّ المعجزة عند الماتريدية، أمرٌ خارق للعادة، مقرونٌ بالتحدي مع عدم المعارضة، والكرامة أمرٌ خارق للعادة غير مقرونٍ بالتحدي.

والذي أراه أنه لا تعارض، ولا تضاد، ولا التباس بين إثبات المعجزات، وإثبات الكرامات، بل إنَّ كرامة الولي من معجزة النبي ودليل على صدقه؛ لأن كرامة التابع من كرامة المتبوع، والولي لا يكون ولياً؛ حتى يكون مُصدقاً بالنبي ومتبعاً له، والله تعالى أعلم.

(1) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ت: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ، 1403هـ، 1983م، رقم(135)، ج1، ص152.

(2) يُنظر: أبو البركات النسفي، شرح العمدة، 456.

●المبحث الرابع: قسم السَّمْعِيَّات

(الغَيْبِيَّات):

●المطلب الأول: الإيمان بالملائكة

●المطلب الثاني: العرش والكرسي

●المطلب الثالث: إثبات الحوض والميزان

●المطلب الرابع: عذاب القبر، ونعيمه، وسؤال

الملكين.

●المطلب الخامس: إثبات البعث، والحساب،

والصراط

●المطلب السادس: خلق الجنة والنار، وفناؤهما

المبحث الرابع: قسم السَّمْعِيَّات (الغَيْبِيَّات)

المطلب الأول: الإيمان بالملائكة

أولاً: تعريف الملائكة

قال نجم الدين منكوبرس في النور اللامع، معرّفاً الملائكة بقوله "قَالَ إِيْمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ: أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّهُمْ أَشْخَاصٌ رُوحَانِيَّةٌ لَطِيفَةٌ فِي تَرْكِيبِ الْحَيَوَانِ، يَنْزِلُونَ وَيَصْعَدُونَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسُوا بِجُودٍ مُسَخَّرَةٍ وَلَا بِأَنْفُسٍ".⁽¹⁾

وقال الإمام سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النسفية: "والملائكة عباد الله تعالى العاملون بأمره على ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْقُوتُ عَنْهُمْ وَالْقَوَالِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، إذ لم يرد بذلك نقل، ولا دلّ عليه عقل، وما زعم عبدة الأصنام أنهم بنات الله تعالى محال باطل"⁽²⁾.

و يرى الأشعرية والماتريدية أن الملائكة أجسام لطيفة نورانية، وهي قادرة على التشكلات بأشكال مختلفة، وهي كاملة في العلم والقدرة على الأفعال الشاقة، شأنها الطاعات، ومسكنها السموات، وهم رسل الله تعالى إلى أنبيائهم عليهم الصلاة والسلام وأمنائه على وحيه ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] [3].

فإن قيل: أليس قد كفر إبليس، وكان من الملائكة بدليل صحة استثنائه منهم؟ قلنا: لا بل كان من الجنّ، ففسق عن أمره ربه، لكنه لما كان في صفة الملائكة في

(1) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ص 203.

(2) سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 90-91.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج 3، ص 500، القاري، ضوء المعالي على بدء الأمالي، ص 69، السيوطي، الحبانك في أخبار الملائكة، ص 224.

باب العبادة ورفع الدرجة، وكان جنياً واحداً مغموراً بالعبادة فيما بينهم، صحَّ استنثاؤه منهم تغليباً⁽¹⁾.

وأما هاروت وماروت، فالأصح أنهما ملكان، ولم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة، وتعذيبهما إنما هو على وجه المعاتبة، كما يعاتب الأنبياء على الزلة والسهو، وكانا يعظان الناس، ويعلمان السحر، ويقولان: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ ﴿١٠٢﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولا كفر في تعلم السحر، بل في اعتقاده والعمل به⁽²⁾.

والأقرب للصواب والله أعلم أن الملائكة معصومون من الذنوب استدلالاً بالآيات المشعرة به مثل قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْقُونَهُ إِلَّا أَلْقَالٌ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٧]، ولا شك أن هذه الآيات لا أقل من تفيد الظن بعصمتهم، والظن من العلم، فيكفي في أمثال هذه المطالب⁽³⁾.

(1) يُنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 90-91..

(2) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 91، السيوطي، الحباثك في أخبار الملائك، ص 253.

(3) يُنظر: بهاء الدين زادة (ت: 952هـ)، القول الفصل شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، ت: د: رفيق العجم، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1418هـ، 1998م، ص 27.

ثانياً: فضل الملائكة:

قال علماء الماتريديّة والأشاعرة: المسلمون من بني آدم أفضل من الملائكة، وقالت المعتزلة: الملائكة أفضل من بني آدم، ووجه استدلال المعتزلة قول الله تعالى على لسان إبليس أنه قال لآدم عليه السلام ولزوجه: ﴿مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، رغبهما في تناول الشجرة؛ ليصيرا ملكين، فلولا أن الملك أفضل من الآدمي، لما صحّ ترغيبه فيه، وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، ومثل هذا الكلام يدلّ على تفضيل المذكور ثانياً على المذكور أولاً وعلى هذا عادات الناس⁽¹⁾.

فأما دليل الماتريديّة، فهو قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، أخبر أنه كرّم بني آدم، وفضّلهم على كثير ممن خلق، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، فأخبر أنه من بني آدم، وهم قوم اصطفاهم الله تعالى، ولم يرد مثل هذا في شأن الملائكة؛ ولأن الله تعالى وعد الجنة للمؤمنين من بني آدم، ووعد لهم الرؤية والنظر إليه على سبيل الكرامة، وكذلك في الدنيا أعطاهم الملك وأنواع النعم، وألحقهم بالأحرار، ومثل هذا لم يرد في شأن الملائكة⁽²⁾.

وأما دليل الأشاعرة فهو: أن آدم عليه السلام كان مسجوداً للملائكة، والمسجود أفضل من الساجد، لأن الله تعالى قال: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34]، وأن السجود لو لم يكن دالاً على زيادة منصب

(1) يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص25.

(2) البزدوي، أصول الدين، ص206.

المسجود على الساجد، لما قال إبليس: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء: 62)، قدل على أن هذا السجود من المفضول للفاضل عليه.⁽¹⁾

أما خواص الملائكة، فهم أفضل بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من عموم الأولياء والعلماء رحمهم الله تعالى، وأفضلهم جبريل عليه السلام⁽²⁾، وهذا الخلاف في غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه أفضل الخلق بلا خلاف، ذكر ذلك غير واحد من أهل السنة، كما أن البعض نقل الإجماع عنهم في ذلك.⁽³⁾

وعند الأشاعرة والماتريدية أن الأنبياء أفضل من الملائكة؛ لأن الإنسان مركب من النفس الناطقة، وهي من عالم الملكوت⁽⁴⁾، وأفعالها أفعال الروحانيات، ومن البدن الذي هو آلة لحصول كمالات النفس، فذات الإنسان التي حصلت لنفسه كمالات غير ممكنة للمجردات بتقدير كون الملائكة أشرف، والأفعال الروحانية التي صدرت عنه مع عوق القوى البدنية أفضل من أفعال الملائكة الخالية عن هذه الشوائب، والأنبياء موصوفون بالكمالات الروحانية، فكانوا أفضل من الملائكة⁽⁵⁾، وأما المعتزلة فيقولون بتفضيل الملائكة على الأنبياء.⁽⁶⁾

(1) يُنظر: الرازي، الأربعين في أصول الدين، ج2، ص178.

(2) يُنظر: القاري، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص341.

(3) يُنظر: السفاريني، لوامع الأنوار، ج2، ص400.

(4) قال طاش كبرى زادة: "اعلم أن الإنسان مركب من عالمين، لأن بدنه الكثيف من عالم الأجسام، وروحه اللطيف من عالم الملكوت، لما وجب في التركيب من المناسبة بين الأجزاء خلق الله سبحانه وتعالى في البدن الكثيف جسماً صنوبرياً مسمى بالقلب"، طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ص931.

(5) يُنظر: الرازي، المحصل، ص322، السيوطي (المتوفى: 911هـ)، الحباثك في أخبار الملائكة، جلال الدين، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405 هـ، 1985 م، ص207، السمرقندي، الصحائف الإلهية، ص434.

(6) يُنظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص25.

وذهب المعتزلة⁽¹⁾ وبعض الأشاعرة⁽²⁾ إلى أفضلية الملائكة، ووافق ابن تيمية بين الرأيين فقال: " إن صالحى البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن فى الرفيق الأعلى منزهون عما يلابسه بنو آدم مستغرقون فى عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال أكمل من أحوال البشر، أما يوم القيامة بعد دخول الجنة تصير حال صالحى البشر أكمل من حال الملائكة"⁽³⁾.

أما ابن أبى العز فى شرحه للطحاوية فقال: " وكنت ترددت فى الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعنى"⁽⁴⁾، فقد سكت عن هذه المسألة، وخالف مذهب أهل السنة والجماعة واعتبر هذه المسألة مما لا يعنى المسلم أن يسأل عنه.

وخلاصة المسألة أن هذه المسألة من الغيبات، وأن الأدلة فى ذلك متعارضة، ذلك أن التفاضل ينبغى أن يكون بين أفراد النوع الواحد، والملائكة والبشر مختلفون فى أصل الخلق، وفى الخصائص والتكليف، فالأفضل التوقف والله أعلم.

(1) ذكر القاضي ذلك فى معرض حديثه عن عذاب القبر و مناقشة أن من يتولى ذلك منكر ونكير، فقال: "فإن قلتم ذلك فكيف يصح تسميتهم بما هو إلى التنفير أقرب، والملائكة عندكم - أي المعتزلة- أفضل من الأنبياء"، القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص202.

(2) ينظر: الحليمي، المنهاج، ج1، ص309، الرازي، المعالم فى أصول الفقه، ت: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمود معوض، دار علم المعرفة، مصر، القاهرة، 1994م، 1414هـ، ص106، وله أيضاً، المطالب العالية من العلم الإلهي، ت: د. أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م، ج7، ص405

(3) نسب ابن القيم هذا القول لابن تيمية، يُنظر، ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د/ ط، ت، ج3، ص163.

(4) ابن أبى العز، شرح العقيدة الطحاوية، ج2، ص410.

المطلب الثاني: العرش والكرسي

العرش في اللغة السرير، وهو جسم عظيم نوراني علوي، محيط بجميع الأجسام، قيل: هو أول المخلوقات وجوداً وعيناً، ولا قطع لنا بتعيين حقيقته لعدم العلم بها.⁽¹⁾

قال نجم الدين منكوبرس في النور اللامع: "وَأَمَّا الْعَرْشُ، فَقَدْ ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ مُقَيِّدًا بِالْحَمَلِ مُحْفُوفًا بِهِ مِنْ قِبَلِ الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧]، وَذُكِرَ مُطْلَقًا (ل200ب) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وَقَالَ: ﴿حَافِيَتِ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]، فَالْعَرْشُ الْمَقَيَّدُ بِالْحَمَلِ، قَالُوا: هُوَ السَّرِيرُ الْمَحْمُولُ الْمَحْفُوفُ بِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ⁽²⁾، فذكر العرش واستدل من الآيات القرآنية على العرش وأن الملائكة تحفه وتحمله.

ثم قال في الكلام عن العرش وماذا يعني: "أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَمَلُ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَشْتِغَالُ بِتَأْوِيلِهِ، بَلْ يَجِبُ الْأَعْتِقَادُ بِثُبُوتِهِ وَحَقِّيَّةِ⁽³⁾ الْمُرَادِ بِذِكْرِهِ وَوُزُوْدِهِ"، أي أنه وجب الإيمان بالعرش والكرسي كما ذكرا، من دون تأويل، وحمل الكلام على الحقيقة، لأنه لو لم يُحْمَلْ فَاتِ الْمَقْصُودِ، وبما أنه ورد في وصف العرش نصوص، فيجب القول به، ولم يقل بالقول الآخر أن العرش هو الملك كما سيأتي.

ووافقه في ذلك بعض علماء الماتريدية، فقالوا أنه لا يجوز أن يكون العرش هو الملك، والله ذكر أن عرشه يحمله ثمانية، والملك لا يحتاج إلى حمل⁽⁴⁾، فنفوا بذلك أن يكون العرش ملكاً كما تقدم.

وقال بعض الماتريدية، بأن العرش هو الملك، ولقد أورد الماتريدي في تفسيره الأقوال في ذلك.⁽⁵⁾

(1) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص214، الميداني، شرح العقيدة الطحاوية، ص90.

(2) منكوبرس، النور اللامع، ص184.

(3) حَقِيَّة: حَقِيقَتُهُ مَطَابَقَةُ الْوَاقِعِ إِيَّاهُ، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(4) النسفي، بحر الكلام، ص214، البزدوي، أصول الدين، ص163.

(5) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج1، ص85.

وذهب متقدمو الأشعرية إلى أن العرش في اللغة عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (النمل: ٢٣)، وليس هو فلماً ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما بلغة العرب، فهو سرير، وأنه ذو قوائم، وأنه تعالى أمر ملائكته بحمله وتعبدتهم بتعظيمه، وهو أعلى المخلوقات، وأعظمها، وسقفها، وهو كالقبة على العالم^(١)، وبعض متأخري الأشاعرة قالوا بأن العرش هو الملك^(٢).

وأما ابن تيمية من أهل الحديث فيقول: "وأما العرش فإنه مقبب"، وأنه أعلى المخلوقات، وسقفها"، وقد وافقه في هذا القول في صفة العرش الكلابية، والكرامية، وبعض الجهمية^(٣).

أما المعتزلة فقالوا بأن العرش هو الملك، والكرسي هو العلم^(٤)، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار بعد أن ذكر آيات الاستواء على العرش: "إن العرش ههنا بمعنى الملك، وذلك ظاهر في اللغة"^(٥)، فأثبت أن العرش هو كناية عن الملك.

أما الكرسي بضم الكاف، وربما كُسِرَتْ، فهو جسم نوراني بين يدي العرش ملتصق به، لا قطع لنا بحقيقته، فنمسك عنها لعدم العلم بها.^(٦)

قال نجم الدين منكوبرس: "وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، فَقَدْ أَقْرَأُوا بِحَقِّهِ"^(٧) الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ، كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِذِكْرِ مَائِيَّتِهِمَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْكُرْسِيَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَائِيَّتَهُ سِوَى أَنْ قَالَ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، ونجده قال في الكرسي كما قال في العرش، بالتفويض في الأمر دون التأويل، موافقاً في ذلك قول علماء الماتريدية.^(٨)

(١) ينظر: الذهبي، العرش، ج١، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) الإسفرائيني، التبصير في الدين، ص١٥٨، البغدادي، أصول الدين، ص١١٢.

(٣) يُنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص٢١٥، ٢١٦.

(٤) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، الرد على المجسمة، ص٣٣١.

(٥) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص٢٢٧.

(٦) يُنظر: الميداني، شرح العقيدة الطحاوية، ص٩١، البيهقي، الأسماء والصفات، ج٢، ص١٩٥.

(٧) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) تاج العروس، ج٢٥، ص١٦٧.

(٨) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص١٦٣، ويُنظر: كلام الغزنوي آخر المطلب الحالي.

ومما يجب التنويه إليه أنَّ الله عز وجلَّ مستغْنٍ عن عرشه، كما ذكر صاحب الطحاوية، رحمه الله تعالى⁽¹⁾، ووافق نجم الدين منكوبرس علماء الماتريدية في ذلك فقال: "وَكَذَا أُثْبِتَ كَمَالَ الْإِسْتِغْنَاءِ لِنَفْسِهِ عَنِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]"⁽²⁾، وَهَذَا نَصٌّ مُحْكَمٌ فِي إِبْثَاتِ الْإِسْتِغْنَاءِ لِنَفْسِهِ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ؛ إِذِ الْعَرْشُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ، وَتَقَى عَنْ نَفْسِهِ مُشَابَهَةَ الْعَالَمِ وَمَمَّا نَلْتَنَّهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُسَاوِيَهُ شَيْءٌ أَوْ يُضَاهِيَهُ أَوْ يُمَاتِلَهُ"⁽³⁾.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: "نَقَرُ بِأَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَيْهِ وَاسْتِقْرَارٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الْجُلُوسِ وَالْقَرَارِ، فَأَيْنَ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ؟. فَهُوَ مَنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً"⁽⁴⁾.

وذكر استوائه على العرش لا يعني بالضرورة جلوسه عليه، أو حاجته إليه، بل هو من باب نسبة الأشياء لله من باب العظمة، وأن الله تعالى مستغن عن الأشياء، والله كان ولا مكان، والأمكنة محتاجة إليه، وهو غير محتاج لها، بل هو محيط ومستولٍ على الأشياء، ثم إن الله لو جُعِلَ في مكانٍ، لجُعِلَ بحق الجزئية من العالم، وذلك أثر النقصان، بل لما استقام قيام جميع العالم لا بالأمكنة للجملة، فقيامه أحق وأولى، ولا قوة إلا بالله⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: الطحاوي، متن الطحاوية، ص19.

(2) إن في إثبات الجهة والتحيز إثبات للمماثلة مع الأجسام، وفي وصفه بالجهات قول بإحاطته لها، وفي القول بالمكان إثبات الحاجة إلى المكان، وفي كل ذلك إيجاب حدوثه وإزالة قدمه، يُنظر: المطلب الثاني: الجهة وتأويلها في حق الله تعالى، ص65.

(3) منكوبرس، النور اللامع، ص187.

(4) أبو حنيفة، وصية الإمام أبي حنيفة في التوحيد، ت: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2004م، ص636.

(5) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص69.

والألوهية تعني الاستغناء عن كل ما سواه، وافتقار كل ما سواه إليه، فنثبت أن الله تعالى منزّه عن: الاحتياج، و الجلوس، والقرار، والمكان، والزمان، وهو خالق الكل من غير احتياج⁽¹⁾.

ثم إن العرش لم يكن، فكان بتكوينه، فإما أن يكون كونه؛ لإظهار عظّمته وجبروته على خلقه، وإما لاحتياجه إلى القعود عليه، ولا يجوز أن يُقال: لاحتياجه إلى القعود عليه؛ لأن المحتاج لا يكون خالقاً، ولأنه مُحْتَاجٌ فهو مقهورٌ لحاجة، والمقهور لا يكون أميراً، فكيف يكون إلهاً؟! فإذا بطل هذا الوجه صح الوجه الأول، وهو كونه؛ لإظهار عظّمته وجبروته على خلقه، ولا حاجة له إليه.⁽²⁾

وأما الأشعرية، فمنهم من ذهب إلى أن الاستواء بمعنى الاستيلاء والقهر والغلبة⁽³⁾، أما الأشعري فنفي أن يكون الاستواء بمعنى الاستيلاء، بل الاستواء معلوم، والكيف مجهول.⁽⁴⁾

وأما أهل الحديث⁽⁵⁾، فلفظ الاستواء المقيد عندهم بـ: (على)، كقوله تعالى: ﴿لَسْتَوْأُ عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، فمعناه العلو والارتفاع والاعتدال⁽⁶⁾.

وفي هذه المسألة يقول القاضي عبد الجبار من المعتزلة: "تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: 2]، أنه استوى واقتدر وملك، ولم يرد الله تعالى بذلك أنه تمكن على العرش جالساً... ولم يُرد جلوسه، وإنما أراد استيلاءه واستعلاءه،

(1) يُنظر: ملا حسين بن اسكندر، الجوهرة المنيفة، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الهند، ط1، 1321هـ، ص70.

(2) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص26.

(3) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص104، الآمدي، غاية المرام، ص141.

(4) الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ص

(5) تقدم الكلام عن الاستواء ومعناه عند الفرق، يُنظر: المطلب الثاني: الجهة وتأويلها في حق الله تعالى، ص65.

(6) يُنظر: ابن القيم، الصواعق المرسلة، ج2، ص674، و أيضاً: ج4، 1279.

...وإنما خص العرش بالذكر لأنه أعظم خلقه، فنبه به على أنه على غيره أشد اقتداراً⁽¹⁾، فأقر بالعرش، وأن الله أشار به إلى عظمة ملكه، وقدرته.

أما **الحكمة من خلق العرش**، فكما قال بعضهم: إنه قبلةُ دعاء الملائكة، يرفعون أيديهم إلى العرش وقت الدعاء، وقيل: إنه مرآة الملائكة ينظرون إليه، فيرون جميع ما كان في السموات والأرض.⁽²⁾

والذي أراه أن كل ما ثبت بالكتاب والسنة ولا يتعلق به العمل، فإنه لا يجب الاشتغال بتأويله، بل يجب الاعتقاد بثبوته وحقيقة المراد به⁽³⁾، فوجب بذلك الإيمان بالعرش والكرسي دون الكلام عن ماهيتهما.

(1) القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، ص331، وله أيضاً: متشابه القرآن، ج1، ص73، ص351.

(2) يُنظر: النسفي بحر الكلام، ص215.

(3) الغزنوي، شرح الطحاوية، ص105.

المطلب الثالث: إثبات الحوض والميزان

أولاً: الحوض

وحوض المصطفى حق سنسقى شراباً منه معدوم المثال⁽¹⁾

قال نجم الدين منكوبرس: " وَقَدْ وَرَدَ بِهِ النَّقْلُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «قَدَرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى أَيْلَةَ»⁽²⁾، وَإِنَّ أَنْبِيَاءَهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»⁽³⁾، فَوَجَبَ الْإِيمَانُ وَالْإِعْتِقَادُ بِصِحَّتِهِ وَثَبُوتِهِ"⁽⁴⁾، فأثبت وجود الحوض وأنه حق، من دون تأويل موافقاً في ذلك مذهب مشايخه من الماتريدية.

ولقد ذهب الأشاعرة⁽⁵⁾ و الماتريدية⁽⁶⁾ وأهل الحديث⁽⁷⁾ والمعتزلة⁽⁸⁾ أن حوض الكوثر حق، وهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، يشرب من مائه من شاء الله تعالى من المؤمنين، وقد ثبت ذلك بأحاديث كثيرة، وفي كتاب الله تعالى دليل عليه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا آَعَطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، و الكوثر هو حوض الكوثر.

(1) الأوشي، نثر اللآلي، ص256.

(2) أيلة: بالفتح: مدينة على ساحل البحر الأحمر مما يلي الشام، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام، واشتقاقها قد ذكر في اشتقاق إيلياء بعده، يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص292.

(3) الحديث متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (6580)، ج 5، ص 2405، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، (2303)، ج7، ص70.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ص58.

(5) ينظر: أبو بكر بن ميمون، شرح الإرشاد، 620، الباقلاني، الإنصاف، ص50

(6) ينظر: البزدوي، أصول الدين، ص166.

(7) ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج6، ص658، وله: بيان تلبيس الجهمية، ج3، ص361، ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، ج2، ص85.

(8) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج4، ص812.

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي: " (الكوثر): نهر في الجنة، وعلى ذلك جاءت الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن (الكوثر) فقال: «نهر في الجنة»⁽¹⁾، أو قال ذلك من غير سؤال⁽²⁾.

والدليل عليه كما ذكرنا قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها، فلا يظمأ أبدا»⁽³⁾، وقيل: الحوض غير الكوثر، فإن الكوثر في الجنة، والحوض في الموقف، والمراد بقوله: «من شرب منها، فلا يظمأ أبداً»، أنه لا تقل ماءً، فلا يظمأ، لا أنه لا يظمأ أبداً، فلا يشرب أبداً؛ لأن قياس أكل الجنة، يُشهد بدوام التلذذ، ودوام الشرب⁽⁴⁾.

قال ابن الهمام: "ومن السمعيات الكوثر، وهو حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون له يوم القيامة، يَرِدُهُ الأخيارُ، ويذاد عنه الأشرار، وردت به الأخبار الصحاح، فوجب قبوله والإيمان به"⁽⁵⁾.

وقال بعضهم بأن الحوض غير الكوثر، فإن الكوثر في الجنة، والحوض في الموقف⁽⁶⁾.

وأنكر البعض الحوض⁽⁷⁾؛ لأنهم لا يقبلون الأخبار إلا المتواتر منها، ويقولون في الكوثر اختلاف بين أهل التفسير، فيقول عامتهم: إنه نهر في الجنة ينصب

(1) أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم(6578)، ج8، ص119.

(2) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج10، ص627.

(3) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم(6579)، ج8، ص119، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، رقم(2292)، ج4، ص1793.

(4) يُنظر: بهاء الدين زادة، القول الفصل، ص402.

(5) يُنظر: ابن الهمام، المسائرة، ص240.

(6) يُنظر: بهاء الدين زادة، القول الفصل، ص402.

(7) أما الحوض، فقد ذكر أبو الحسن الأشعري أن قوماً أنكروه ودفعوه، ولم يبين من هؤلاء، مقالات الإسلاميين ج2، ص164، 165.

إلى حوض في عَرَصَات القيامة يوم القيامة وهو غير مستحيل، وقد جاءت فيه أخبار، فيجب القول به، وأمّا بالنسبة للأخبار، فبعضها مشهور، والمشهور سبب العلم، على أن ما جاء به الخبر غير مستحيل، ويتصل بفضيلة النبي صلى الله عليه وسلم، والقول بفضيلته واجب، نص الكتاب دالٌّ عليه، فيجب القول به ضرورة.⁽¹⁾

ثانياً: الميزان

قال نجم الدين منكوبرس: " وَأَمَّا إِيْمَانُهُمْ -أي الماتريدية- بِالْمِيزَانِ وَالْوَزْنِ، فَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَلِمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي مَا هِيَ ⁽²⁾ الْمِيزَانِ وَكَيْفِيَّةِ الْوَزْنِ فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِذَلِكَ لِمَا وَجَدُوا النَّصُوصَ مُطْلَقَةً، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَاهِيَةِ وَالْكَفِيَّةِ فِي كُلِّ مَا لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَ يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ فَاقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى اثْبَاتِهِ وَإِعْتِقَادِ حَقِيَّةِ ⁽³⁾ الْمَرَادِ بِهِ ⁽⁴⁾، فأقر مذهب الطحاوي في ذلك بالتفويض، مخالفاً رأي الماتريدية فيما سيأتي تأويله أن الميزان له لسان وكفتين، و وافقه في ذلك السمرقندي ⁽⁵⁾.

وذهبت الماتريدية والأشاعرة إلى أن الميزان حقٌّ تُوزنُ به الأعمال يوم القيامة على ما يريد الله تعالى، فوجب التصديق به، قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ

(1) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص166

والحقيقة أن الأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثير جداً بلغت مبلغ التواتر، كما صرح بذلك جمع من الأئمة، ورواها من الصحابة بضْع وثلاثون صحابياً، وقد استقصى طرقها الحافظ ابن كثير في (النهاية) في آخر تاريخه، يُنظر: ابن كثير (ت: 774هـ)، النهاية في الفتن والملاحم، ت: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408 هـ، 1988 م، ص374.

(2) الماهية: ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو؟ ويفسره بما به الشيء هو هو، يُنظر: شرح المقاصد للفتنارزاني، ج1، ص399.

(3) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ص256.

(5) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص158، وتقدمت ترجمة السمرقندي، يُنظر: ص85.

مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ [الأعراف: ٨ - ٩]، وذهبت الأشاعرة والماتريدية إلى أنه ميزان حقيقي له كفتان ولسان^(١).

وقوله - عز وجل - : ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾﴾ [الرحمن: ٧]، يحتمل حقيقة الميزان الذي يزن الناس به الأشياء، وبه يتحقق الإيفاء والاستيفاء، امتحنهم بذلك؛ ليعرفوا بذلك قبح التقصير فيما أمروا به، والمجاوزة عما نهوا عنه، وذلك يحتمل في الأحكام، والشرائع والتوحيد، وصرف الألوهية والعبادة إلى غير الذي يستحقه؛ ليعلموا التقصير في ذلك، والله أعلم^(٢).

وقوله - عز وجل - : ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴿٦﴾﴾ [القارعة: ٦ - ٧]، اختلفوا في تأويل الميزان من وجوه، ولكن أقربها عندنا وجهان:

الوجه الأول: أن يكون المراد من قوله: ﴿ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة: ٦]، جملة المؤمنين، وقوله - عز وجل - : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة: ٨] جملة الكفار، ويكون الوجه في ذلك أن المؤمن لما عظم حق الله - تعالى - وأقام حدوده كان له ميزان وقيمة وخطر عند الله - تعالى - في ذلك اليوم، والكافر لما ترك ذلك، خف وزنه وقيمه وخطره، وقد يُطلق - والله أعلم - هذا الكلام على معنى الجاه والمنزلة، يُقال: لفلان عند فلان وزن وقيمة، وليس عنده ذلك الوزن، فكذاك هذا.

والوجه الثاني: من وزن السرائر التي لم يطلع الله - تعالى - ملائكته الذين يكتبون أعمال بني آدم ذلك، ومعلوم أن ذلك إنما يحصل من المؤمنين دون الكفرة، والله أعلم^(٣).

(١) يُنظر: ابن الهمام، المسابرة، ص 237، 238، البزدوي، أصول الدين، ص 163، الرازي، الإشارة في علم الكلام، ص 351، ، الباقلائي، الإنصاف، ص 50.

(٢) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج 9، ص 463.

(٣) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج 10، ص 606.

والأشاعرة أثبتوا الميزان أيضاً، فقالوا: "والحاصل أن الإيمان بالميزان كأخذ الصحف ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع، فقد دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان"⁽¹⁾، فوافقوا في ذلك علماء الماتريدية في وصف الميزان.

وقد أثبت القاضي عبد الجبار من المعتزلة الإيمان بالميزان في الآخرة، فقال: "أما وضع الموازين، فقد صرح به الله تعالى في محكم كتابه"، ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك وقال: "ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول منه المتعارف فيما بيننا دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس"⁽²⁾، فهذا يدل على إثباته للميزان.

إلا أن مفهوم الموازنة بين الحسنات والسيئات عند المعتزلة يختلف عما هو عليه عند أهل السنة، بل الميزان في الواقع لا فائدة منه سوى أنه يخفف العذاب على رأي عبد الجبار المعتزلي، وعلى رأي الجبائي⁽³⁾ لا فائدة منه البتة؛ لأن في أصل مذهبهم أن الحسنات تحبطها السيئات الكبيرة، فمن فعل كبيرة ولم يتب، فإن حسناته كلها تحبط في مقابلها، ولا أمل له بالنجاة يوم القيامة⁽⁴⁾.

فإن قيل: ما هي الحكمة في الميزان؟ ولماذا تُوزن الحسنات والسيئات والله تعالى عالمٌ بذلك؟ أجيب عن ذلك أنه تعالى عالمٌ بذلك، ولكن العبد لا يعلم به، وإنما تُوزن الحسنات والسيئات؛ حتى يعلم أنه من أهل الجنة، أو من أهل النار.⁽⁵⁾

وقال صاحب المسامرة: "حتى يظهر لهم العدل في العذاب، والفضل في العفو وتضعيف الثواب، ولا يبعد أن يكون من الحكمة في ذلك: ظهور مراتب أهل الكمال، وفصائح أرباب النقصان على رؤوس الأشهاد، وزيادة في سرور أولئك، وخزي هؤلاء"⁽⁶⁾.

(1) الجويني، الإرشاد، ج2، ص184، 185.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص611-624.

(3) عبد السلام بن محمد، وهو أبو هاشم بن أبي علي الجبائي المتكلم، شيخ المعتزلة ومصنف الكتب على مذاهبهم، سكن بغداد إلى حين وفاته، هو وأبوه من رؤوس المعتزلة. وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما، كان بصيراً بالنحو واللغة، وقرأ على أبيه، من كتبه: (الطبائع والنقض على القائلين بها)، و(كتاب العرض)، ولد في سنة 247هـ، ومات في شعبان سنة 321هـ، يُنظر: ياقوت الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج6، ص2859، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص63.

(4) يُنظر: القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة، ص611-624.

(5) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص240.

(6) ابن الهمام، المسامرة، ص240.

وقال سعد الدين التفتازاني: "ورد في الأحاديث أنّ كتب الأعمال هي التي تُوزن، فلا إشكال، وعلى تقدير تسليم كون أفعال الله تعالى معللة بالأغراض، لعل في الوزن حكم لا نطلع عليها، وعدم اطلاعنا على الحكمة لا يوجب العبث".⁽¹⁾ فإن قيل: كيف توزن الأعمال؟ أجيب عن ذلك: إنّ العبد يُوزن مع عمله، لما رُوِيَ عن الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما ضحك الصحابة من دقة ساقيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَمَّ تضحكون؟» قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحدٍ»⁽²⁾، فثبت أن العبد يُوزن مع عمله، ثم إن العمل وإن كان عرضاً، فإن الله تعالى قادرٌ على أن يُصيره بحال يمكن أن يوزن ويُرى⁽³⁾، وذهب الأشاعرة أن الذي يوزن هو صحائف الأعمال⁽⁴⁾.

والذي أراه أن الميزان حق، ومتفق على وجوده يوم القيامة، وهو من الغيبات التي أخبر الله تعالى عنها، وأن الوزن ترجع كلفيته إلى الله عز وجل، سواء بوزن صحائف الحسنات، أو وزن أصحابها، أو وزن الحسنات والسيئات، والله تعالى أعلم بالكيفية.

(1) التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 69، ويُنظر: ابن الهمام، المسابرة، ص 239.

(2) أخرجه أحمد، مسند أحمد، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رقم (3991)، ج 7، ص 98.

(3) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص 241، 242، السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص 83، 84.

(4) يُنظر: الباقلاني، الإنصاف، ص 50.

المطلب الرابع: عذاب القبر، ونعيمه، وسؤال الملكين

تكلم نجم الدين منكوبرس في معرض الحديث عن عذاب القبر فقال: " وَهَذِهِ الْفُصُولُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ، فَإِذَا تَوَاتَرَ ⁽¹⁾ الْخَبَرُ عَمَّنْ يُخْبِرُ الْوَحْيَ عَنِ الْوَحْيِ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَالْإِعْتِقَادُ بِثُبُوتِهِ وَلَا يُتَكَلَّمُ فِي كَيْفِيَّتِهَا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ وَفُوفٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّعْذِيبِ وَالتَّنْعِيمِ فِي الْقَبْرِ، وَكَيْفِيَّةِ السُّؤَالِ لِلْمَيِّتِ ⁽²⁾، فتوقف كعادته في الحديث عن الغيبيات، موافقاً في ذلك مشايخه من الماتريدية.

ولقد قالت الماتريدية: إِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ وَسُؤَالَ مَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ، وَضِيقُ الْقَبْرِ حَقٌّ سِوَاءَ أَكَانَ مُؤْمِنًا، أَمْ كَافِرًا، أَمْ مُطِيعًا، أَمْ فَاسِقًا، فَيُعَذَّبُ اللَّحْمُ مُتَصِلًا بِالرُّوحِ، وَالرُّوحُ مُتَصِلًا بِالْجَسَدِ، فَتَتَأَلَّمُ الرُّوحُ مَعَ الْجَسَدِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ ⁽³⁾.

والدليل عندهم على أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]، فقوله مرتين أراد به عذاباً في الدنيا، وعذاباً في القبر، ولا يجوز أن يُقال: أراد به عذاباً في الدنيا، وعذاباً في الآخرة؛ لأنه ذكر في الآية قوله ﴿ثُمَّ يُرَدُّوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ يعني عذاباً في القيامة، وقوله تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، أثبت عرض آل فرعون على النار قبل يوم القيامة غدوًّا وعشيًّا، وليس ذلك إلا عذاب القبر. ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ الحديث المتواتر: هو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى آخره، وهو قسمان: لفظي ومعنوي، وأما الحديث المشهور: ما رواه أكثر من ثلاثة في الطبقة الواحدة، ولم يصل إلى حد التواتر، يُنظر:، النووي (ت: 676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ، 1985 م، ص85، المناوي (ت: 1031هـ)، اليواقيت ص293. والدرر في شرح نخبة ابن حجر، ت: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ج1، ص293.

⁽²⁾ منكوبرس، النور اللامع، ص288، 289.

⁽³⁾ يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص249-250.

⁽⁴⁾ يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص252، البزدوي، أصول الدين، ص169.

واستدل الأشاعرة أيضاً بقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [٤٦]، على أن عذاب القبر حق، ووجه الاستدلال به أن عذاب القيامة دائم لا ينقطع، وهذه الآية دلت على إثبات عذاب بكرة وعشيا، ولأنه فصل بين عذاب القيامة وبين عذاب قبله^(١).

وأما دليلهم من السنة فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار»^(٢)، «وروضة الجنة لا تخلو من اللذات والراحة، وحفرة النيران لا تخلو من المحنة والمشقة، فثبت بهذه الدلائل أن عذاب القبر حق، وهو للمسلم من الجائزات، وللكافرين من الواجبات»^(٣).

ووافقت الأشاعرة الماتريدية بالقول في أن عذاب القبر حق، قال الآمدي: "وقد اتفق سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، وأكثرهم بعد ظهوره على إثبات إحياء الموتى في قبورهم، ومسألة الملكين لهم، وتسمية أحدهم منكراً، والآخر نكيراً، وعلى إثبات عذاب القبر للمجرمين والكافرين".^(٤)

وقد ورد إنكار جهنم^(٥) وبعض المعتزلة^(٦) لعذاب القبر، وتعليهم: أن تعذيب من لا حياة له، والسؤال عنه، والجواب منه مستحيل، لما أن ذلك ثبت بالدلائل التي لا وجه إلى ردها، والله قادر على إعادة نوع حياة مقدار ما يتألم به ويتلذذ، وهذا لا يستلزم إعادة الروح إلى بدنه، ولا أن يتحرك أو يضطرب، أو يرى أثر العذاب عليه،

(١) يُنظر: الرازي، الإشارات في علم الكلام، ص 35، الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص 381.

(٢) أخرجه الترمذي، وقال عنه: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، الترمذي، سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، رقم (2460)، ج 4، ص 639.

(٣) النسفي، بحر الكلام، ص 252، الرازي، الإشارات في علم الكلام، ص 350.

(٤) الآمدي (ت: 631هـ)، أباكار الأفكار، ج 4، ص 332، يُنظر: الجويني (478هـ)، الإرشاد، ص 375، الجرجاني (ت: 816هـ)، المواقف، الموقف السادس، ص 224.

(٥) يُنظر: العسقلاني، أبو الحسين المَلْطِي، (ت: 377هـ)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ت: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د/ط، ت، ص 99.

(٦) ينفي القاضي عبد الجبار هذا عن المعتزلة، وبعده من تشنيعات الخصوم عليهم، وينسب القول بإنكار عذاب القبر إلى ضرار بن عمرو، ويقول عنه: "إنه كان من أصحاب المعتزلة، ثم التحق بالمجبرة"، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 730، القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 201، 202.

حتى أنَّ الغريق في الماء أو المأكول في بطون الحيوانات، أو المصلوب في الهواء، يُعذَّب وإن لم نطلع عليه، ومن تأمل في عجائب ملكه تعالى وملكوته وغرائب قدرته وجبروته، لم يستبعد أمثال ذلك فضلاً عن الاستحالة.⁽¹⁾

وأما الذي تأكله السباع والطيور، فيرى الماتريديّة أن غاية ما الأمر أن بطن السبع يكون قبراً له، وإعادة الحياة لجزء يدرك العذاب ممكناً، بل يجوز قيام الحياة بالجزء المنفرد، وإن صار الجسد تراباً، والعظام رميمًا.⁽²⁾

وأجاب الأشاعرة عن ذلك بنفس المعنى تقريباً، وأنه يجوز أن يكون المدرك للعذاب جزء من الباطن، وأن المدرك للعذاب والهم والحزن ليس اليد والرجل وغيرهما، بل المدرك لذلك جزء من الباطن من قلب أو غيره، ولا يشترط البنية المخصوصة؛ فيحصل لها الألم، وإن الذي تفرقت أجزاؤه بالحرق وأكل السباع، فالعقاب والثواب يحصلان لأرواحهم، كما ثبت أن أرواح الشهداء يجعلها الله في أجواف طير خضر⁽³⁾، وما ورد من هذا مما يدل على حصولهما للأبدان⁽⁴⁾.

أما المعتزلة فإنهم يثبتون عذاب القبر، مستدلين بقوله تعالى: ﴿مَمَّا خِطَّيْنِهِمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: 25]، فقالوا تعليقاً على هذه الآية: "الفاء للتعقيب من غير مهلة، وإدخال النار لا وجه له إلا التعذيب... وأما فائدة عذاب القبر وكونه مصلحة للمكلفين، فإنهم متى أنهم أقدموا على المقبحات وأخلوا بالواجبات عذبوا في القبر ثم بعد ذلك في نار جهنم كان ذلك صارفاً لهم عن

(1) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص353، 354، التفنازاني، شرح العقائد النسفية، ص67.

(2) يُنظر: الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص234.

(3) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب أرواح الشهداء في الجنة، الحديث رقم (4919)، ج3، ص1502.

(4) يُنظر: الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص383.

القبائح داعياً إلى الواجبات"⁽¹⁾، فأثبتوا عذاب القبر فعلاً، وبينوا فائدته، وأبطلوا قول بعض الأشاعرة نسبة إنكار عذاب القبر للمعتزلة جميعهم⁽²⁾.

وقال **البزدوي عن عذاب القبر**: "وبعض أصحابنا قالوا: "إنا لا نشتغل بالكيفية: أي كيف يعذب؟ ولكن التعذيب ثابتٌ بالنصوص والأحاديث، فإن الأحاديث فيه كثيرة سمعناها من أئمة كثيرين".⁽³⁾

وفيما يخص سؤال الملكين في القبر، يقول **الإمام الطحاوي** رحمه الله تعالى: "ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكرٍ ونكيرٍ في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران".⁽⁴⁾

ويرى **الأشاعرة** أن سؤال منكرٍ ونكيرٍ حق لورود الحديث الصحيح به⁽⁵⁾، ولا يجب إنكاره لاشتغال الحديث على تسمية الملكين منكراً ونكيراً، وذلك اسم ذمٍّ، لأنه إنما يسميان بذلك لما يستكره المسؤول رؤيتهما، لا سيما المعاقب⁽⁶⁾.

وبذلك يتفق نجم الدين منكوبرس، مع الماتريدية والأشاعرة على أن عذاب القبر، وسؤال الملكين، حق.

⁽¹⁾ يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص730، القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص201، 202.

⁽²⁾ حيث نسب بعض الأشعرية للمعتزلة إنكار عذاب القبر، يُنظر: الغزالي، الاقتصاد في الدين، ص105، الإسفراييني، التبصير في الدين، ص66.

⁽³⁾ البزدوي، أصول الدين، ص168، ويُنظر: السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص80.

⁽⁴⁾ الطحاوي، متن العقيدة الطحاوية، ص50.

⁽⁵⁾ الحديث أخرجه كل من البخاري ومسلم، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، الحديث رقم(1338)، ج2، ص508، مسلم، صحيح مسلم، كتاب صفة النار، باب في سؤال القبر، الحديث رقم(2870)، ج8، ص161، وليس فيه تسمية الملكين، وقد جاءت تسميتهما عند الترمذي، قال أبو عيسى: "حديث أبي هريرة حديث حسن غريب"، سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر، رقم(1071)، ج3، ص383.

⁽⁶⁾ ينظر: الرازي، الإشارة في علم الكلام، ص350.

المطلب الخامس: إثبات البعث، والحساب، والصراف

أولاً: إثبات البعث والحساب

إنَّ من أصول العقيدة الإسلامية الإيمان بالبعث والحساب والجزاء، وبالخلود في حياة قادمة إما في الجنة أبداً، أو في النار أبداً، وإنَّ إنكار البعث كان حجة كفار قريش، كما كان حجة الكفار والمتشككين عبر التاريخ في نبذهم للدين، كفرة برب العالمين، وجهلاً بطلاقة قدرته التي لا تحدّها حدود، أو قياساً للقدرة الإلهية بقدرات البشر المحدودة ظلماً وعدواناً، وجهلاً بمدلول الألوهية الحقّة، ومن ثمّ عجز الكافرون عن تصور إمكانية البعث، وما يتبعه من الحساب والجزاء، وفي التشكيك في ذلك، وهذا من صلب الدين الذي جاء به الأنبياء والمرسلون، وتكامل الحديث عنه فيما جاء به النبي الخاتم والرسول الخاتم صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين.

وفي ذلك يقول نجم الدين منكوبرس: "وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْأَخْبَارِ الصَّادِرَةِ عَنِ الصِّدْقِ، وَهِيَ: الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ، وَالرُّسُلُ الَّذِينَ قَامَتْ عَلَى حَقَائِقِهِمُ الْآيَاتُ الْمُعْجَزَةُ لِكَافَةِ الْخَلِيقَةِ، وَالْحُجُجُ الَّتِي هِيَ حِكْمَةُ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ، فَنَطَقَتِ الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ كُلُّهَا بِقِيَامِ السَّاعَةِ، وَبَعَثِ أَهْلِهَا بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَفَنَائِهِمْ"⁽¹⁾، فأقر بالبعث، وبالأدلة التي تشير إليه.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في كتابه (الوصية): "ونقر بأن الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد الموت، وبيعتهم في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة؛ للجزاء، والثواب، وأداء الحقوق، لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج: ٧)".⁽²⁾

ولقد "أجمع المسلمون على أنَّ الله يحيي الأبدان بعد موتها، وبيعت الموتى من القبور، ومن أجواف الوحوش، ومن حواصل الطيور، بأن يجمع أجزاءهم

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص 264.

(2) أبو حنيفة النعمان، وصية الإمام أبي حنيفة في التوحيد، ص 637.

الأصلية بعد إعادة ما فَنِي منها بعينه، ويعيد الأرواح إليها وهذا هو النشر، ثم يسوقهم إلى الموقف، وهذا هو الحشر، فيجزئهم إن خيراً، فخير، وإن شراً، فشر".⁽¹⁾

وقال ابن الهمام في الركن الرابع من المسايمة: "الأصل الأول في الحشر والنشر، أمّا المؤمن، فقاطعٌ بهما للقطع بورودهما عن الله ورسوله، قال تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ [القيامة: ٤٠]، ... وتكرر كثيراً حتى صار مما علم بالضرورة وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما جوازاً أو وقوعاً، وعندنا وجوب وقوعه؛ لإخباره به فقط"⁽²⁾.

قال السمرقندي⁽³⁾: "إنه ينبغي له -أي العبد- أن يقر بالبعث بعد الموت، ومن أنكر البعث، فهو كافرٌ يُسمى دهرياً، وأن البعث حقٌ لقوله تعالى: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [طه: ٥٥]، ومن أنكر هذا فهو كافرٌ"⁽⁴⁾.
وقال الأوشي:

يميت الخلق قهراً ثم يحيي فيجزئهم على وفق الخصال

قال ملا علي القاري في شرحه للمنظومة: "في البيت دلالةٌ على البعث؛ للحشر، والنشر، والجزاء بالأعمال على حسب الأفعال، لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٦] فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ ٧ ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿ ٨ ﴾ [الزلزلة: ٦ - ٨]".⁽⁵⁾

وأنكرت الدهرية البعث يوم القيامة، والدهرية هم الذين يجحدون الخالق المدبر العالم القادر، ويزعمون أن العالم يسير بنفسه بلا خالق، ويقولون ببقاء الدهر، قال

(1) السمرقندي، شرح الفقه الأكبر، ص 87.

(2) ابن الهمام، المسايمة، ص 212، 215.

(3) السمرقندي: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص 85.

(4) السمرقندي، سلام الأحكام، ص 163، 164، ويُنظر: ص 169.

(5) القاري، ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، ص 38، 39.

الله تعالى إخباراً عنهم: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [سورة الجاثية: 24]، فمع إنكارهم للخالق، أنكروا البعث والنشور، وكذبوا الرسل من غير دليل لهم ولا برهان⁽¹⁾.

وممن أنكر البعث يوم القيامة: ابن سينا⁽²⁾، حيث قال بقدم العالم وإنكار المعاد، ونفي علم الرب تعالى وقدرته وخلقه العالم وبعثه من في القبور، وكان ابن سينا هذا قد تفقه في مذهب الفلاسفة من كتب الفارابي⁽³⁾ أبي نصر التركي الفيلسوف، وكان الفارابي هذا يقول بالمعاد الروحاني لا الجثماني، ويخصص بالمعاد الأرواح العالمة لا الجاهلة، وله مذاهب في ذلك يخالف بها المسلمين والفلاسفة من سلفه الأقدمين، وتحمل ذلك عنه ابن سينا ونصره، وقد ردّ عليه الغزالي في تهافت الفلاسفة في عشرين مجلساً له كفره في ثلاث منها وهي قوله بقدم العالم، وعدم المعاد الجثماني⁽⁴⁾.

وبالنسبة لمن أنكر، فإننا لا نحتج عليه ولا على الكفار بهذه النصوص، بل الاحتجاج عليه بدليل آخر، فإننا نثبت عليهم رسالة رسولنا بالدلائل المعجزة، ثم نثبت البعث بكتاب الله تعالى، وهناك دليل من المعقول، وهو أن الله تعالى حكيم عدل، وإننا نرى في الدنيا أشياء لا ترضي الحكيم العدل وهي: ظلم الناس بعضهم بعضاً، وغير ذلك من الأعمال الخسيسة التي لا يرضى بها الحكيم العدل، ولا بد

(1) يُنظر: الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص123

(2) ابن سينا: هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا المعروف بالرئيس، تنقل ابن سينا في البلدان، واشتغل بالعلوم، أتقن علم القرآن الكريم والأدب، وحفظ أشياء من أصول الدين، وحساب الهندسة، والجبر، وتولى الوزارة لشمس الدولة في همدان، توفي سنة 428هـ، يُنظر: با مخرمة، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، ج3، ص369، ابن أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص349.

(3) الفارابي: أبو نصر محمد بن محمد التركي الفارابي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، وهو أكبر فلاسفة الإسلام، سكن بغداد، ثم ارتحل إلى حران، وبها الحكيم ابن خيلان النصراني، فأخذ عنه طرفاً من المنطق، ثم قفل راجعاً إلى بغداد، وقرأ بها علوم الفلسفة، وتناول جميع كتب أرسطاطاليس، يُنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج2، ص618، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص32.

(4) يُنظر: الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص275.

من زمان ينصف المظلوم من الظالم فيه، ويهذب من اشتغل بأعمال خسيصة، وليس ذلك إلا الدار الآخرة⁽¹⁾.

ثمَّ من المعقول في المسألة أنَّ الحكمة تقتضي الفصل بين المحق والمبطل على وجه يضطر المبطل إلى معرفة حال البطلان؛ لئلا تبقى له ريبة في ذلك الشأن، وليست الدنيا بدار هذا الاضطرار؛ لأنها خلقت للابتلاء والاختبار، فلا بد من دارٍ يقع فيها هذا الأمر المختار، ولأنه قد يموت المحسن والمسيء قبل أن يصل إليهما ثوابٌ أو عقابٌ، فلولا حشرٌ ونشرٌ يصل بهما الثواب إلى المحسن والعقاب إلى المسيء، لكانت هذه الحياة عبثاً، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِ﴾ [الدخان: ٣٨].⁽²⁾

والسؤال يوم القيامة حقٌّ، لقوله تعالى: ﴿لَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْعَبْدَ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُضَعُّ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ، وَيَقْرُرُهُ بِذُنُوبِهِ، فيقول: أتعرف ذنب كذا وكذا؟ فيقول: نعم، أي رب، ويقول: أتعرف ذنب كذا وكذا؟ فيقول: نعم، أي رب، فإذا قرره بذنوبه، ورأى أنه قد هلك قال: إني قد سترتها عليك اليوم قال: ثم يعطى كتاب حسناته قال: وأما المنافق أو الكافر، فإنه ينادى عليهما على رؤوس الأشهاد: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] الآية»⁽³⁾، فسؤال العبد حقٌّ، وهو ما يحصل مع العبد يوم القيامة.⁽⁴⁾

وقراءة الكتب حقٌّ، وإنَّ الملائكة يكتبون حسنات العباد وسيئاتهم على الكتب، فنقرأ عليهم يوم القيامة، وفي كتاب الله تعالى ما يدل على ذلك منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ [٧] ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا سَيْرًا﴾ [٨] [الانشقاق: ٧ - ٨]، ﴿وَأَمَّا

(1) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص 156، 157.

(2) يُنظر: القاري، ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، ص 300.

(3) الحديث أخرجه البخاري ومسلم، ولفظ البخاري ومسلم: «إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ ...»، البخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: أَلَا لعنة الله على الظالمين، رقم (2309)، ج 2، ص 862، مسلم، صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب النجوى، رقم (2768)، ج 8، ص 105.

(4) يُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 69.

مَنْ أَوْقَى كِتْبَهُ، وَرَأَى ظَهْرَهُ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو بُرًّا ﴿١١﴾ [الانشقاق ١٠ - ١١]، وقال في موضع آخر: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كِتْبَهُ، بِيَمِينِهِ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كِتْبَهُ، بِشِمَالِهِ، يَقُولُ يَلَيِّنِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِي﴾ [الحاقة: ٢٥]، فثبت بهذه النصوص: أنَّ الكتاب والحساب حق^(١).

ومما تبين نرى أن البعث حق، وذلك لما في الدلائل التي تثبت ذلك، وأن الله عز وجل لم يكن ليخلق الناس عبثاً، فلا بد من يوم يبعث فيه الناس ليلاقوا ربهم، وعليه حسابهم.

ثانياً - الصراط:

يذكر **نجم الدين منكوبرس الصراط** في شرحه للطحاوية فيقول: "تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ^(٢) فِي صِفَةِ الصَّرَاطِ أَنَّهُ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ وَأَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، وَمُرُورُ النَّاسِ عَلَيْهِ بِأَعْمَالِهِمْ، ... وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِمْشَاءِ الْعِبَادِ عَلَى الصَّرَاطِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ"^(٣)، فأثبت الصراط، وأنه موجود على النحو الذي ورد.

والصراط جسرٌ ممدود على متن جهنم، أدق من الشعرة، وأحد من السيف، يعبره أهل الجنة، وتزل به أقدام أهل النار، وأنكره أكثر المعتزلة؛ لأنه لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن، فهو تعذيب للمؤمنين^(٤).

(١) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص 165.

(٢) روى البخاري وسلم في صحيحهما: ويضرب الصراط بين ظهري جهنم»، والحديث بطوله في صحيح البخاري ومسلم: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الصراط جسر جهنم، رقم (7437)، ج 9، ص 128. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (299)، ج 1، ص 163.

(٣) منكوبرس، النور اللمع، ص 267.

(٤) ذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي الصراط وقال: "هو طريق بين الجنة والنار يتسع على أهل الجنة ويضيق على أهل النار إذا راموا المرور عليه، وأنكر أن يكون الصراط أدق من الشعرة، وأحد من السيف"، كما أنكر أن يجوز الكلفون، فيكون من مرّ عليه من أهل الجنة، ومن لم يتمكن فهو من أهل النار"، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص 737، وإنكار أن يكون الصراط أحد من السيف لا يؤخذ عليه لأنه لم يرد نص صريح في ذلك. يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص 737، ويُنظر: العمراني الشافعي، لانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ج 3، ص 720.

والجواب: أنَّ الله تعالى قادرٌ على أن يمكِّنَ من العبور عليه ويسهله على المؤمنين، "وإن إمكان العبور عليه ظاهر: كالمشي على الماء، والطيران في الهواء غاية مخالفة العادة، ثم الله يسهل الطريق على من أراد"⁽¹⁾، "والقادر على أن يسيِّر الطير في الهواء، قادرٌ على أن يسيِّر الإنسان على الصراط، ولما سُئل النبي عن الكافر: كيف يمشي على وجهه يوم القيامة؟ قال: «أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا قادرٌ على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة؟»"⁽²⁾، كذلك الله قادرٌ على أن يمشيه يوم القيامة على الصراط."⁽³⁾

حتى أن منهم من يجوزه كالبرق الخاطف، ومنهم كالريح الهابة، ومنهم كالجواد، إلى غير ذلك مما ورد في الحديث.⁽⁴⁾

أما أنَّه جسرٌ ممدودٌ على متن جهنم؛ فلأنه قد ورد في الصحيح في حديث طويل عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ويضرب الصراط بين ظهراي جهنم»⁽⁵⁾، وفي الصحيحين في حديثٍ طويلٍ عن أبي سعيد رضي الله عنه: «ثم يضرب الجسر على جهنم»⁽⁶⁾.⁽⁷⁾

ووافقت الأشعرية الماتريدية على: أن الصراط حقٌّ، وأنه على متن جهنم.⁽⁸⁾

(1) التفتازاني، شرح المقاصد، ج5، ص120.

(2) الحديث أخرجه مسلم، صحيح مسلم، باب، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب يحشر الكافر على وجهه، رقم(2806)، ج4، ص2161.

(3) ابن الهمام، المسامرة، ص246.

(4) الحديث أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان من يخرج من النار، رقم (401)، ج1، ص128، ويُنظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص69، 70.

(5) ورد تخريج الحديث أول المطلب.

(6) الحديث أخرجه الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (367)، ج1، ص112.

(7) يُنظر: ابن الهمام، المسامرة، ص244.

(8) يُنظر: الرازي، فخر الدين، الإشارة في أصول الكلام، ت: محمد صبحي العايدي، مركز نور العلوم للأبحاث والدراسات، عمان الأردن، ط1، 1428هـ، 2007م، ص351، الأمدي، أبحاث الأفكار في أصول الدين، ت: أ. د. أحمد محمد مهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2، 1424هـ، 2004م، ج4، ص342.

وقالت الماتريديّة أن الصراطَ تَرِدُهُ كُلُّ الخلائقِ، وهو ورود النار لكل أحدٍ، والمذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۖ﴾ [مریم: ٧١]، ثم قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا ۖ﴾، أي فلا يسقطون فيها، ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا ۖ﴾ [مریم: ٧٢] .^(١)

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ۖ﴾ [مریم: ٧١] ثم نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ،، الآية ٧٢ ﴿[مریم: ٧١ - ٧٢]، أخبر أن كل أحد يرد النار فإن (ها) منصرفة إلى جهنم؛ لأنه ذكر قبل هذا وقال: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثًا ۖ﴾ [مریم: ٦٨]، والمراد من الورد: الدخول في جهنم أو القربان منها، ومعلوم أن الدخول فيها أو القرب منها بالنسبة للمؤمنين لا يكون إلا عند الصراط^(٢).

وذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي الصراط، فقال: "هو طريق بين الجنة والنار يتسع على أهل الجنة ويضيق على أهل النار إذا راموا المرور عليه"^(٣)، وأنكر أن يكون الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف، كما أنكر أن يجوزه المكلفون فيكون من مرّ عليه من أهل الجنة ومن لم يتمكن فهو من أهل النار"^(٤)، فخالف بذلك قول أهل السنة والجماعة الذي تقدم.

وهذا ما قاله العلماء عن الصراط، وأن الصراط هو الطريق الموصل الطائعين إلى الجنة، وطريق جهنم للعصاة والمجرمين، أعادنا الله من سوء العاقبة، والله أعلم.

(١) يُنظر الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ص ٩٤، ٩٥، ابن الهمام، المسابرة، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص ١٦٤.

(٣) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٣٧.

(٤) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٣٧.

المطلب السادس: خلق الجنة والنار، وفناؤهما

أولاً: خلق الجنة والنار

ذهب نجم الدين منكوبرس إلى القول بخلق الجنة والنار، وأنهما موجودتان، فقال: "ذَكَرَ -الطحاوي- الْإِعْدَادَ، وَالْمُعَدَّةُ: هِيَ الْمُهَيَّأَةُ الْمَوْجُودَةُ، وَقَدْ تَوَاتَرَ الْخَبَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَمَا أُعِدَّ لِأَهْلِيهِمَا".⁽¹⁾

والجنة والنار مخلوقتان الآن وعليه الماتريدية⁽²⁾، وقال القاري في شرح قول الأوشي في منظومته:

وللجنات والنيران كونٌ عليها مرُّ أحوالٍ خوالي

"ومعنى البيت أن للجنات بطبقاتها ودرجاتها، والنيران بطبقاتها ودرجاتها وجوداً الآن وثبوتاً فيما قبل ذلك من الأزمان"⁽³⁾.

وإن مما يدل على وجودهما الآن آيات وأدلة كثيرة، منها أنه تعالى قال عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، ومن الآيات الظاهرة قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [١٣] عند سَدْرَةِ الْمُنْهَى [١٤] عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى [١٥] [النجم: ١٣ - ١٥]، وكحديث الإسراء⁽⁴⁾، وكحديث الكسوف⁽⁵⁾، والإجماع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فإنهم أجمعوا على فهم

(1) منكوبرس، النور اللامع، ص 270.

(2) يُنظر: ابن الهمام، المسائرة، 247.

(3) القاري: ضوء المعالي على بدء الأمالي، ص 139.

(4) ورد حديث الإسراء ووصف الجنة في صحيح البخاري وغيره، يُنظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب مناقب الصحابة، باب المعراج، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما، رقم: (3674)، ج3، ص 1410.

(5) حديث الكسوف أخرجه البخاري عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، ومسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بقوله: «إني رأيت الجنة، فتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلت منه ما بقيت الدنيا، وأريت النار، فلم أر منظرًا كالיום قط أقطع»، البخاري، صحيح البخاري، أبواب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، رقم: (1052)، ج2، ص 37، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم (904)، ج2، ص 622.

ذلك من الكتاب والسنة، وطريقه تتبع ما نقل من كلامهم في تفسير الآيات المذكورة والأحاديث الواردة، فإن ذلك يفيد اتفاقهم على فهمهم أن الجنة والنار موجودتان الآن،⁽¹⁾ "قلو كانتا غير مخلوقتين، لكان ذلك منه كذباً، والله تعالى منزّه عن ذلك"⁽²⁾.

وأخبره تعالى أن الجنة والنار أعدتا، والإعداد هو الادخار وهو تهيئة الشيء لأمر، وكذلك قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وكذلك قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَتَادُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [١١٧] إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى [١١٨] وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى [١١٩] [طه: ١١٧ - ١١٩]، أخبر تعالى أنه لو خرج من الجنة، يشقى، أنه في الجنة لا يجوع ولا يعرى ولا يظمأ ولا يصحى⁽³⁾، وهذا من صفات جنات عدن، لا من صفات جنات الدنيا، فدللتنا هذه الآية أن آدم عليه السلام كان في جنات عدن.⁽⁴⁾

وقالت الأشعرية أيضاً بأن الجنة والنار موجودتان، ودليلهم على وجودهما، قول الله عن الجنة: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله عن النار: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، مما يثبت أنهما موجودتان⁽⁵⁾.

ومن الأدلة عند الأشعرية: قصة آدم وحواء، وإسكانهما وإخراجهما عنها بالزلة، على ما ورد في القرآن الكريم، وإذا كانت الجنة مخلوقة فكذلك النار، إذ لا قائل بالفصل⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ابن الهمام، المسائرة، ص248، 249، القاري، منح الروض الزاهرة في شرح الفقه الأكبر، ص284، 285.

(2) النسفي، بحر الكلام، ص245.

(3) وَلَا تَصْحَى : "لا يصيبك حر الشمس إذ ليس فيها شمس فأهلها في ظل ممدود"، النسفي، أبو البركات، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج2، ص387.

(4) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص170.

(5) البغدادي، أصول الدين، ص263.

(6) يُنظر: الإيجي، المواقف في علم الكلام، ص375.

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: « عرضت علي الجنة والنار »⁽¹⁾، هذا الاستدلال بأن الجنة والنار موجودتان قال به علماء الأشعرية⁽²⁾.

وأنكرت المعتزلة أنهما موجودتان الآن، وقالوا: "إنما يُخلقان يوم القيامة"⁽³⁾.

ثانياً: فناء الجنة والنار

وأما فناء الجنة والنار، فلقد ذهب نجم الدين منكوبرس إلى عدم فنائهما، فقال: "قَدْ صَرَّحَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِ الْخُلُودِ وَالْأَبَدِ فِي جَزَاءِ الْكَافِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِبَقَائِهِمَا عَلَى الْأَبَدِ، وَقَدْ رَفَعَ الْإِنْقِطَاعَ عَنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ وَرَفَعَ ابْتِغَاءَ التَّحَوُّلِ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] ، فَوَجَبَ الْإِعْتِقَادُ بِبَقَائِهِمَا عَلَى الدَّوَامِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ"⁽⁴⁾.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: "والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً، ولا تموت الحور العين أبداً، ولا يفنى عقاب الله وثوابه سرمداً"⁽⁵⁾.

والجنة والنار دارا الخلد، وهما للثواب والعقاب، فلا يفنيان، ولأنه لا يجوز الظلم والجور، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]، فاشتري أهل الجنة الجنة بإيمانهم والدرجات بأعمالهم، الكفار اشتروا النار بنياتهم وكفرهم، ومن اشتري داراً وسلّم الثمن لا يحسن من البائع أن يستردها منه، فإن فعل ذلك يكن منه ظلماً وجوراً، والله سبحانه وتعالى منزّه عن الظلم والجور⁽⁶⁾.

(1) الحديث أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، رقم (6864)، ج6، ص2660، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل النبي صلى الله عليه وسلم، باب هلال من خالفة صلى الله عليه وسلم والنهي عن كثرة المسائل، ج7، ص97.

(2) ينظر: ابن بطّة، الشرح والإبانة، ص206، الآجري، الشريعة، ت: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط2، 1420 هـ - 1999 م، ص387، 397.

(3) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص734-738.

(4) منكوبرس، النور اللامع، ص269.

(5) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص305.

(6) ينظر: النسفي، بحر الكلام، ص221.

وقال السمرقندي في شرحه للفقهاء الأكبر: "سبعة لا تفنى: العرش، والكرسي، واللوحي، والقلم، والجنة، والنار بأهلها، والأرواح، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ (٦٨) [الزمر: ٦٨]، يعني الجنة والنار بأهلها من ملائكة العذاب والحرور العين" (١).

ومن الأدلة على عدم الفناء قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۖ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ (١٠٨) [الكهف: ١٠٧ - ١٠٨]، فدلنا هذا النص ونصوص أخرى في القرآن على أن أهل الجنة يتنعمون في الجنة مخلدين. (٢)

وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (٨٨) [القصص: ٨٨]، فإن معناه أن كل شيء مما سوى الله تعالى معدوم في ذاته بالنظر إلى ذاته من حيث إنه ممكن مع قطع النظر عن وجوده؛ لأن كل ما سواه ممكن، والممكن بالنظر إلى ذاته موجود، و (هالك) معناه قابل للهلاك من حيث إمكانه وافتقاره، وكذلك (فان) فإن معناه قابل للفناء، ويؤيد القول بعدم موت الحرور قولهن: «نحن الخالدات فلا نموت» (٣)، كما في الحديث.

ولا يقال: المراد من قولهن الخلود الكائن بعد القيامة؛ لأنه لا خصوصية فيه، والأوصاف المشتركة لا يتباهى بها، والله أعلم. (٤)

وقالت الأشعرية بذلك أيضاً، فقالوا: "أجمع أهل السنة وكل من سلف من أئمة الأمة على دوام بقاء الجنة والنار، وعلى دوام نعيم أهل الجنة، ودوام عذاب الكفرة في النار" (١).

(١) السمرقندي، شرح الفقهاء الأكبر، ص ٨١.

(٢) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص ١٧١.

(٣) أخرجه البزار علي رضي الله عنه، وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا علي بهذا الإسناد، وقد رواه عبد الواحد بن زياد، موقوفاً، وهو ضعيف"، البزار، مسند البزار (البحر الزخار)، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم (٧٠٣)، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٤) يُنظر: السمرقندي، شرح الفقهاء الأكبر، ص ٨٢.

وقال الآجري⁽²⁾: "وأن نعيم أهل الجنة لا ينقطع عن أهلها أبداً، وأن عذاب النار لا ينقطع عن أهلها أبداً"، وبذلك استدل غيره من علماء الأشعرية أيضاً، على عدم فناء الجنة والنار⁽³⁾.

وأما أهل الحديث، فلقد نُسب إلى ابن تيمية القول بفناء الجنة والنار، ومن خلال تتبع كلام ابن تيمية، وجدته يقول في كتابه: (بيان تلبس الجهمية): "وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات، إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهنم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة⁽⁴⁾ ونحوهم، وهذا قول باطل"⁽⁵⁾، فصرح بعدم فناء الجنة والنار، وأما القول بفناء النار فهو ما سنجده عند ابن القيم.

فلقد عقد ابن القيم في كتابه (الحادي) فصلاً خاصاً في أبدية النار، أطال الكلام فيه جداً، وحكى في ذلك سبعة أقوال، أبطلها كلها، سوى قولين منها، الأول: أن النار لا يخرج منها أحد من الكفار، ولكن الله عز وجل يفنيها، ويزول عذابها، والآخر: أنها لا تنفى وأن عذابها أبدي دائم، وقد ساق فيه أدلة الفريقين وحججهم من المنقول والمعقول، مع مناقشتها، وبيان ما لها وما عليها⁽⁶⁾.

والذي يتأمل في طريقة عرضه للأدلة ومناقشته إياها، يستشعر من ذلك أنه يميل إلى القول الأول ولكنه لم يجزم بذلك، فراجع إن شئت الوقوف على كلامه مفصلاً الكتاب المذكور، ولكنني وجدته يصرح في بعض كتبه الأخرى بأن نار

(1) يُنظر: عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ، 2002م، ص263.

(2) الآجري: هو محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الحافظ، أبو بكر الآجري، الفقيه المحدث، كان صالحاً عابداً، روى عن أبي شعيب الحراني، وأحمد بن يحيى الحلواني، وروى عنه علي وعبد الملك ابنا بشران، وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهم، وكان إماماً ثقة، حدث ببغداد، ثم انتقل إلى مكة، وله كتاب «الشرعية» وكتاب «الأربعين» وغيرهما من المصنفات، توفي سنة ستين وثلاث مائة.

(3) ينظر: الباقلاني، الإنصاف، ص53، 54.

(4) سيأتي الكلام عنهم.

(5) ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية، ج1، ص469.

(6) ينظر: ابن القيم، حادي الأرواح، ص248، 249.

الكفار لا تفتنى وهذا هو الظنُّ به، وقد ساق فيه أدلة الفريقين وحججهم من المنقول والمعقول، مع مناقشتها، وبيان ما لها وما عليها، وهو رأي مرجوح.

وأما الراجح فهو في (الوابل الصيب)، حيث يقول بأن النار في الآخرة ناران، نار تفتنى ونار تبقى أبداً لا تفتنى، فالأولى هي نار العصاة المذنبين من المسلمين، والأخرى نار الكفار والمشركين، فصرح هنا أن نار الكفار لا تفتنى⁽¹⁾.

وأنكرت الجهمية⁽²⁾ بقاء الجنة والنار، وقالت بفنائهما، فقالت الجهمية: "إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، استمتع أهل الجنة بقدر أعمالهم، وأهل النار أذاقهم الله العذاب بقدر أعمالهم وكفرهم، ثم إن الله تعالى يُفني الجنة والنار"⁽³⁾، واستدلّت الجهمية بقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وأنه تعالى الآخر، وأنه لا شيء يبقى معه⁽⁴⁾، والجواب: نعم، ولكن هو باق لا بإبقاء أحد، والخلق باق بإبقاء الله تعالى، فظهرت التفرقة بين الخالق والمخلوق.⁽⁵⁾

وتبعهم في ذلك أبو الهذيل العلاف⁽⁶⁾ من المعتزلة، لكنه يرى فناء الحركات، وفي ذلك يقول: "إن الدليل إنما دل على انقطاع الحوادث فقط، فيمكن بقاء الجنة والنار، ولكن تنقطع الحركات فيبقى أهل الجنة والنار ساكنين ليس فيهما حركة أصلاً، ولا شيء يحدث، فيبقى أهل الجنة وأهل النار في سكون دائم لا يقدر أحد منهم على الحركة"⁽⁷⁾، وهذا كلام يحتاج إلى دليل، ولم يرد به كتاب ولا سنة⁽⁸⁾، وأرى

(1) ينظر: ابن القيم، الوابل الصيب من الكلم الطيب، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط3، 1999 م، ص24، 25.

(2) الجهمية: تقدمت ترجمتهم، انظر: ص60.

(3) يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص279.

(4) المرجع السابق، ص279.

(5) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص221.

(6) أبو الهذيل العلاف (ت: 235هـ): هو شيخ المعتزلة بالبصرة، صاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات، وجدّد صفات الله التي وصف بها نفسه، وزعم أن علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، توفي سنة 235هـ، يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج5، ص161، البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص136.

(7) يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج2، ص47.

(8) يقول ابن القيم استهزاء بهذا القول للعلاف، أبياتاً أولها قوله: قال الفناء يكون في الحركات لا.. في الذات واعجبا لذا الهذيان، ينظر: ابن القيم، القصيدة النونية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2 1417هـ، ص9.

أنه لا يستقيم الكلام في الفناء عند المعتزلة، وخصوصاً في النار، لأنهم يقولون
بخلود مرتكب الكبيرة في النار⁽¹⁾.

وهكذا نجد مما تقدم أن الجنة والنار موجودتان مخلوقتان، وأنهما لا تفنيان، ولا
تبيدان، وأن نعيم أهل الجنة أبدي، وعذاب أهل النار أبدي، ولا يُنتَقَتُ إلى أدلة
المُنكرين؛ لضعفها، ومخالفتها النصوص، والله أعلم.

⁽¹⁾ يُنظر: تقدم الكلام عن حكم مرتكب الكبيرة في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف
الفرق فيه، ص 47.

القسم الثاني: تحقيق النص

وفيه:

● أولاً: توثيق عنوان الكتاب

● ثانياً: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه نجم الدين

منكوبرس

● ثالثاً: النسخ المخطوطة

● رابعاً: النسخة المعتمدة في التحقيق

● خامساً: بقية النسخ

● سادساً: صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق

● سابعاً: منهج التحقيق

● النص المحقق

القسم الثاني: تحقيق النص

أولاً: توثيق عنوان الكتاب

أشار الكثير من المؤلفين والمؤرخين إلى أن نجم الدين منكوبرس قد شرح العقيدة الطحاوية في مجلد كبير سماه: (النور اللامع والبرهان الساطع)، وقد حوى فوائد كثيرة⁽¹⁾، فهذا ما وجدته من التوثيق الخارجي.

أما التوثيق الداخلي فلقد ورد في اللوح الأول من المخطوط الأم المعتمد معنوناً: كتاب النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة.

كما ورد في المخطوطين المعتمدين للمقارنة أيضاً، نسخة آية صوفيا، و نسخة رئيس الكتاب: (كتاب النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة)⁽²⁾.

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه نجم الدين منكوبرس:

تثبت كل الأصول التي اعتمدناها نسبة هذه المؤلف للعلامة نجم الدين منكوبرس بقرائن مختلفة منها:

1- ورد أول المخطوط الأم بعد ذكر عنوان الكتاب قوله: "تأليف الإمام الأوحد، العالم، العامل، الحبر الكامل، شيخ الإسلام، وقدوة الأنام، عز الأمة، مجير الملة، قدوة الشريعة، شمس الهدى، ناصر الحق، مفتي الفرق، رئيس الأصحاب، أبي الفضائل نجم الملة والدين منكوبرس، الإمام الناصري، أدام الله أيامه، ونفع به، آمين رب العالمين"⁽³⁾.

⁽¹⁾ يُنظر: جمال الدين بن تغري بردي، الحنفي، أبو المحاسن، (المتوفى: 874هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ت: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د/ط، ت، ج3، ص384، حاجي خليفة: كشف الظنون 628.

⁽²⁾ يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، نسخة آية صوفيا، ل 1ب، منكوبرس، النور اللامع، نسخة شيخ الكتاب، ل

1ب

⁽³⁾ منكوبرس، النور اللامع، ل 1ب.

2- ما ذكره كاتب المخطوط الأم الذي بين يدينا حيث قال:
"بحمدِ اللَّهِ ومنهُ قرأتُ كتابِ النورِ اللامعِ والبرهانِ الساطعِ على
شيخنا ومولانا الإمام، العالم، العامل، العارف، المجتهد، المُحقِّقِ بقیةِ
السلفِ، عمدةِ الخلفِ، القدوة، العارفِ نجمِ الملةِ والدين، جمالِ
الإسلام، والمسلمين تاجِ العلماء، شمسِ الأمرِ أطالَ اللَّهُ بقاءه،
وأسبغَ ظلهُ ونعماءه منكوبرس بن عبدِ اللَّهِ الناصري المستعصمي
قراءة تفهم وتدبر، وذلكَ في مجالس عدة، آخرها يوم الأربعاء في
الثالث عشر من شهر رجب، سنة تسع وأربعين وستمئة"، (وكتب
العبد الفقير إلى رحمة ربه وعفوه بلبان الأسمر المستنصري⁽¹⁾).⁽²⁾

⁽¹⁾ بحثت في كتب التراجم، فيما اطلعت عليه منها، لم أجد له ترجمة.

⁽²⁾ منكوبرس، النور اللامع، ل 331.

ثالثاً: النسخ المخطوطة

تم العثور على ست نسخ لهذا المخطوط في مكتبات تركيا، فضلاً عن نسخة في السعودية، وهي كالتالي:

- الأولى: في مكتبة شهيد علي باشا - تركيا - استانبول تحت رقم: 1736.

- الثانية: في مكتبة آية صوفيا - تركيا - استانبول تحت رقم: 2311.

- الثالثة: في مكتبة لاله لي - تركيا - استانبول تحت رقم: 2318.

- الرابعة في مكتبة يني - تركيا - استانبول تحت رقم: 848.

- الخامسة: في مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي - تركيا - استانبول تحت رقم: 563.

- السادسة: في مكتبة كوبرلي - تركيا - استانبول تحت رقم: 1861.

- السابعة: في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - السعودية - الرياض تحت رقم: 1896-ف.

رابعاً: النسخة المعتمدة في التحقيق

هي النسخة المحفوظة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول بتركيا، سميتها بالنسخة الأم (م).

النَّاسخ: أيلدكز الحوني⁽¹⁾.

تاريخ الفراغ من النسخ: جمادى الأولى، 648هـ.

عدد الأوراق: 269 لوحة.

عدد الأسطر: 15 سطر.

متوسط (9) كلمات في السطر الواحد، كتبت بالحبر الأسود، إلا العناوين بالحبر الأحمر، وبالخط النسخي الواضح، وليس فيها طريقة التعقيب (بحيث يكتب كلمة في نهاية اللوح في الهامش، تبدأ بها اللوح الجديدة)، مع بعض التهميشات التي تحوي التصحيحات، وفي المخطوطة الكثير من الأخطاء في الآيات القرآنية، حيث كتبت الآيات في كثير من الأحيان بالمعنى.

وبذلك فهي أفضل النسخ، وسيتم الاعتماد عليها، وذلك نظراً للأسباب التالية:

- 1- مكتوبة بخط واضح، ومضبوطة بالشكل.
- 2- أنها قبل وفاة مؤلفها نجم الدين منكوبرس.
- 3- إنها نسخة تمت قراءتها على المؤلف قراءة تفهم وتدبر في جلسات عدة، وآخرها كانت قبل وفاته بثلاث سنوات.

وسيتم التحقيق بعونه تعالى بالاعتماد على هذه النسخة، وسيتم اختيار أفضل نسختين من هذه المخطوطات بعد التدقيق والمقارنة، وسيتم ذكر النسختين ووصفهما في الفقرة القادمة.

⁽¹⁾ بحثت في كتب التراجم، لم أجد له ترجمة.

خامساً: بقية النسخ

كانت النسخ الباقية أقل من النسخة الأم المعتمدة من حيث المواصفات، ولقد كتبت بخط واضح، ولقد تم اختيار مخطوطتين منها، وهما كما يلي:

النسخة الثانية:

هي النسخة المحفوظة في مكتبة آية صوفيا في استانبول بتركيا، سميتها بالنسخة (ص).

الناسخ: خليل بن محمد بن فلاح العجلوني⁽¹⁾

تاريخ الفراغ من النسخ: خامس عشر من شهر ذي القعدة الحرام من سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة. (832هـ).

عدد الأوراق: 168 لوحة.

عدد الأسطر: 25 سطر.

متوسط (13) كلمات في السطر الواحد، كتبت بالحبر الأسود، إلا العناوين بالحبر الأحمر، وبالخط النسخي الواضح، وليس فيها طريقة التعقيب (بحيث يكتب كلمة في نهاية اللوح في الهامش، تبدأ بها اللوح الجديدة)، مع بعض الهوامش التي تحوي التصحيحات، وهي مكتوبة بخط واضح، ومضبوطة بالشكل.

النسخة الثالثة:

هي النسخة المحفوظة في مكتبة رئيس الكتاب مصطفى أفندي في استانبول بتركيا، تحت رقم: 563، سميتها بالنسخة (ر).

الناسخ: عز الدين بن عبد الله الظاهري⁽²⁾

تاريخ الفراغ من النسخ: وفرغ من كتابته يوم الاثنين الثالث والعشرين من صفر، سنة ست وأربعين وستمائة (646هـ).

(1) بحثت في كتب التراجم، حسب ما اطلعت عليه منها، لم أجد له ترجمة.

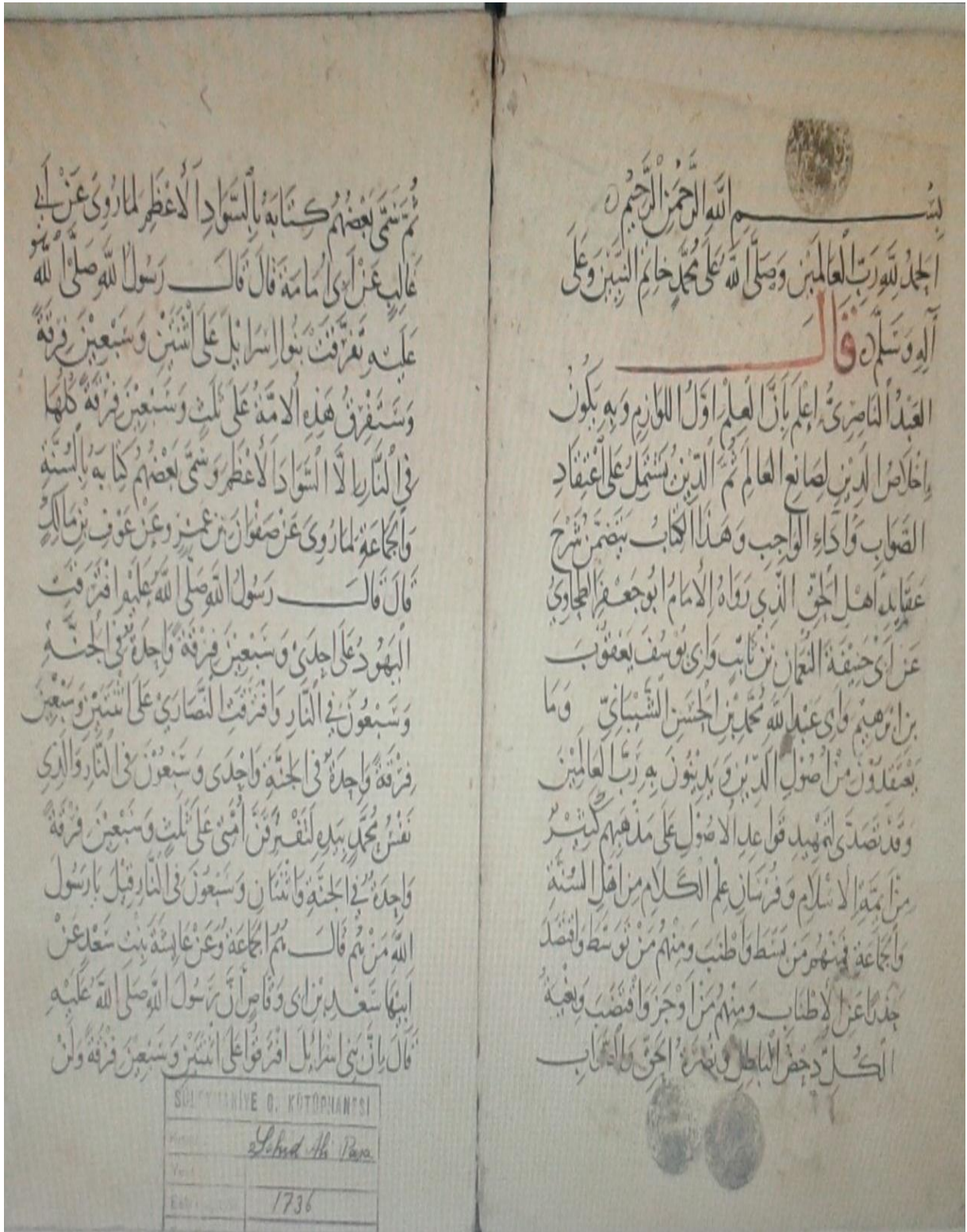
(2) بحثت في كتب التراجم، حسب ما اطلعت عليه منها، لم أجد له ترجمة.

عدد الأوراق: 234 لوحة.

عدد الأسطر: 17 سطر.

متوسط (12) كلمات في السطر الواحد، كتبت بالحبر الأسود، وبالخط النسخي الواضح، وليس فيها طريقة التعقيب، وهي مكتوبة بخط واضح، ومضبوطة بالشكل، وتأتي أهميتها لكتابة الناسخ على الغلاف إلى جانب اسم (الإمام الناصري المستعصمي نجم الدين منكوبرس): "بقراءة نفسه وسمع"، وكتب نجم الدين منكوبرس بخط يديه على الغلاف: "صحح ما ذكر بالقراءة والسماع، وكتب الناصري بخطه". ولقد تم اختيار نسخة شهيد علي وجعلها النسخة الأم، لوضوحها ولمطابقتها لما حوت هذه النسخة ولو كان هناك فروق ظهرت في المقارنة بين النسخ.

وهذه بعض الصور عن النسخة المعتمدة.



اللوحة الأولى من النسخة المعتمدة أما (م) (المحفوظة بمكتبة شهيد علي باشا).

تَذْهَبُ الْأَبَامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى تَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ
وَسَبْعِينَ كُلِّ فِرْقَةٍ فِي النَّارِ وَالْأُولَى وَبِهَا الْجَمَاعَةُ
وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً
وَسَفَرُوا أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَعَنْهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ افْتَرَقَتِ أُمَّةُ أَخِي مُوسَى إِحْدَى
وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَالْبَاقُونَ فِي النَّارِ
وَافْتَرَقَتِ أُمَّةُ أَخِي عِيسَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً
وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَالْبَاقُونَ فِي النَّارِ وَسَفَرُوا أُمَّتِي
عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَالْبَاقُونَ فِي
النَّارِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ هُمْ قَالَ مَنْ كَانَ عَلَى
مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَخْبَانِي وَهَذَا الْأَجَادِبُ مَعَهَا بِمَنْقِبَةٍ
وَبِهَا مِنْ خَيْرِ الْمَشَاهِيرِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ وَاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ
عَلَى قُبُولِهَا وَبِهَا مِنْ أَجْزَاءِ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ وَدَلِيلِ الرِّسَالَةِ

إِذَا خَبَرَ عَائِشَةَ كَوْنُ فِي الْمُسْقِلِ فَجَحَّشَ عَلَى
مَا خَبَرَ حَتَّى خَافَتْ الصَّجَابَةَ مِنْ إِحْدَثِ فِي الْفُرُوجِ
فَضَلَّ عَنْ الْعَقَائِدِ وَالْأَصُولِ ثُمَّ سَلَكَ الْمَتَابِعُونَ
سَبِيلَهُمْ حَتَّى صَارَ أَجْمَاعُهُمْ حُجَّةً كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ
وَحَتَّى صَارَ كُلُّ مَعْقُولٍ خَالَفَ الْكِتَابَ أَوِ السُّنَّةَ
الْمُتَوَاتِرَةَ أَوْ أَجْمَاعَ السَّلَفِ بَاطِلًا وَإِذَا الْعَقْلُ الصَّحِيحُ
حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا يَأْتِي بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَعْدِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَحُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى شُعَاعِدُ وَلَا تَضَادُ
وَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الطَّيَالِسِيَّ كَتَبَهُ فِي الْعَقَائِدِ بِإِثْنِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ذَكَرَ الْأَمَامُ أَبُو الْمَعِينِ الشَّيْخُ فِي
أَصُولِهِ فَقَالَ إِنَّا بِأَجْفَرِ الطَّيَالِسِيِّ مِنْ أَجْوَى
عَلَى غُلُومِ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَوْمِ وَعَلَى غُلُومِ أَيْ حُفَيْفَةٍ
وَأَعْيَابِهِ عَلَى الْخُصُوصِ قَالَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي افْتَحَهُ
فِي الْعَقَائِدِ صَحَّ عِنْدِي مَذْهَبُ قَوْمِ الْمِلَّةِ أَيْ حُفَيْفَةٍ
النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ بَرَهْنٍ

اللوحة الثاني من النسخة المعتمدة أما (م) (المحفوظة بمكتبة شهيد علي باشا)

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ وَمَا ذَكَرَ
 أَبُو جَعْفَرٍ الْقُدْرِيُّ مِنْ وَضْعِ أَبِي حَنِيفَةَ الذَّهَبَ عَنْ مُنَاطَرَةِ
 أَهْلِ الْأَجْبَادِ وَالْإِسْتِبْطَاءِ لِقَائِهِ فِي الْأَحْكَامِ الْفَرُوعِيَّةِ وَالنَّاسِ
 الْأَجْبَادِيَّةِ وَذَلِكَ لِتَجَرُّدِهِ فِي عُلُومِ الْمِلَّةِ وَشِدَّةِ صَلَاتِهِ فِي
 حِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ وَأَقْدَامِهِ فِي ذَلِكَ بَابِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضَا
 اللَّهُ عَنْهُمَا فِي كَثْرَةِ إِخْصَارِهَا أُولَى الْأَجْبَادِ وَالْإِسْتِبْطَاءِ
 مِنْ قِبَلِ الصَّحَابَةِ وَرَوَاهُ فِي كُلِّ جَادِثٍ تَوَقَّعَ وَجُكُودٍ تَرَفَّعَ
 وَاتَّجَى السَّيَالِ الْأَعْقَادِيَّةِ فَإِنَّ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
 قَدْ تَوَقَّعُوا قَدَمَهُ عَلَى الدَّلِيلِ الْمَوْجِبَةِ الْعِلْمَ بِالنُّصُصِ الْحَكِيمَةِ
 وَالْأَخْبَارِ الْمَوَارِثَةِ وَالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ الْمَهَادِيَّةِ
 عَلَى تَأَمُّلِهَا فِي الْفُضُولِ الْأَعْقَادِيَّةِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ
 فَهَذِهِ الْوَجُوهُ الْمَذْكُورَةُ سَمَّاها أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فَقَبَّاهُ اللَّهُ
 وَأَرَادَ بِالسُّبُحَةِ الْإِسْلَامَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِ وَقَدْ قَامَتْ أَعْيُنُ الْأَجْمَعِ عَلَى كُلِّ عَيْدٍ أَنْ يَكُونَ حَيًّا
 وَمَا لَهُ عَلَيْهِ وَالْإِكْلَامُ أَنَّ الْأُمَّةَ حَلَفَتْ عَنْ شُكِّهِ أَنْ يَقُولُوا

عَنْهُ وَضَعَ الْمَيْتَ فِي جَدِّهِ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَلَمَّا وَفَّقَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ
 وَوَجَدَهُ مُوَافِقًا لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الْمَشْرُورَةِ وَاجْتِمَاعِ الْعُقَايِمِ
 وَالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ سَمَّاها فَقَبَّاهُ اللَّهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَنَا أَنَا الْجَنَّةُ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا خَاتَمُ النَّاسِ
 وَفَرَّغَ مِنْ تَتْمِيمِ تَحْقِيقِ الْعَيْشِ الْفَقِيرِ
 عَلَى إِلَهٍ وَتَسْلَمُ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وحده
 قرأت كتاب النور اللامع
 والبرهان الساطع علي شيخنا وسيدنا ومولانا الامام
 العالم العامل العارف المجتهد المحقق بقية السلف عمدة الخلف
 القدوة العارف نجم الملة والدين جمال الاسلام والمسلمين تاج العالما
 شمس الامراء طالع الله بقاءه واسبع ظله ونعماء منوره من عبد الله
 الناصري المستعصي قراءة تفهم وتذكر وذلك في عدة من السراخه
 يوم الاربعاء ثالث عشر من شهر الله الاصب رجب سنة تسع واربعمائة
 وكتب العبد الفقير الى رحمة ربه وغفوه لسان الاسر المستعصي
 وحسبنا الله وصلواته على سيدنا محمد واله

اللوح الأخير من النسخة المعتمدة أمّا (م) (المحفوظة بمكتبة شهيد علي باشا).

بسم الله الرحمن الرحيم غفر الله لهم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
قال الشيخ الأمام العالم الكامل الفاضل نجم الملة
والدين أبو الفضل بن محمد بن يوسف بن علي بن أبي طالب
قاضي المشايخ ومفتي نواحي الأماني أعظم الله شأنه وأول
الزواجر وبه يكون أصل الدين لصانع العالمين محمد بن عبد الله
أعقاد الصواب وأذن الواجب. وهذا الكتاب يتضمن شرح
عقائد أهل الحق الذي آواه الإمام أبو جعفر الطحاوي عن أبيه
البحر بن ثابت وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم وأبي عبد الله محمد
بن الحسن الشيباني وما يعقدون من أصول الدين ويدعون
به كبرت العالمين وقد نصي لم يبد فواعيد الأصول على مذهبهم
كتب من أئمة الإسلام وفروسان علم الكلام من أهل السنة والجماعة
لهم من بسطوا وطبقتهم من توسطوا فتمت حذر أعين الخطأ
ومهم من أجزأ والتفتت وبغية الكل دحض الباطل ونصرة الحق
والصواب ثم روي بعضهم كتابه بالسواد الأعظم لما روي عن أبي
غالب عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقت
بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وسنقرق هذه الأمة على
ثلاث وسبعين فرقة كئني في النار إلا السواد الأعظم. وروي بعضهم
كتاباً بالسنة والجماعة لما روي عن صفوان بن عمرو عن
مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرقت اليهود على إحدى
وسبعين فرقة وأحدة في الجنة وسبعون في النار. وأفرقت النصارى
على اثنتين وسبعين فرقة وأحدة في الجنة وأحدى وسبعون في النار
والذي نفس محمد بيده لتفرق أمتي على ثلث وسبعين فرقة وأحدة
في الجنة وأثنان وسبعون في النار قبل أن يرسل الله من هو قال هو الجماعة
وعن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال قال بني إسرائيل أنتم فوا على اثنتين وسبعين فرقة ولن تصيب
الأبواب والباب حتى تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة في النار إلا
أحدة وهي الجماعة. وعن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال أفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وأفرقت
النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وسنقرق أمتي على ثلاث وسبعين
فرقة. وعن علي بن أبي حمزة عن أبيه قال أفرقت أمة أجي مؤخر
وسبعين فرقة وأحدة في الجنة والباقيون في النار. وأفرقت أمتي
على عيسى اثنتين وسبعين فرقة وأحدة في الجنة والباقيون في النار
وسنقرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وأحدة في الجنة والباقيون في النار
فقال يا رسول الله ومن هو قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي
وهذه الأحاديث معانيها متفقة وهي من حديث المشاهير
الموجبة للعلم واجمع العلماء على قبولها وهي من أخبار أعلام النبوة
ودلائل الرسالة إذ أخبر عما سيذكر في المستقبل فيجوز على ما أخبر
حتى خاف الصالحين من الحديث في الفروع فضلاً عن العقائد والعلوم
فترسل التابعون سبلهم حتى صاروا جماعة حجة كائين من القول
وحتى صار كل معقول خالف الكتاب أو السنة المتواترة أو
إجماع السلف باطلاً إذ العقل الصحيح حجة من حجج الله تعالى على
باني سانه من بعد إن شاء الله تعالى وحجج الله تعالى متعاضد
ولا تضاد وقد روي أبو جعفر الطحاوي كتابه في العقائد بيان
السنة والجماعة ذكر الأمام أبو المعين السبكي في أصوله فقال
إن أبو جعفر الطحاوي من أئمة أئمة على علوم سلف الأئمة على العموم
وعلى علوم أبي حنيفة وأصحابه على الخصوص قال في كتابه الذي
أفتحه في العقائد صح عيني مذهب فقهاء السلف إلى حنيفة
البحر بن ثابت وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم وأبي عبد الله محمد
بن الحسن الشيباني وما يعقدون من أصول الدين ويدعون

167

وَالْبَرَاهِينُ عَلَى كُلِّ عِبْدٍ أَنْ يَكُونَ مُحْيَاةً وَمَمَاتَةً عَلَيْهَا ذَلِكَ
تَوَارِثُ الْأُمَّةِ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ أَنْ يَقُولُوا عِنْدَ وَضْعِ الْمَيْتِ فِي الْحَدِيدِ
بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا وَقَفَ أَبُو
جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ عَلَى تَهْنِئَتِهِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَوَجَدَ
مُؤَافَاةً لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْمَشْهُورَةِ وَاجْتِمَاعَ الْقَضَائِيَّةِ وَالْبَزَائِيَّةِ
الْعَقْلِيَّةِ سَمَاءً وَفَقَاهُ الْمِلَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَنَاةً الْجَنَّةِ وَاحْتِمَادَ اللَّهِ
حَمْدَ الشَّاكِرِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَامِلِينَ

وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى
خليفة بن محمد بن فلاح العجاوي غفر الله له ولوالديه ولمن قرأه
ولمن نظف فيه ولما لكره وطبع المسلمين ودعاهم بالخير
والمعروفه ولوالدهم ولجميع المسلمين بحق أسأله

الله وصلاحه أدامه الرحمن

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وذلك في حاسر عسرس

شهر ذي القعدة الحرام

من سنة ١١٨٥

وتم

وتمامه

٩



بسم الله الرحمن الرحيم رب اعن ويسر
 الحمد لله رب العالمين وصلي الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله وسلم
 قال العبدية الله اعلم بان العلم اول اللوازم وبه يكون خلاص
 الدين لصانع العالم ثم الدين يشتمل على اعتقاد الصواب واذا الواجب
 وهذا الكتاب شتمن شرح عقايد اهل الحق الذي رواه الامام
 ابو جعفر الطوسي عن ابي حنيفة النعمان بن ثابت وابي يوسف
 يعقوب بن ابراهيم وابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني وما يعقلون
 من اصول الدين ويدعون يدري العالمين وقد تصدي لمهدي
 قواعد الاصول على مذهبه كثير من ائمة الاسلام وفرسان علم
 الكلام من اهل السنة والجماعة فمنهم من سطر والطب ومنهم
 من توسطوا في حذر اهل الطائفة ومنهم من اخرجوا انصب
 ويعينه الكل دهر الباطل وتصرة الحق والصواب ثم شتم بعضهم
 كتابه بالسواد اعلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت بنوا اسرائيل على النبي وسبعين
 فرقة وسبقوا هذه الامة على تلك وسبعين فرقة كلها
 في النار الا السواد اعلم وسمى بعضهم كتابه بالسنة والجماعة
 لما روي عن صفوان بن عدي عن عوف بن مالك قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة واحدة
 في الجنة وسبعون في النار وافترقت النصارى على اثنين وسبعين
 فرقة واحدة في الجنة واحدى وسبعون في النار والذي نفس
 محمد بيده لتفترق امتي على تلك وسبعين فرقة واحدة
 في الجنة واثنين وسبعون في النار قبل ان يرسل الله من هم
 قال هم الجماعة وعن عايشة بنت سعد عن ابيها سعد بن ابي فاص
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان امتي اسدائل افترقوا
 على اثنين وسبعين فرقة ولن تذهب الايام والليالي حتى
 تقترق امتي على تلك وسبعين فرقة في النار الا واحدة
 وهي الجماعة وعن ابي سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وافترقت
 النصارى على اثنين وسبعين فرقة وسبقوا امتي على تلك وسبعين
 فرقة وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال افترقت امة ابي موسى وسبعين
 فرقة واحدة في الجنة والباقيون في النار وافترقت امة ابي عيسى
 على اثنين وسبعين فرقة واحدة في الجنة والباقيون في النار وسبقوا
 امتي على تلك وسبعين فرقة واحدة في الجنة والباقيون في النار قبل
 ان يرسل الله ومن هم قال من كان علي ما انا عليه واحبني هذا

سابعاً: منهج التحقيق

حاولت خلال عملي في تحقيق النص الأخذ بالقواعد العامة المتبعة في تحقيق النصوص، ومن ذلك أنني علقت على بعض القضايا والعبارات التي أوردها المؤلف، كما نبهت على المسائل التي أشار إليها المؤلف، وذكرت آراء المدارس الكلامية، والآراء الخلافية بينهم، مبيناً دليل كل منهم، وقمت بذكر رأيي في آخر كل مسألة، مرجحاً الرأي الصائب، كما رأيت من وجهة نظري، معتمداً على رأي أهل السنة والجماعة، حسب ما وصل إليه علمي.

وقمت بدراسة المخطوط بناء على المذهب الماتريدي بصورة أساسية، كما ستتم الإشارة إلى ما أضافه هذا الكتاب إلى المذهب، ومدى تأثيره على الساحة الماتريدية، مع ذكر آراء الفرق الأخرى، من الأشاعرة والمعتزلة والحنابلة في حال وجود الخلاف، أو رأي مهم لهذه الفرق في المسألة.

وقمت أثناء عملي في التحقيق بما يلي:

1- كتابة الخطوط بالرسم الإملائي المعاصر، مع مقابلة النسخ الأخرى على النسخة الأم، وسأقوم بوضع ما في النسخ الأخرى في المتن في حال عدم تمام المعنى إلا بها، ووضع الزيادة المضافة بين معقوفتين هكذا: [] وستتم الإشارة إليها في الحاشية، والأصل الاعتماد على النسخة الأم في المتن، والإشارة إلى الفروق بين النسخ بذكر ذلك في الحاشية، مع اعتماد المعنى الأقرب للصواب، حيث إن النسخة المعتمدة سميتها: النسخة الأم، نسخة آية صوفيا سميتها (ص)، نسخة رئيس الكتاب سميتها (ر).

2- بالنسبة للنصوص التي هي من الطحاوية، فتركناها من دون أقواس، وعند الشرح، والإشارة إليها من المؤلف، أضع الكلام بين قوسين، هكذا ().

3 - وضع علامات الترقيم المناسبة، بحيث تساعد على فهم النص فهماً صحيحاً.

3- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن، وتخريج الأحاديث بناء على منهج علماء الحديث، وبيان رتبة الحديث من حيث الصحة والضعف.

- 4- عزو الأبيات الشعرية إلى دواوينها، والأمثال إلى كتب الأمثال.
 - 5- وضع عناوين لبعض المسائل؛ وذلك لتضمينها في الفهرس، وذلك لتتوضح الأفكار الرئيسة الواردة في المخطوط.
 - 6- ترجمة الأعلام عدا المشهورين منهم عند أهل الاختصاص، وكذلك المصطلحات والأماكن.
 - 7- حينما أذكر في الإحالات: (يُنظر)، وأذكر بعد ذلك مرجعاً دون تعليق فهذا يعني أنّ هذا المرجع قد تكلم عن هذه المعلومة، وذلك لتأكيد المعلومة، والتوثيق لها.
 - 8- شرح الكلمات الاصطلاحية الكلامية، العبارات غير الواضحة.
 - 9- ضبط الكلمات التي يصعب فهمها.
 - 10- توثيق المصادر والمراجع والنصوص العلمية الواردة في المخطوط التي ذكرها المؤلف قدر الإمكان.
 - 11- إعداد فهرس شاملة.
- وقمت بإضافة الرموز التالية للمخطوطة:
- جعلت في نص المخطوط علامات تدل على أرقام اللوحات في نص ورقات المخطوط، وهذه العلامات على الشكل التالي: (ل188ب)، الرمز (ل) يرمز إلى اللوح، والرقم يرمز إلى تسلسلها في المخطوط، والرمز (أ) والرمز (ب) يرمزان إلى اللوح الأيمن أو اللوح الأيسر.

- وجعلت ما سقط من النسخة الأصلية وكان في النسختين المقابلتين (ر)، (ص) إذا كان يعطي معنى زائداً، أو شرحاً لمعنى، ضمن قوسين هكذا: []

وضعت للفصول الواردة في الكتاب أرقاماً، وجعلتها بين قوسين هكذا:
فصل (١)

- ووضعت للفصول والفقرات أسماء وجعلتها هكذا: (اسم الفصل)
- ثم ذيلت الرسالة ببعض الفهارس التي يحتاج إليها المخطوط (ك فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام، والفرق).
- ومما يستحق الإشارة إليه أن المؤلف أكثر من بعض الأمور التي ستمر معنا في التحقيق، فرأيت أن أنبه إلى ما قمت به في ذلك:

- قوله: "قال أبو حفص الغزنوي"، وهذا الغزنوي كما بينت في ترجمته، هو الغَزَنَوِي، جمال الدين (ت: 593 هـ)،^(١) والمؤلف يذكر أقواله في كل المسائل تقريباً، وبعد البحث رأيت بعض الأقوال - وهي نادرة - موجودة في كتابه أصول الدين، أما الأقوال الأخرى، وهي الأكثر، فلم أجدها، وربما كانت في مؤلف آخر لم يصل إلينا، لأنني بحثت عن مؤلفاته المطبوعة، فلم أجد غير كتاب (أصول الدين)، بالإضافة إلى أن المؤلف في كثير من المواضع يقول: " قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُ"^(٢)، وقوله: "وغيره"، يدل على أن الكلام المنقول، إنما هو منقول المعنى، وليس بالحرفية، وليس هو قول الغزنوي نفسه، وبناء عليه رأيت أن أذكر الإحالة إلى الكتاب في حال وجودها، أو في حال كان المعنى المطلوب موجوداً، وأما غير ذلك، فلن أذكر شيئاً، لعدم التكرار الممل لكلمة: "لم أجده"، ولاختصار الحواشي، فرأيت أن أذكر ذلك هنا.

(١) الغزنوي، جمال الدين: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص 26.

(٢) ينظر: منكوبرس، النور اللامع، ص 235.

- 2- يكثر المؤلف من النقل الحرفي عن أبي منصور من كتابه التأويلات، في معظم المسائل تقريباً، وهذا مما سأقوم بالإشارة إليه إن كان بالحرفية، أو بالمعنى، وفي حال أنني لم أجده، فلن أشير إليه.

النص المحقق

النُّورُ اللَّامِعُ وَالْبُرْهَانُ السَّاطِعُ فِي شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

ويبدأ من قوله: "وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ" في اللوح 187

إلى قوله: " وَقَدْ قَامَتِ الْحُجَجُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَنْ

يَكُونَ مَحْيَاهُ وَمَمَاتُهُ عَلَيْهَا" في اللوح: 268 نهاية المخطوط

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ⁽¹⁾ فِي إِبْتِاثِ الْمِعْرَاجِ، فَقَالُوا: (وَالْمِعْرَاجُ⁽²⁾ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ⁽³⁾ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى⁽⁴⁾)، وَأَكْرَمَهُ بِمَا شَاءَ وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: وَقَدْ أُسْرِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِسْرَاءَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى - وَهُوَ مَسْجِدُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ - ثَابِتٌ بِنَصِّ الْكِتَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾... الآية [الإسراء: ١]، وَكَانَ فِي ذَلِكَ ظُهُورُ آيَةِ رِسَالَتِهِ، فَإِنَّهُ قَطَعَ مَسَافَةً مَا كَانَتْ الْقَوَافِلُ تَقْطَعُهَا فِي شَهْرَيْنِ فَقَدْ قَطَعَهَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ تَوَاتَرَ النَّقْلُ أَنَّ كُفَّارَ مَكَّةَ طَالَبُوهُ بِالْآيَةِ عَلَى مَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ مِنَ الْإِسْرَاءِ، وَكَانَ لَهُمْ عِزٌّ سَافَرُوا نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْعِيرِ فَأَخْبَرَهُمْ خَبَرَ الْعِيرِ وَأَنَّهُ رَأَاهُمْ فِي طَرِيقِهِ (ل187ب)، فَكَانَ كَمَا أَخْبَرَ⁽⁵⁾.

وَرُويَ أَيْضًا أَنَّهُمْ قَالُوا فِيَمَا بَيْنَهُمْ: إِنَّهُ لَمْ يُسَافِرْ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَعْنًا، وَلَمْ يَرَهُ، فَهَلُمُّوا نَسْأَلُهُ عَنْ آيَاتِهِ، فَسَأَلُوهُ عَن ذَلِكَ، وَكَانَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ لِقَى الْمَلَائِكَةِ وَالنَّفَى

(1) يشير المؤلف إلى ما قاله أول المخطوطة: إلى أن الطحاوي تكلم في عقيدة الماتريدية، يُنظر: منكوبرس، ل3أ.

(2) ع ر ج: عَرَجَ فِي السُّلْمِ ارْتَقَى، وَ(الْمِعْرَاجُ) السُّلْمُ وَمِنْهُ لَيْلَةُ الْمِعْرَاجِ، يُنظر: الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م، باب ع ر ج، ص204، ابن منظور (ت: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3-1414هـ، باب الجيم، فصل العين المهملة، ج2، ص322.

(3) سَرَى: أَي سَارَ لَيْلًا، أُسْرِيَتْ وَسَرِيَتْ إِذَا سِرَتْ لَيْلًا، يُنظر: مختار الصحاح، باب سراء، ص147، لسان العرب، باب الياء، فصل السين المهملة، 382/14.

(4) إشارة إلى اختلاف أقوال السلف، فقيل: إلى الجنة، وقيل: إلى العرش، وقيل: إلى ما فوق العرش، وقيل: إلى أطراف العالم، وقولهم طرف العالم: أي عالم الأجسام التي ليس وراءها مكان ولا هواء بل العدم الصرف، يُنظر: الميداني، شرح العقيدة الطحاوية، ص75، ويُنظر: المصباحي الدهلوي، جمع الفرائد بإشارة شرح العقائد، ص143.

(5) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات، وفرض الصلوات، (259) و ج1، ص99.

الأنبياء الذين أرسلوا قبله ببيت المقدس ولم يتنبأ آياته، قال: فرفع جبريل عليه السلام بيت المقدس فوضعه بين يديه، فما سأله عن شيء من آياته إلا أخبرهم عنها وهو ينظر إليه⁽¹⁾.

(1) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن جابر بن عبد الله أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، 1420هـ ، 1999م، الحديث رقم (15035)، ج23، ص283، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رجال أحمد رجال الصحيح"، الهيثمي، مجمع الزوائد، كتاب الإيمان، باب في الإسراء، رقم (229)، ج1، ص232.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ، فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ⁽¹⁾)، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعَلَى، وَأَكْرَمَهُ بِمَا شَاءَ وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى).

قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ وَغَيْرُهُ: "إِنَّمَا أَثْبَتُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْمِعْرَاجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ لِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ (وَالنَّجْمِ)⁽²⁾ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلِتَجْوِيزِ الْعَقْلِ ثُبُوتَ ذَلِكَ وَكَوْنُهُ"⁽³⁾، فَإِنَّ قِيَامَ السَّمَاءِ فِي الْهَوَاءِ مَعَ عِظَمِهَا وَسَعَتِهَا وَثِقَلِهَا بِلَا عِلَاقَةٍ مِنْ فَوْقِ

(1) قوله "بشخصه": إشارة إلى الرد على من زعم أنه كان للروح فقط، وقوله: "في اليقظة": إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج كان في المنام، وقوله: "إلى السماء": إشارة إلى الرد على من زعم أن المعراج في اليقظة لم يكن إلا إلى بيت المقدس، يُنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص: 91-92، ويُنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، 1401هـ - 1981م، باكستان، ج2، ص: 193، البياضي، إشارات المرام، ص316.

(2) إن للعلماء في الإسراء والمعراج أقوالاً، منها: القول الأول: إنَّ الإسراء كان مناماً أسري به صلى الله عليه وسلم وهو نائم وهذا أضعف، ذكر ذلك ابن حجر عن ابن ميسرة التابعي، وقيل: إنه وقع أكثر من مرة منها ما هو منام، ومنها ما هو يقظة، وهذا قول من رام الجمع بين روايات الأحاديث المختلفة، يُنظر: ابن حجر، الإسراء والمعراج، 1423هـ، بيروت، لبنان، ص11، والمعتزلة قالوا عن المعراج: "إنما كان ذلك رؤية في المنام، ويثبتون الإسراء من مكة إلى بيت المقدس بالجسد والروح"، وهذا ما قاله القاضي عبد الجبار المعتزلي قال في كتابه "تثبيت دلائل النبوة"، ج1، ص: 46، أما المعراج، فإنهم لا يثبتونه ولا يصرحون بعدم وقوعه، وهذا ما قاله القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغني، ج: 16، ص419، القول الأخير: إنَّ الإسراء كان بروحه وجسده مرة واحدة بعد الوحي يقظة لا مناماً، وهذا أرجح الأقوال وأصحها، وهذا هو الصواب أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة، لا في النوم بروحه وجسده، بجسد النبي صلى الله عليه وسلم وروحه بعد البعثة، فالإسراء كانت بروحه وجسده يقظة لا مناماً مرة واحدة في ليلة واحدة بعد البعثة وقبل الهجرة، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء والمحدثين والفقهاء والمتكلمين، وتوارد على هذا القول ظاهر الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك وليس في العقل ما يحيل ذلك حتى يحتاج إلى تأويل، ويُنظر: ملا خسرو (ت: 885هـ)، درر الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية، د/ط، ت، ج1 و ص: 213، القاري، (ت: 1014هـ)، ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، دار البيروتي، دمشق، ط1، 147هـ، 006م، ص: 77، 78، ويُنظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ، 1994 م، المقدسي، تقي الدين (ت: 600هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، ت: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ، 1993م، ص157، وقد نقل التواتر في المعراج، وأنه كان بالروح والجسد عدد من العلماء، يُنظر: علاء الدين البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البزدي، ج3، صص171، السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، ج1، ص433، ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، ج3، ص902، يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج5، ص48، الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ص97.

(3) يُنظر: الغزنوي، أصول الدين، ص134.

وَلَا عَمَدٍ مِنْ تَحْتِ، بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٍ مُشَاهِدٌ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ قَطْعاً بِأَنَّ ذَلِكَ بِقُدْرَةِ ذَاتِيَّةٍ، وَقُوَّةِ أَرْلِيَّةٍ لَا تُقَدَّرُ بِقُوَى الْخَلَائِقِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، وَكَذَلِكَ قِيَامُ السَّحَابِ الثَّقَالِ وَعَلَيْهَا بُحُورُ الْمَاءِ (ل188 أ)، وَالسَّحَابُ شَيْءٌ غَلِيظٌ كَثِيفٌ، وَهُوَ عَلَى مَتْنِ الْهَوَاءِ وَهُوَ شَيْءٌ لَطِيفٌ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَقَرّاً لِشَيْءٍ كَثِيفٍ، وَعَلَيْهِ بُحُورُ الْمَاءِ، وَهُوَ شَيْءٌ ثَقِيلٌ مِنْ شَأْنِهِ وَطَبْعِهِ النُّزُولُ وَالتَّسْفُلُ، وَهُوَ - أَعْنِي: السَّحَابُ الثَّقَالُ - قَائِمٌ عَلَى مَتْنِ الْهَوَاءِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، قَدْ طَبَّقَ وَجْهَ السَّمَاءِ فِي الطُّولِ وَالْعَرْضِ، بِلَا عَاقِلَةٍ مِنْ فَوْقٍ وَلَا عَمَدٍ مِنْ تَحْتٍ يَقِفُ تَارَةً وَيَسِيرُ تَارَةً، فَهُوَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مُشَاهِدٌ مُحْسُوسٌ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِقُدْرَةِ ذَاتِيَّةٍ وَقُوَّةِ أَرْلِيَّةٍ لَا يُعْجِزُهَا شَيْءٌ، فَعُرُوجُ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَوَاتِ الْعَلَا مِمَّا يُثْبِتُهُ الْعَقْلُ وَيُجَوِّزُهُ، فَإِذَا تَأَيَّدَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَمَّنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِثُبُوتِهِ وَالْإِعْتِقَادُ بِحَقِّيَّتِهِ، وَإِنْكَارُهُ الْحَادُّ وَضَلَالٌ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

الحوض

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْحَوْضِ ⁽¹⁾ الْمَوْرُودِ، فَقَالُوا: (وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثاً لِأُمَّتِهِ حَقٌّ).

قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَهَذَا أَيْضاً مِمَّا يَسْتَجِيزُهُ الْعَقْلُ؛ إِذْ إِغَاثَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِكَافَّةِ خَلْقِيَّتِهِ بِبَحَارِ الْمَاءِ مَحْمُولاً عَلَى مَتْنِ الْهَوَاءِ فِي السُّحْبِ الثَّقَالِ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا أَمْرٌ (ل188ب)، مُعْتَادٌ مُشَاهِدٌ، وَكَذَا إِغَاثَتُهُ تَعَالَى بِإِنْزَالِ الْغَيْثِ عِنْدَ سُؤْلِ أَنْبِيَائِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عِنْدَ مَسَاسِ الْحَاجَةِ مَعَهُودٌ مَعْرُوفٌ، فَكَذَا إِغَاثَتُهُ فِي كُرْبَاتِ الْمَوْقِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَهْلِ مَعْرِفَتِهِ عِنْدَ شِدَّةِ عَطَشِهِمْ وَعَظِيمِ كُرْبِهِمْ بِحَوْضٍ يَرِدُونَ عَلَيْهِ رَحْمَةً بِهِمْ وَإِظْهَاراً لِعَظِيمِ جَاهِ رَسُولِهِمْ مِمَّا يَجُوزُهُ الْعَقْلُ الصَّحِيحُ" ⁽²⁾.

(1) حوض: مجمع المياه، يُنظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: 170هـ)، كتاب العين، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د/ط، ت، ج3، ص266، الفارابي، (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ، 1987 م، ج3، ص1073.

(2) لم أجده

وَقَدْ وَرَدَ بِهِ النَّقْلُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «قَدَرُ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ⁽¹⁾ إِلَى أَيْلَةَ⁽²⁾، وَإِنَّ أُنْيَتَهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»⁽³⁾، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي إِبْطَاتِ الْحَوْضِ أَخْبَارٌ مَشْهُورَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا، فَوَجَبَ الْإِيْمَانُ وَالْإِعْتِقَادُ بِصِحَّتِهِ وَثُبُوتِهِ.

(1) صَنْعَاءُ: صَنْعَاءُ هِيَ الْعَاصِمَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالتَّارِيخِيَّةُ لِلْيَمَنِ وَوَاحِدَةٌ مِنْ أَقْدَمِ الْمَدَنِ الْمَأْهُولَةِ بِاسْتِمْرَارٍ، وَلَهَا تَارِيخٌ مِنَ الْقَرْنِ الْخَامِسِ قَبْلَ الْمِيلَادِ عَلَى الْأَقْلَى، تَقَعُ فِي وَسْطِ الْبِلَادِ فِي مَنَاطِقَةِ جَبَلِيَّةٍ عَالِيَةٍ عَلَى جِبَالِ السَّرَوَاتِ، تَرْتَفِعُ عَنْ سَطْحِ الْبَحْرِ 2300 مِترًا، يُنْظَرُ: د.عَبْدُ الْقَادِرِ عَسَاجٍ مُحَمَّدٌ إِسْمَاعِيلُ، الْمَنَاحُ الْمَحَلِّي لِمَدِينَةِ صَنْعَاءُ دِرَاسَةٌ فِي الْمَنَاحِ التَّطْبِيقِيِّ، رِسَالَةٌ جَامِعِيَّةٌ، جَامِعَةُ الْيَمَنِ، عَامَ 2000م، ص33، عَبْدُ الْقَوِيِّ طَالِبٌ، تَمَيِّزَاتُ الْمَوَادِّ الْمُسْتَعْدَمَةِ فِي الْعِمَارَةِ السَّكْنِيَّةِ بِصَنْعَاءِ الْقَدِيمَةِ، مَجَلَّةُ دِرَاسَاتٍ يَمْنِيَّةٍ، الْعَدَدُ 1989، ص35، ص288.

(2) أَيْلَةُ: هِيَ مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ أُنْشِئَتْ عَلَى مَوْقِعِهَا الْحَالِي مَدِينَةُ الْعَقْبَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي جَنُوبِ الْأُرْدُنِ، كَانَتْ أَوَّلَ مَدِينَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَأَسَّسَتْ خَارِجَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَقَعُ أَطْلَالُهَا شَمَالَ غَرْبِ الْمَرْكَزِ الْحَالِي لِمَدِينَةِ الْعَقْبَةِ.، يُنْظَرُ: يَاقُوتُ الْحَمُوي، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ج1، ص292، د. صِلَاحُ الدِّينِ الْبَحِيرِي، الْأُرْدُنُ دِرَاسَةٌ جُغْرَافِيَّةٌ، اللَّجْنَةُ الْعُلْيَا لِكِتَابَةِ تَارِيخِ الْأُرْدُنِ، ط2، 1998م، ص49.

(3) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ: يُنْظَرُ: ص131.

إثبات الشفاعة

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ⁽¹⁾: فَقَالُوا: (وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ).

وَإِنَّمَا قَالُوا بِثُبُوتِهَا وَحَقِّقَتِهَا لِنُصُوصٍ دَلَّتْ عَلَى ثُبُوتِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ، أَمَّا الْكِتَابُ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ (١٥٩) ﴿آل عمران: ١٥٩﴾، وَهَذَا أَمْرٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (٢٨) ﴿الأنبياء: ٢٨﴾، وَصَاحِبُ الْكَبِيرَةِ دَاخِلٌ تَحْتَ الْإِرْتِضَاءِ⁽²⁾ لَهُ بِالشَّفَاعَةِ لِمَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الطَّاعَاتِ الْمُؤَهِّلَةِ لِلْإِرْتِضَاءِ، وَرُوي أَنَّهُ «لَوْ وُضِعَتْ (ل189) السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي كِفَّةٍ وَوُضِعَتْ كَلِمَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ لَرَجَحَتْ كَلِمَةُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِنَّ»⁽³⁾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (٢٥٥) ﴿البقرة: ٢٥٥﴾، وَفِي هَذَا ثُبُوتُ الشَّفَاعَةِ بِإِذْنِهِ تَعَالَى وَبِهِ نَقُولُ: قَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ، مِنْهَا: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»⁽⁴⁾، وَلَا وَجَهَ إِلَى إنْكَارِهَا مَعَ هَذِهِ الدَّلَائِلِ، فَوَجِبَ الْإِعْتِقَادُ بِحَقِّقَتِهَا.

(1) أثبت الماتريدي والأشاعرة الشفاعة، وقالوا إنها حق، وأنكرت المعتزلة أن تكون الشفاعة لأهل الكبائر، ومثلهم الخوارج، يُنظر: البغدادي، أصول الدين، ص268، البزدوي، المواقف في علم الكلام، ص380، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج2، ص354، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 688، محمد اطفيش، تيسير التفسير، ج1، ص110.

(2) تكلم الماتريدي في تفسيره عن معنى الارتضاء، فذكر أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (٢٨) ﴿الأنبياء: ٢٨﴾، لمن ارتضى، أي لمن أذن له، فمرة يتوجه إلى الشفيع، أي لا يؤذن لأحد بالشفاعة إلا من كان مرضياً مرتضى ديناً وعملاً، ومرة يتوجه قوله: ﴿إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (٢٨) ﴿الأنبياء: ٢٨﴾، إلى المشفوع له: إلا لمن ارتضى عنه الرب، ثم الشفاعة إنما جعلت في الأصل للتجاوز فيما دخل في العمل من التقصير، فمعنى قوله تحت الارتضاء، أي ضمن الإذن من الله، يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج7، ص338.

(3) أخرجه أحمد، مسند أحمد، أول مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، ج6، ص157.

(4) تقدم تخريجه، يُنظر: ص54.

أخذ الميثاق

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي اخْذِ الْمِيثَاقِ⁽¹⁾: فَقَالُوا: (الْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: أَتَبْتُوْا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ۖ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أَتَبْتُوْا اخْذَ الْمِيثَاقِ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ، فَإِنَّهُمْ عَدُّوا ذَلِكَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَأَوْجَبُوا اعْتِقَادَ حَقِّيَّتِهِ لِرُزُودِ الْكِتَابِ وَلَمْ يَشْتَغِلُوا بِكَيْفِيَّتِهِ؛ لِتَمَكُّنِ وَجُوهِ الْإِحْتِمَالِ فِي تَأْوِيلِهِ⁽²⁾.

ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ: فِي تَأْوِيلِ آيَةِ اخْذِ الْمِيثَاقِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ عِنْدَمَا خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَخْرَجَ مِنْ (ل189ب)، يَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِثْلَ الذَّرِّ، فَعَرَضَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]"⁽³⁾.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ: "ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ جَعَلَهُمْ بِالْمَبْلَغِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى مِثْلِهِمُ الْقَلَمُ بِأَنْ جَعَلَ فِيهِمُ الْحَيَاةَ وَالْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ فَقَالُوا: بَلَى، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ⁽⁴⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَرَضَ ذَلِكَ عَلَى الْأَرْوَاحِ دُونَ الْأَبْدَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "إِنَّهُ خَلَقَهُمْ صِنْفَيْنِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ

(1) الميثاقُ: العهدُ، يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، باب الواو، و ث ق، ص332، ويُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب القاف، فصل الواو، ج10، ص371.

(2) الكيفية والتأويلات المرادة هنا هي ما سيورده المؤلف من أقوال فيما سيأتي.

(3) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص82.

(4) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص82، والحسن: هو الحسن بن أبي الحسن البصري الفقيه القاريء العابد المشهور، مولى الأنصار، سيد التابعين في زمانه بالبصرة، كان ثقة في نفسه، حجة ورأساً في العلم والعمل، عظيم القدر، مات في سنة عشر ومائة، يُنظر: ياقوت الحموي، (ت: 626هـ)، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414 هـ، 1993 م، ج3، ص1025، ابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، لسان الميزان، ت: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1390هـ، 1971م، من اسمه الحسن والحسين، ج7، ص197.

وَلَا أُبَالِي وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي»⁽¹⁾، وَمَا عَرَضَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (١٧٢) [الأعراف: ١٧٢]⁽²⁾.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَرَضَ عَلَى الْكُلِّ التَّوْحِيدَ فَقَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، وَأَعْلَمَهُمْ مَا عَلَيْهِ أحوالهم وأجالهم في الدنيا من الفقر والغنى والأجل ونحو ذلك.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَتْ الْقِصَّةُ أَوْ كَيْفَ تُرَى أَحْوَالُ الْفَقْرِ وَالْغِنَى فِي الذَّرِّ، أَوْ كَيْفَ قَالَ هَؤُلَاءِ فِي كَذَا وَلَا أُبَالِي، مَعَ اجْتِمَاعِ الْكُلِّ عَلَى الْقَوْلِ: بَلَى، وَقَدْ رَأَيْنَا فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا حَدِيثُ الذَّرِّ⁽³⁾ مَا كَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمَرءِ حِفْظَ نَفْسِهِ، وَحِفْظَ الْعَوَامِ عَنْ تَبْلِيغِهَا أَلْرَّمُ وَأَعْظَمُ فِي النَّفْعِ، وَأَبْعَدُ عَنِ الشُّبْهِ (ل190)، مِنْ الْإِسْتِغَالِ بِرَوَايَتِهَا، فَتَسْأَلُ اللَّهُ الْعِصْمَةَ عَمَّا بِهِ الْهَلَاكُ، وَالتَّوْفِيقَ لِلنَّصِاحِ لِمَا بِهِ نَجَاةُ كُلِّ سَامِعٍ فَإِنَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"⁽⁴⁾.

ثُمَّ قَالَ: "وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ إِلَى الْمَعْرُوفِ مِنْ أَمْرِ ذُرِّيَّةِ آدَمَ، وَأَخَذَهُمْ عَنِ أَصْلَابِ الْأَبَاءِ وَالْإِنْشَاءِ فِي الْأَرْحَامِ عَلَى مَا كَانَ وَيَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾ [الطارق: 5-7]، وَعَلَى مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ﴾ (٥) ... الآية [الحج: ٥]،

(1) أخرجه ابن حبان (ت: 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، 1993م، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ذكر البيان بأن قوله صلى الله عليه وسلم: فكل ميسر أراد به ميسر لما قدر له في سابق علمه من خير أو شر، ج2، ص338، وأخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي، ج29، ص206، قال: الشوكاني (ت: 1250هـ): "هو مُضْطَرِبُ الإسناد"، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1407هـ، ص450.

(2) يُنظر: أبو منصور الماتريدي، تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ج5، ص82.

(3) سُمي حديث الذر لأنه ورد في نص الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله آدم حين خلقه، فضرِب كتفه اليمنى، فأخرج ذرية بيضاء، كأنهم الذر...»، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، أحمد، مسند أحمد، مسند القبائل، حديث أبي الدرداء عويمر، رقم (27488)، ج45، ص481، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "أخرجه أحمد ورجاله رجال الصحيح"، الهيثمي، مجمع الزوائد، كتاب القدر، باب فيما سبق من الله سبحانه في عباده وبيان أهل الجنة وأهل النار، ج7، ص382.

(4) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص82.

وغير ذلك مما احتجَّ الله تعالى به؛ لإثبات رُبوبيته وألوهيته⁽¹⁾ من أول ما جرى به تدبير البشر إلى آخر ما ينتهي به أمر البشر، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وكقوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، مما يعجز عن تقديره وسع الخلاق، وكيف قلبهم من حال إلى حال؟ وصوّرهم في أحسن تقويم في ظلمات ثلاث مع ما ركب فيهم من: العقل، والسمع، والبصر، وما جعل في كل من (ل190ب)، ذلك مما لا تبلغه الأوهام، ولذلك قال: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، فكان ذلك هو العهد إلى جميع الذرية وإشهاد أنفسهم عليه بتعالي من دبرهم على ذلك، وأنشأهم عن أن يكون له كفؤ وشريك، فذلك هو معنى إشهادهم على أنفسهم، أي: جعلهم على أنفسهم شهوداً أن يعلموا أن مدبرهم هو ربهم، لا رب لهم غيره مع ما يعرف كل منهم عجز نفسه عن تدبير ولده، ويعرف جهله بأحواله من حين سل من صلبه، واستقر في رحم أمه، ففي ذلك بيان على أنه لم يكن هو بأبائه وأمهاته، ولم يكن لهم فيه علم ولا تدبير في حالة كونه في مضمون أبويه، ولكن كان تكوُّنه وتصوره في تلك الظلمات الثلاث برَبِّ العالمين⁽²⁾.

وقد عرف هذا كلُّ منهم، فذلك هو المعنى الذي يلزمهم: أن لا يقولوا إنا كنا غافلين عن هذا وذلك قوله: ﴿أَنْ [تَقُولُوا]﴾⁽³⁾ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إنا كنا عن هذا غافلين ﴿١٧٢﴾ [الأعراف: ١٧٢].

(1) يذكر الماتريدية توحيد الربوبية، وأنه غير توحيد الألوهية ويظهر ذلك من خلال ألفاظ علمائهم دون إيراد مبحث خاص في ذلك حسب علمي، وليس مقصودهم التقسيم الموجود لدى السلفية، فتوحيد الألوهية: إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات، وتجريد محبته، والإخلاص له، وخوفه والتوكل عليه، أما توحيد الربوبية: فهو اعتقاد أن الله رب السماوات والأرض وخالق من فيهما، وما فيهما، يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص170، أبو العز الحنفي (ت: 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، باب رؤية الله تعالى في الجنة، ص192، ويُنظر: الأفغاني، جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، ج1، ص37.

(2) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص83.

(3) اقرأ بالياء والتاء، فمن قرأ بالياء فتقدير الكلام: وأشهدهم على أنفسهم لئلا يقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين، ومن قرأ بالتاء فتقدير الكلام: أخطبكم ألسنت بركم؟ لئلا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين، السمعاني، تفسير القرآن، ج2، ص231، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت: 381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، ت: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981 م، ص216.

ثُمَّ قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: "وَالَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ أَحَقُّ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (١٧٢) ﴿[الأعراف: ١٧٢]، وَأَقَاوِيلُ أُولَئِكَ عَلَى الْأَخْذِ (ل191أ)، مِنْ آدَمَ، وَأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ" (1).

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى كَوْنِ هَذَا التَّأْوِيلِ أَحَقَّ قَوْلُهُ: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿[الأعراف: ١٧٢]، وَتَأْوِيلُهُ: أَيَّ أَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؛ حَتَّى يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُ تَكْوِينِهِ وَتَصَوُّرِهِ بِصُنْعِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2)، وَكَيْفَ يَقَعُ تَحْذِيرُهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ عَلَى قَوْلِ أُولَئِكَ وَهُمْ مِثْلُ الذَّرِّ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَذْكُرُ أَنَّهُ خَرَجَ كَالذَّرِّ وَأَنَّهُ قَالَ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، وَإِنْ نُبِّهَ بِكُلِّ أَنْوَاعِ التَّنْبِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (١٧٢) ﴿[الأعراف: ١٧٣]، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْعَرَضِ الَّذِي ذَكَرُوا مَا يَمْنَعُهُمْ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِذَلِكَ، فَدَلَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ الثَّانِي أَحَقُّ وَلِأَنَّ أُولَئِكَ قَالُوا: إِنَّهُ جَعَلَ الذَّرَّ قِسْمَيْنِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أَبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي» (3)، وَفِي الْقُرْآنِ اجْتَمَعُوا جَمِيعًا فِي الْقَوْلِ بِ(بَلَى)، حَيْثُ قَالَ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (١٧٢) ﴿[الأعراف: ١٧٢]، لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَقَرَّ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ، وَذَلِكَ عُدَّ تَوْحِيدًا، فَدَلَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ الثَّانِي أَحَقُّ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ: "ثُمَّ قَوْلُهُ خَبَرًا عَنْهُمْ: ﴿قَالُوا بَلَى﴾ (١٧٢) ﴿[الأعراف: ١٧٢]، (ل191ب)، يَكُونُ نُطْقًا وَيَكُونُ خِلْفَةً، فَأَمَّا النُّطْقُ، فَإِنَّهُ لَا يُسْأَلُ أَحَدٌ قَبْلَ

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص83.

(2) قال أبو منصور الماتريدي: "فأما ابتداء الآية، فهو ذلك عند التحقيق؛ لأنه ذكر الأخذ من بني آدم ثم من ظهورهم، والمأخوذ من بني آدم ثم من ظهورهم هو النطف، وهو الماء الدافق الذي يخرج من بين الصلب والترائب، (وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ) أعلمهم ما منه أنشأهم وقلوبهم من حال إلى حال، إلى أن تمت النسمة وظهرت البشرية على ما أعلم كل في ذريته خروج بدنه من تدبير والديه، وقيامه على ما عليه مداره وقراره"، الماتريدي، الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج5، ص84.

(3) أخرجه الإمام أحمد، أحمد، مسند أحمد، حديث عبد الرحمن بن قتادة السلمي، رقم (17660)، ج29، ص206، قال الهيثمي: "رجال رجال الصحيح، غير نمر بن هلال، وثقه أبو حاتم"، الهيثمي، مجمع الزوائد، ج7، ص386.

التَّالِفِينَ إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ بِالرَّبِّ وَالْخَالِقِ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ﴾ (١) [لقمان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ﴾ [الزخرف: ٨٧] (٢).

وَأَمَّا بَلَى بِالْخَلْقَةِ، فَإِنَّ خَلْقَةَ كُلِّ مِنْهُمْ بِالتَّأْلِيفِ وَالتَّرَكِيبِ تَشْهَدُ بِوَاحِدٍ حَيٍّ قَادِرٍ بِلَا شَرِيكَ، لِمَا فِي الْعَدَدِ مِنَ التَّدَاوُعِ (٣) وَالتَّمَانُعِ (٤) الْمَوْجِبِ، لِنَعْتَاطِ الْمَصْنُوعِ طَلَبًا لِلْكَمَالِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْإِلَهِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْمَصْنُوعُ حَتَّى يَظْهَرَ الْغَالِبُ، فَإِذَا تَحَقَّقَ الْمَصْنُوعُ ثَبَتَتْ وَحْدَانِيَّةُ الصَّانِعِ، وَهُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ.

قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: "فَإِنَّ قِيلَ: عَلَى مَاذَا يَخْرُجُ تَأْوِيلُ السَّلَفِ؟، قِيلَ: لَعَلَّهُمْ وَجَدُوا فِيهِ خَبْرًا ظَنُّوا أَنَّ الْآيَةَ تَخْرُجُ عَلَيْهِ فَأَوَّلُوهَا عَلَى ذَلِكَ" (٥)، وَأَمَّا خَبَرُ الْقِسْمَةِ، فَهُوَ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أَبَالِي» (٦)، فَكَأَنَّهُ وَرَدَ لَا فِي حَادِثَةِ الْعَرَضِ لَكِنْ وَصَلَ بِأَخِرِ حَدِيثِ الدَّرِّ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ ذِكْرُ إِجَابَةِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ (قَالُوا بَلَى) أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ الَّذِي قَالَ فِيهِمْ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي» (٧)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ الْجَمِيعِ (١٩٢)، اِتِّفَاقٌ فِي أَصْلِ الْإِقْرَارِ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ (٨)، وَكَانَ الْإِخْتِلَافُ فِيمَا وَرَاءَهُ، وَهَذَا كَمَا يَوْجَدُ فِي هَذَا الْقَدْرِ اِتِّفَاقٌ بَيْنَ عَامَّةِ الْكُفَرَةِ.

(١) ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ﴾ [الزمر: ٣٨].

(٢) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج٥، ص٨٥، وقال الماتريدي في تفسيره: يحتل: علم حقيقة على التسخير والاضطرار بأن أنشأ الله تعالى علماً في قلوبهم، فعلموا بذلك حقيقة أن الله عز وجل هو خالق ذلك كله، علموا علم الاستدلال بالتأمل والنظر؛ إذ من عادة العرب التأمل والنظر في الأشياء، فنظروا وتأملوا، فعرفوا بالاستدلال العقلي أنه كذلك، والله أعلم. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج٩، ص١٩٤.

(٣) التَّدَاوُعُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَمَانُعِ النَّسَبَاتِ، وَبِحَيْثُ يَدْفَعُ كُلُّ مِنَ الْمُتَضَادِّينِ الْمُتَنَافِيَيْنِ الْآخَرَ، يُنْظَرُ: ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة، إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ج٤، ص٢٧، وَيُنْظَرُ: نَكْرِي، دَسْتُورُ الْعُلَمَاءِ (جَامِعُ الْعُلُومِ فِي اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ)، ج١، ص٢٤١.

(٤) دَلِيلُ التَّمَانُعِ: هُوَ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ فَاعِلَانِ مُسْتَقِلَانِ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّ اسْتِقْلَالَ كُلِّ مِنْهُمَا يَنْفِي اسْتِقْلَالَ الْآخَرِ، يُنْظَرُ: النَّسْفِي، تَبْصِرَةُ الْأَدْلَةِ، ص١١٢، وَيُنْظَرُ: آمَالُ بِنْتِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَمْرُو، الْأَلْفَاظُ وَالْمَصْطَلَحَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، ص٣١٩.

(٥) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج٥، ص٨٦.

(٦) تقدم تخريجه، انظر: ١٨٣.

(٧) تقدم تخريجه، انظر: ص١٨٣.

(٨) تقدم الحديث عن الألوهية والرُّبُوبية عند الماتريديَّة، ص١٨٢.

وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ إختِلَافٌ فِيمَا وَرَاءَهُ، وَتَثَبَّتْ لَهُمْ سِمَةُ الْكُفْرِ لِمَا
أَنْكَرُوا دُونَ مَا أَفَرُّوا بِهِ، فَعَلَى ذَلِكَ فِي الْقَوْلِ بِ: بَلَى.

فَلِهَذِهِ الْوُجُوهُ: أَوْجَبَ فُقَهَاءُ الْمِلَّةِ⁽¹⁾ الْإِعْتِقَادَ بِحَقِّيَّةِ⁽²⁾ أَخْذِ الْمِيثَاقِ مِنْ آدَمَ
وَذُرِّيَّتِهِ، وَسَكَنُوا عَنْ ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ⁽³⁾.

(1) حينما يذكر أبو جعفر الطحاوي فقهاء الملة فهو يقصد: (أبا حنيفة، وأبا يوسف، والإمام محمد)، يُنظر: نجم الدين منكوبرس، النور اللامع والبرهان الساطع، ص326.

(2) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(3) إن الله تعالى لما خلق الخلق حين أخرجهم من صُلب آدم عليه السلام يوم الميثاق، لم يكونوا مؤمنين ولا كافرين وكانوا خلقاً، ثم عرض عليهم الإيمان والكفر، فكل من اختار الإيمان وقبله اعتقاداً فهو مؤمن، وكل من لم يختار الإيمان كافر، وكل من أجاب بالقول دون الاعتقاد فهو كافر، يُنظر: أبو المعين النسفي، بحر الكلام، ص75.

سعة علم الله وأزليته

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي سَعَةِ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَزْلِيَّتِهِ: فَقَالُوا: (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيْمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَيَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلَا يُنْقُصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيْمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا، (وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ)، (وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ)، (وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى)⁽¹⁾.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيْمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَيَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً)، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ تَأْكِيداً لِمَا قَالُوا مِنْ أَزْلِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى (ل192ب)، الذَّاتِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ بِقَوْلِهِمْ: مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، وَ بَيَانًا لِسَعَةِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ عِلْمَهُ لَا يُقَدَّرُ بِعُلُومِ الْخَلَائِقِ، وَحَسْمًا لِمَادَّةِ الشَّكِّ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مِنَ الضَّعْفَةِ وَدَفْعًا لِتَلْبِيسِ أَوْهَامِ الْقَدَرِيَّةِ عَلَى الْعَوَامِ⁽²⁾؛ حَيْثُ زَعَمَت: كَيْفَ يَعْذِبُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ؟ فَبَيَّنَ فَقَهَاءُ الْمِلَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِمْ: (وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيْمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَيَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً)، أَيَّ عِلْمَ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ وَيُطِيعُونَ عَنْ إِخْتِيَارٍ وَإِثَارٍ، وَعِلْمَ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ أَنَّهُمْ: يَكْفُرُونَ، وَيُخَالِفُونَ أَوَامِرَهُ عِنْدَ الْوُجُودِ، وَالْبُلُوغِ، وَالْعَقْلِ عَنْ إِخْتِيَارٍ مِنْهُمْ لَا عَنْ جَبَرٍ وَاضْطِرَّارٍ، فَيَسْتَوْجِبُونَ النَّارَ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا يَكُونُ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِمْ إِذْ ذَاكَ جَهْلٌ، وَالْجَهْلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ مُحَالٌ⁽³⁾، لِمَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاهِينِ وَالْحُجَجِ، فَثَبَّتَ سَبْقُ عِلْمِهِ فِي الْأَزَلِ بِمَا يَكُونُ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَمِنْ صِفَاتِهِ

(1) من كان سابقاً في علم الله أنه شقي أو سعيد، فإنه لا يتغير ولا يتبدل علمه، ولكن يجوز أن يكون اسمه مكتوباً في اللوح المحفوظ من الأشقياء، أو من السعداء، ثم يحول ذلك، فيكتب من الأشقياء، أو من السعداء، لأننا لو قلنا: إنَّ الشقي لا يصير سعيداً، والسعيد لا يصير شقياً، فإن ذلك يؤدي إلى إبطال الكتب والرسائل وهذا لا يجوز"، النسفي، بحر الكلام، ص81، أما البزدوي الحنفي، فيقول في كتابه أصول الدين: "إنَّ الشقي يصير سعيداً، والسعيد يصير شقياً؛ حتى قالوا: إن إبليس كان رئيس الملائكة، وكان سعيداً على الحقيقة، ثم لما أبلس صار شقياً، و (وحشي) و (أبو سفيان) قبل إسلامهما كانا شقيين على الحقيقة، ثم صارا سعيدين حين أسلما، وهكذا كل كافر إذا أسلم يصير سعيداً، بعد ما كان شقياً، وكذا كل مسلم إذا ارتد يصير شقياً بعدما كان سعيداً، وكان عدو الله حال كفره ثم يصير حبيب الله تعالى بعد الإسلام"، البزدوي، أصول الدين، ص177.

(2) تقدم الكلام عن القدرية، انظر ص91.

(3) تقدم الكلام عن هذه المسألة في قسم الدراسة، المطلوب: علم الله وتعلقه، ص73.

الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ⁽¹⁾ وَالْحُكْمُ، وَمُحَالٌ أَنْ يَقْضِيَ بِخِلَافِ مَا عَلِمَ إِذْ فِي ذَلِكَ تَجْهِيلٌ عِلْمِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ بُطْلَانِ الْعِلْمِ، وَلُزُومِ الْجَهْلِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ يَقْضِي بِمَا سَبَقَ عِلْمُهُ فِي الْأَزَلِ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ مَا يَفْعَلُونَ عَنِ اخْتِيَارٍ وَإِثَارٍ (ل193أ)، لَا عَنْ جَبَرٍ وَاضْطِرَارٍ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ عَدْلًا، فَبُطِّلَ مَا تَوَهَّمَتِ الْقَدَرِيَّةُ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى نَسَقٍ مَا ذَكَرُوا: (وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ): فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِعْمَلُوا وَقَارِبُوا وَسَدِّدُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»⁽³⁾، مَعْنَاهُ: جِدُّوا فِي الْعَمَلِ، وَاجْتَهِدُوا، وَلَا تَدْعُوا أَعْمَالَكُمْ مُحْتَجِّينَ بِالْقَضَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَعَاكُمْ إِلَى طَاعَتِهِ وَأَمَرَكُمْ بِالْمُجَاهَدَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ)⁽⁴⁾، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِوُجُودِ الْأَخْبَارِ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَقَدْ وَرَدَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ تُدْرِكُهُ النَّدَامَةُ

(1) تقدم الكلام عن هذه المسألة في قسم الدراسة، المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه، ص78.

(2) حيث قالت القدرية: "كيف يعذب الله على ما قضاه وقدره؟ ولما قضى وقدر على الطائفتين بذلك وحكم، دل على علمه بعددهم، إذ القضاء لا يكون بدون العلم، وهو لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فكيف لا يعلم من يدخل الجنة والنار؟!، يُنظر: الغزنوي الهندي، شرح العقيدة الطحاوية، ص96.

(3) هذان حديثان منفصلان، وليس حديثاً واحداً كما ذكر الشارح، الحديث الأول: أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سددوا وقاربوا، واعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة، وأن أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قلَّ»، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم(6464)، ولفظ مسلم: «سددوا وقاربوا، وأبشروا»، صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، رقم(2818)، والحديث الآخر: أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء، فييسر لعمل أهل الشقاوة»، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَسَيَّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: 10]، رقم(4949)، وفي صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في: بطن أمه، وكتابة رزقه، وأجله، وعمله، وشقاوته، وسعادته، رقم (2647)، ج8، ص46، وهذا النص من الحديث: «أما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء، فييسر لعمل أهل الشقاوة»، هو تفسير للمعنى المراد من الحديث.

(4) أخرجه البخاري، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن العبد ليعمل عمل أهل النار، وإنه من أهل الجنة، ويعمل عمل أهل الجنة، وإنه من أهل النار، وإنما الأعمال بالخواتيم» والحديث بطوله في صحيح البخاري، كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم، رقم(6607)، ج6، ص2436.

فِي آخِرِ عُمْرِهِ؛ فَيُنِيبُ إِلَى رَبِّهِ؛ فَيُخْتَمُ لَهُ بِالْخَيْرِ، وَقَدْ يُدْرِكُهُ الْعُجْبُ، أَوْ مَا يُحْبِطُ عَمَلُهُ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِالشَّرِّ⁽¹⁾.

وَوَرَدَ أَيْضًا: «أَنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَاعٌ أَوْ ذِرَاعٌ؛ فَتُدْرِكُهُ الشَّقَاوَةُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَاعٌ أَوْ ذِرَاعٌ، فَتُدْرِكُهُ السَّعَادَةُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ»⁽²⁾.

أصل القدر

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي أَصْلِ الْقَدْرِ، فَقَالُوا: (وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ وَسَلْمُ الْحِرْمَانِ وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَزَامِيرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَصْلُ الْقَدْرِ⁽³⁾ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ (ل194أ))، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ بِالنَّقْلِ عَمَّنْ يُخْبِرُ عَنِ الْوَحْيِ أَنَّهُ قَالَ كَذَلِكَ، فَتَنَطَّقُوا بِهِ كَمَا وَرَدَ مُبَالِغَةً فِي الْإِخْبَارِ عَنْ كَوْنِ عِلْمِ الْقَدْرِ مَكْتُومًا عَنِ الْخَلَائِقِ أَجْمَعٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، ثُمَّ أَخْبَرَ عَمَّنْ يَمْنَحُهُ بِالْإِظْهَارِ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنْ غَيْبِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الأنبياء: ٢٦]، فَأَخْبَرَ أَنَّ الرَّسُولَ هُوَ الْمَمْنُوحُ بِالْإِظْهَارِ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنْ غَيْبِهِ؛ لِيَكُونَ مُعْجَزَةً لَهُ وَحُجَّةً عَلَى مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ، وَالْقَدْرُ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى

(1) المعنى الذي يقصده أورده في الحديث الذي بعده.

(2) رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (3208)، وصحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه، وأجله، وعمله، وشقاوته، وسعادته، رقم (2643).

(3) تقدم الكلام عن القدر، يُنظر: المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه، ص78.

بِعِلْمِهِ، وَجَعَلَهُ سِرًّا مَكْتُومًا عَنِ خَلْقِهِ أَجْمَعَ كَعِلْمِ السَّاعَةِ، عَلَى مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ۝﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعَمُّقَ فِي طَلَبِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَكْتُومِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِكَوْنِهِ مَكْتُومًا يَنْشَأُ عَنِ الْإِنْكَارِ وَالْإِرْتِيَابِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ النِّفَاقِ وَالْإِلْحَادِ، ثُمَّ الْمُنَاطَرَةُ فِي ذَلِكَ تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ فِي أَحْكَامِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَيَكُونُ مَبْدَأُ التَّعَمُّقِ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَالْمَخْذُولُ هُوَ الَّذِي مُنِعَ بِسَبَبِ خِلَافِهِ عَنِ شُمُولِ النُّصْرَةِ وَالْعِنَايَةِ، ثُمَّ يَرْتَقِي سَلَمَ الْحِرْمَانِ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى الْخِلَافِ (ل194ب)، ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ الْمَجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الْمَجْعُولِ لِلْعَبْدِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ فِي أَحْكَامِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَلِذَلِكَ رَتَّبُوا هَذِهِ الْأَحْرُفَ عَلَى هَذَا النِّسْقِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفَكْرًا وَوَسْوَسةً)، فَهَذَا مِنْهُمْ مُبَالَغَةٌ فِي التَّحْذِيرِ عَنِ طَلَبِ مَا حُظِرَ عَنِ الْعِبَادِ عِلْمُهُ، ثُمَّ أَخْبَرُوا عَنِ نَصِّ النَّهْيِ وَرَدِّ حُكْمِهِ بِقَوْلِهِمْ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فَمَنْ قَالَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّ رَدَّ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ يَكُونُ كُفْرًا⁽¹⁾.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: وَإِنَّمَا نَهَى الْعِبَادَ عَنِ الْخَوْصِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ دُونَ عِبَادِهِ، كَمَا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا سَبِيلَ لِلْعِبَادِ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِإِحَاطَةِ عُلُومِ الْعِبَادِ بِجَمِيعِ مَعْلُومَاتِهِ قَوْلٌ بِمُضَاهَاةٍ (ل195أ)، عُلُومِهِمْ بِعِلْمِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ مَعَ الْقَدِيمِ لَا يَسْتَوِيَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا

(1) أخرج الطبراني: عن ابن عباس: «إِنَّ الْقَدْرَ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ وَأَمَّنَ بِالْقَدَرِ، فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، وَمَنْ لَمْ يُوْثِقْ بِالْقَدَرِ كَانَ نَاقِضًا لِلتَّوْحِيدِ» يُنْظَرُ: الطبراني، المعجم الأوسط، باب من اسمه خير، رقم (3537)، ج4، ص46.

شَاءَ ﴿٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥]، لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَزَلِي قَدِيمٌ بِذَاتِهِ، فَهُوَ دَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَعُلُومُ الْخَلْقِ مُحَدَّثَةٌ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ غَيْرٍ، فَهِيَ قَاصِرَةٌ كَسَائِرِ صِفَاتِهِمْ^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ عَلَى نَسَقٍ مَا تَقَدَّمَ: (فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى).

قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيِ إِنَّمَا يَدْرِي هَذَا وَيَقِفُ عَلَيْهِ مَنْ نَوَّرَ اللَّهُ تَعَالَى قَلْبَهُ بِكَمَالِ الْيَقِينِ عَلَى مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿٣٥﴾ [النور: ٣٥]"^(٢).

وَأِنْ كَانَ كُلُّ مُكَلَّفٍ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ إِحْتِيَاجَ الْوُجُوبِ وَاللُّزُومِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَحْصِيلِهِ وَالْقِيَامِ بِهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ الْقُرْآنِ: إِنَّهُ ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢﴾ [البقرة: ٢]، وَإِنْ كَانَ هُوَ هُدًى لِلْكَلِّ، لَكِنْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ كَانَ هُدًى لَهُ وَنُورًا يُسْتَضَاءُ بِهِ، وَحُجَّةٌ لَهُ وَتَبْصِرَةٌ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ حُجَّةً عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ ﴿٤٤﴾ [فصلت: ٤٤].

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ تَعْلِيلَهُمْ لِمَا ذَكَرُوهُ فَقَالُوا: لِأَنَّ (١٩٥ب)، الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْ كَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كَفَرَ، وَإِدْعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كَفَرَ، وَلَا يَتَّبِثُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "فَالْعِلْمُ الْمَوْجُودُ فِي الْخَلْقِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِدَلَالَةٍ ظَاهِرَةٍ، كَالْعِلْمِ بِالصَّانِعِ بِمَا نَصَبَ فِي الْعَالَمِ مِنْ دَلَائِلٍ: وَحَدَانِيَّتِهِ، وَقِدَمِهِ، وَكَمَالِ عِلْمِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَبِرَاعَتِهِ مِنْ سِمَاتِ النَّقْصِ، وَأَمَارَاتِ الْحَدَثِ، وَنَحْوِ الْعِلْمِ بِنُبُوءَةِ الْأَنْبِيَاءِ بِمُعْجَزَاتِهِمْ وَبِرَاهِينِهِمْ، وَنَحْوِ عِلْمِ الْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِدَلَالَةِ ذَهَابِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بَعْدَ وُجُودِهِمَا وَعَوْدِهِمَا، بَعْدَ ذَهَابِهِمَا وَتَلَاشِيِهِمَا، وَبِدَلَالَةِ تَعَاقُبِ النَّوْمِ وَالْيَقَظَةِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ دَلَالََةً عَلَى أَنَّهُمْ كَمَا يَنَامُونَ يَمُوتُونَ، وَكَمَا يَسْتَيْقِظُونَ يُبْعَثُونَ".

(١) يُنْظَرُ: الْمَعْنَى نَفْسَهُ: الْغَزْنَويُّ، شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ، ص ٩٩، شَرْحُ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) لَمْ أَجِدْهُ

وَكَمَا فِي تَكَرُّرِ النَّبَاتِ وَالْأَزْهَارِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وُجُودًا وَإِنْعِدَامًا، ثُمَّ عَوْدًا عَلَى مَا كَانَ بَعْدَ الْإِنْعِدَامِ دَلَالَةً عَلَى الْبَعْثِ وَنَحْوِ عِلْمِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، وَالْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ بِنَقْلِ الْجَمَاعَةِ⁽¹⁾.

فَهَذَا كُلُّهُ (ل196أ) مَوْجُودٌ فِي الْخَلْقِ، فَإِنْكَارُ هَذَا الْعِلْمِ كُفْرٌ، وَالْعِلْمُ الْمَفْقُودُ نَحْوَ مَا أَخْفَى اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عِلْمِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَخْفَاهَا عَنْ خَلْقِهِ⁽²⁾، فَادِّعَاءُ عِلْمِ هَذَا النَّوْعِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ دَعَا إِلَى الْمُشَارَكَةِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا اسْتَأْثَرَ بِهِ⁽³⁾.

(1) سيأتي كلام قريب لهذه المعاني والتعليق عليها في المسألة التالية.

(2) العلم المفقود: هو العلم الذي أخفاه الله عن الخلق، كالعلم بالغيب الذي استأثر بعلمه، وكعلم القضاء والقدر، وقيام الساعة، وكما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وقال: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْفِهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأعراف: ١٨٧)، يُنظر: البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ويُنظر: العزي، أصول العقيدة الإسلامية عند الطحاوي، ص83.

(3) قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النمل: ٦٥).

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي أَمْرِ اللُّوحِ، وَمَا كُتِبَ فِيهِ فَقَالُوا: (وَتُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ وَجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُفِعَ، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَكْتُبَهُ اللَّهُ فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ)⁽¹⁾، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِصٌ، وَلَا مُعَقَّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، (ل 196ب) كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدْ ائْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي مُحَضِّ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: وَتُؤْمِنُ بِاللُّوحِ وَالْقَلَمِ، فَإِنَّمَا أَثْبَتُوا اللُّوحَ⁽²⁾ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾^(١١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ^(٢٢) [البروج: ٢١ - ٢٢]، وَأَمَّا الْقَلَمُ⁽³⁾ فَلَمَّا ثَبَّتَ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ قَوْلُ صَاحِبِ الْوَحْيِ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ»⁽⁴⁾، وَكَذَا ثَبَّتَ الْقَوْلُ: «جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽⁵⁾، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ.

(1) هذه الزيادة في (ر).

(2) لوح: اللوح: كُلُّ صَفِيحَةٍ عَرِيضَةٍ مِنْ صَفَائِحِ الْخَشَبِ، وَاللُّوحُ: الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ، وَاللُّوحُ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى كُتِبَ فِيهِ مَا يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يُنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، بَابُ الْحَاءِ، فَصْلُ اللَّامِ، ج 2، ص 584، مَرْتَضَى الزَّبِيدِي، تَاجُ الْعُرُوسِ، ج 7، ص 101.

(3) قلم: الْقَلَمُ: الَّذِي يُكْتَبُ بِهِ، ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، بَابُ الْمِيمِ، فَصْلُ الْقَافِ، ج 12، ص 491، وَيُنْظَرُ: زَيْنُ الدِّينِ الرَّازِي، مَخْتَارُ الصَّحَاحِ، بَابُ الْقَافِ، ق ل م، ص 259.

(4) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: الْبُخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، كِتَابُ الْقَدَرِ، بَابُ جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ، مِنْ تَعْلِيقَاتِ الْحَدِيثِ رَقْم (6596)، ج 8، ص 122،

(5) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ، الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، أَحَادِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، ج 11، ص 223، رَقْم (11560)، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ الْكِنَانِيُّ: وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا، وَقَالَ: "حَسَنٌ صَحِيحٌ" اهـ،

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَجَمِيعُ مَا قَدْ رُقِمَ⁽¹⁾).

وَمَعْنَاهُ: وَتُؤْمِنُ بِجَمِيعِ مَا قَدْ كُتِبَ فِيهِ، فَالْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ كُلُّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَكَذَا جَمِيعُ مَا يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ فِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢]، قَالُوا: هُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣] ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: فَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ (ل197أ) لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يَكْتُبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، فَقَدْ جَفَّ الْقَلَمُ⁽³⁾ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْعَزَنَوِيُّ: "هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي ذَكَرُوهَا كُلُّهَا مَرْوِيَّةٌ ثَابِتَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضُهَا بِعَيْنِهَا وَصِيغَتِهَا، وَبَعْضُهَا مَرْوِيَّةٌ بِالْمَعْنَى، يَشْهَدُ الْعَقْلُ بِصِحَّتِهَا، لِمَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي قَامَتْ عَلَى أَزَلِيَّةِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَكُونُ أَبَدًا، فَوَجَبَ الْإِعْتِقَادُ بِمَضْمُونِ جَمِيعِ مَا ذَكَرُوا".

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا لَيْسَ لَهُ نَاقِصٌ وَلَا مُعَقَّبٌ، وَلَا مَزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ⁽⁴⁾).

ولم أجد في الترمذي، يُنظر: البوصيري الكناني، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، باب الترهيب من الظلم وإعانة الظالم، ج7، ص383، رقم(7312).

(1) رقم: كِتَابُ مَرْقُومٍ، كِتَابُ مَكْتُوبٍ، وَالرَّقْمُ: الْكِتَابَةُ وَالْحَنْمُ، يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، باب الميم، فصل الراء المهملة، ج12، ص249، وانظر: الحنفي الرازي، مختار الصحاح، باب ر ق م، ص127.

(2) يُنظر: الماتريدي، التأويلات، ج8، ص508، النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج3، ص98.

(3) جفت به الأقلام أي التي كتبت في اللوح المحفوظ، أي تمت كتابته وامتنت في الزيادة والنقصان، وكتاب الله، ولوحه، وقلمه، والصحف المذكورة في الأحاديث، كل ذلك مما يجب الإيمان به، وأما كيفية ذلك وصفها، فعلمها إلى الله تعالى، السيوطي، الديباج على صحيح مسلم، ج6، ص13.

(4) في قوله: "لا معقب" لا مؤخر لما حكم إلى قوله: "في سمائه وأرضه" إشارة إلى أنه هو المنفرد بالحكم والتدبير، والغالب في أمره لا يشاركه في ذلك أحد، يُنظر: البابرتي الحنفي، شرح الطحاوية، ص90.

فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ: بِإِثْبَاتِ أَزَلِيَّةِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ، وَإِثْبَاتِ الْقَضَاءِ بِمَا يَكُونُ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِتَقْدِيرِهِ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ مِنْ كَوْنِ (ل197ب) كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا هُوَ بِهِ مِنْ حُسْنٍ أَوْ قَبْحٍ⁽¹⁾، طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فَقَدَّرَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ لَهُ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ إِلَى قَوْلِهِمْ: فِي سَمَافَاتِهِ وَأَرْضِهِ).

فَهَذَا مِنْهُمْ إِثْبَاتُ الْوَحْدَانِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَنَفْيُ التَّدْبِيرِ وَالْحُكْمِ عَمَّنْ سِوَاهُ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ الْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ، وَمَرَّ أَيْضًا ذِكْرُ مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ مِنَ الثَّنَوِيَّةِ⁽²⁾، وَالْقَدَرِيَّةِ⁽³⁾، وَابْطَالِ أَقْوَابِهِمْ وَهَدْمِ قَوَاعِدِهِمْ.

(1) **الحسن**: ما أذن فيه الشارع، إما بإيجابه أو المنع من تركه، وهو الواجب، وإما بطلب فعله مع عدم العقاب على تركه، وإما بإباحته، فهو المباح، وقيل: هو ما أثنى الشارع على فعله، والقبیح: ما لم يأذن فيه الشارع، فهو ما نهى الله عنه، نهى تحريم، أو كراهة، أو: هو ما ورد الشرع بدم فاعله، الشهرستاني، نهاية الإقدام، ص370، الجرجاني، شرح المواقف، ج8، ص181.

(2) **الثنوية**: هم أصحاب الاثنين الأزلبيين. يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان والأجناس، والأبدان والأرواح، البغدادي، الفرق بين الفرق، ص285، الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص243.

(3) تقدم الكلام عنهم، يُنظر: المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص91.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ، وَالْحُجَجِ السَّمْعِيَّةِ فِي فُصُولِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ: إِنَّ تَرْكَ الْإِعْتِرَافِ بِأَزَلِيَّةِ الْعِلْمِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِبْتِاثُ الْجَهْلِ، فَيَكُونُ قَوْلًا بِإِبْطَالِ الْأُلُوْهِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا⁽¹⁾، وَكَذَا تَرْكَ الْإِعْتِرَافِ بِاتِّصَافِهِ بِالْمَشِيئَةِ، وَبِسَائِرِ صِفَاتِ الْمَدْحِ وَالْكَمَالِ قَوْلٌ بِتَعْطِيلِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَالتَّحَاقُّ بِأَهْلِ الطَّبَعِ⁽²⁾، وَكَذَا تَرْكَ الْإِعْتِرَافِ بِسَبْقِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ عَلَى مُقْتَضَى حِكْمَةِ الصَّانِعِ (ل198ب) الْقَدِيمِ⁽³⁾ إِبْتِاثُ الْخَلَلِ فِي سُلْطَانِهِ وَالْوَهْيِيَّةِ، وَكَذَا مَنْ أَثَبَتْ لغيرِهِ تَخْلِيْقَ الْأَفْعَالِ، فَقَدْ أَبْطَلَ تَوْحِيدَ صَانِعِ الْعَالَمِ⁽⁴⁾، وَالتَّحَقُّقَ بِالنُّشُوْئَةِ⁽⁵⁾، فَلِهَذِهِ الْأَدَلَّةُ قَالُوا: وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ⁽⁶⁾، وَإِدْخَالِ الْخَلَلِ فِي الْعَقْدِ فَسَخَّ نَعُوْذَ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾^(٢) [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٣٨) [الأحزاب: ٣٨]، فَهَذَا إِحْتِجَاجٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ: لَا خَالِقَ لَشَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَتَعَمِيمٌ مِنْهُمْ لِكُلِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّخْلِيْقِ مِنْ أَقْسَامِ الْعَالَمِ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَالْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ⁽⁷⁾ أَنْ يَكُونَ كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(1) تقدم الكلام عن ذلك في الصفحات السابقة، ينظر: ص190.

(2) **أهل الطبع:** هم الذين جعلوا من الأشياء آلهة، ونحلوها أسماء باطلة، الألوسي، روح المعاني، ج9، ص61، الزمخشري، الكشاف، ج1، ص106.

(3) ينظر: التفقازاني، شرح العقائد النسفية، ص30.

(4) إن في إثبات التخليق لغير الله إبطال توحيد الصانع في أفعاله، وإثبات من يشاركه في إيجاد الحوادث، وفيه إدخال الخلل في عقد الإيمان، نعوذ بالله من الخذلان، يُنظر: البابرتي الحنفي، شرح الطحاوية، ص92.

(5) النشوءية: تقدمت ترجمتهم، ينظر: ص194.

(6) فيتصرف في ملكه بمشيئته على حسب ما سيق في علمه وحكمته، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾^(٢) [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٣٨) [الأحزاب: ٣٨]، فهذا وغيره من الآيات الكثيرة إخبار منه تعالى بأنه الخالق لكل شيء والمقدر له، فمن لم يعترف بذلك فهو خصمه، يُنظر: الميداني الحنفي، شرح الطحاوية، ص90.

(7) الجوهر: هو ما يشغل الحيز، أو المتحيز، وهو ما يقبل العرض، أما العَرَضُ: هو المعنى القائم بالجوهر، كالألوان والطعوم والروائح، والحياة والموت، وهو المفقتر إلى المحل، يُنظر: الأمدي، غاية المرام، الجويني، الإرشاد، ص17، الجويني، الشامل في أصول الدين، ج1، ص47.

وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ خِلَافِ الْمُعْتَزَلَةِ لِأَهْلِ الْحَقِّ فِي تَعْمِيمِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّ عِنْدَهُمْ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ مَخْلُوقَةٌ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ كُلُّ فَاعِلٍ مُخْتَارًا مِنْ: مَلَكٍ، وَجِنٍّ، وَإِنْسٍ، وَكُلُّ مَا دَبَّ وَدَرَجَ، حَتَّى كُلُّ كَلْبٍ، وَخَنَزِيرٍ يَكُونُ خَالِقًا لِفِعْلِهِ⁽¹⁾.

وَمَنْعُوا دُخُولَ أَفْعَالِ الْخَلْقِ تَحْتَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُحَالَ أَلَا يَقْدِرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى تَخْلِيْقِ مَا يَقْدِرُ عَلَى تَخْلِيْقِهِ (ل198ب) كُلُّ مَا دَبَّ وَدَرَجَ، وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ الْعَالَمَ بِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا دَلِيلٌ عَلَى الْوَهْيَةِ الْخَالِقِ تَعَالَى، وَبِذَلِكَ إِحْتِجُّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كَوْنِهِ خَالِقَ الْعَالَمِ، وَنَفَى الْأُلُوْهِيَّةَ عَمَّنْ سِوَاهُ بَعْدَمِ التَّخْلِيْقِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۚ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۚ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فَمُحَالَ أَلَا يَقْدِرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى شَيْءٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا دَبَّ وَدَرَجَ، فَبَطَلَ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي تَعْجِيزِهِمْ اللَّهَ تَعَالَى عَمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مَخْلُوقُهُ وَمَصْنُوعُهُ، وَبَطَلَ إِثْبَاتُهُمْ خَالِقًا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى لِشَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَقَدْ مَضَى إِبْطَالُ شُبُهَاتِهِمْ فِيمَا مَضَى⁽²⁾.

(1) حيث قالت المعتزلة: إن العباد هم من يخلقون أفعالهم، يقول القاضي عبد الجبار في المغني: "اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله جل وعز أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين"، القاضي عبد الجبار، المغني، الكلام في المخلوق، ذكر اختلاف الناس في أفعال العباد، ص3، ويُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص323.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل127ب.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ فِي الْقَدَرِ خَصِيماً، وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْباً سَقِيماً، لَقَدْ اتَّخَذَ بَوَهِمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرّاً كَتِيباً، وَعَادَ بِمَا قَالَ أَفَّاكاً أَثِيماً).

فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ: بِذَمِّ مَنْ أَنْكَرَ الْقَدَرَ، وَسَمَّوَهُ خَصِيماً لِلَّهِ لِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنْ الْبَرَاهِينِ الْمُبَيِّنَةِ؛ لِإِلْتِحَاقِ مُنْكَرِ الْقَدَرِ بِالنَّثْوِيَّةِ (ل199أ) وَالْمَجُوسِ⁽¹⁾، وَإِنَّمَا سَمَّوَهُ سَقِيماً الْقَلْبَ؛ لِإِرْتِيَابِهِ فِيْمَا ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَلِطَلَبِهِ الْوُقُوفَ عَلَى مَضْمُونِ السِّرِّ الْمَكْتُومِ، وَصَرَحوَا بِكَوْنِهِ أَفَّاكاً أَثِيماً، وَالْأَفَّاكُ: هُوَ الْكَذَّابُ، وَالْأَثِيمُ: هُوَ الْفَاجِرُ الْآثِمُ، فَسَمَّوَهُ بِذَلِكَ؛ لِتَكْذِيبِهِ مُوجِبَ الْأَدِلَّةِ الثَّابِتَةِ.

(1) **المجوس**: هم عبدة النيران القائلين أن للعالم أصليين: نور، وظلمة، أثبتوا أصليين إلا أن المجوس الأصليين زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي، والظلمة محدثة، قال قتادة: الأديان خمسة، أربعة للشيطان، وواحد للرحمن، وقيل المجوس في الأصل: النجوس؛ لتدينهم باستعمال النجاسات، والميم والنون يتعاقبان كالغيم والغين، والأيم والأين، يُنظر: القرطبي، تفسير القرآن، ج12، ص23، ويُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص232، ويُنظر: ل128ب من هذه المخطوطة.

العرش والكرسي

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْعَرْشِ فَقَالُوا: (وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقُهُ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ⁽¹⁾ كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، فَقَدْ أَقْرُوا بِحَقِّيَّةِ⁽²⁾ الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ، كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِذِكْرِ مَائِيَّتِهِمَا⁽³⁾، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْكُرْسِيَّ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَائِيَّتَهُ سِوَى أَنْ قَالَ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ إِلَى أَنَّ الْكُرْسِيَّ كِنَايَةٌ عَنِ الْعِلْمِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْكُرْسِيَّ غَيْرُ الْعَرْشِ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا الْعَرْشُ: فَقَدْ ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ مُقَيَّدًا بِالْحَمْلِ مُحْفُوفًا بِهِ مِنْ قِبَلِ الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧]، وَذُكِرَ مُطْلَقًا (ل199ب) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وَقَالَ: ﴿حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]، فَالْعَرْشُ الْمُقَيَّدُ بِالْحَمْلِ، قَالُوا: هُوَ السَّرِيرُ الْمَحْمُولُ الْمَحْفُوفُ بِهِ مِنْ قِبَلِ الْمَلَائِكَةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ الْعَرْشَ الْمَذْكُورَ مُطْلَقًا يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ: الْمَلِكُ⁽⁵⁾، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَمَلُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِعْالُ بِتَأْوِيلِهِ، بَلْ يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِثُبُوتِهِ وَحَقِّيَّةِ الْمُرَادِ بِذِكْرِهِ وَوُجُودِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ).

(1) قوله حق يعني أنه وردت الأدلة في القرآن والسنة في ذكره، بغض النظر، عن تأويل المعنى، أو تفسير الماهية، والعرش والكرسي، نستدل عليهما بنص قرآني مقطوع بثبوته، والقطع بالثبوت لا يعني القطع بالدلالة من النص، يُنظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص137، الجرجاني، شرح المواقف، ج8، ص341، تقدم الكلام عن تعريف العرش والكرسي، وأقوال الفرق فيهما، يُنظر: المطلب الثاني: العرش والكرسي، ص126.

(2) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(3) تقدم تعريف الماهية، يُنظر: ص133.

(4) تقدم الكلام عن ذلك، يُنظر: ص126.

(5) انظر: القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، الرد على المجسمة، ص331.

فَإِنَّمَا قَالُوا بِذَلِكَ نَفِيًّا، إِبْثَاتِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّمَكُّنِ فِي الْمَكَانِ وَالتَّحْيِيزِ فِي الْجِهَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سِمَاتِ الْحَدَثِ، وَذَلِكَ لِمَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ فِي ذَلِكَ، وَلِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ قَطْعًا بِإِبْثَاتِ تَعَالِيهِ عَنِ الْحَاجَاتِ وَعَنِ مُشَابَهَةِ الْخَلْقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ (٣٨) [محمد: ٣٨]، أَثْبَتَ الْفَقْرَ وَالْحَاجَةَ لِعِبَادِهِ، وَنَفَى ذَلِكَ عَنِ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ﴾ (٣٨) [محمد: ٣٨]، وَكَذَا أَثْبَتَ كَمَالَ الْإِسْتِغْنَاءِ لِنَفْسِهِ عَنِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦].^(١)

وَهَذَا نَصٌّ مُحْكَمٌ (ل200أ) فِي إِبْثَاتِ الْإِسْتِغْنَاءِ لِنَفْسِهِ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ؛ إِذِ الْعَرْشُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْيَهُودِ وَمُجَسِّمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ^(٢)، حَيْثُ وَصَفُوهُ بِالْجِسْمِ وَالْإِسْتِقْرَارِ عَلَى الْعَرْشِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالنُّزُولِ بِالذَّاتِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَنَفَى عَنِ نَفْسِهِ مُشَابَهَةَ الْعَالَمِ وَمُمَائِلَتَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُسَاوِيَهُ شَيْءٌ أَوْ يُضَاهِيَهُ أَوْ يُمَائِلَهُ^(٣).

(١) إن في إثبات الجهة والتحيز إثبات للمماثلة مع الأجسام، وفي وصفه بالجهات قول بإحاطته لها، وفي القول بالمكان إثبات الحاجة إلى المكان، وفي كل ذلك إيجاب حدوثه وإزالة قدمه، يُنظر: **المطلب الثاني: الجهة وتأويلها في حق الله تعالى، ص65.**

(٢) الماتريدي، التوحيد، ص69، البزدوي، أصول الدين، 258، 259، القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، الرد على المجسمة، ص331.

ولفظ **المجسمة**: يقصد به من وصف الله بأنه جسم وشبهه بخلقه ويقال لهم: **المشبهة**، وهم الذين يقولون: إن الله جسم، واختلفوا في قدر الجسم، وهل له لون أو طعم أو رائحة؟ إلى أقوال كثيرة، ويسمّون الممثلة أيضاً؛ لأنهم يقولون: إن أسماء الله وصفاته كأسماء المخلوقين وصفاتهم لا فرق في ذلك. وظنوا ألا حقيقة لها إلا ما فهموا من ظاهر النصوص، وقد ذكر الأشعري وغيره منهم: داود الجواربي ومقاتل بن سليمان وهشام بن سالم الجواليقي والكرامية. يُنظر: الأشعري، الفرق بين الفرق ص 216، 227، 228، ويُنظر: لوامع الأنوار، ج1، ص91، والملل والنحل للشهرستاني، ج1، ص 103، ويُنظر: الجرجاني، التعريفات، ت: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م، ص216.

(٣) يُنظر: **الكمال بن أبي شريف، المسامرة بشرح المسامرة للكمال بن الهمام، في علم الكلام، الأزهر الشريف، القاهرة، مصر، د/ط، ت، ص30، 31.**

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَهُوَ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ).

أَرَادُوا بِهِ الْإِحَاطَةَ بِكُلِّ شَيْءٍ بِالْعِلْمِ وَالْغَلْبَةِ وَالسُّلْطَانِ، إِذْ يَتَعَالَى عَنِ الْوَصْفِ بِالْإِحَاطَةِ بِالْعَالَمِ كَالْحَاطَةِ الْحَقَّةِ بِاللُّوْثَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ بِالْجَوْفِ وَالْمَكَانِ وَالْحُلُولِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ).

فَأَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: وَفَوْقَهُ، أَي: كُلُّ شَيْءٍ تَحْتَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (١٨) ﴿[الأنعام: ١٨]، وَجَائِزٌ أَنْ يَعْنُوا بِقَوْلِهِمْ وَفَوْقَهُ أَي: مُتَعَالٍ وَمُرْتَفِعٌ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ بِصِفَاتِ الْمَجْدِ وَالْكَمَالِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (١) ﴿[الأعلى: ١]، وَقَوْلِهِ: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ (٤٣) ﴿[الإسراء: ٤٣] (2) (ل200ب)، وَلِأَنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ وَصِفَاتُهُ مُحَدَّثَةٌ، وَالْجِهَاتُ السَّتُّ: صِفَاتُ لِلْعَالَمِ، وَقَدْ كَانَتْ مَعْدُومَةً قَبْلَ وُجُودِ الْعَالَمِ، وَصَانِعُ الْعَالَمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ (3)، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُضَايِقَهُ الْعَالَمُ حِينَ وُجِدَ وَيُطَاقِقَهُ فَيَصِيرُ الْقَدِيمُ الْمُتَعَالِي عَنْ النَّتَاطِ وَالْحُدُودِ فِي حَيْزٍ، وَالْعَالَمُ فِي حَيْزٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ بِتَغْيِيرِ الْقَدِيمِ عَمَّا كَانَ فِي الْأَزَلِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ، بَلْ هُوَ تَعَالَى كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (٢) ﴿[الحديد: ٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٢) ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) ﴿[الإخلاص: ١ - ٤] (4). (5)

(1) يُنْظَرُ: التَّفْتَازَانِي، شَرْحُ الْعُقَائِدِ، ص62، الْقَادِرِي الْمَصْبَاحِي، جَمْعُ الْفَرَائِدِ بِإِنَارَةِ شَرْحِ الْعُقَائِدِ، هَامِشُ الْمَرْجِعِ السَّابِقِ، ص62.

(2) تُقَدِّمُ الْكَلَامَ عَنِ الْفَوْقِيَّةِ، وَالْجِهَةِ، يُنْظَرُ: الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْجِهَةُ وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، ص65.

(3) يُنْظَرُ الْمَعْنَى نَفْسَهُ: أَبُو مَعِينٍ النَّسْفِي، التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ، ص50.

(4) يُنْظَرُ: الْمَعْنَى نَفْسَهُ، الْمَاتَرِيدِي، التَّوْحِيدُ، ص68، التَّفْتَازَانِي، شَرْحُ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ص30.

(5) يُنْظَرُ: الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْجِهَةُ وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، ص65.

خُلَّةُ إِبْرَاهِيمَ وَمُكَالَمَةُ مُوسَى

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي خُلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَمُكَالَمَةِ مُوسَى فَقَالُوا: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا) (1).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "إِنَّمَا نَصُّوا عَلَى اتِّخَاذِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا؛ لِخَفَاءِ وَجْهِ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَهُمْ النَّصَارَى، حَيْثُ قَاسُوا تَسْمِيَتَهُمْ عِيسَى بِالْوَلَدِيَّةِ عَلَى اتِّخَاذِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، فَكَانَ جَوَابُ أَهْلِ الْحَقِّ عَنْ ذَلِكَ أَنْ قَالُوا: إِنَّ اتِّخَاذَ الْوَلَدِ يُوجِبُ الْمَجَانِسَةَ، إِذِ الْوَلَدُ لَا يَكُونُ قَطُّ إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْوَالِدِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (ل 201) يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ" (2).

فَأَمَّا اتِّخَاذُ الْخَلِيلِ، فَلَا يُوجِبُ الْمَجَانِسَةَ، بَلْ يُوجِبُ الْقُرْبَ وَالْكَرَامَةَ، حَتَّى تَكُونَ الْخُلَّةُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْجِنْسِ (3)، كَمَا كَانَ يُقَالُ: جَبْرِيلُ خَلِيلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى ذُكِرَ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ الْمِعْرَاجِ: إِنَّ نَبِيَّنَا صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ تَجَاوَزَ عَنْ مَقَامِ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاطَبَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاسْمِ الْخُلَّةِ، بِأَن قَالَ: «أَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ يُفَارِقُ الْخَلِيلُ خَلِيلَهُ» (4).

وَذُكِرَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ قَالَ: (سَيْفِي خَلِيلِي) (5)؛ وَلِأَنَّ الْوَلَدَ يُوجِبُ الْبَعْضِيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ، فَيَكُونُ الْوَلَدُ جُزْءًا مِنَ الْوَالِدِ، وَهَذَا مُحَالٌ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ، وَاتَّخَاذُ الْخَلِيلِ لَا

(1) وذلك لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (١٢٥) [النساء: ١٢٥]، ولقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤) [النساء: ١٦٤].

(2) ذكر الشيخ رحمه الله الهندي ردوداً كثيرة على النصارى فيما يخص مسألة الولدية ونقضها، يُنظر: رحمه الله الهندي، (ت : 1308هـ)، إظهار الحق، ت : الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي ، الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1410 هـ - 1989 م، ج3، ص889.

(3) أنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين، زعموا أنهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والحدث توجب المحبة، وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، والخلة، وكان أول من ابتدع هذا الجعد بن درهم، وهو مؤدب مروان بن محمد الخليفة الأموي وهو شيخ الجهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، فأنكر عليه خالد بن عبد الله القسري وقتله يوم النحر، والقصة مشهورة، يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية ج10، ص19، ابن قايماز، سير أعلام النبلاء، ج5، ص433.

(4) مع شهرة هذا القول لم أجده، بحثت في كتب الحديث ومظان الآثار، وكتب شرح الحديث النبوي.

(5) لم أجده، في المراجع التي بين يدي في اللغة العربية والشعر والنثر، وأخبار العرب.

يُوجِبُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ فِي الشَّاهِدِ لَا يَتَّخِذُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ ابْنًا لِعَدَمِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمَا
مَعَ تَحَقُّقِ الْمُجَانَسَةِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ الْغَائِبِ؛ وَلِأَنَّ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ
يُعْتَقُ عَبْدَهُ حَتَّى تَتَحَقَّقَ الْمُسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ⁽¹⁾.

وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّبِّ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ عَبْدٌ بِخَلْقَتِهِ، فَيَسْتَحِيلُ ارْتِقَاعُ
الْحَدِيثَةِ عَنْهُ، فَلَا يُتَصَوَّرُ اتِّخَاذُ الْوَلَدِ حَقِيقَةً وَلَا مَعْنَى؛ وَلِأَنَّ اتِّخَاذَ الْوَلَدِ فِي الشَّاهِدِ
يَكُونُ بِخِصَالٍ مِنْهَا: حَاجَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَدَفْعُ الْوَحْشَةِ، وَمِنْهَا:
الْإِسْتِثْنَاءُ (ل201ب) عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَمِنْهَا: حَاجَةُ الْإِسْتِخْلَافِ فِي مُلْكِهِ؛ لِيَحْيَا ذِكْرُهُ
بِهِ.

وَهَذِهِ الْوُجُوهُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فَيَبْطُلَ الْقَوْلُ بِجَوَازِ اتِّخَاذِ الْوَلَدِ
مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، بِخِلَافِ الْخُلَّةِ، فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ الْكَرَامَةِ، وَقُرْبِ الْمَنْزِلَةِ، وَالْعَبْدُ أَهْلٌ
لِنَيْلِهَا بِبَدَلٍ مَجْهُودِهِ فِي مُبَاشَرَةِ الطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا)، فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: أَكْثَرُهُ بِالْمَصْدَرِ
كَمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]؛
لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكَلَامَ صِفَةً لَهُ تَعَالَى حَقِيقَةً، فَأَكَّدَهُ بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ مَا يُرَادُ بِهِ الْمَجَازُ
لَا يُؤَكِّدُ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ بِيَدِهِ، وَقَالَ بِرَأْسِهِ إِذَا أَشَارَ بِهِ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِالْمَصْدَرِ بَأَن يُقَالَ:
قَالَ بِيَدِهِ قَوْلًا، فَلِذَلِكَ قَالُوا: وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا⁽³⁾، لِيُبَيِّنُوا
أَنَّ الْكَلَامَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً⁽⁴⁾.

¹ هذا قياس الغائب على الشاهد، وقياس الغائب على الشاهد فاسد؛ ذلك أن الله تعالى ليس يشبه خلقه حتى
يكون حكمه كحكمهم، يُنظر: الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص31، السفاريني، لوامع الأنوار، ج1،
ص240.

⁽²⁾ يُنظر: الشيباني، شرح الطحاوية، ص43، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص149.

⁽³⁾ خالصاً عن التأويل، ونزله عما يستحيل في حقه من ميل القلب وعطفه والكلام الذي هو بالآلة من الحرف
والصوت وغير ذلك، يُنظر: الميداني، شرح العقيدة الطحاوية، ص93.

⁽⁴⁾ تقدم الكلام عن صفة الكلام، يُنظر: المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق أم غير مخلوق، ص83.

الملائكة والأنبياء والكتب

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي: الْمَلَائِكَةِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، فَقَالُوا: (وَتُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَتَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ).

وإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا قَامَتِ الْأَدِلَّةُ الْقَاطِعَةُ عَلَى وُجُوبِ (ل 202) الْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرُوا.

وَمِنْ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ كَذِبًا﴾ [البقرة: ١٧٧]، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُ الرَّسُولِ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ^(١).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزَنَوِيُّ: "فَالْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ: أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّهُمْ أَشْخَاصٌ رُوحَانِيَّةٌ لَطِيفَةٌ فِي تَرْكِيبِ الْحَيَوَانِ، يَنْزِلُونَ وَيَصْعَدُونَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسُوا بِجُودٍ مُسَخَّرَةٍ وَلَا بِأَنْفُسٍ، كَمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ ^(٢)، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِيمَانُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ، وَلِاسْتِجَارَةِ الْعَقْلِ تَرْكِيبَ كُلِّ جَوْهَرٍ ^(٣) بِأَيِّ تَرْكِيبٍ كَانَ" ^(٤).

وَبَخْلُقُ الْحَيَاةِ فِيهِ، فَهُمْ أَشْخَاصٌ مُكْرَمُونَ أَوْجَدَهُمْ لِحُجَّتِهِ لَا لِحَاجَتِهِ، وَأَوْقَفَهُمْ لِعِدْمَتِهِ لَا لِمَعُونَتِهِ، وَامْتَحَنَهُمْ بِأَنْوَاعِ الْمَحَنِ عُبُودِيَّةً: ﴿لَا يَسْقُونَهُ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ

(١) جمع بينهم في الإرسال إلا أَنَّ الله تعالى فضَّلَ بعضهم على بعض على ما نطق به الكتاب، وجعل بعضهم صاحب شريعة وكتاب، ولا يوجب ذلك نقصاناً في أحد منهم، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم فضَّلَهُ الله تعالى على جميع الأنبياء والمرسلين، وجعله رحمة للعالمين، وأرسله إلى الناس كافة وإلى الجن، وجعله خاتم النبيين والمرسلين، فصلوات الله عليه وعليهم أجمعين، يُنظر: الشيباني، شرح العقيدة الطحاوية، ص 26.

(٢) أهل الزيغ: هم جميع أهل البدع من المعتزلة والجهمية والمرجئة والحرورية، فيما ابتدَعُوا وخالفوا الكتاب والسنة، يُنظر: الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص 19، ابن عساكر، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1404هـ، ص 113.

(٣) تقديم تعريف الجوهر، يُنظر: ص 195.

(٤) تقدم الكلام عن الملائكة في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الرابع: قسم السمعيات (الغيبيات)، المطلب الأول: الإيمان بالملائكة، ص 121.

بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ [الأنبياء: ٢٧]، ﴿يُسَيِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ [الأنبياء: ٢٠]، مُوَاضِبُونَ عَلَى مَا تَعَبَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا يَسْأَمُونَ^(١)، إِمْتَحَنَ بَعْضًا مِنْهُمْ بِالنُّزُولِ بِالرَّسَالَةِ إِلَى الْبَشَرِ، وَبَعْضًا بِالْفَطْرِ وَالْمَطَرِ^(٢)، وَبَعْضُهُمْ (202ب) بِكِتَابَةِ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ^(٣)، وَبَعْضُهُمْ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ^(٤).

وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِالنَّبِيِّينَ، فَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ارْتَضَاهُمْ بِالنُّبُوَّةِ، وَاصْطَفَاهُمْ؛ لِتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ، وَكَرَمَهُمْ بِالسَّفَارَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ بِمَا يُوحِي إِلَيْهِمْ، وَيُدْرِكُونَ ذَلِكَ وَيُطِيقُونَهُ بِمَا رَكَّبَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مِنَ الْقُوَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ النُّبُوَّةُ بِمُكْتَسَبَةٍ، بَلْ كَانَتْ عَطِيَّةً وَخَصِيصَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَوْهَبَةً جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيْمَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ عَلَى مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ﴿١٢٤﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وَهُمْ مَعْصُومُونَ عَنِ التَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ وَالْفِسْقِ وَالضَّلَالِ، وَعَنْ جَمِيعِ مَا يُوجِبُ الْعَزْلَ، فَهَذَا هُوَ الْإِيمَانُ بِالْأَنْبِيَاءِ^(٥).

وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، فَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّهَا خِطَابَاتٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، إِمَّا سَمَاعًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ أَوْ بَلَاغًا مِنَ الْمَلِكِ الْمُنْزَلِ لِلتَّبْلِيغِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَلِكِ

(١) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَيِّحُونَ لَهُ، بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ ﴿٣٨﴾ [فصلت: ٣٨].

(٢) روى الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس: قال: أقبلت يهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال: "ملك من ملائكة الله عز وجل موكل بالسحاب بيده - أو في يده - مخراق من نار، يزرع به السحاب، يسوقه حيث أمر الله" قالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "صوته" قالوا: صدقت، إنما بقيت واحدة وهي التي نبايعك إن أخبرتنا بها، فإنه ليس من نبي إلا له ملك يأتيه بالخبر، فأخبرنا من صاحبك؟ قال: "جبريل عليه السلام"، قالوا: جبريل ذاك الذي ينزل بالحرب والقتال والعذاب عدونا، لو قلت: ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر لكان، فأنزل الله عز وجل: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ} [البقرة: 97] إلى آخر الآية، الذهبي في الميزان: "رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن الوليد العجلي، فقد روى له الترمذي والنسائي، وهو ثقة" وهو حديث حسن، الإمام أحمد، مسند أحمد، مسند عبد الله بن عباس، الحديث رقم (2483) ج4، ص284.

(٣) لقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ﴿١٨﴾ [ق: ١٨].

(٤) لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتُوفَنَكُم مَلَكُ الْمَوْتِ﴾ ﴿١١﴾ [السجدة: ١١].

(٥) تقدم الكلام عن الأنبياء في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الثالث: قسم النبوات، المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء وصفاتهم وما يجوز في حقهم وما يستحيل، ص102.

وَلَا لِلنَّبِيِّ تَصَرُّفٌ مِنَ النَّظْمِ وَالْمَعْنَى ⁽¹⁾، وَلَكِنَّهُمَا يُبْلَغَانِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا بَلَغَ إِلَيْهِمَا وَحْيًا وَتَنْزِيلًا ⁽²⁾، أَوْ سَمَاعًا مِنْهُ بِلَا كَيْفٍ كَمَا فِي مُوسَى ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ)، فَإِنَّمَا قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ (ل203أ)، وَالشَّهَادَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَشْهُودِ قِطْعًا بِلَا تَمَثُّلٍ وَاحْتِمَالٍ، بِوُجُوهٍ كُلُّ وَجْهِ يُوجِبُ الْعِلْمَ قِطْعًا.

مِنْهَا: شَهَادَةُ الْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى حَقِّيَّةِ ⁽⁴⁾ مَا دَعَا إِلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ دَعَا إِلَى الْقَوْلِ بِحَدَثِ الْعَالَمِ، وَوَحْدَانِيَّةِ الصَّانِعِ وَقَدَمِهِ، وَكَمَالِ صِفَاتِهِ، وَبِرَأْيِهِ عَنِ الْعُيُوبِ، وَعِبَادَتِهِ بِلَا إِشْرَاقٍ، وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ مِنْهُ، وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْجَزَاءِ فِي دَارِ الْبَقَاءِ، وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا تُوجِبُهُ الْحِكْمَةُ وَالْعُقُولُ السَّلِيمَةُ.

وَمِنْهَا: شَهَادَةُ الْمُعْجَزَاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ وَسْعِ الْخَلَائِقِ الَّتِي قَامَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُ أَنْوَاعِهَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ فِي تَفَاصِيلِ الْحُجَجِ ⁽⁵⁾، وَفِي فَصْلِ رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهِيَ تُوجِبُ الْعِلْمَ قِطْعًا لِمَنْ عَايَنَهَا وَلَمْ يُعَانِدْهَا، وَلِمَنْ غَابَ عَنْهَا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ ⁽⁶⁾.

(1) قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُنْزِلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ بِشْرٍ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾
 (يونس: ١٥)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٦].

(2) لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: ٥١]

(3) تقدم الكلام عن هذه المسألة، يُنظر: المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق أم غير مخلوق، ص83.

(4) حقيقة: مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(5) يُنظر: نجم الدين منكوبرس، النور اللامع، ل134أ وما بعدها.

(6) تقدم الكلام عن المعجزات، وأنها من دلائل ثبوت النبوة، يُنظر: المطلب الثاني: دلائل ثبوت النبوة، ص108.

وَمِنْهَا: شَهَادَةُ الْكِتَابِ الْمُعْجَزِ لِلْخَلَائِقِ بِنَظْمِهِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ سُورَةٍ مِنْهُ⁽¹⁾،
وَبِإِخْبَارِهِ عَمَّا كَانَ وَعَمَّا سَيَكُونُ⁽²⁾.

فَهَذِهِ الدَّلَائِلُ الْقَاطِعَةُ شَهِدَتْ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ فِيمَا ادَّعَوْا مِنْ
الرَّسَالَةِ، وَفِيمَا دَعَوْا إِلَيْهِ مِنَ الدِّينِ الْحَقِّ، فَلِهَذِهِ الدَّلَائِلِ قَالَ فَقَهَاءُ الْمِلَّةِ⁽³⁾: وَنَشْهَدُ
أَنَّهُمْ كَانُوا (ل203ب) عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

وَمِمَّا نَطَقَ الْكِتَابُ بِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ۖ (١٧١) إِنَّهُمْ
لَهُمْ الْمَنْصُورُونَ ۖ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٢]، وَالنُّصْرَةُ الْعِصْمَةُ مِنَ الْخِذْلَانِ، وَدَوَامُ
الْحُجَّةِ الْغَالِبَةِ مَعَهُمْ، وَكَوْنُ عَاقِبَةِ الْأَمْرِ لَهُمْ، وَلِمَنْ اسْتَقَامَ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ⁽⁴⁾.

(1) يشير المؤلف إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۖ﴾ [البقرة: ٢٣]، إلى قوله تعالى أيضاً: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۖ﴾ [يونس: ٣٨].

(2) روى الترمذي في سننه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حديث طويل نورد طرفاً منه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل»، الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في القرآن الكريم، رقم الحديث (2906)، ج5، ص172.

(3) ورد الحديث عن فقهاء الملة كما تقدم في آخر هذه المخطوطة في آخر باب سيمر معنا. ص346.

(4) قال أبو منصور الماتريدي: "قال بعضهم: 'إن الرسل - عليهم الصلاة والسلام - كانوا منصورين لم يغلب رسول قط، وإنما قتل الأنبياء ورسول المرسلين الذين يبلغون رسالة الرسل إلى قومهم ويخبرون عنهم، فأما الرسل أنفسهم فهم لم يقتلوا ولا قتل أحد منهم؛ عصمهم الله تعالى عن الناس وعما هموا بهم، وقال بعضهم: إنهم منصورون لما نصر العاقبة لهم؛ إذ لم يكن رسول إلا وقد كانت العاقبة له وإن غلب في الابتداء". الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج8، ص594.

أهل القبلة⁽¹⁾

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَمُواظَبَتَهُمْ عَلَى لُزُومِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَقَالُوا: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ، وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا نُمَارِي فِي الدِّينِ وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ مُحَمَّدًا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ، وَنَرْجُوا لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا نَأْمُنُ عَلَيْهِمْ وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ (ل204أ) وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نَقْنَطُهُمْ، وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْفُلَانِ عَنِ الْمِلَّةِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ).

وَ أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ).

(1) القبلة: ق ب ل: الَّتِي يُصَلَّى نَحْوَهَا، يُنْظَرُ: الحنفي الرازي، مختار الصحاح، ص246، ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص545، ولقد روى البخاري في صحيحه: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته»، البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق: مصطفى البغا، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ، باب فضل استقبال القبلة، (رقم 391)، ج1، ص87.

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ مِنْهُمْ الْإِعْتِرَافَ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الدِّينِ وَالشَّرْعِ، وَنَسْمَعُ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّوْحِيدَ وَالدِّينَ الْحَقَّ، وَنُشَاهِدُهُمْ مُتَمَسِّكِينَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَشَرَائِعِهِ، فَنُزَاعِي ظَوَاهِرَهُمْ، وَنَكِلُ ضَمَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَبِذَلِكَ وَرَدَ النَّقْلُ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ أَتَوَلَّى الظَّوَاهِرَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ» (1).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۚ﴾ [المتحنة: ١٠]، فَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِامْتِحَانِهِنَّ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ هُوَ الْقَلْبُ، وَذَلِكَ بَاطِنٌ لَا سَبِيلَ لِلخَلْقِ عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى مَا فِيهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِمَا يَظْهَرُ، وَهُوَ الْإِسْتِصَافُ (2)، فَإِذَا وَصَفَنَ اللَّهُ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَالْوَحْدَانِيَّةِ (ل204ب) وَالنَّبِيُّ بِالرَّسَالَةِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِالْإِيمَانِ بِنَاءً عَلَى مَا ظَهَرَ.

(1) " رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ»، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: "لَمْ أَجِدْ لَهُ أَصْلًا، وَكَذَا قَالَ الْمِزِّي لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ"، الْعِرَاقِيُّ (ت: 806هـ)، الْمَغْنِي عَنْ حَمَلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ، فِي تَخْرِيجِ مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ (مُطْبُوعٌ بِهَامِشِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ)، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، ط1، 1426 هـ، 2005 م، ص1567، وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ: "اشْتَهَرَ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَلَا وَجُودَ لَهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَا الْأَجْزَاءِ الْمُنْتَوَرَةِ"، السَّخَاوِيُّ (ت: 902هـ)، الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، ت: مُحَمَّدٌ عُثْمَانُ الْخَشْتِ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، ط1، 1405 هـ، 1985 م، حَرْفُ الْهَمْزَةِ، ص162.

(2) وَصَفَ الشَّيْءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفًا وَصِفَةً: حَلَّاهُ، ، وَاسْتَوْصَفَهُ الشَّيْءَ: سَأَلَهُ أَنْ يَصِفَهُ لَهُ، وَاسْتَوْصَفْتَ الطَّبِيبَ لِذَائِكَ: إِذَا سَأَلْتَهُ أَنْ يَصِفَ لَكَ مَا تَتَعَالَجُ بِهِ،، ص240، ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، بَابُ الْفَاءِ، فَصْلُ الْوَاوِ، ج9، ص357.

وَقَدْ سَمَى ذَلِكَ عِلْمًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُمْ مُؤْمِنِينَ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكَفَّارِ ۚ﴾ (الممتحنة: ١٠)، وَلَمْ يُوجِب عَلَيْهِمْ فِيهِ الِاسْتِثْنَاءَ لَوْفُوعِ الِامْتِحَانِ لِإِظْهَارِ مَا فِي قَلْبِ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ اسْتِثْنَيْنِ لَمْ يَجِبِ الْحُكْمُ بِإِيمَانِهِنَّ؛ لِحُصُولِ الشَّكِّ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيْمَا يَتَوَهَّمُ وَجُودَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ يَسْتِثْنِي فِي إِيْمَانِ نَفْسِهِ، وَكَذَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ امْتَحَنَ أُمَّةً سَوْدَاءَ عِنْدَ سُؤَالِ مَنْ أَرَادَ عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَسَأَلَهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمَّا وَصَفَتِ اللَّهَ تَعَالَى بِالْأُلُوْهِيَّةِ، وَالنَّبِيِّ بِالرَّسَالَةِ، قَالَ لِلْمُعْتِقِ «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(١).

وَكَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ الَّذِينَ هُمُ الْأُصُولُ فِي الْإِجْمَاعِ، وَفِي نَقْلِ الشَّرِيعَةِ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ وَمَنْ آمَنَ بِنَبِيِّهِمْ: مُؤْمِنِينَ وَمُسْلِمِينَ^(٢) مُطْلَقًا عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَذَلِكَ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ فِي إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ يَشْتَرِطُ الِاسْتِثْنَاءَ، فَيَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا كَانَ فِي قَلْبِهِ الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَاسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ كَانَ صَادِقًا، فَلْيُؤَجِّرَنَّ عَلَى صِدْقِهِ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا^(٣) (٢٥٧) فِي إِخْبَارِهِ، فَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ أَعْظَمَ مِنْ كَذِبِهِ فِيمَا أَخْبَرَ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَعْتَقَهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»، الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، الْمُسْنَدُ الْجَامِعُ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (٥٣٧)، ج١، ص٣٨١، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي يَثْبُتُ الْإِيْمَانُ، وَيَثْبُتُ أَنَّهَا وَصَفَتْ اللَّهَ بِالْأُلُوْهِيَّةِ، وَالنَّبِيَّ بِالرَّسَالَةِ، هُوَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى، وَالَّتِي يَسْأَلُهَا فِيهَا: مَنْ رَبُّكَ؟ الَّتِي يَرْوِيهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، لِأَنَّهُ بِالسُّؤَالِ لَوْحَدَهُ أَيْنَ اللَّهُ - كَمَا أَرَى - لَا يَثْبُتُ إِيْمَانٌ وَلَا يَنْتَقِي كُفْرٌ، وَلَكِنْ السُّؤَالُ الْأَهَمُّ: مَنْ رَبُّكَ، حَيْثُ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَبُّكَ؟» قَالَتْ: اللَّهُ، قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أَعْتَقَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

(٢) الْإِسْلَامُ وَالْإِيْمَانُ اسْمَانِ مُتَرَادِفَانِ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ، لِأَنَّ الْإِيْمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، وَالْإِسْلَامُ هُوَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ نَفْسَهُ بِكَلِمَتَيْهَا، وَقِيلَ: الْإِسْلَامُ الْكَلِمَةُ، وَالْإِيْمَانُ الْعَمَلُ، وَيَرَى الْبَاقِلَانِي مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنَّ الْإِيْمَانُ خَصْلَةٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَكُلُّ إِيْمَانٍ إِسْلَامٌ، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْلَامٍ إِيْمَانٌ، يَنْظُرُ: النَّسْفِيُّ، تَبْصُرَةُ الْأَدْلَةِ، ص٣٤٧، الْبَاقِلَانِي، التَّمْهِيدُ، ص٣٤٧.

(٣) الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيْمَانِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لِأَنَّ مَعْنَى الْإِيْمَانِ التَّسْمِيَّ بِهِ عَلَى التَّمَامِ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ، وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْمَاتَرِيْدِيَّةُ، وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْأَشْعَرِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ ذَلِكَ شَكًّا فِي الْإِيْمَانِ، وَإِنَّمَا نَظَرًا إِلَى الْخَاتَمَةِ، يُنْظَرُ: التَّفْتَازَانِيُّ، شَرْحُ الْمَقَاصِدِ، ج٢، ص٢٦٣، الْكَمَالُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ، الْمَسَامِرَةُ، ص٣٣٨. شَيْخُ زَادِهِ، نَظْمُ الْفَرَائِدِ وَجَمْعُ الْفَوَائِدِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ، ص٦٤.

وَذَكَرَ نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى⁽¹⁾ عَنْ أَبِي مُطِيعِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ⁽²⁾ فِي كِتَابِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ حَدِيثِ صَاحِبِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: نَعَمْ حَدَّثَنِي حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ⁽³⁾ أَنَّ حَارِثَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- الْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بَكَى، قَالَ مُعَاذٌ: مَا يُبْكِيكَ يَا حَارِثُ؟ قَالَ: مَا يُبْكِينِي مَوْتُكَ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْآخِرَةَ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى، لَكِنْ مَنِ الْمُعَلِّمُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: مَهْلًا، وَعَلَيْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَوْصِنِي، فَأَوْصَى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِحْذَرِ زَلَّةَ الْعَالِمِ، قَالَ: فَمَاتَ مُعَاذٌ وَقَدِمَ الْحَارِثُ الْكُوفَةَ إِلَى أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَتَوَدَّيَ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: فُؤُومُوا إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ حَقًّا لِكُلِّ مُؤْمِنٍ سَمِعَهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، فَتَظَرُّوا إِلَيْهِ، وَقَالُوا: إِنَّكَ مُؤْمِنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي مُؤْمِنٌ، فَتَعَامَرُوا بِهِ، فَلَمَّا خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلْحَارِثِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، فَتَكَسَّ الْحَارِثُ رَأْسَهُ وَبَكَى، وَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ مُعَاذًا، فَأَخْبَرَ بِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ (ل205ب)

(1) هو نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ، نصير بن يحيى وقيل نصر البلخي، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني عن محمد، روى عنه أبو عتاب البلخي، توفي سنة 268هـ. يُنظر: محيي الدين الحنفي (ت: 775هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي، د/ط، ت، ج2، ص 200.

(2) هو الحكم بن عبد الله بن مسلم، أبو مطيع البلخي الخراساني، الفقيه، صاحب أبي حنيفة، قال الذهبي: "كان بصيراً بالرأي علامة كبير الشأن، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر"، عيَّبَ عليه الإرجاء، أخذ عن أبي حنيفة، وسمع شعبة ومالكاً، وغيرهما، وكان على قضاء بلخ، وهو كبير المحل عند الحنفيين، مات سنة ثمان ومائتين، ويقال: إحدى وتسعين ومائة، يُنظر: الذهبي (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1382 هـ، 1963 م، ج1، ص574، القزويني (ت: 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ، ج3، ص925.

(3) حماد ابن أبي سليمان: هو شيخ أبي حنيفة، ثقة، ويكنى أبا إسماعيل مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، وكان ممن أرسل به معاوية بن أبي سفيان إلى أبي موسى الأشعري وهو بدومة الجندل، قال: وأجمعوا جميعاً على أن حماد بن أبي سليمان توفي سنة عشرين ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك، يُنظر: ابن سعد البغدادي، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410 هـ، 1990 م، ج6، ص324، ويُنظر: ابن شاهين (ت: 385هـ)، تاريخ أسماء النقات، ت: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1404هـ، 1984م، باب: من اسمه حماد، ص66.

لَهُ: إِنَّكَ لَمُؤْمِنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي لَمُؤْمِنٌ، قَالَ: فَتَقُولُ: إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ مُعَاذًا، فَإِنَّهُ أَوْصَانِي أَنْ أَحْذَرَ زَلَّةَ الْعَالِمِ، وَلَا أَخْذُ بِحُكْمِ الْمَنَافِقِ، قَالَ: فَهَلْ مِنْ زَلَّةٍ رَأَيْتَ؟ قَالَ: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هَلْ كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ يَوْمِئِذٍ عَلَى ثَلَاثٍ فَرَقٍ مُؤْمِنٌ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَكَافِرٌ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَمُنَافِقٌ فِي السِّرِّ؟ فَمِنْ أَيِّ الثَّلَاثَةِ أَنْتَ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَإِذَا نَشَدْتَنِي بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَإِنِّي مُؤْمِنٌ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، قَالَ الْحَارِثُ: فَلِمَ لَمْتَنِي حَيْثُ قُلْتَ: إِنِّي لَمُؤْمِنٌ؟ قَالَ: أَجَلْ، هَذِهِ زَلَّتِي، فَادْفِنُوهَا عَلَيَّ، فَرَحِمَ اللَّهُ مُعَاذًا⁽¹⁾.

وَرُوي عَنْ سَهْلِ بْنِ مَرْجَمٍ⁽²⁾ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِمَّنْ يَشُكُّ - يَعْنِي فِي الْإِيمَانِ - إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: "إِذَا أُدْخِلْتَ حُفْرَتَكَ، فَجَاءَ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ يَسْأَلَانِكَ مَا دِينُكَ؟ هَلْ تَشُكُّ سَاعَتَيْدٍ؟" قَالَ: فَبَكَى الرَّجُلُ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: "مَا رَحِمْتُ أَحَدًا مَا رَحِمْتُ هَذَا"⁽³⁾.

وَرُوي عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ قَتَادَةُ الْكُوفَةَ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ وَيُجِيبُهُمْ، فَأَتَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَ لَهُ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَرِغِبْتَ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (ل206) وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ

(1) يُنظر: أبو حنيفة النعمان، الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة (ت: 150 هـ)، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1999، ت: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، ص117، ويُنظر: أبو حنيفة النعمان أيضاً، الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط1، 1419 هـ - 1999 م، ص117.

(2) سهل بن مَرْجَم: من أهل مرو، وكان: فقيهاً، مفتياً، عابداً، ويكنى أبا بشر، المروزي، روى عن عبد العزيز. روى عنه حبان بن موسى المروزي. قال ابن أبي حاتم: "كان يُقال: إنه من الأبدال"، يُنظر: ابن أبي حاتم الرازي (ت: 327 هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271 هـ، 1952 م، ج4، ص204، ويُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص265.

(3) بحث في كتب الآثار والسيرة والتراجم، لم أجده.

إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴿١٣٠﴾ [البقرة: ١٣٠]، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١).
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: "إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّوَجُّهِ إِلَى قِبَلَتِنَا لَا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى قِبَلَتِنَا وَلَيْسُوا عَلَى دِينِنَا، كَالْغُلَاةِ: حَيْثُ يَدْعُونَ نُبُوَّةَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَكَمَنْ يَدَّعِي مِنْهُمْ أَنَّهُ إِلَهٌ^(٢)، وَكَالْقَدَرِيَّةِ: يَزْعُمُونَ وُجُودَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى"^(٣).

وَكَمَنْ يَدَّعِي مِنْهُمْ الْخَالِقِيَّةَ لِكُلِّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّنْ دَبَّ وَدَرَجَ^(٤)، وَكَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ جِسْمٌ عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ^(٥)، وَكَمَنْ يَدَّعِي مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْمَحَبَّةَ تُزِيلُ

(١) بحث في كتب الآثار والسيرة والتراجم، لم أجده.

(٢) كَالْقَرَامِطَةِ وَالْعَبِيدِيَّةِ الَّذِينَ كَانُوا موجودين في المغرب ومصر، يُنظر: ابن تيمية (ت: 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ت: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت بيرو - 1417هـ - 1997م، ج 8، ص 5، ابن تيمية أيضاً: بغية المُرْتَد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ت: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1415هـ، 1995م، ص 490.

(٣) تقدم الكلام عن القدرية، يُنظر: ص 97.

(٤) وهم المعتزلة وغيرهم، حيث قالوا: "إِنَّ كُلَّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّنْ جَلَّتْ رُتْبَتُهُ كَالْمَلَكِ وَالْبَشَرِ أَوْ صَغُرَتْ جُنَّتُهُ كَالْبَقِّ وَالْبَعُوضِ، وَانْحَطَّتْ رُتْبَتُهُ: كَالْكَلْبِ، وَالْخَنَزِيرِ، فَهُوَ خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ" يُنظر: الماتريدي، التوحيد، باب اختلاف الفرق في أفعال الخلق، ص 235، 242، وباب مسألة في القضاء والقدر، ص 305، وباب في ذم القدرية، ص 322، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص 323. 332.

(٥) وهم المجسمة، ويقصد بهم من وصفوا الله بأنه: جسم وشبهه بخلقه، ويقال لهم: المشبهة أيضاً، ولكنهم صرَّحوا بالجسمية، يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين ج 1/282، 283، البغدادي، الفرق بين الفرق ص 216، 227، 228، الجرجاني، التعريفات، ص 216.

التَّكْلِيف⁽¹⁾، وَكَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حُلُولًا وَاتِّحَادًا بِالْأَنْفُسِ⁽²⁾، وَنَحْوِ هَذَا مِنْ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ وَالْإِلْحَادِ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا نُمارِي فِي الدِّينِ)

فَمَعْنَاهُ: وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ بَصِيرَةٍ (ل206ب)، وَإِنَّمَا نَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مَا دَعَانَا إِلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوِ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، فَتَعْتَمِدَ عَلَيْهَا وَلَا نَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَقَائِيسِ النَّاشِئَةِ مِنْ هَوَى النَّفْسِ، مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ هُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ وَثِقَلَةُ شَرِيعَتِهِ لِاسْتِحَالَةِ دُخُولِ الْقَدِيمِ تَحْتَ الْقِيَاسِ وَالْمَقَادِيرِ، وَلَا تُبْنَى الْعَقَائِدُ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ⁽⁴⁾؛ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ يَقِينًا⁽⁵⁾.

(1) قالت بذلك جماعة من غلاة الصوفية، وأن الولي ربما سقط عنه بعض التكليف بمقام المحبة والقرب والمعرفة، ينظر: القشيري، أبي القاسم، عبد الكريم، الرسالة القشيرية، ت: د. عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، د/ت، ط، ج2، ص488، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، ج2، ص397.

(2) الحلول هو: عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، فيسمى الساري: حالاً، والمسري فيه: محلاً، يُنظر: الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م، ص92، الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص215.

الاتحاد: هو اختلاط وامتزاج، وهو صيرورة شيئين شيئاً واحداً، لا بأن ينتقي أحدهما ويبقى الآخر، أو ينتقيان معاً ويحدث شيء ثالث، فإن ذلك محال قطعاً، يُنظر: الباقلاني، التمهيد، ص86، الطوسي، تلخيص المحصل، ص450.

(3) هذا القول والذي قبله من كلام بعض غلاة الصوفية، يُنظر: القادري المصباحي، جمع الفرائد بإشارة شرح العقائد، ص62، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص155، وقد تقدم الكلام عن الغلاة والمشبّهة والمجسمة، انظر: المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص91.

(4) في هامش (ص): القول في مبنى العقائد.

(5) ذهب الماتريدية أن أحاديث الآحاد لا توجب العلم ولكن توجب العمل، وقد نص على عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد الماتريدي في كتاب التوحيد، (التأويلات)، وذكر أن خبر الآحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة، ولكنه يجب العمل به، يُنظر: الماتريدي، التوحيد، ص8، 9، تأويلات أهل السنة، ج9، ص617، منكوبرس، ل14، ج9، ص100، وقالت الأشعرية كذلك: أن أحاديث الآحاد لا توجب العلم، يُنظر: ابن فورك، مشكل الحديث، ص270، الجويني، الإرشاد، ص161، ويقول القاضي عبد الجبار من المعتزلة: "وأما ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً كأخبار الآحاد، وما هذه سبيله يجوز العمل به، فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا"، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص259.

وَالْأَصْلُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ التَّوْقِيفُ⁽¹⁾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةُ ۖ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وَقَالَ تَعَالَى لَهُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]، أَيَّ عَلَى حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ.

وَلَمَّا كَثُرَتِ الْأَحَادِيثُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اِسْتَدَّتْ عِنَايَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ بِجِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ، وَعَرَضُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَأُصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَاجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَزَيَّفُوا مَا خَالَفَ الْأُصُولَ، حَتَّى وَضَعَ الْحَفَاطُ كُتُبًا فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ وَالْكَذَّابُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا (ل207) أَلْفَ حَدِيثٍ⁽²⁾.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ، صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽³⁾ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»⁽⁴⁾.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ - صَاعِدُ - ، فَقَالَ: وَرُوِيَ عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ

(1) قَالَ الْغَزْنَوي شَارِحَ الطَّحَاوِيَّةِ: "وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ بِمَحْضِ الْعَقْلِ مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعِ مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ التَّوْقِيفُ، وَلَا نَخُوضُ بِالْفِكْرِ فِي ذَاتِهِ الَّتِي تَحِيرُ الْأَفْكَارَ، فَرُبَّمَا يُوْدِي إِلَى الْإِنْكَارِ، بَلْ نَتَفَكَّرُ فِي أَعْمَالِهِ وَصَنَعِهِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَاصِرٌ عَنْ إدْرَاكِ كُنْهِ كِبْرِيَائِهِ"، الْغَزْنَوي، شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، ص109، وَقَالَ الْإِسْبَاحِيُّ فِي الْمَوَاقِفِ: "تَسْمِيَتُهُ تَعَالَى بِالْأَسْمَاءِ تَوْقِيفِيَّةٌ أَيْ يَتَوَقَّفُ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْإِذْنِ فِيهِ، وَذَلِكَ لِلْحَاجَةِ إِلَى احْتِرَازِ مَا يُوْهَمُ بِاطِلَالٍ لِعَظَمِ الْخَطَرِ فِي ذَلِكَ"، الْإِسْبَاحِيُّ، كِتَابُ الْمَوَاقِفِ، ت: د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمِيرَةَ، دَارُ الْجِيلِ، بَيْرُوتَ، ط1، 1997، الْمُرْصِدُ السَّابِعُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، الْمَقْصِدُ الثَّلَاثُ، ج3، ص306.

(2) أَخْرَجَ الْخَطِيبُ فِي الْكِفَايَةِ: قَالَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، يَقُولُ: "وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ"، الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت: 463هـ)، الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ، ت: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّورِقِيُّ، إِبْرَاهِيمُ حَمْدِي الْمَدَنِي، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ، د/ط، ت، ص431، وَيُنْظَرُ: الْعُقَيْلِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مُوسَى بْنِ حَمَادٍ، (ت: 322هـ)، الضَّعْفَاءُ، ت: د. مَازِنُ السَّرِيسَاوِي، دَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِصْرَ، ط2، 2008 م، ج1، ص108.

(3) صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ، انْظُرْ: ص26.

(4) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُسْلِمٌ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ، بَابُ فِي الضَّعْفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ، رَقْمُ (7)، ج1، ص12، أَحْمَدُ، مُسْنَدُ أَحْمَدَ، رَقْمُ (7762)، ج12، ص19.

وَكِتَابُ الْإِعْتِقَادِ، لِمُؤَلِّفِهِ: صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي مَطْلَبٍ: مَصَادِرُ الْمُؤَلِّفِ ص26.

عَلَيْنَا فَوَعِظْنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرِفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذَا مَوْعِظَةٌ مُودِعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟، فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِ: تَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي، فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»⁽¹⁾.

وَرَوَى الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رُويَ لَكُمْ عَنِّي حَدِيثٌ، فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا وَافَقَ فَاقْبَلُوهُ، وَمَا خَالَفَ فَرُدُّوهُ»⁽²⁾.

(1) يُنظر: صاعد بن محمد، الاعتقاد، ص184، والحديث أخرجه: الإمام أحمد، المسند، حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، الحديث رقم (17144)، ج28 ص383، ورواه الترمذي وصححه، الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، باب الأخذ بالسنة واجتناب البدع، الحديث رقم (2676)، ج5، ص44، أبو داود، سنن أبي داود، باب في لزوم السنة، الحديث رقم (4607)، ج4، ص200، معنى البدعة: له تعريفان: الأول: يعرفها تعريفاً واسعاً فيجعلها تشمل كل ما أحدث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويجعل منها الحسن والمذموم، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، ص3، أبي شامة (ت: 665هـ)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، مطبعة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1401هـ، 1981م، ص28، والثاني: يجعل البدعة الشرعية هي الحدث المذموم في الدين مما ليس له أصل في الشرع، ولا تكون إلا مذمومة، يُنظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ص252، الشاطبي، الاعتصام، ج1، ص188.

(2) قال ابن الساجي: قال أبي رحمه الله: "هذا حديث موضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم". قال: وبلغني عن علي بن المدني، أنه قال: "ليس لهذا الحديث أصل، والزنادقة وضعت هذا الحديث"، يُنظر: ابن بطة (ت: 387هـ)، الإبانة الكبرى، ت: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التوجيهي، دار الراجية للنشر والتوزيع، الرياض، باب: ذكر ما جاءت به السنة من طاعة الرسول، ج1، ص265، يُنظر: الخطابي (ت: 388هـ) معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351 هـ، 1932 م، باب: النهي عن الجدال في القرآن، ج4، ص299. وذكره الصغاني في الموضوعات، الصغاني (ت: 650 هـ)، الموضوعات، ت: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1405هـ، رقم (134)، 1405 هـ، ص76.

وَذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ⁽¹⁾ (ل207ب) فِي كِتَابِ تَحْدِيدِ أُدْلَةِ الشَّرْعِ، فِي فَصْلِ أَقْسَامِ الْخَبَرِ وَانْتِقَادِهِ: هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِإِجَابِ عَرْضِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عِنْدَ أُمَّةِ الْفِقْهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَصْلُ الْحُجَجِ، وَبِهِ تَنْبُتُ الرِّسَالَةُ، وَقَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَهُوَ الْمُهِمُّ عَلَى الْكُتُبِ السَّمَاءِيَّةِ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، بِهِ عُرِفَ تَحْرِيفُ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا حَرَفُوا وَبَدَّلُوا مِنَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ⁽²⁾.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِرَدِّ الْمُتَنَازِعِ إِلَيْهِ وَإِلَى الرَّسُولِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فَقَالَ أَيْمَةُ التَّحْقِيقِ⁽³⁾: الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ: الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ هُوَ: الرَّدُّ إِلَى السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ⁽⁴⁾، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيًّا وَجَبْرِيلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا، قَدْ كَانَ أَهْلُ النِّفَاقِ، وَمَنْ يَطْلُبُ شَيْنَ الدِّينِ مِنْ مَرَدَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ يَأْتُونَهُ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْ عِنْدِهِ وَيُغَيِّرُونَ مَا سَمِعُوا مِنْهُ، عَلَى مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ (ل208أ) مَا يَبْتَثُونَ ۖ﴾ [النساء: ٨١]، حَتَّى صَارَ الْإِخْبَارُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ آيَةً مِنْ آيَاتِ رِسَالَتِهِ، فَكَيْفَ تُؤْمِنُ غَائِلَةُ الزَّانِدَةِ وَالْوَضَاعِينَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ وَإِمْتِدَادِ الزَّمَانِ، وَحَتَّى أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَضَاعِينَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ طَلَبًا لِشَيْنِ دِينِهِ وَإِفْتَانِ أُمَّتِهِ، وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي

(1) الدبوسي: تقدمت ترجمته، ص 25.

(2) الدبوسي (ت: 430هـ)، تقويم الأدلة، ت: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، 2001م، باب: القول في انتقاد خبر الواحد بعد ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم مُسْنَدًا أو مُرْسَلًا، ص196.

(3) ويقصد بهم علماء التفسير، يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص233، الطبري، أبو جعفر (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م، باب: تفسير قوله: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ﴾ [النساء: ٥٩]، ج8، ص505، ويُنظر: السيوطي (ت: 911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالماثور، ت: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، 1424هـ، 2003م، ج4، ص513.

(4) تقدم تعريف الحديث المتواتر، يُنظر: ص137.

الْمَشَاهِيرِ: « سَيَبْعُثُ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ »⁽¹⁾، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَلَاءِ صَاعِدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نُمَارِي فِي الدِّينِ).

فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: مَعْنَاهُ لَا نُخَاصِمُ أَهْلَ الْحَقِّ بِإِلْقَاءِ شُبُهَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَلَيْهِمُ التِّمَاسَا لِإِمْتِرَائِهِمْ وَمِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ إِلَى الْبَاطِلِ وَتَلْبِيسِ الْحَقِّ⁽²⁾، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَتَمَارَوْنَ، فَقَالَ: «أَنْهَاكُمْ عَنْ هَذَا، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْمُتَنَطِّعُونَ - يَعْنِي: الْمُتَعَمِّقِينَ فِي الْكَلَامِ»⁽³⁾.

وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»⁽⁴⁾، وَتَفْسِيرُ هَذَا وَنَحْوِهِ مَا رُوِيَ فِي الْمَشَاهِيرِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ يَوْمًا فَأَكْثَرُوا عَلَيْهِ فِي السُّؤَالِ: فَقَالَ رَجُلٌ أَيْنَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: فِي النَّارِ، وَقَالَ آخَرُ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: (ل208ب) فَلَانٌ، ثُمَّ غَضِبَ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ فِي مَقَامِي هَذَا إِلَّا أَنْبَأْتُكُمْ، فَجَبَنِي عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: يَا

(1) لم أجده بهذا اللفظ، واللفظ الوارد هو ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان فيكون بينهما مقتلة عظيمة، دعواهما واحدة، ولا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون، قريباً من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله»، البخاري، صحيح البخاري، باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث رقم(360)، ج4، ص200، مسلم، صحيح مسلم، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، الحديث رقم(157)، ج4، ص2239.

(2) روي عن أبي يوسف أنه قال: "كنت عند أبي حنيفة إذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجالان، فقالوا: إن أحد هذين يقول: إن القرآن مخلوق، والآخر ينازعه ويقول: القرآن غير مخلوق، فقال رضي الله عنه: لا تصلوا خلفهما. فقلت: أما الذي يقول القرآن مخلوق، فنعم، لأنه لا يقول بقدوم القرآن، وأما الآخر، فما باله لا يُصلي خلفه؟ قال: إنهما تنازعا في الدين، والمنازعة في الدين بدعة"، يُنظر: الميداني، شرح الطحاوية، ص95، الشيباني، شرح الطحاوية، ص27.

(3) الحديث رواه الإمام مسلم بلفظ: عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هلك المتنتفعون قالها ثلاثاً»، مسلم، صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، باب هلك المتنتفعون، الحديث رقم(2670)، ج4، ص2055، قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: "المتعقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم"، النووي، شرح صحيح مسلم، ج16، ص220

(4) أخرجه مسلم في صحيحه: عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، الحديث رقم(1337)، ج2، ص975.

رَسُولَ اللَّهِ، أَعْفُ عَنَّا، يَعْفُ اللَّهُ عَنْكَ»⁽¹⁾، وَمِنْ ذَلِكَ: سُؤْلُهُمْ إِيَّاهُ عَنِ السَّاعَةِ⁽²⁾، وَعَنِ الْقَدَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قَالَ أَيْمَةُ الْهُدَى⁽³⁾: وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ نَهْيِهِ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ أَحْكَامِ الدِّينِ وَعَمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، فَإِنَّهُ بُعِثَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا رُوِيَ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ دَخَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالُوا: بَشَرْتَنَا فَأَعْطِنَا، ثُمَّ أَتَاهُ أَهْلُ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى، يَا أَهْلَ الْيَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلَهَا بَنُو تَمِيمٍ»، فَقَالُوا: قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْنَاكَ لِنَتَّقَكَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ مَا كَانَ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»⁽⁴⁾، فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُمْ جَاؤُوا لِيَتَّقَهُوا فِي الدِّينِ، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْمُحَدَّثِ وَالْقَدِيمِ⁽⁵⁾، فَأَخْبَرَهُمْ: أَنَّهُ كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ قَدَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَزَلِّيَّتِهِ، وَحَدَّثَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْجِهَاتِ السِّتِّ، وَالْعَرْشِ وَسَائِرِ أَقْسَامِ الْعَالَمِ، وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنِ ذَلِكَ، بَلْ أَجَابَهُمْ بِمَا هُوَ الْفَرَضُ الْمُتَعَيَّنُ (ل209) عَلَى كُلِّ مُكَافٍ عَقْلًا وَشَرْعًا.

(1) يُنْظَرُ: بِالْمَعْنَى نَفْسَهُ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِي، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ يَزِيدَ بْنِ كَثِيرٍ بْنُ غَالِبٍ الْأَمَلِي (ت: 310هـ)، جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، ت: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط1، 1420 هـ - 2000 م، الْحَدِيثُ رَقْمُ (12801)، ج11، ص101، وَيُنْظَرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ (ت: 711هـ)، مُخْتَصَرُ تَارِيخِ دِمَشْقَ لِابْنِ عَسَاكِرٍ، ت: رُوحِيَّةُ النَّحَاسِ، رِيَّاضُ عَبْدِ الْحَمِيدِ مَرَادٍ، مُحَمَّدٌ مَطْبِيعٌ، دَارُ الْفِكْرِ لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيعِ وَالنَّشْرِ، دِمَشْقُ، سُوْرِيَّة، ط1، 1402 هـ - 1984م، ج4، ص73، وَالْحَدِيثُ لَمْ أَجِدْهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالتَّخْرِيجِ.

(2) وَرَدَ السُّؤَالُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ السَّاعَةِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ: «أَيْنَ - أَرَاهُ - السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ» قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضَيَعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، الْبُخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، بَابُ: مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغَلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الْحَدِيثُ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (59)، ج1، ص21.

(3) يَقْصِدُ بِهِمْ عُلَمَاءُ الْمَاتَرِيذِيَّةِ فِي كُتُبِهِمْ، يَنْظُرُ: مَنَكُوبَرَسُ، النُّورُ اللَّامِعُ، ل5.

(4) الْبُخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧]، الْحَدِيثُ رَقْمُ (3191)، ج4، ص105.

(5) الْمَحْدَثُ: هُوَ مَا لَمْ يَكُنْ، فَكَانَ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ عَنِ عَدَمٍ، وَمَا كَانَتْ مَاهِيَّتُهُ قَابِلَةً لِلْعَدَمِ وَقَابِلَةً لِلْوُجُودِ، يُنْظَرُ: الْغَزَالِيُّ، الْأَرْبَعِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ، ص7، رَمَضَانَ أَفْنَدِي، شَرْحُ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ج1، ص47، و67.

وَالْقَدِيمُ: فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي لَمْ يَزَلْ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ مُحَدَّثٌ مُصْنُوعٌ مُبْتَدَأٌ لَهُ أَوَّلٌ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَهُ، وَهُوَ الْأَزَلِيُّ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، يُنْظَرُ: رَمَضَانَ أَفْنَدِي، شَرْحُ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ، ج1، ص65، التَّقَاتَزَانِيُّ، شَرْحُ الْمَقَاصِدِ، ج2، ص88.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)، وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا النَّصُّ الْأَمْرَ بِسُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَفْئَةٍ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ (التوبة: ١٢٢)، وَ هَذَا النَّصُّ تَضَمَّنَ الْأَمْرَ بِالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وَالتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ يَكُونُ بِالطَّلَبِ وَالسُّؤَالِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: إِلَّا أَنْ مَنِ ابْتُلِيَ بِالْمُمَارَاةِ - أَيِ بِالمُنَاطَرَةِ ذَبًّا^(١) عَنْ حَرِيمِ الدِّينِ - فَإِنَّهُ يُعْذَرُ فِيهِ، إِذْ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِالسُّنَّةِ، وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَمَنْ يَكُونُ مَعَ إِمَامٍ أَهْلِ الْعَدْلِ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْخَوَارِجِ^(٢).

وَاحْتَجَّ إِمَامُ الْهُدَى أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازِنِيُّ لِجَوَازِ الْمُنَاطَرَةِ؛ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَدَحْضِ الْبَاطِلِ، وَدَفْعِ شُبُهَاتِ الْمُبْطِلِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ خَبَرًا: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ...﴾ [البقرة: ٢٥٨]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فَأَخْبَرَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَاجَّ ذَلِكَ اللَّعِينِ حَتَّى قَطَعَهُ.

قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ: "قَدْ لَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْمُنَاطَرَةِ؛ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَدَفْعِ شُبُهَاتِ (ل209ب) الْبَاطِلِ، وَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ النَّهْيِ الْمَرْوِيِّ عَنِ الْمُمَارَاةِ، فَهُوَ عَنْ نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ"^(٣)، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ.

(١) أي دفعاً: من هاشم (ص).

(٢) يُنظر: بالمعنى نفسه، في جواز المناظرة، البزدوي، أصول الدين، ص135-144، الأشعري، الإبانة، ص133، والجويني، الإرشاد، ص393، ص286، والقاري، شرح الفقه الأكبر، ص261، وبحر الكلام، ص284، والبغدادي، أصول الدين، ص244، أحمد بن الحسين، شرح الأصول الخمسة، ص688.

(٣) المازيني: تأويلات أهل السنة، ج8.

عدم جواز الجدل في القرآن⁽¹⁾

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا تُجَادِلْ فِي الْقُرْآنِ)، فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: "قِيلَ أَرَادُوا بِهِذَا أَيْ: لَا نَسْتَغِلْ فِي الْقُرْآنِ بِتَأْوِيلِ أَهْلِ الزَّيْغِ؛ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ، حَمَلًا عَلَى التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالْقَوْلِ بِالْجَارِحَةِ".

وَقِيلَ: أَرَادُوا بِهِ أَيْ لَا تُجَادِلْ فِي وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ، بَلْ نَقْرَأْهُ بِكُلِّ مَا ثَبَتَ، فَيَنْصَرِفُ مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِلَى نَحْوِ مَا رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ فِي غَزْوِ الْبَابِ - «فَرَأَى أَمْدَادَ⁽²⁾ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَقْرَأُونَ قِرَاءَةً يُضَيِّفُونَهَا إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَرَأَى أَمْدَادَ الشَّامِ يَقْرَأُونَ قِرَاءَةً وَيُضَيِّفُونَهَا إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَرَأَى أَمْدَادَ الْكُوفَةِ يَقْرَأُونَ قِرَاءَةً وَيُضَيِّفُونَهَا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَتَجَرَّى بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ مُمَارَاةٌ وَجِدَالٌ، حَتَّى صَارَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ لِبَعْضٍ: قُرْآنِي خَيْرٌ مِنْ قُرْآنِكَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ حُذَيْفَةُ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَقَالَ: "لَأَشْكُونَكُمْ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، وَقَالَ: "إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هَلَكُوا بِمِثْلِ هَذَا"، ثُمَّ رَحَلَ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَقَالَ: "يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ل210أ) أَدْرِكِ النَّاسَ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِمَا رَأَى، فَجَمَعَ عُمَانُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ"⁽³⁾، فَاجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى كِتَابَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمَصَاحِفِ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمُنْزَلَةِ، وَبَعَثُوا إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مُصْحَفًا، وَقَالُوا: هَذَا كِتَابُ رَبِّكُمْ فَيُحْمَلُ قَوْلُ أَصْحَابِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَلَا تُجَادِلْ فِي الْقُرْآنِ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

(1) هذا العنوان موجود في هامش (ر).

(2) أمداد: هم الجماعات الغزاة الذين يمدون جيوش الإسلام في الغزو، واحد مدد، يُنظر: ابن علقم الشافعي (ت: 1057هـ)، دليل الفالحين، شرح رياض الصالحين، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4 1425 هـ - 2004 م، ج3، ص235.

(3) يُنظر: أبو جعفر الطحاوي (ت: 321هـ)، شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1415 هـ، 1494 م، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: (نزل القرآن على سبعة أحرف)، ج8، ص108، ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، باب جمع القرآن، ج9، ص17.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزَنَوِيُّ: إِنَّمَا قَالُوا هَذَا؛ حَسَمًا لِفَسَادِ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ⁽¹⁾:
إِنَّ الْقُرْآنَ وَجَدَ بِالْهَامِ غَرِيزِي طَبْعِي، وَالذَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ لِنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: ١١٤]، هَذَا أَيْضًا يُبْطِلُ
قَوْلَ الْمُلْحَدَةِ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَوِّرُهُ فِي نَفْسِهِ، فَيَنْظُمُهُ قُرْآنًا⁽²⁾.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ أَنَّ جَبْرِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ يَتِمَثَّلُ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ،
فَيُكَلِّمُهُ بِالْقُرْآنِ، وَيَتْلُوهُ عَلَيْهِ وَيُبَلِّغُهُ إِلَيْهِ⁽³⁾، ثُمَّ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُهُ عَلَى
النَّاسِ⁽⁴⁾.

(1) القرامطة: الملاحدة، من هاشم (ص)، والقرامطة: فرقة تفرعت من الإسماعيلية، قالت بنبوة محمد بن إسماعيل بن جعفر فقط، وهم منسوبون إلى حمدان الأشعث المعروف بـ قرمط بن الأشعث البقار، وقيل: إنَّ رئيسهم كان في أول دعوته يأمر من اتبعه بخمسين صلاة في كل يوم وليلة؛ ليشغلهم بذلك عما يريد تدبيره من المكيدة، ثم اتخذ نقيباً اثني عشر، وأسس لأتباعه دعوة ومسلماً يسلكونه، ودعا إلى إمام أهل البيت، ويقال لهم: الباطنية، يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص61، ويُنظر: ابن العديم، (ت: 660هـ)، بغية الطلب في تاريخ حلب، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر، د/ط، ت، ج2، ص933.

(2) حيث ذهبت القرامطة أن النبي عبارة عن شخص فاضت عليه من السابق بواسطة التالي قوة قدسية صافية مهياة، وأن النبي هو المستعد لذلك في اللحظة، وأما القرآن فهو عندهم تعبير محمد عن المعارف التي فاضت عليه من العقل الذي هو المراد باسم جبريل، يُنظر: أبو حامد الغزالي، فضائح الباطنية، ص41، البغدادي، الفرق بين الفرق ص 265، 299.

(3) ورد في السنة النبوية أن جبريل عليه السلام كان يتمثل للنبي صلى الله عليه وسلم رجلاً، فيعلمه القرآن، ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها: أن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي؟ فقال: «كل ذاك يأتي الملك أحياناً في مثل صلصلة الجرس فيفصم عني وقد وعيت ما قال، وهو أشده علي، ويتمثل لي الملك أحياناً رجلاً فيكلمني فأعي ما أقول»، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (3043)، ج3، ص1176.

(4) أخرج البخاري ومسلم: عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن الوحي: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني فأعي ما يقول»، البخاري، الصحيح الجامع، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم (2)، ج1، ص6، مسلم، المسند الصحيح، الفضائل، باب طيب عرق النبي صلى الله عليه وسلم في البرد وحين يأتيه الوحي، رقم (2333)، ج4، ص1816.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فَعَلَّمَهُ مُحَمَّدًا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ) (ل210ب)

فَصَرَّحُوا بِتَعْلِيمِ جِبْرِيلَ إِيَّاهُ إِبْطَالًا؛ لِتَوْهْمِ الْقَرَامِطَةِ أَنَّهُ يُصَوِّرُهُ فِي نَفْسِهِ إِلَهَامًا،
إِذِ التَّعْلِيمُ وَالتَّلْقِينُ مِنَ الْمَلِكِ يَكُونَانِ إِسْمَاعًا ظَاهِرًا وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى جَعْلِهِمَا غَرِيزِيًّا
طَبِيعِيًّا.

وَأَمَّا وَجْهُ سَيَادَتِهِ وَتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمْ فِي الشَّرَفِ وَالرُّتَبَةِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِيمَا مَضَى،
وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ كَانَ أَوَّلَهُمْ مَذْكُورًا، ثُمَّ صَارَ آخِرَهُمْ مَبْعُوثًا⁽¹⁾، فَصَارَ مُقَدِّمًا وَ مُصَدِّرًا،
وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِهِ أَفْضَلَهُمْ، وَلِأَنَّهُ بُعِثَ إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ جَمِيعًا، فَقَامَ بِنُصْرَةِ
الْمُرْسَلِينَ، وَإِحْيَاءِ سُنَنِهِمْ، وَنَشْرِ مَحَاسِنِهِمْ، وَذَبَّ عَنْهُمْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِمْ مِنْ أَقَاوِيلِ
الْمُبْطِلِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ
سُلَيْمَنَ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، عَلَى مَا
ذَكَرَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي سَبَبِ نُزُولِهِ⁽²⁾: إِنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يَنْسُبُونَ إِلَى سُلَيْمَانَ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ عِلْمَ السِّحْرِ، فَبَرَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ بِكِتَابِهِ، عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ خِصَالِ السِّيَادَةِ، إِذْ قِيلَ: "السَّيِّدُ مَنْ يَقُومُ بِأُمُورِ مَنْ
يَسُودُ عَلَيْهِمْ"⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَكَلَّامُ اللَّهِ لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ) (ل211أ)

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كنت أول النبيين في الخلق وآخرهم في
البعث»، أخرجه الطبراني، (ت: 360هـ)، مسند الشاميين، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة،
بيروت، 1405هـ، 1984م، ج4، ص34، وابن أبي حاتم، (ت: 327هـ)، تفسير القرآن العظيم، ت: أسعد
محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط3، 1419هـ، الحديث أو الأثر رقم
(17595)، ج9، ص3116، وأخرجه البغوي عن أبي هريرة مرفوعًا، البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين
بن مسعود بن محمد بن محمد بن الفراء الشافعي (ت: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، ت: عبد
الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420 هـ، (1389)، ج3، ص232.

(2) يُنظر: النيسابوري، أسباب نزول القرآن، ص32.

(3) ورد في الأثر: "سيد القوم خادهم"، السيوطي، جامع الأحاديث، ج13، ص324.

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا سَبَقَ بَيَانُ كَلَامِ اللَّهِ أَزْلِيًّا قَائِمًا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ هُوَ تَعَالَى حَيٌّ، مُتَكَلِّمٌ، فَكَانَ الْكَلَامُ صِفَتَهُ، كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، فَلَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، إِذْ كَلَامُهُمْ مُحَدَّثٌ، وَلَا مُسَاوَاةَ بَيْنَ الْأَزْلِيِّ وَالْمُحَدَّثِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا قَامَ مِنَ الْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ عَلَى كَوْنِهِ أَزْلِيًّا قَائِمًا بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ).

فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ⁽²⁾، وَخِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ بَاطِلٌ وَضَلَالٌ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ أَنَّ مَنْ خَالَفَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ لَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ، إِذِ الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِنْقِيَادُ وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ مَا قَامَ الدَّلِيلُ الْمَوْجِبُ⁽³⁾.

وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ⁽⁴⁾ فِي كِتَابِ تَحْدِيدِ أدْلَةِ الشَّرْعِ: إِنَّ صَاحِبَ الْهَوَى⁽⁵⁾ لَا يُعَدُّ خِلَافَهُ فِيمَا نُسِبَ بِهِ إِلَى الْهَوَى لِخِلَافِهِ دَلِيلًا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ حُجَّةٌ مُوجِبَةٌ⁽⁶⁾.

(1) إن الله تعالى متكلم بكلام واحد، وهو صفة أزلية، ليست من جنس الحروف والأصوات، وهي صفة منافية للسكوت والاقفة، والله تعالى متكلم بها، وأمر، ناه، مخبر، وهذه العبارات دالة عليها، وتسمى العبارات كلام الله تعالى على معنى أنها عبارات عن كلام الله الأزلي القائم بذاته، وهو المعنى بقولنا: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، النسفي، أبو المعين، التمهيد لقواعد التوحيد، ص 174، 175.

(2) تقدم الكلام عن مسألة خلق القرآن، يُنظر: المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق أم غير مخلوق، ص 83.

(3) قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِئِكَ مَا تَأْمُرُ وَتُصَلِّهِمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، والدليل هو: ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطراره، الباقلاني، الإنصاف، ص 25، الجويني، الشامل في أصول الدين، ج 2، ص 60، أما الموجب فهو: العلة المؤثرة التي تلازم المعلول، التفتازاني، شرح المقاصد، ج 2، ص 79.

(4) أبو زيد الدبوسي: تقدمت ترجمته، ص 25.

(5) صاحب الهوى: هو صاحب الملة الباطلة، وهو الذي يعرض عن الدليل ويتبع الهوى، يُنظر: البزدوي، كشف الأسرار، ج 3، ص 36، الشاطبي، الاعتصام، ج 2، ص 337،

(6) الدبوسي، تقويم الأدلة في أصول الفقه، ص 30.

النهي عن تكفير المسلمين

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا تُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ).

فَإِنَّمَا (ل211ب) أَرَادُوا بِأَهْلِ الْقِبْلَةِ بِلَاغَ التَّعْرِيفِ: مَا قَدَّمُوا بَيَانَ نَعْتِهِمْ بِقَوْلِهِمْ: وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، إِذْ أَهْلُ الْقِبْلَةِ فِي التَّحْقِيقِ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالتَّصَدِيقِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا الْفِرْقَ الَّتِي اسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَلَمْ يَدِينُوا بِدِينِنَا عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُ أَنْوَاعِهِمْ⁽¹⁾، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِمْ ذَلِكَ أَيْ لَا تُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ⁽²⁾، وَإِنَّمَا شَرَطُوا اسْتِحْلَالَ الذَّنْبِ دُونَ ارْتِكَابِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَلَّ صَارَ زَادًا لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ التَّحْلِيلَ وَالتَّحْرِيمَ فِي الْأَصْلِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ دُونَهُ تَحْلِيلُ شَيْءٍ، وَلَا تَحْرِيمُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا اسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَكُونُ مُنَازَعًا فِيمَا تَقَرَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُنَازَعَةً فِي الرُّبُوبِيَّةِ، فَيَكْفُرُ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الذَّنْبِ ثَبَتَتْ بِذِلِيلِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ وَالْحِكْمَةِ، فَيَنْتَظِمُ اسْتِحْلَالُهُ الذَّنْبِ الرَّدَّ وَالتَّخَطُّطُ، كَكُفْرِ إِبْلِيسَ حَيْثُ انْتَضَمَ تَخَطُّطُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا صَنَعَ، وَالرَّدَّ لِحُكْمِهِ وَأَمْرِهِ⁽³⁾.

وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ عَنِ تَكْفِيرِهِ (ل212أ) إِذْ لَمْ يَسْتَحِلَّ، فَلِأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالْإِيمَانِ، وَمَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَيَاشِرَ الْمَعْصِيَةِ بِجَوَارِحِهِ، وَالْمَعْصِيَةُ ضِدُّ الطَّاعَةِ لَا ضِدُّ الْإِيمَانِ، وَمَا ضِدُّ الْإِيمَانِ هُوَ الْكُفْرُ، وَمَحَلُّهُمَا الْقَلْبُ، فَإِذَا وُجِدَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ الْآخَرُ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ وَالطَّاعَةُ،

(1) تقدم الكلام عنهم في أول المطلب.

(2) قال الإمام أبو حنيفة: "ولا تكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه: مؤمناً حقيقة، ويجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير كافر"، أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ص43، وقال الإمام الأشعري في الإبانة: "ونرى بأن لا تكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كد: الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج وزعمت أنهم كافرون، ونقول: إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر مثل: الزنا، والسرقة، وما أشبهها مستحلاً لها غير معتقد لتحريمها، فقد كان كافراً"، الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص10.

(3) من استحل الكبيرة، فهو كافر؛ لإنكاره ما حرم الله تعالى بالدلائل القطعية، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44]، يُنظر: البابرتي، شرح الطحاوية، ص103.

فَمَحِلُّهُمَا الْجَوَارِحُ، فَلَا تَتَعَدَّى الْمَعْصِيَةُ عَنِ الْمَحَلِّ الْمُبَاشِرِ لَهَا إِلَى مَحَلِّ الْإِيمَانِ بِدُونِ إِعْتِقَادِ الْحِلِّ.

وَأَمَّا تَعَلُّقُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَرِزَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا ۖ﴾ [النساء: ٩٣]، فَلَا تَعَلُّقَ لِلْخَوَارِجِ فِي التَّكْفِيرِ بِالذَّنْبِ، وَلَا لِلْمُعْتَرِزَةِ فِي تَخْلِيدِ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ فِي النَّارِ عَلَى التَّأْيِيدِ^(١)؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْخُلُودِ الَّذِي هُوَ طُولُ الْمُكْتِ، فَيَكُونُ الْخُلُودُ الْمَذْكُورُ كِنَايَةً عَنْ مَكْتِهِمْ فِي الْعَذَابِ مُدَّةً مَدِيدَةً، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: فَجَازِيهِ، بَلْ قَالَ: فَجَزَاؤُهُ، فَلَا يَكُونُ الْعَقُوبُ خُلْفًا^(٢).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا وَارْتَدَّ"^(٣)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا لِإِيمَانِهِ، وَالْقَاتِلُ مُتَعَمِّدًا لِأَجْلِ إِيْمَانِهِ، يَكُنْ مُرْتَدًّا، فَيَسْتَحِقُّ الْخُلُودَ الْمُؤَبَّدَ (ل212ب).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ مِنْ عَمَلِهِ)

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ رَدًّا عَلَى الْمُرْجئةِ الْخَبِيثَةِ^(١)، حَيْثُ زَعَمُوا: لَا يَضُرُّ الْمُؤْمِنَ ذَنْبٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَهُوَ خِلَافُ النُّصُوصِ السَّمْعِيَّةِ، فَقَدْ وَرَدَ الْكِتَابُ بِوَعِيدِ^(٢) أَصْحَابِ

(١) تقدم الكلام عن حكم مرتكب الكبيرة في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه، ص47.

(٢) الْخُلْفُ: نَقِيضُ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ، وَيُقَالُ: أَخْلَفَهُ مَا وَعَدَهُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا وَلَا يَفْعَلَهُ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَالْإِخْلَافُ: أَلَّا يَفِي بِالْعَهْدِ، وَأَنْ يَعِدَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْعِدَّةَ فَلَا يُنْجِزَهَا، الْفِيرُوزَابَادِي، لِسَانُ الْعَرَبِ، بَابُ الْفَاءِ، فَصْلُ الْخَاءِ، ج9، ص94، وَاصْطِلَاحًا: هُوَ أَنْ يَخْبِرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فَعْلًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، ثُمَّ لَا يَفْعَلُهُ، الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص135.

وَيُنْظَرُ: الْبَزْدَوِي، أَصُولُ الدِّينِ، ص135-144، الْأَشْعَرِي، الْإِبَانَةُ، ص133، وَالْجَوِينِي، الْإِرْشَادُ، ص393، ص286، وَالْقَارِي، شَرْحُ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ، ص261، وَبَحْرُ الْكَلَامِ، ص284، وَالبَغْدَادِي، أَصُولُ الدِّينِ، ص244، أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، 688.

(٣) ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: " نزلت في شأن مقيس ابن حباب: قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الفهري بعد أخذه دية أخيه هشام بن ضباب، وارتد بعد ذلك عن دينه ورجع إلى مكة كافرًا، الْفِيرُوزَابَادِي (ت: 817هـ)، تَنْوِيرُ الْمُقْبَاسِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، يَنْسَبُ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (ت: 68هـ)، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، لُبْنَان، د/ت، ط، ص77.

الْكَبَائِرِ، وَوَرَدَتِ الْأَخْبَارُ الْمُسْتَفِيزَةُ فِي تَعْذِيبِ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ وَشَفَاعَتِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [٦٠] ﴿ [الرحمن: ٦٠]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ جَزَاءُ وَفَاقًا ﴾ [النبا: ٢٦]، وَالْجَزَاءُ الْوِفَاقُ: هُوَ الْمُجَازَاةُ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْإِحْسَانِ، وَعَلَى الْإِسَاءَةِ بِالْإِسَاءَةِ⁽⁴⁾.

فَإِنَّ قِيلَ: إِنَّ النَّصَّ يَدُلُّ عَلَى يَقِينِ الْإِحْسَانِ بِالْإِحْسَانِ، إِذْ حَرَفُ الْإِسْتِفْهَامِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّقْرِيرِ وَالْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْتَفْهَمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا، فَلَمْ قَالُوا: نَرْجُو؟ قِيلَ: لِلْمُجَازَاةِ بِالْإِحْسَانِ عَلَى التَّقْرِيرِ وَالْإِيجَابِ، كَمَا ذَكَرْتُ، لَكِنْ بِشَرَطِ الْإِتْيَانِ بِهِ إِلَى دَارِ الْجَزَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا... الْآيَةُ ﴾ [٧٥] [طه: ٧٥]⁽⁵⁾، (ل 213 أ) وَلَا يُتَيَقَّنُ مِنْ كُلِّ مُحْسِنٍ الْإِتْيَانُ بِإِحْسَانِهِ، فَاسْتَعْمَلُوا الرَّجَاءَ لِظَاهِرِ إِحْسَانِهِمْ فِي الْحَالِ لَا عَلَى تَحْقِيقِ الْإِتْيَانِ فِي الْمَالِ.

(1) المرجئة: هم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول، والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرد، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص138، الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص19، البزدوي، أصول الدين، ص258.

(2) تقدم الكلام عن الوعد والوعيد في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الثالث: الوعد والوعيد، ص52.

(3) تقدم الكلام في قسم الدراسة عن الكبائر، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه، ص47.

(4) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج10، ص396، السمعاني (ت: 489هـ)، تفسير القرآن، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ، 1997م، ج6، ص140، الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج10، ص117.

(5) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ هُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ [طه: ٧٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ).

فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "لَمْ يُرِيدُوا بِهِ: لَا نَأْمَنُ عَلَى زَوَالِ الْإِيمَانِ بِكَبِيرَةٍ تُوجَدُ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ أَيُّ: لَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْدُرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يُحْبِطُ عَمَلَهُ مِنْ كُفْرٍ، أَوْ نِفَاقٍ، أَوْ مَا يُحْبِطُ ثَوَابَهُ مِنْ عُجْبٍ أَوْ مِنْ أَوْ كَبِيرَةٍ، فَيُعَاقَبُ عَلَيْهَا" (1).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ)

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِمَا أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالِاسْتِغْفَارِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ (2)، وَلِمَا أُمِرَتِ الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِلْمُؤْمِنِينَ، فَوَجَبَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ (3).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ).

فَمَعْنَاهُ: أَيُّ نَخَافُ عَلَيْهِمْ كَمَا نَخَافُ عَلَى أَنْفُسِنَا، فَنَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كَمَا نَسْتَغْفِرُ لِأَنْفُسِنَا إِذَا الْمُؤْمِنُونَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ بِحُكْمِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ، وَعَلَى ذَلِكَ وَرَدَ الْخَبَرُ: «الْمُؤْمِنُونَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا إِشْتَكَى بَعْضُهُ تَدَاعَى بَاقِيهِ بِالسَّهَرِ» (4).

(1) يُنظر: المعنى نفسه، الغزنوي (ت: 593هـ)، ص 254.

(2) أخرج البخاري ومسلم: عن أبي هريرة قال: نعى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم النجاشي صاحب الحبشة اليوم الذي مات فيه فقال: «استغفروا لأخيكم»، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: الصلاة على الجنائز بالمصلى، الحديث رقم (1263)، ج 1، ص 446، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنائز، الحديث رقم (951)، ج 2، ص 657.

(3) قال الله في كتابه العزيز: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: 7].

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحهما: عن عبد الله بن مسعود: كأني أنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يحكي نبياً من الأنبياء [ص: 176]، ضربه قومه فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»، البخاري، صحيح البخاري، باب حديث الغار، الحديث رقم (3477)، ج 4، ص 175، مسلم، صحيح مسلم، باب غزوة أحد، الحديث رقم (4669)، ج 5، ص 179.

(4) الحديث أخرجه البخاري ومسلم، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (5665)، ج 5، ص 2238، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم (2586)، ج 8، ص 20.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا تُقْنَطُهُمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْهُدَى، وَالْقُنُوطُ مِنْ أَوْصَافِ الضَّالِّينَ، كَقَوْلِهِ (ل213ب) تَعَالَى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (٥٦) [الحجر: ٥٦].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقَلَانِ عَنِ الْمِلَّةِ).

فَلِإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَ وَأَوْعَدَ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِمَا، فَبِالْأَمْنِ عَمَّا أَوْعَدَ ظَنُّ الْعَجْزِ عَنِ الْعُقُوبَةِ، وَفِي الْإِيَّاسِ عَنِ الرَّحْمَةِ ظَنُّ الْعَجْزِ عَنِ الْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَاقِلٌ عَنِ الْمِلَّةِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ)

فَيَعْنُونَ بِالسَّبِيلِ بَيْنَهُمَا: الْقُفُوفَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، إِذْ هُوَ حَقِيقَةُ الْعُبُودِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (١٦) [السجدة: ١٦]، وَكَذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ وُزِنَ خَوْفُ الْمُؤْمِنِ وَرَجَاؤُهُ لَا عُدْلًا»⁽²⁾، وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ (٥٧) [الإسراء: ٥٧]، وَقَالَ: ﴿وَيَدْعُونَكَ رَغْبًا وَرَهْبًا﴾ (٩٠) [الأنبياء: ٩٠].

(1) تقدم الكلام عن الوعد والوعيد في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الثالث: الوعد والوعيد، ص52.

(2) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان موقوفاً، البيهقي، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، د/ط، ت، باب في الرجاء من الله تعالى، رقم(1027)، ج2، ص12، قال السخاوي في المقاصد: "لا أصل له في المرفوع، وإنما يؤثر عن بعض السلف"، السخاوي، المقاصد الحسنة، باب: حرف اللام، رقم(505)، ص55.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ).

فَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ بِالتَّصَدِيقِ وَالْقَبُولِ دَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ، فَالْخُرُوجُ مِنْهُ - نَعُودُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ - يَكُونُ بِالرَّدِّ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ يَكُونُ بِإِيمَانِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَجَمِيعُ مَا يَجِبُ إِعْتِقَادُهُ (ل214أ) فَقَدْ دَخَلَ تَحْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَالْعَبْدُ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِ الْجُمْلَةِ، وَ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِجُحُودٍ كُلِّهِ أَوْ بِجُحُودِ شَيْءٍ مِنْهُ عِنْدَ التَّفْصِيلِ، إِذْ رُدُّ بَعْضِهِ كَرَدُّ كُلِّهِ⁽¹⁾.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ فِي هَذَا مَعْنَى جَامِعًا، فَقَالَ: "يُنْظَرُ كُلُّ مَا يُتَيَقَّنُ بِأَنَّهُ رِدَّةٌ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِهَا، وَكُلَّمَا يُشَكُّ فِي كَوْنِهِ رِدَّةً لَا يُحْكَمُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ الثَّابِتَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، فَيَعْتَمِدُ الْحَاكِمُ وَالْمُفْتِي التَّنَبُّتَ فِيمَا يُنْهَى إِلَيْهِمَا فِي هَذَا الْبَابِ".

وَهَذَا كَمَا ذُكِرَ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِنَا، أَنَّهُ قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُقَاتَلَ النَّاسَ بِالسَّيْفِ؛ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ⁽²⁾، فَلَا تُخْرِجُهُمْ أَنْتَ بِلِسَانِكَ أَيْ لَا تُفْتِ بِرِدَّةٍ أَحَدٍ إِلَّا بِمَا تَتَيَقَّنُ أَنَّهُ رِدَّةٌ.

(1) حيث إن المؤمنين آمنوا بالجملة، ثم يأتي فرض بعد فرض، فيؤمنون بكل فرد خاص، فيزيد إيمانهم بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة، يُنظر: النسفي، أبو المعين (ت:508هـ)، التمهيد لقواعد التوحيد، ت: حبيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، ط1، 1406هـ، 1986م، ص385، البيهقي، أصول الدين، ص148-153.

(2) الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى: يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، البخاري، صحيح البخاري، باب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَنُّوهُمْ فِي الدِّينِ﴾ (١١) [التوبة: ١١]، رقم (25)، ج1، ص14، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، رقم (32)، ج1، ص38.

القول في الإيمان

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي إِيْمَانِ الْجُمْلَةِ⁽¹⁾: فَقَالُوا: (الْإِيْمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ، وَالْإِيْمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِيقَةِ وَالتَّقَى، وَمُخَالَفَةُ (ل214ب) الْهَوَى وَمُلَازِمَةُ الْأَوَّلَى، وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَطْوَعُهُمْ لَهُ وَاتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْإِيْمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ).

فَقَالَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: "أَرَادُوا بِهَذَا ظَاهِرَ الْإِيْمَانِ الَّذِي يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الْإِيْمَانِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، إِذْ مُجَرَّدُ الْإِقْرَارِ لَا يَكُونُ إِيْمَانًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]"⁽²⁾.

وَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ: أَمَّا بِالسِّنْتِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِيْمَانًا، حَيْثُ نَفَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ الْإِيْمَانَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَحَلَّ الْإِيْمَانِ هُوَ: الْقُلُوبُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وَكَانُوا يَعْتَرِفُونَ بِالسِّنْتِهِمْ دُونَ التَّصْدِيقِ بِقُلُوبِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِمْ إِيْمَانًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَأَنَّ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ لِتَعْلِيْقِ الْأَحْكَامِ وَلَا إِطْلَاعَ عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ إِلَّا لِلرَّبِّ الْعَالَمِينَ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ (ل215أ) كُلُّهُ حَقٌّ).

فَقَالَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "إِنَّمَا ذَكَرُوا هَذَا الْفَصْلَ؛ تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً فِي الْمُواظَبَةِ عَلَى الْإِيْمَانِ بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لِيَكُونَ إِيْمَانُهُ مُحْتَوِيًّا عَلَى كُلِّ مَا يَجِبُ

(1) تقدم الكلام عن الإيمان في الجملة، يُنظر: الصفحة السابقة.

(2) يُنظر المعنى نفسه، الغزنوي، أصول الدين، ص253.

(3) تقدم الكلام عن حقيقة الإيمان في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم الكلام، المطلب الأول: حقيقة الإيمان وأدلته وضوابطه، ص43.

أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ جُمْلَةً"، وَلِهَذَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ⁽¹⁾: "إِنَّ الْإِيمَانَ فِي تَحْقِيقِ التَّحْصِيلِ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَبِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَقَدْ اِحْتَوَى قَوْلَ فَقَّهَاءِ الْمِلَّةِ"⁽²⁾.

وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أُنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْإِيمَانِ بِحَدِّثِ الْعَالَمِ وَثُبُوتِ الصَّانِعِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَقِدَمِهِ، وَكَمَالِ صِفَاتِهِ، وَتَعَالِيهِ عَنْ سِمَاتِ الْحَدِّثِ، وَالْإِيمَانِ بِكُتُبِهِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى رُسُلِهِ، وَوَعْدِهِ، وَوَعِيدِهِ، وَمَا أُنْزَلَ مِنَ الْمَثَلَاتِ⁽³⁾ بِمُكَذِّبِي أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَجَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ فَذَلِكَ كُلُّهُ حَقٌّ يَجِبُ التَّصَدِيقُ وَالْإِعْتِقَادُ بِحَقِّيَّتِهِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ⁽⁴⁾ مِنْ جَمِيعِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَجَمِيعِ مَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ بَيَانِ مَصَالِحِ الدَّارَيْنِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ حَقٌّ يَجِبُ إِعْتِقَادُ حَقِّيَّتِهِ، إِذْ قَامَتِ الْبَرَاهِينُ الْعَقْلِيَّةُ، وَالْمُعْجَزَاتُ الْقَاهِرَةُ، وَالْحُجَجُ الْوَاضِحَةُ مِنَ الْكُتُبِ السَّالِفَةِ عَلَى كَوْنِهِ رَسُولَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (ل215ب) وَعَلَى عِصْمَتِهِ عَنِ الْخَطَلِ وَالزَّلَلِ فِي كُلِّ مَا يُخْبَرُ وَيَقُولُ، وَأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى فِي كُلِّ مَا يُبَيِّنُ وَيُشْرَعُ إِلَّا عَنْ وَحْيٍ يُوحَى⁽⁵⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِيمَانِ هُوَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَجَمِيعُ مَا يَجِبُ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ مِنَ: الْمَلَائِكَةِ، وَالْكِتَابِ، وَالرُّسُلِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كُلُّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى، إِذْ هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَمَا سِوَاهُ، فَهُوَ مُحَدَّثٌ مَمْلُوكٌ لَهُ مَلِكٌ إِيجَادٍ وَتَخْلِيقٍ.

(1) يُنظر: البزدوي، كشف الأسرار، ج2، ص586، الجصاص، الفصول في الأصول، ج3، ص355.

(2) "لأنه لما ثبت أن القرآن منزل من عند الله، وأن الرسول صادق، ثبت أن جميع ما في القرآن، وما صح من الأحاديث عن النبي عليه الصلاة والسلام في بيان الشرع كله، لأنه معصوم عن الكذب والباطل"، البابرتي، شرح الطحاوية، ص109.

(3) المثلثات: جمع مثلة، ومثلث بالرجل إذا نكلت به، وكذلك القَتِيل إذا جدعته، والتمثيل بالحيوانات هو أن تتصب فترمى أو تقطع أطرافها وهي حية، يُنظر: الأزدي، جمهرة اللغة، ج1، ص432، مرتضى الزبيدي (1205هـ)، تاج العروس، ص385.

(4) تقدم تعريف الحديث المتواتر، يُنظر: ص137.

(5) قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿٤﴾ [النجم: ٣ - ٤].

فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: الْإِيمَانُ وَاحِدٌ⁽¹⁾.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وَالْوُثْقَى⁽²⁾: هِيَ الْوَكَادَةُ⁽³⁾ الْثَّامَةُ، فَصَارَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ جَامِعًا لِكُلِّ مَا يَجِبُ أَنْ يُؤْمَنَ بِهِ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ لَهُ وَمِنْهُ، فَلَا تَزُولُ الْوَكَادَةُ الثَّامَةُ الثَّابِتَةُ بِشَهَادَةِ هَذَا النَّصِّ إِلَّا بِجُحُودِ شَيْءٍ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ إِيْمَانُ الْجُمْلَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ).

فَقَالَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "أَرَادُوا بِهِذَا أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ عَلَى السَّوَاءِ، إِذْ إِيْمَانُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الْأَرْضِ وَاحِدٌ، وَكَذَا إِيْمَانُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ (ل216أ) وَاحِدٌ وَهُوَ التَّصَدِيقُ بَوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِكُلِّ مَا يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِ جُمْلَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَأَهْلُ الْإِيْمَانِ فِي هَذَا الْأَصْلِ سَوَاءٌ مِنْ حَيْثُ النَّبَرِيُّ مِنَ الْكُفْرِ، وَالْدُّخُولُ فِي الْإِيْمَانِ، وَمِنْ حَيْثُ آدَاءُ الْإِيْمَانِ، فَلَا يَكُونُ إِيْمَانُ الْأَوَّلِينَ غَيْرَ إِيْمَانِ الْآخِرِينَ، إِذْ كُلُّهُمْ آمَنُوا بِ: أُلُوْهِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَقَدَمِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ⁽⁴⁾.

وَهَكَذَا فَسَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ فَقَالَ: "إِنَّ إِيْمَانَنَا مِثْلُ إِيْمَانِ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّا آمَنَّا مِنْ: وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرُبُوبِيَّتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمِثْلِ مَا أَقَرَّتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَصَدَّقَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ، فَمِنْ هَاهُنَا إِيْمَانُنَا مِثْلُ إِيْمَانِهِمْ؛ لِأَنَّا آمَنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ آمَنَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ مِمَّا عَايَنْتَهُ مِنْ عَجَائِبِ آيَاتِ اللَّهِ

(1) تقدم الكلام عن حقيقة الإيمان، ينظر: المطلب الأول: حقيقة الإيمان، وأدلته، وضوابطه، ص43.

(2) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "أخبر الله تعالى: إِنَّ الْإِيْمَانُ هُوَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى"، يُنظر: الثعلبي (ت: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422، هـ، 2002 م، سورة البقرة الآية 256، ج2، ص237، ويُنظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، الحديث أو الأثر رقم (2626)، ج1، ص244.

(3) (وك د) : (الْوَكَادَةُ) بِمَعْنَى التَّوَكُّيدِ، وَالتَّأَكُّيدِ، يُنظر: الْمُطَرِّزِي (ت: 610هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي، د/ط، ت، ص493.

(4) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص153، 154، 155، البزدوي، أصول الدين، ص148-153.

تَعَالَى، وَلَمْ نُعَايِنُهُ نَحْنُ، وَكَذَا أَمَّا بِكُلِّ شَيْءٍ أَمَنْتَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ، وَلَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْنَا فُضَائِلٌ فِي الثَّوَابِ عَلَى الْإِيمَانِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا فَضَّلَهُمْ بِالنُّبُوَّةِ عَلَى النَّاسِ كَذَلِكَ فَضَّلَ كَلَامَهُمْ، وَصَلَاتَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ وَجَمِيعَ أُمُورِهِمْ (ل216ب)، لِأَنَّهُمْ أَلْفَادُهُ وَهُمْ أَمَنَاءُ الرَّحْمَنِ وَلَا يُدَانِيهِمْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فِي عِبَادَتِهِمْ وَخَوْفِهِمْ وَخُشُوعِهِمْ وَتَحَمُّلُهُمُ الْمَوَوَّنَاتِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ النَّاسِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى الْفَضْلَ، فَإِنَّمَا أَدْرَكَ بِهِمْ فَلَهُمْ مِثْلُ أُجُورٍ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِدُعَائِهِمْ⁽¹⁾ هَذَا كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْتَفَاضُلُ بَيْنَهُم بِالْحَقِيقَةِ، وَالنَّقَى، وَمُخَالَفَةُ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةُ الْأُولَى).

فَقَالَ فِيهِ أَبُو حَفْصٍ الْغَزَنَوِيُّ: عَنَّا بِالْتَفَاضُلِ: التَّفَاوُتُ فِي أَوْصَافِ الْإِيمَانِ مِنْ: التَّقَلُّ، وَالْإِسْتِنَارَةِ وَالضِّيَاءِ، كَمَا وَرَدَ: «لَوْ وُزِنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ، وَإِيْمَانُ أُمِّتِي لَرَجَحَ عَلَيْهِمْ»⁽²⁾، وَكَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ كَذَا مِنْ إِيْمَانٍ»⁽³⁾ وَهَذَا كُلُّهُ بَيَانٌ؛ لِثُبُوتِ التَّفَاوُتِ فِي ثَوَابِ الْإِيمَانِ.

(1) أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ، الْعَالِمُ وَالْمُتَعَلِّمُ، ص14، 15، 16.

(2) الْحَدِيثُ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (ت: 241هـ)، فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، ت: د. وَصِيَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبَّاسٌ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، ط1، 1403هـ، 1983م، الْحَدِيثُ رَقْمُ (563)، ج1، ص418، الْبَيْهَقِيُّ، شُعْبُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْقَوْلِ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، رَقْمُ (36)، ج1، ص69. قَالَ الْعَجْلُونِيُّ فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ: "أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ"، الْعَجْلُونِيُّ، كَشْفُ الْخَفَاءِ، رَقْمُ (2130)، ص165.

(3) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، التِّرْمِذِيُّ، سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، بَابُ: الْكِبَرِ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (1999)، ج4، ص361.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ: "إِنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَوَّلًا، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرِيضَةً أُخْرَى أَوْ حُكْمًا آخَرَ، فَأَمَنُوا زِيَادَةً عَلَى مَا آمَنُوا"^(١).

فَيَكُونُ الْإِيمَانُ عِنْدَ الشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْهُمْ مِنْ إِيْمَانٍ (ل217أ) الْجُمْلَةَ زِيَادَةً تَصْدِيقٍ عَلَى تَصْدِيقٍ، وَكَذَا ذَكَرَ عُلَمَاءُ التَّحْقِيقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، فَقَالُوا: إِنَّ تَكَرُّرَ الْإِيمَانِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَسَاعَةٍ يَكُونُ زِيَادَةً إِيْمَانٍ عَلَى إِيْمَانِهِمْ، فَيَكُونُ إِيْمَانُ ابْنِ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَزِيدَ إِيْمَانًا مِنْ إِيْمَانِ ابْنِ عَشْرِينَ سَنَةً، كَذَا ذَكَرَهُ سَيْفُ الْحَقِّ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ فِي كِتَابِ (تَبْصِيرِ الْأَدِلَّةِ)^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَطْوَعُهُمْ لَهُ وَاتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا: هُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [محمد: ١١].
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وَلِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى

(١) عن ابن عباس في قوله ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] قال: "إن الله بعث نبيه - صلى الله عليه وسلم - بشهادة أن لا إله إلا الله، فلما صدقوا زادهم الحج، فلما صدقوا زادهم الجهاد، ثم أكمل لهم دينهم فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، قال ابن عباس: "فأوثق إيمان أهل السماوات وأهل الأرض وأصدقاه، وأكملة شهادة أن لا إله إلا الله"، الطبراني، المعجم الكبير، أحاديث عبد الله بن عباس، الحديث رقم (13028)، ج2، ص255، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: "فيه عبد الله بن صالح، قيل فيه: "ثقة مأمون وقد ضَعُفَ"، الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، سورة الفتح، الحديث رقم (11344)، ج7، ص107،

(٢) النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، (ت: 508)، تبصرة الأدلة في أصول الدين، ت: د. حسين آتاي، رئاسة الشؤون الدينية، تركيا، أنقرة، 1993م، ج2، ص؟؟، النص موجود في الجزء الثاني وهو مفقود، والموجود الجزء الأول فقط، وينظر: البزدوي، أصول الدين، ص154.

عَجَمِيٍّ، وَلَا لِأَبِيضٍ عَلَى أَسْوَدَ إِلَّا بِالتَّقْوَى»⁽¹⁾، وَهَذَا مِنْهُمْ إِبَارَ بِأَنَّ التَّفَاضُلَ
وَالْتَفَاوُتَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدَّرَجَاتِ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي الطَّوَاعِيَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاتِّبَاعِ
الْقُرْآنِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي إِيْمَانِ الشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ، فَقَالُوا عَلَى نَسَقٍ مَا تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُ (ل217ب).

إيمان الشرح والتفصيل

(وَإِنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ الْإِيْمَانُ بِ: اللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ،
وَبِالْقَدَرِ: خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ
رُسُلِهِ وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُ⁽²⁾: وَإِنَّمَا قَالُوا هَذَا الْفَصْلَ تَفْصِيلاً؛ لِإِيْمَانِ
الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ
بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، إِلَى قَوْلِهِ... وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٣٨٥﴾ [البقرة: ٢٨٥]،
وَهَذَا هُوَ الْيَوْمُ الْآخِرُ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى آبَائِهِمْ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا
نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦] فَإِنَّ آمَنُوا بِمَثَلِ مَا آمَنَ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ قُولُوا
فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ ﴿١٣٧﴾ [البقرة: ١٣٦ - ١٣٧].

⁽¹⁾ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ: عَنْ أَبِي نَضْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، الْحَدِيثَ رَقْمَ (23489)،
ج38 ص383، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ: "رَجَالَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ"، الْهَيْثَمِيُّ (ت: 807هـ)، مَجْمَعُ الزَّوَادِ
وَمَنْعُ الْفَوَائِدِ، ت: حَسَامُ الدِّينِ الْقُدْسِيُّ، مَكْتَبَةُ الْقُدْسِيِّ، الْقَاهِرَةُ، 1414 هـ، 1994 م، بَاب: الْخُطْبُ فِي الْحَجِّ،
لِحَدِيثِ رَقْمَ (5622)، ج3، ص266.

⁽²⁾ قَوْلُهُ: "وغيره"، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمَنْقُولَ، إِنَّمَا هُوَ مَنْقُولُ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ بِالْحَرْفِيَّةِ.

وَلَمَّا رُويَ فِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ الْمُتَوَاتِرِ بِعِبَارَاتٍ فِيهَا تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَمَعَانِيهَا مُنْفَقَةٌ، فَرَوَى نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى (1) عَنْ أَبِي مُطِيعٍ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (2) فِي كِتَابِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ: قَالَ أَبُو مُطِيعٍ: "قُلْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَخْبَرَنِي (ل218أ) عَنْ الْإِيمَانِ قَالَ: فَذَكَرَ حَدِيثَ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرثَدٍ (3) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (4) قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَخْبَرَنِي عَنْ الدِّينِ مَا هُوَ؟ قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِي، فَأَنْطَلَقَ بِي إِلَى شَيْخٍ، فَأَقْعَدَنِي إِلَى جَنْبِهِ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الشَّيْخُ مَعِيَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ حَسَنُ اللَّمَّةِ مُتَعَمِّمًا، نَحْسِبُهُ مِنْ رِجَالِ الْبَادِيَةِ، فَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتَوْمِينُ بِ: مَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ: خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ مِنَ اللَّهِ»، فَقَالَ: صَدَقْتَ، فَتَعَجَّبْنَا لِتَصَدِيقِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ جَهْلِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ: «إِقَامَةُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْإِغْتِسَالُ مِنَ الْجَنَابَةِ»، فَقَالَ: صَدَقْتَ، فَتَعَجَّبْنَا لِقَوْلِهِ بِتَصَدِيقِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهُ يُعَلِّمُهُ.

(1) نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص203.

(2) أَبِي مُطِيعٍ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص210.

(3) عُلُقَمَةُ بْنُ مَرثَدٍ الْحَضْرَمِيُّ أَبُو الْحَارِثِ الْكُوفِيُّ: قال ابن حجر العسقلاني في تهذيبه: "قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ثبت في الحديث"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال النسائي: "ثقة" وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: ووثقه يعقوب بن سفيان، وقال خليفة بن خياط: "توفي في آخر ولاية خالد القسري على العراق"، ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، من اسمه علقمة، ج7، ص279. ويُنظر: ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ذكر من اسمه عثمان، ص169.

(4) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ: رجل من عدوان، وكان مأموناً عالماً، يروى عنه الفقه، كان قاضي مرو أيام قيس بن مسلم، تابعي جليل، وروى عن ابن عمر، وابن عباس -رحمهما الله-، وغيرهما. وروى عنه قتادة، وإسحاق بن سويد العنوي، وغيرهما من العلماء، وأخذ النحو عن أبي الأسود، يُنظر: ابن كثير (ت: 774هـ)، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، ت: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432هـ، 2011م، ج2، ص305، ويُنظر: الزبيدي (ت: 379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، د/ط، ت، ص28.

ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، (ل218ب) وَمَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْمَلَ لِلَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُن تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، فَقَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ فَقَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ؟»، ثُمَّ قَفَا، فَلَمَّا تَوَسَّطَ النَّاسَ لَمْ يُرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ؛ لِيُعَلِّمَكُمْ مَعَالِمَ دِينِكُمْ»⁽¹⁾.

قَالَ أَبُو مُطِيعٍ⁽²⁾: قُلْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ: فَإِذَا اسْتَبَقَنَ بِهَذَا وَأَقَرَّ بِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ⁽³⁾: وَفِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ السَّائِلَ قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْإِيمَانُ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِ: اللَّهِ تَعَالَى، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ: خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ مِنَ اللَّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ: «الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ⁽⁴⁾.

(1) أبو حنيفة النعمان (ت: 150هـ)، الفقه الأبيسط، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1999م، ت: د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، باب أفضل الفقه وتعريف الإيمان وأركانه، ص84 حتى 92، الشرح الميسر على الفقهاء الأبيسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، على هامش الكتاب السابق ص84 حتى 92.

(2) أبو مطيع: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص210.

(3) في (ر): قال العبد أَيْدَهُ اللَّهُ، في (ص): قال الإمام الناصري، وهو نجم الدين منكوبرس نفسه.

(4) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود، مسلم، صحيح مسلم، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر، الحديث رقم (8)، ج1، ص36، أبو داود، سنن أبي داود، باب في القدر، الحديث رقم (4697)، ج4، ص359.

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (1) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُلَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ الْحَضْرَمِيُّ (2) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (3) قَالَ: "بَيْنَا نَحْنُ (ل219أ) فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ قَاعِدًا فِي جَانِبِهِ فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ ابْنَ عُمَرَ نَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: دَعُونِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَسْأَلُهُ، فَإِنِّي أَرْفُقُ بِهِ مِنْكُمْ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَعَدْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا قَوْمٌ نَنْقَلِبُ فِي هَذِهِ الْأَرْضَيْنِ، فَرُبَّمَا قَدِمْنَا الْبَلَدَ بِهِ قَوْمٌ يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ، قَالَ: أَبْلِغُوهُمْ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَإِنِّي لَوْ أَجِدُ أَعْوَانًا لَجَاهَدْتُهُمْ، قَالَ: ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَاسٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِذْ أَقْبَلَ شَابٌ جَمِيلٌ، حَسَنُ اللَّمَّةِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، عَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيَاضٌ، فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَدَدْنَا ثُمَّ قَالَ: أَدْنُو يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَدْنُو فَدَنَا دَنُوهُ أَوْ دَنَوْتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ مُوقِّرًا لَهُ فَقَالَ: أَدْنُو يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «أَدْنُو»، فَدَنَا حَتَّى جَلَسَ وَالصَّقَ رُكْبَتَهُ بِرُكْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدْرِ: خَيْرُهُ، وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، فَتَعَجَّبْنَا لِقَوْلِهِ: صَدَقْتَ، كَأَنَّهُ أَعْلَمُ بِهِ (ل219ب)، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ مَا هِيَ؟ قَالَ: «إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْإِغْتِسَالُ مِنَ الْجَنَابَةِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَتَعَجَّبْنَا لِقَوْلِهِ: صَدَقْتَ، كَأَنَّهُ يَعْلَمُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ مَا هُوَ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْمَلَ لِلَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: صَدَقْتَ، فَتَعَجَّبْنَا لِقَوْلِهِ: صَدَقْتَ، كَأَنَّهُ يَعْلَمُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ قِيَامِ السَّاعَةِ مَتَى هِيَ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، فَتَعَجَّبْنَا لِقَوْلِهِ: صَدَقْتَ، فَأَنْصَرَفَ

(1) هو محمد بن الحسن بن فرقد، فقيه العراق، أبو عبد الله الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتم على القاضي أبي يوسف، ولي القضاء للرشد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبحره في الفقه، يُضرب بذكائه المثل، توفي بالري سنة 189هـ (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م، الطبعة التاسعة، ج7، ص555، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406 هـ، 1986 م، سنة تسع وثمانين ومائة، ج2، ص409.

(2) عُلَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ الْحَضْرَمِيُّ: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص238.

(3) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص238.

وَنَحْنُ نَرَاهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ»، فَسَيَّرْنَا فِي إِثْرِهِ، فَمَا نَدْرِي أَيْنَ تَوَجَّهَ وَلَا رَأْيُنَا شَيْئاً، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ مَعَالِمَ دِينِكُمْ، مَا أَتَانِي فِي صُورَةٍ قَطُّ إِلَّا أَنَا أَعْرِفُهُ فِيهَا قَبْلَ هَذِهِ الصُّورَةِ»⁽¹⁾.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ⁽²⁾: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ قَبْلَهُ الْحَقَّاطُ، وَعُلَمَاءُ الْأُصُولِ⁽³⁾، وَ قَدْ تَضَمَّنَ الْمَسَائِلَ الْإِعْتِقَادِيَّةَ وَأُصُولَ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ دَلَائِلِ الرِّسَالَةِ وَهُوَ ظُهُورُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صُورَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَّةِ، ثُمَّ انْتَصَبَ سَائِلاً عَنِ مَعَالِمِ الدِّينِ، ثُمَّ تَغَيَّبَ عَنْهُمْ وَهُمْ (ل 220أ) يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ كَوْنِهِ جَبْرِيلَ، مَنْ شَهِدَتْ الْمُعْجَزَاتُ بِرِسَالَتِهِ وَعِصْمَتِهِ، فَكَانَ السَّائِلُ جَبْرِيلَ الْأَمِينَ، الْمُفْتِيَّ، رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَفِيهِ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ مِنْ مَعَالِمِ الدِّينِ، وَتَرَكَ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ مِمَّا يُوجِبُ التَّبَرِّيَ مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ تَبَرَّأَ ابْنُ عُمَرَ مِمَّنْ نَفَى الْقَدَرَ⁽⁴⁾.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ: الْإِقْرَارُ وَالتَّصَدِيقُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ شَرَائِعُهُ⁽⁵⁾.

(1) البلخي، أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو (522 هـ)، مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رحمه الله تعالى، ت: لطيف الرحمن البهراجي القاسمي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط1، 1431 هـ، 2010 م، رقم (1002)، ج2، ص621.

(2) في (ر): قال العبد أيده الله، وفي (ص): قال الإمام الناصري.

(3) يُنظر: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت: 793 هـ)، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، مصر، د/ط، ت، باب المحكوم به، ج2، ص301، ابن أمير حاج (ابن الموقت الحنفي)، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد (ت: 879 هـ)، التقرير والتحرير، دار الكتب العلمية، ط2، 1403 هـ، 1983 م، ج2، ص77، أمير بادشاه الحنفي، محمد أمين بن محمود البخاري (ت: 972 هـ)، تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت، د/ط، ت، ج3، ص47.

(4) تقدم الكلام عن القدر في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الثاني: قسم الإلهيات، المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه، ص78، وتقدم تخريج الحديث، ينظر: ص258.

(5) يُنظر: المطلب الأول: حقيقة الإيمان، وأدلته، وضوابطه، ص43.

وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ السَّائِلَ قَالَ فِي فَصْلِ الْإِيمَانِ: فَإِذَا قُلْتُ هَذَا، فَأَنَا مُؤْمِنٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ»⁽¹⁾، وَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أهل الكبائر

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ⁽²⁾، فَقَالُوا: (وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ فِي النَّارِ، لَا يُخْلَدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَفُوا اللَّهَ تَعَالَى عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جِنَايَتِهِمْ بَعْدَ أَنْ يَخْرِجَهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ (ل220ب) وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ وَيَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نَكَرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ، اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، مَسْكِنًا بِالْإِسْلَامِ؛ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ لَا يُخْلَدُونَ فِي النَّارِ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ)⁽³⁾.

فَقَدْ احْتَجُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]⁽⁴⁾.

(1) أخرجه أحمد، مسند أحمد، رقم (5856)، ج10، ص101، قال البزار: وفيه الضحاك بن نبراس قال البزار: ليس به بأس، وضعفه الجمهور، البزار (ت292هـ)، مسند البزار (البحر الزخار)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، (حقوق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقوق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقوق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، رقم الحديث (6951)، ج13، ص334.

(2) الكبائر: جمع كبيرة، وهي كل ما توعده الشرع بخصوصه ك: الزنا، وشرب الخمر، وغير ذلك، والصغيرة ما ليست كذلك، البزدوي، أصول الدين، ص135.

(3) تقدم الكلام في قسم الدراسة عن الكبائر، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه، ص47.

(4) وردت آية أخرى في سورة النساء وهي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]. "فرق بين الشرك وما دونه، وأخبر أن الشرك غير مغفور، وأطمع في مقفرة ما دونه حيث علق بالمشيئة، وأن ما يتعلق بالمشيئة جائز الوجود لا ممتنع الوجود، فجاز أن يغفر الله الكبيرة فلا يدخله، أو يدخله ثم يخرجها منها برحمته"، الغزنوي الهندي، شرح العقيدة الطحاوية، ص125.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ وَجَمِيعُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (1): هَذِهِ آيَةُ حُجَّةٍ لَنَا عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ:

1- أَمَّا عَلَى الْخَوَارِجِ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الدُّنُوبَ كُلَّهَا إِشْرَاكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ ارْتَكَبَ ذَنْبًا صَغِيرًا، أَوْ كَبِيرًا، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَبَائِرَ مِنْهَا شِرْكٌ وَكُفْرٌ دُونَ الصَّغَائِرِ (2).

أَمَّا وَجْهُ الْحُجَّةِ عَلَى الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ مِنَ الْخَوَارِجِ، فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَصَلَ بَيْنَ الشَّرْكِ وَبَيْنَ مَا دُونَهُ، وَأَخْبَرَ: إِنَّ الشَّرْكَ غَيْرُ مَغْفُورٍ وَأَطْمَعَ فِي مَغْفِرَةِ مَا دُونَهُ (ل221أ)، حَيْثُ عَلَّقَ غُفْرَانَهَا بِالْمَشِيبَةِ، وَجَائِزُ الْوُجُودِ يُعْلَقُ بِالْمَشِيبَةِ دُونَ الْمُتَمَتِّعِ وَجُودًا، وَلَوْ كَانَ الْكُلُّ إِشْرَاكًا لَمْ يَكُنْ لِلتَّفْصِيلِ وَالْقِسْمَةِ مَعْنَى، وَكَانَ يَكُونُ خُلْفًا فِي خَبَرِ اللَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ (3).

وَأَمَّا الْحُجَّةُ عَلَى الْفَرِيقِ الثَّانِي مِنَ الْخَوَارِجِ، فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا جَعَلُوا الْكَبِيرَةَ شَرِكًا لِمَعْنَى، وَذَلِكَ الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الصَّغِيرَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ نَقَضَ مَا عَاهَدَ اللَّهُ أَنْ لَا يَعْصِيَهُ، وَلَا يُخَالِفَ أَمْرَهُ، وَالذَّنْبُ سَوَاءٌ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ فَهُوَ عِصْيَانٌ، فَاِمَّا أَنْ يَلْزَمَهُمُ الْقَوْلُ بِالْإِشْرَاكِ بِسَبَبِ الصَّغِيرَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَتَكُونُ آيَةُ حُجَّةٍ عَلَيْهِمْ أَوْ يَلْزَمَهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا عَنْ إِطْلَاقِ إِسْمِ الشَّرْكِ عَلَى الْكَبِيرَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا فِي الصَّغِيرَةِ، فَتَدْخُلُ الْكَبِيرَةُ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، فَتَكُونُ آيَةُ حُجَّةٍ عَلَيْهِمْ (4).

(1) قال أبو منصور الماتريدي: " أجمع الناس أن الله يغفر الذنوب كلها: الشرك، وما دونه إذا انتهى وتاب بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٣٨) [الأنفال: ٣٨]، دل أن أطماع المغفرة لما دون الشرك لمن لم ينته عنه". الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202، يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ص307،
(2) يُنظر: الأشعري (ت: 324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتتر، دار النشر: فرانزشتاينر، ألمانيا، ط31400هـ، 1980م، ج2، ص167، البزدوي، أصول الدين، ص135-144، الأشعري، الإبانة، ص133، والجويني، الإرشاد، ص393، ص286، البغدادي، أصول الدين، ص244، أحمد بن الحسين، شرح الاصول الخمسة، ص688.

(3) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202.

(4) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202، وللماتريدي أيضاً: التوحيد، ص338، ويُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص135-144، والجويني، الإرشاد، ص393، ص286، والبغدادي، أصول الدين، ص244، أحمد بن الحسين، شرح الاصول الخمسة، ص688.

2- وَأَمَّا عَلَى الْمُعْتَرِلَةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: "إِنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ"⁽¹⁾، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ قَوْلِهِ (ل221ب): ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، عَامٌّ مُطْلَقٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ وَاطِّلاقِهِ، وَإِنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّ مَا دُونَ الْكُفْرِ مِنَ الذُّنُوبِ جَائِزُ الْمَغْفِرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَطْمَعُ فِي مَغْفِرَتِهَا حَتَّى عَلَّقَهَا بِالْمَشِيبَةِ، وَمَا لَا يَجُوزُ غُفْرَانُهُ فِي الْعَقْلِ، لَا يَجُوزُ وَرُودُ الْقَوْلِ بِهِ⁽²⁾.

وَتَعَلَّقَتِ الْمُعْتَرِلَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَعِزَّزْ حُدُودَهُ، يَدْخُلْهُ نَارًا حَالِدًا فِيهَا﴾ (١٤) [النساء: ١٤]، فَدَلَّ أَنَّ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْمَشِيبَةِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ الْمَشِيبَةِ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ، وَقَدْ عَرَفْنَا دُخُولَهُمْ تَحْتَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (٣١) [النساء: ٣١]⁽³⁾.

فُلْنَا لَهُمْ: قَوْلُهُ: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤٨) [النساء: ٤٨]، وَعَدَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ، وَالصَّغَائِرُ عِنْدَكُمْ مَغْفُورَةٌ بِالْحِكْمَةِ عِنْدَ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، فَتُعْلَمُ إِذَا مَغْفِرَةُ الصَّغَائِرِ بِالْعَقْلِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْكُفْرَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ مَشِيبَةِ الْمَغْفِرَةِ، وَالصَّغَائِرُ مَغْفُورَةٌ بِالْعَقْلِ وَلَا تَجُوزُ مُوَآخَذَتُهَا، فَإِذَا لَمْ تَدْخُلِ الْكِبَائِرُ تَحْتَ هَذَا النَّصِّ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْخُلْفِ⁽⁴⁾ فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ، فَثَبَتَ أَنَّ الْكِبَائِرَ هِيَ الدَّاخِلَةُ تَحْتَ النَّصِّ⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 701، 702.

(2) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202، وللماتريدي أيضاً: التوحيد، ص338، والجويني، الإرشاد، ص393، ص286، والبغداد، أصول الدين، ص244.

(3) يُنظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، اكتشفها وحققها: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، د/ ط، ت، ص350، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 701، 702.

(4) تقدم شرح معنى الخلف، ينظر: ص.

(5) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج3، ص202، ويُنظر: الماتريدي أيضاً: التوحيد، ص338، أحمد بن الحسين، شرح الأصول الخمسة، 688.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ (ل 222 أ) بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْكَبَائِرَ وَالصَّغَائِرَ كُلَّهَا فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ عَلَيْهَا بَعْدَ لِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُمْ، وَكَفَّرَهَا بِمَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ⁽¹⁾.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: إِنَّ الْكَبَائِرَ لَا يَجُوزُ غُفْرَانُهَا بِغَيْرِ تَوْبَةٍ⁽²⁾، وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَعَدَ الْمَغْفِرَةَ لِمَا دُونَ الشُّرْكِ، وَقَرَنَهُ بِالْمَشِيئَةِ، وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»⁽³⁾، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فَهَمَّ مِنْهُ أَهْلُ الْحَقِّ كَبَائِرَ الذُّنُوبِ.

(1) تقدم الكلام عن الكبائر، وأن مرتكب الكبيرة إن مات دون توبة فهو تحت المشيئة، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه، ص 47.

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، اكتشفها وحققها: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، د/ ط، ت، ص 350، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 701.

(3) تقدم تخريجه، ص 54.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدَرِ جُنَايَتِهِمْ بَعْدِلِهِ)⁽¹⁾.

فَإِنَّمَا قَالُوا هَذَا؛ رَدًّا عَلَى الْمُرْجئةِ الْخَبِيثَةِ، حَيْثُ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَدْخُلُ النَّارَ⁽²⁾، وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْوَعِيدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى جَوَازِ تَعْذِيبِ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ بِقَدَرِ ذَنْبِهِ، وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ بِدَلَالَةِ نُصُوصِ (ل222ب) الشَّفَاعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ⁽³⁾، وَفِيهَا خُرُوجُ صَاحِبِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النَّارِ؛ فَيَكُونُ رَدًّا عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ⁽⁴⁾.

(1) ودخول النار بعدله؛ لأنه كلفهم بالإيمان عن اختيار، وأخبرهم بالعذاب بترك الإيمان وارتكاب المناهي، ومن أنذر فقد أعذر، فكان التعذيب عدلاً منه وحكمة، البابرتي، شرح الطحاوية، ص134.

(2) المرجئة: هم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرد، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص138، الإسفراييني، الفرق بين الفرق، ص19.

(3) من الأدلة على تعذيب أهل الكبائر، ثم إخراجهم من النار إلى الجنة بشفاعته الشافعين: ما أخرجه البخاري في صحيحه: عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُخرج قوم من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم، فيدخلون الجنة، يسمون الجهنميين»، البخاري، صحيح البخاري، باب: صفة الجنة والنار، رقم(6566)، ج8، ص116، ويُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص135-144.

(4) ورد في هذه المسألة قولان: القول الأول: إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، ومرتكب الكبيرة فاسق، وهو قول الأشاعرة والماتريدية، والقول الثاني: لا شفاعات لأهل الكبائر الذين ماتوا من غير توبة، وهو قول المعتزلة والخوارج، ومرتكب الكبيرة فاسق عند المعتزلة، وهو في منزلة بين المنزلتين، بين الإيمان والكفر، وهو خالد في النار يوم القيامة كما قالت الخوارج، يُنظر: القاري، شرح الفقه الأكبر، ص261، النسفي، وبحر الكلام، ص284، البزدوي، أصول الدين، ص135-144، والبغدادي، أصول الدين، ص244، أحمد بن الحسين، شرح الأصول الخمسة، 688، محمد بن اطفيش، تيسير التفسير، ج1، ص101، وقد تقدم الكلام عن حكم مرتكب الكبيرة في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الثاني: مرتكب الكبيرة واختلاف الفرق فيه، ص47.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلٍ نَكِرَتِهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِمَا دَلَّتِ الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ وَالسَّمْعِيَّةُ عَلَى انْتِفَاءِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الحج: ٢١]، أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُسَوَّى بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، ثُمَّ صَرَّحَ أَنَّ أَحَدَهُمَا هُمُ الَّذِينَ آمَنُوا، فَكَانَ الْفَرِيقُ الْآخَرُ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَقَدْ نَفَى التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ (1).

وَصَاحِبُ الْكَبِيرَةِ مِمَّنْ آمَنَ وَعَمِلَ الصَّالِحَاتِ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ نَادَى مُنَادِي الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: لَنَا هُبْلٌ، وَلَا هُبْلَ لَكُمْ: «أَلَا تُجِيبُونَهُ»، فَقَالُوا: مَا نَقُولُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُولُوا: اللَّهُ مَوْلَانَا، وَلَا مَوْلَى لِلْكَافِرِينَ» (2)، مَعْنَاهُ: اللَّهُ مُعِينُنَا، وَنَاصِرُنَا، وَمُتَوَلِّي أُمُورِنَا.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ (3): وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُ مَوْلَانَا، وَلَا مَوْلَى لِلْكَافِرِينَ»، (ل223) دَلَالَةٌ مِنْ دَلَائِلِ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّهُ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ فِي حَالِ الضَّعْفِ وَالْخَوْفِ، وَقَدْ كَانَ ابْتِلَى الْمُسْلِمُونَ بِالْهَزِيمَةِ؛ بِسَبَبِ خِلَافٍ وَمُنَازَعَةٍ كَانَتْ مِنْ بَعْضِهِمْ.

(1) دلت النصوص على انتفاء التسوية بين أهل المعرفة - وهم المسلمون - وبين أهل الإنكار - وهم الكافرون - قال الله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [سورة ص: ٢٨]، ولأن الحكمة تقتضي تفضيل أهل المعرفة على أهل النكرة، فلو خلدا جميعاً في النار بطلت التفرقة، وثبتت التسوية، يلزم من ذلك ألا ينفع الإيمان والمعرفة، والتسوية بين المسيء والمحسن غير لائقة بالحكمة في فطر سائر العقول، وقد نص الله تعالى على قبحه، حيث قال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الحج: ٢١]، فجعله سيئاً، هذا في التجويز عليه وعدمه، أما الوقوع، فمقطوع بعدمه، يُنظر: الكمال بن أبي شريف، شرح المسامرة، ص173، البابرتي، شرح الطحاوية، ص114.

(2) أخرجه البخاري عن البراء رضي الله عنه، البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب: ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه، رقم (3039)، ج4، ص65.

(3) في (ر): قال العبد أيده الله، وفي (ص): قال الإمام الناصري.

وَفِيهِ إِخْبَارٌ أَنَّ عَاقِبَةَ الْأَمْرِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُمْ، ثُمَّ حَقَّقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ حُسْنَ الْعَاقِبَةِ وَفَتَحَ عَلَيْهِمْ مَكَّةَ، فَدَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَشْرَةِ آلَافٍ مُقَاتِلٍ⁽¹⁾ بَعْدَمَا اضْطُرَّ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا مَهَاجِرًا مَعَ صَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحِيدًا فَرِيدًا، وَلِأَنَّ الْحِكْمَةَ تُوجِبُ تَفْضِيلَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى أَهْلِ النُّكْرَةِ، فَلَوْ خَلَّدَهُمَا جَمِيعًا فِي النَّارِ لَبَطَلَتِ التَّفْرِقَةُ وَتَبَتَّتِ التَّسْوِيَةُ، فَتَبَتَّتِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَالْحِكْمَةِ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، مَسْكِنًا بِالْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ).

فَإِنَّمَا طَلَبُوا الثَّبَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَى الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ تَحْصُلُ بِهِ، وَخُلِقَتْ هَذِهِ الدَّارُ مَطِيَّةً إِلَيْهَا، وَلَزِمَتْ التَّكَالِيفُ لِأَجْلِهَا، فَوَجِبَ طَلَبُ الثَّبَاتِ عَلَى مَا بِهِ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا، وَهُوَ لِقَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِسْلَامِ، وَلِذَلِكَ طَلَبَ (ل223ب) ذَلِكَ خِيَارُ الْخَلِيفَةِ، قَالَ يُوسُفُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ اسْتَقَرَّ فِي الْمُلْكِ وَاجْتَمَعَ بِالْأَحِبَّةِ: ﴿رَبِّ قَدْ عَايَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...إِلَى قَوْلِهِ: تَوْفَنِي مُسْلِمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: 101]، وَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنَ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ إِلَى الْمَوْتِ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، فَوَجِبَ الْإِهْتِمَامُ بِسُؤَالِ الْمُوَافَاةِ بِالْإِسْلَامِ⁽³⁾.

معاملة أهل القبلة

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي مُعَامَلَةِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي حَيَاتِهِمْ وَمَمَاتِهِمْ، فَقَالُوا: (وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، فَلَا تُنْزَلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكِ، وَلَا نِفَاقٍ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَتَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ).

(1) ذكر ابن هشام في سيرته: "قال ابن إسحاق: 'وكان جميع من شهد فتح مكة من المسلمين عشرة آلاف'، ابن هشام (ت: 213هـ)، السيرة النبوية، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ، 1955 م، عدة من شهد فتح مكة من المسلمين، ج2، ص421.

(2) تقدم الكلام عن ذلك في أول المطلب.

(3) يُنظر: البابرتي، شرح الطحاوية، ص114، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص127.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (بِجَوَازِ الصَّلَاةِ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ)، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ يُورِثُ تَهْمَةَ الْبِدْعَةِ⁽¹⁾ وَالْقَوْلَ بِإِكْفَارِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ (ل224أ)، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الْجَبَابِرَةِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ⁽²⁾.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "إِذَا دَعُونَا إِلَى الرَّحْمَنِ أَجَبْنَاهُمْ، وَإِذَا دَعُونَا إِلَى الشَّيْطَانِ تَرَكْنَاهُمْ"⁽³⁾.

(1) تقدم شرح معنى البدعة، ينظر: ص230.

(2) أخرج الدار قطني عن مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ». قال الدار قطني: "مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات"، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، وقال البيهقي: "قد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال: لا إله إلا الله، أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصح ما روى في هذا الباب حديث مكحول عن أبي هريرة إلا أن فيه إرسالاً كما ذكره الدار قطني رحمه الله". الدارقطني (ت: 385هـ)، سنن الدار قطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد بروهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424 هـ، 2004 م، باب: صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، رقم (1768)، ج2، ص404، والبيهقي (ت: 458هـ)، ، باب: الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل، رقم (6832)، ج4، ص29..

(3) يُنظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص334.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نُدْبِنَا إِلَى الْإِسْتِغْفَارِ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ⁽¹⁾، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ
إِسْتِغْفَارٌ لَهُ وَشَفَاعَةٌ لَهُ، وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّلَاةِ عَلَى
مَاعِزٍ⁽²⁾.

وَأَمَّا قُطَاعُ الطَّرِيقِ وَأَهْلُ الْبَغْيِ إِذَا قُتِلُوا فِي حَالِ الْمُحَارَبَةِ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ؛
لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ اللَّعْنِ، وَالصَّلَاةُ ضِدُّ اللَّعْنِ، وَلِأَنَّهُمْ بَايَعُوا الْمُسْلِمِينَ بِالْحَرْبِ وَالْدَّارِ،
فَالْحَقُّ بِهِمْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةً.

وَأَمَّا مَنْ يَقْتُلُ النَّاسَ غِيلَةً لِأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، فَهُوَ سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ كَقُطَاعِ
الطَّرِيقِ، فَالْحَقُّ بِهِمْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ⁽³⁾.

(1) تقدم الكلام عن ذلك، وذلك عند قوله: "لَمَّا أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالْإِسْتِغْفَارِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ"، ينظر: ص 245.

(2) حديث ماعز أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي سلمة، عن جابر رضي الله عنه: وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه، لم يقل: يونس، وابن جريح، عن الزهري: «فصلى عليه». سئل أبو عبد الله: فصلى عليه، يصح؟ قال: رواه معمر، قيل له: رواه غير معمر؟ قال: لا، البخاري، صحيح البخاري، باب الرجم بالمصلّي، رقم (6820)، ج8، ص166، قال ابن الملقن: "تعارضت الروايات في صلاته عليه الصلاة والسلام على ماعز، ففي «البخاري» من رواية جابر «أنه صلى عليه»، ذكره في أول كتاب المحاربين في باب: الرجم بالمصلّي، وفي أبي داود والنسائي بأسانيد صحيحة: «أنه لم يصل عليه»، ولا يخفى أن المثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم"، ابن الملقن (ت: 804هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م، الحديث الخامس بعد الثلاثين، ج5، ص250. والحديث أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، باب الصلاة على من قتلته الحدود، رقم (3186)، ج3، ص206، والنسائي، سنن النسائي، رقم (7125)، ورقم (7129)، ورقم (7137).

(3) ذهب علماء الحنفية إلى أنه لا يصلى على البغاة، ولا على قطاع الطرق، قياساً على فعل سيدنا علي رضي الله عنه، وقال المالكية: "لا يصلى عليهم الإمام وأهل الفضل"، أما الشافعية فقالوا بالصلاة على المقتول من البغاة، وبه قال أحمد، يُنظر: الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، ط2، 1406هـ - 1986م، ج1، ص311، القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م، ج2، ص476، النووي، المجموع شرح المذهب، باب الصلاة على الميت، ج5، ص267، ابن قدامة، المغني، 1968م، د/ ط، ت، ج2، ص47.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا تُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا).

فَلِأَنَّ ذَلِكَ إِبْخَارٌ عَنِ الْغَيْبِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْوَحْيِ، وَلَا وَحْيَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِأَنَّ تَبَدُّلَ الْأَحْوَالِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَحَادِ الْمُحْسِنِينَ، (ل224ب) أَوْ الْمُسِيئِينَ جَائِزٌ عَلَى مَا يَكُونُ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ غَيْبٌ عَنَّا؛ فَيَكُونُ إِنْزَالُ الْمُحْسِنِينَ بِظَاهِرِ حَالِهِ الْجَنَّةَ قَوْلًا بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَكَذَا إِنْزَالُ الْمُسِيئِ بِظَاهِرِ حَالِهِ النَّارَ يَكُونُ تَأْلِيًّا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ مَحْظُورٌ.⁽¹⁾

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَا تُنْزِلُوا الْعَارِفِينَ الْمُخْبِتِينَ"⁽²⁾ الْجَنَّةَ، وَلَا الْمُسِيئِينَ النَّارَ؛ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُنْزِلُهُمْ"⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا نِفَاقٍ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّعْنَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ ذَلِكَ يَكُونُ ظَنًّا، وَإِتِّبَاعُ الظَّنِّ مَحْظُورٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (١٢) [الحجرات: ١٢]، وَ لِأَنَّهُ تَتَّبَعُ لِمَا خَفِيَ عِلْمُهُ، وَذَلِكَ حَرَامٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (٣٦) [الإسراء: ٣٦].

وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ: إِذَا سُئِلَ عَنِ الْمُؤْمِنِ الْمُحْسِنِ بَعِيْنِهِ أَيْنَ هُوَ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ وَأَدَّاءِ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ تَائِبًا مِنَ الْكَبَائِرِ، مُسْتَغْفِرًا مِنَ الصَّغَائِرِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ.

وَإِذَا سُئِلَ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، أَيْنَ هُمْ؟ فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: هُمْ فِي الْجَنَّةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا (225) وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ جَنَّاتُ نَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (١١) [البروج: ١١].

(1) وذلك أنَّ الأمن من مكر الله غير جائز، وخاتمة الإنسان على الإيمان أو الكفر بيد الله تعالى وحده، يُنظر:

التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص108.

(2) في هامش (ص): الْمُخْبِتِينَ: المتواضعين.

(3) يُنظر: البابرتي، شرح الطحاوية، ص116، ولم أجده في مرجع آخر،

وَإِذَا سُئِلَ عَنْ كَافِرٍ مُّشَارٍ إِلَيْهِ يَقُولُ: إِنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، فَهُوَ فِي النَّارِ، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ جُمْلَةِ الْكَافِرِينَ، فَالْجَوَابُ أَنْ يَقُولَ: هُمْ فِي النَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَفُجَّارٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى).

فَلِأَنَّهُ هُوَ الْمُطَّلَعُ عَلَيْهَا دُونَ الْعِبَادِ، فَوَجِبَ تَقْوِيضُ ذَلِكَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَرَى السَّيْفَ)^(١) عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(٢)، وَمَعْنَى قَوْلِهِ بِحَقِّهَا: الرَّدَّةُ، وَالْقِصَاصُ^(٣).

وَإِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ وَبَدَأُوا بِالْقِتَالِ، أَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُ بَلَدَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ عَلَى تَرْكِ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فَعَلَتْ ذَلِكَ قَبَائِلُ الْعَرَبِ بِمَنْعِ الزَّكَاةِ؛ حَتَّى قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَأَصْحَابُهُ^(٤).

طاعة أولي الأمر

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي طَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ، فَقَالُوا: (وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَتِنَا وَوَلَاةِ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُوا عَلَيْهِمْ، وَلَا (225ب) نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَرِيضَةً).

(١) ولا نرى السيف: أي سفك الدماء، والقتال، يُنظر: الميداني، شرح الطحاوية، ص110.

(٢) تقدم تخريجه عند قوله: (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)، ص247.

(٣) يُنظر: القاضي عياض (ت: 544هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، رقم(32)، ج1، ص242، ابن بطال(ت: 449هـ)، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م، تفسير كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بُني الإسلام على خمسٍ»، ج1، ص2.

(٤) وردت قصة حروب الردة في كتب الحديث والسيرة، يُنظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، باب الأمر بقتال مانع الزكاة، رقم(2247)، ج4، ص7، البيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في قتال الضرب الثاني، رقم(17181)، ج8، ص177.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَتِنَا، وَوَلَاةُ أُمُورِنَا، وَإِنْ جَارُوا)

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فُسَادَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ مِنْ جَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ سَفَكِ الدِّمَاءِ، وَسَبْيِ الذَّرَارِيِّ وَالنِّسَاءِ، وَإِنَّمَا خَصُّوا الْأَيْمَةَ وَالْوَلَاةَ تَمْيِيزًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُتَعَلِّبِينَ الَّذِينَ لَمْ تَتَعَدَّ لَهُمْ بَيْعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ).

فَإِنَّمَا امْتَنَعُوا مِنَ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ شَكَّوْا إِلَيْهِ مَا لَقُوا مِنَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَقَالُوا: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا؟ فَقَالَ لَهُمْ: «اصْبِرُوا، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِلَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ»⁽¹⁾، سَمِعْنَاهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ يَحُجُّ بِالنَّاسِ، وَيَقْتَدِي فِي إِيْتَانِ الْمَنَاسِكِ بِالصَّحَابَةِ، وَيَخْطُبُ بِنَفْسِهِ فِي الْجُمُعِ وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ مَعَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ فُسَادِهِ، وَكَثْرَةِ سَفَكِهِ الدِّمَاءِ، ثُمَّ كَثُرَ الْجَهْلُ فِي الْوَلَاةِ مِنْ بَعْدِهِ، مَعَ التَّزْيِي بِزِيِّ الْأَعَاجِمِ مِنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ الْمُصَمَّتِ⁽²⁾ وَالتَّلَهِّي بِلَهْوِ (226) الْأَكَاسِرَةِ، وَتَرْكِ الْخُطْبِ وَالْوَعظِ بِعَرَفَاتٍ، وَأَيَّامِ الْجُمُعِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ).

فَإِنَّمَا مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَوَّزُوا ذَلِكَ، لَأَفْضَى إِلَى نَزْعِ الْكُلِّ عَنِ الطَّاعَةِ، فَيُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ عَرِيضٍ مِنْ كَسْرِ شَوْكَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَشَقِّ عَصَاهُمْ، وَإِطْمَاعِ الْعَدُوِّ فِيهِمْ.

(1) أخرجه البخاري عن أنس رضي الله عنه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب: لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (7067)، ج9، ص49.

(2) الشيء المصمت هو الذي لا جوف له فيكون ثقيلًا، يُنظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ فَرِيضَةً).

فَإِنَّمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ إِذَا دَعَا الرَّعِيَّةَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الْعَامَّةِ، وَأَمَّا إِذَا دَعَا إِلَى الْمَعْصِيَةِ، فَلَا طَاعَةَ، وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»⁽¹⁾.

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي كَوْنِ الصَّبْرِ وَالِدُّعَاءِ لِلْوَلَاةِ بِالصَّلَاحِ أَفْضَلَ، فَقَالُوا: (وَنَدْعُو لَهُمْ بِ: الصَّلَاحِ، وَالْمُعَافَاةِ، وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُودَ، وَالْخِلَافَ، وَالْفُرْقَةَ، وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنَبْغُضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا إِشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ، فَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُمْ أَنَّ الدُّعَاءَ لَهُمْ بِالصَّلَاحِ أَصْلَحُ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِمَا فِي الدُّعَاءِ لَهُمْ بِالصَّلَاحِ مِنَ الْمَصَالِحِ (226ب) الْمُتَوَّعَةِ مِنْ رَجَاءِ الْإِجَابَةِ، وَفِيهَا عُمُومُ الصَّلَاحِ لِلْوَالِي وَالرَّعِيَّةِ وَالتَّأَلُّفُ لِقُلُوبِهِمْ، وَالتَّسْكِينُ لِمَا بِهِمْ مِنَ الْفَسَادِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْمُعَافَاةِ).

أَي: وَنَدْعُو لَهُمْ بِالْمُعَافَاةِ، وَهِيَ شَامِلَةٌ لِمَصَالِحِ الْأَدْيَانِ وَالْأَبْدَانِ، فِي صِلَاحِ دِينِهِمْ صِلَاحُ دِينِ الرَّعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا صَلَحُوا فِي دِينِهِمْ، فَقَدْ حَمَلُوا الرَّعِيَّةَ عَلَى أَوْامِرِ الشَّرِيعَةِ، فَحَازُوا جَزِيلَ الثَّوَابِ، وَجَمِيلَ الذِّكْرِ عَلَى مَدَى الْأَعْقَابِ، وَإِذَا صَلَحُوا فِي أَبْدَانِهِمْ قَدَرُوا عَلَى الْقِيَامِ بِمَا حُمِّلُوا مِنْ أَمَانَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا اسْتَرَعَاهُمْ⁽²⁾، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ، وَمَنْ شَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

(1) عن عمران بن الحصين، مسلم، صحيح مسلم، أبواب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (1840)، ج3، ص1769.

(2) يُنظر: المعنى نفسه، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص127.

(3) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، أبواب الإمارة، باب رفق الولاة، رقم (1828)، ج6، ص7.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ طَرِيقَةُ الرَّسُولِ، وَهِيَ الْمَفْضِيَّةُ إِلَى الْجَنَّةِ وَحُسْنِ الْعَاقِبَةِ، فَمَنْ سَلَكَهَا أَفْضَتْ بِهِ إِلَى النِّجَاةِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَالْفَوْزِ بِالْجَنَّةِ، إِذْ هِيَ طَرِيقَةُ مَنْ قَامَتِ الْآيَاتُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى كَوْنِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾، وَإِنَّمَا بُعِثَ؛ لِيُقْتَدَى بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] [٢٢٧] (ل) فَيَجِبُ سُلُوكُ طَرِيقَتِهِ وَاتِّبَاعُهَا، وَكَذَلِكَ يَجِبُ اتِّبَاعُ الْجَمَاعَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى طَرِيقَةِ الرَّسُولِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَاتِّبَاعُهُمْ هُدًى، وَخِلَافُهُمْ بَدْعٌ وَضَلَالٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَجْتَنِبُ الشُّذُودَ وَالْخِلَافَ وَالْفِرْقَةَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ، لِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الْهَادِيَةَ وَهُمْ: الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى مُوجِبَةٌ لِلْعِلْمِ قَطْعًا بِالِدَّلَائِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ فِي فَصْلِ الْإِجْمَاعِ⁽²⁾، وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ تَوَلَّى عَنِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِجَهَنَّمَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]، وَسَبِيلُهُمْ إِجْمَاعُهُمْ، وَقَدْ تَوَعَّدَ بِالنَّارِ عَلَى تَرْكِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا تَوَعَّدَ عَلَى مَشَاقَّةِ الرَّسُولِ.

وَقَدْ تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ أَبَدًا»⁽³⁾، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا،

(1) تقدم الكلام عن الآيات والبراهين الدالة على النبوة، وأنها من دلائل ثبوت النبوة، يُنظر: المطلب الثاني: دلائل ثبوت النبوة، ص 108.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، القول في تحديد الإجماع وكونه حجة، ل 36ب، - 41ب.

(3) أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير: أحمد، مسند أحمد، حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، رقم (27224)، ج 45، ص 200، الطبراني، المعجم الكبير، رقم (2171)، ج 2، ص 280، قال الهيثمي "فيه راو لم يسم"، وهو حديث ضعيف، مجمع الزوائد، باب في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَلِسْكُمْ شَيْعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، رقم (11966)، ج 7، ص 452، وقال العجلوني: "وبالجملة فالحديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره"، العجلوني، كشف الخفاء، ج 2، ص 350.

فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةً⁽¹⁾ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ⁽²⁾، فَتَبَّتْ بِالِدَّلِيلِ الْقَاطِعِ أَنَّ خِلَافَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِدْعَةٌ وَضَلَالٌ، لِأَنَّ السُّنَّةَ إِذَا تَوَاتَرَ وَرُودُهَا صَارَتْ كَالْمَسْمُوعِ (ل227ب) مِنَ الرُّسُولِ، وَأَمَّا إِجْمَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُ حُجَّةً بِدَلِيلٍ قُطْعِيٍّ وَعَقْلُهُمْ فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ قَدْ تَأَيَّدَ بِالِدَّلِيلِ الْقَاطِعِ، فَعُصِمُوا عَنِ الْخَطَا فِي اجْتِهَادِهِمْ، وَعَقْلُ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ لَمْ يَتَأَيَّدَ بِالِدَّلِيلِ الْقَاطِعِ، فَلِذَلِكَ زَاغَ عَنِ الْحَقِّ وَالْهُدَى مَنْ خَالَفَ إِجْمَاعَهُمْ فِعْلًا كَانَ أَوْ قَوْلًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ).

فَقَالَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: "أَرَادُوا بِأَهْلِ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ: أَهْلَ السُّنَّةِ وَالصِّيَانَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُتَمَسِّكِينَ بِالْعَدْلِ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ، وَأَرَادُوا بِأَهْلِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ: أَهْلَ الْخِلَافِ وَالْعِصْيَانِ مِنْهُمْ، وَالْجَائِرِينَ مِنْ وُلَاتِهِمْ".

وَأَرَادُوا بِالْحُبِّ وَالْبُغْضِ: حُبَّ أَفْعَالِهِمْ، وَبُغْضَ أَفْعَالِهِمْ لَا ذَوَاتِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أَيْ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ لِأَجْلِ التَّوْبَةِ، لِأَنَّهُ يُحِبُّ التَّوْبَةَ مِنْ عِبَادِهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أَيْ لِأَجْلِ تَطَهُّرِهِمْ لِأَنَّهُ يُحِبُّ الطَّهَارَةَ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ).

(1) رِبْقَةُ الْإِسْلَامِ: أَرَادَ بِرِبْقَةِ الْإِسْلَامِ: عَقْدَ الْإِسْلَامِ، وَأَصْلُهُ: لَأَنَ الرِّبْقَ: حَبْلٌ فِيهِ عِدَّةُ عُرَى، تَشَدُّ بِهَا الْغَنَمُ، الْوَاحِدَةُ مِنَ الْعُرَى: رِبْقَةٌ، جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرُّسُولِ، ابْنُ الْأَثِيرِ (ت: 606هـ)، جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرُّسُولِ، ت: عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ، التَّنْمَةُ تَحْقِيقُ بَشِيرِ عَيُونٍ، مَكْتَبَةُ الْحُلُونِي، مَطْبَعَةُ الْمَلَّاحِ، مَكْتَبَةُ دَارِ الْبَيَانِ، ط1، 1391 هـ، 1971 م، الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي التَّمَسُّكِ بِهِمَا - الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ -، رَقْمُ (76)، ج1، ص290.

(2) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: «الْحَارِثُ الْأَشْعَرِيُّ لَهُ صَحْبَةٌ وَلَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ»، التِّرْمِذِيُّ، سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِثْلِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ، رَقْمُ (2863)، ج5، ص148.

(3) يُنْظَرُ: النَّسْفِيُّ، مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ، ج1، ص185، الْمَاتَرِيدِيُّ، تَأْوِيلَاتُ أَهْلِ السُّنَّةِ، ج8، ص575.

وَإِنَّمَا ذَكَرُوا هَذَا؛ تَأْكِيداً لِمَا سَبَقَ (228) بَيَانُهُ لِئَلَّا يَتَشَكَّكَ الْعَبْدُ عِنْدَمَا يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَلَّ جَمِيعِ الْمَشْكَلَاتِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَيَجِبُ التَّقْوِيضُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْتَقَدُ الْحَقِيقَةُ فِي كُلِّ مَا ثَبَتَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعْرِفُ يَقِيناً أَنَّ عُقُولَ الْخَلْقِ قَاصِرَةٌ عَنِ الْحُكْمِ الْبَشَرِيَّةِ، فَكَيْفَ تُدْرِكُ جَمِيعَ الْحُكْمِ الرُّبُوبِيَّةِ⁽¹⁾؟

وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ: انْتَهُمُوا أَرَءَاكُمْ، وَأَحْسِنُوا الظَّنَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا يُرَوَى لَكُمْ عَنْهُ"⁽²⁾، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وَأَخْبَرَ عَنْ أَوْلَيْكَ الْخَوَاصِّ بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، قَالُوا ذَلِكَ حِينَ اسْتَبْهَتَ عَلَيْهِمْ مُدَّةَ لَبِثِهِمْ.

السمعيات

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي شِدَّةِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالنَّقْلِ إِذَا كَانَ مُتَوَاتِراً أَوْ مَشْهُوراً⁽³⁾، حَتَّى أَلْحَقَهُ بِالْعَقَائِدِ، فَقَالُوا: (وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: "وَإِنَّمَا ذَكَرُوا هَذَا مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَحْكَامِ (228ب) الْفِقْهِ، لِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ بِذَلِكَ وَلِعَمَلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِهَا، حَتَّى رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ⁽⁴⁾ أَنَّهُ قَالَ: "أَخْبَرَنِي سَبْعُونَ رَجُلًا مِنَ الْبَدْرِيِّينَ أَنَّهُمْ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) إنما ذكر هذا لئلا يقع في الشك فيما ذكر من العقائد عندما يشتبه عليه شيء، أو يعتريه سؤال ولا يمكن دفعه، فحينئذ يجب عليه أن يفوض أمر ذلك وعلمه إلى الله، فإنه هو العالم بحقائق الأشياء، ولا يمكن للبشر معرفة كنه دقائق الأشياء وحقائقها إلا بتعليم وإلهام وتوفيق من الله...، وإن عقول البشر قاصرة عن إدراك كثير من الأشياء، فإذا اشتبه عليه شيء يجب عليه أن يفوض علم ذلك إلى الله، يُنظر: البابرّي، شرح الطحاوية، ص122.

(2) بحثت في كتب الحديث والآثار والسيرة، لم أجده.

(3) تقدم تعريف الحديث المتواتر، يُنظر: ص137.

(4) تقدمت ترجمته، وهو الحسن البصري، انظر: ص180.

يَمَسِّحُ عَلَى خُفَّيْهِ⁽¹⁾؛ وَلَئِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَاوَمَ عَلَى مَسْحِ خُفَّيْهِ حَتَّى قُبِضَ.

وَعَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ⁽²⁾ أَنَّهُ قَالَ: "إِنِّي لَأَخْشَى الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ"⁽³⁾، وَقَدْ فُرِيَءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، بِقِرَاءَتَيْنِ بِنَصَبِ اللَّامِ عَطْفًا عَلَى الْمَغْسُولِ، وَبِخَفْضِهَا عَطْفًا عَلَى الْمَمْسُوحِ⁽⁴⁾، وَالْآيَةُ إِذَا قُرِئَتْ بِقِرَاءَتَيْنِ، فَإِنِهَا تَصِيرُ كَأَيَّتَيْنِ، فَإِنْ أَمَكَّنَ الْعَمَلُ بِهِمَا جَمِيعًا مَعًا عَمَلَ بِهِمَا، وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْعَمَلُ بِهِمَا فِي حَالَتَيْنِ مُمَكِّنٌ، فَلَمَّا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَاوَمَ عَلَى مَسْحِ خُفَّيْهِ حَالَةَ التَّخَفُّفِ⁽⁵⁾ حَتَّى قُبِضَ، وَدَاوَمَ عَلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ حَالَةَ عَدَمِ التَّخَفُّفِ، زَالَ الْإِشْكَالُ، وَتَبَيَّنَ حُكْمُ الْقِرَاءَتَيْنِ⁽⁶⁾.

(1) يُنْظَرُ: الْقُرْطُبِيُّ، التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ، ج1، ص137، الْمِيدَانِيُّ، شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ، ص112.

(2) أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ دَلَالِ بْنِ دِلْهِمِ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ كَرَخَ حَدَانُ، تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْهَدَايَةِ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ بَعْدَ أَبِي خَازِمٍ، وَأَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ، وَانْتَشَرَ أَصْحَابُهُ وَعَنْهُ أَخَذَ: أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّامَغَانِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الشَّاشِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّنُوْخِيُّ، وَكَانَ: كَثِيرَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، صَبُورًا عَلَى الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ، مَوْلَاهُ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِيَ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: مُخْتَصَرٌ فِي فُرُوعِ الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ، يُنْظَرُ: عُمَرُ كَحَالَةٍ (ت: 1408هـ)، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، مَكْتَبَةُ الْمُتَنَّى، بَيْرُوتَ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، بَابُ الْعَيْنِ، ج6، ص45، مَحْيِ الدِّينِ الْحَنْفِيِّ، الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ، حَرْفُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، ج1، ص337.

(3) رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، أَبُو حَنِيفَةَ، وَصِيَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ، ص17، وَيُنْظَرُ: الْكَاسَانِيُّ (ت: 587هـ)، بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط2، 1406هـ، 1986م، ج1، ص7، الْمِيدَانِيُّ، شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ، ص113.

(4) قَرَأَ نَافِعٌ، وَالشَّامِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَالْكَسَائِيُّ بِنَصَبِ (أَرْجُلِكُمْ)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْجَرِّ (أَرْجُلُكُمْ)، فَقِرَاءَةُ النَّصَبِ بِالْعَطْفِ عَلَى (أَيْدِيكُمْ) الْمَنْصُوبِ، أَمَّا قِرَاءَةُ الْجَرِّ، فَبِالْعَطْفِ عَلَى (رُءُوسِكُمْ) الْمَجْرُورَةِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِالْعَطْفِ عَلَى الْجَوَارِ، يُنْظَرُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ، تَاجُ الدِّينِ (ت: 741)، الْكَزْزُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، ج1، ص80.

(5) التَّخَفُّفُ: أَيُ لِبَسِ الْخُفَّيْنِ.

(6) قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: "فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ وَدُخُولِهَا فِي حُكْمِ الْمَسْحِ؟ قُلْتَ: الْأَرْجُلُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَغْسُولَةِ، تَغْسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا، فَكَانَتْ مِثْلَ الْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، فَعَطَفَ عَلَى الْمَمْسُوحِ لَا لِمَسْحِهِ؛ وَلَكِنْ لِيَنْبَهَ عَلَى وَجُوبِ الْاِقْتِصَادِ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا"، الزَّمْخَشَرِيُّ، الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ، ج1، ص82.

وَقَدْ اِمْتَنَعَ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ عَنْ ذَلِكَ⁽¹⁾، فَخَرَجَ الْحُكْمُ بِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَنْ حَيْزِ الْمُجْتَهِدَاتِ وَالتَّحَقُّقِ بِالْأَصُولِ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ فَقَهَاءُ الْمِلَّةِ: أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ (ل229) فِي فُصُولِ الْعَقَائِدِ⁽²⁾.

الحج والجهاد

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْحَجِّ وَالْجِهَادِ إِذْ هُمَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ لَهُمَا وَقْتُ مُعَيَّنٌ، فَقَالُوا: (وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ مَاضِيَانِ مَعَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْ أُنْمَةِ الْمُسْلِمِينَ بَارِهِمْ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فِي الْحَجِّ وَالْجِهَادِ إِنَّهُمَا مَاضِيَانِ)، فَهَذَا مِنْهُمْ بَيَانٌ بِأَنَّ الْحَجَّ وَإِنْ كَانَ فَرَضًا عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ فِي عُمُرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَكِنَّهُ سَفَرٌ جِهَادٍ بِالْمَالِ وَالْبَدَنِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، فَكَانَ كَجِهَادِ الْعَدُوِّ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا فِي تَصْنِيفٍ لَهُ: "إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَوَقَّفَ بِعَرَفَاتٍ وَقَضَى الْمَنَاسِكَ، فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِكَوْنِ الْحَجِّ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ"⁽³⁾، فَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى تَبَدُّلِ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ مِنَ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ فِي الْحَقِيقَةِ اِعْتِقَادُ دِينِ الْحَقِّ، وَكَذَا الْكُفْرُ اِعْتِقَادُ دِينِ الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا يُوقَفُ عَلَيْهِمَا بِالْدَّلِيلِ، إِذِ الْإِقْرَارُ بِالتَّوْحِيدِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِهِ فِي الْقَلْبِ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَشَائِخُنَا: "إِذَا قَالَ الْحَرَبِيُّ الْوَتْنِيُّ: أَنَا مُسْلِمٌ، يُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْهُ إِسْلَامًا بِخِلَافِ الْكَافِرِ (ل229ب) الْكِتَابِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَعْتَقِدُ مُطْلَقَ الْكُفْرِ، وَالثَّانِي كَافِرٌ بِرِسَالَةِ بَعْضِ الرُّسُلِ، مُتَشَبِّهًا بِالْيَهُودِيَّةِ أَوْ بِالنَّصْرَانِيَّةِ، فَمَا لَمْ

(1) إن مسألة المسح على الخفين هي من مسائل الفقه لا من مسائل العقيدة؛ ولكن أُدْخِلَتْ فِي مَسَائِلِ الْاِعْتِقَادِ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ تَمَيَّزُوا عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الْفِرَقِ بِأَنَّهُمْ يَرُونَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَالْمُخَالَفَ فِي ذَلِكَ هُمُ الْخَوَارِجُ وَالرَّافِضَةُ وَعِدَّةٌ مِنَ النَّاسِ مُخْتَلِفُونَ فِي أَمَاكِنِهِمْ لَا يُنْسَبُونَ إِلَى فِرْقَةٍ مِنَ الْفِرَقِ حَيْثُ أَنْكَرَتِ الرِّوَاغُضَ وَالْخَوَارِجَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، الْأَشْعَرِيُّ، مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص470، الْمُرُوزِيُّ (ت: 294هـ)، السُّنَّةُ، ت: سَالِمُ أَحْمَدُ السُّلْفِيُّ، مَوْسُئَةُ الْكُتُبِ النَّقَافِيَّةِ، بِيْرُوتَ، ط1، 1408هـ، ص103، الْحَلِي (ت: 676هـ)، الْمَخْتَصَرُ النَّافِعُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِيَّةِ، دَارُ الْأَضْوَاءِ، بِيْرُوتَ، لُبْنَانُ، ط3، 1405هـ، 1985م، ص27.

(2) قَرَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَوَافَقَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الْإِنَابَةِ، وَابْنُ بَطَّةٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَنَقَلُوا الْإِجْمَاعَ عَنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، يُنْظَرُ: أَبُو حَنِيفَةَ، الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ، ص4، الْأَشْعَرِيُّ، الْإِبَانَةُ، ص61، ابْنُ بَطَّةٍ، الْإِبَانَةُ الصَّغْرَى، ص287.

(3) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَابِدِينَ، وَابْنُ نَجِيمٍ الْحَنْفِيُّ فِي كُتُبِهِمْ، يُنْظَرُ: ابْنُ عَابِدِينَ، حَاشِيَةُ رَدِ الْمَخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمَخْتَارِ شَرْحَ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ فَقْهُ أَبُو حَنِيفَةَ، صج4، ص229، ابْنُ نَجِيمٍ، الْاِخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمَخْتَارِ، ج4، ص150.

يُوجَدُ مِنْهُ الْإِيمَانُ بِرِسَالَةِ مَنْ كَفَرَ بِهِ مَعَ التَّبَرِّي مِنْ دِينِهِ الْبَاطِلِ لَا يُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ، فَكَانَ الْحَجُّ كَالْجِهَادِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا الْجِهَادُ: فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ نَبِيْنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ دُعَاءٌ إِلَى دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَوْحِيدِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: "مَعْنَاهُ حَتَّى لَا يَكُونَ شِرْكٌ"⁽²⁾، وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى؛ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالَ»⁽³⁾.

وَ أَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَعَ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَالْجِهَادَ فَرَضَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِالسَّفَرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ سَائِسٍ ضَابِطٍ فِيهِمَا يَسُوسُ النَّاسَ وَيُقَاوِمُ الْعَدُوَّ.

(1) اختلف العلماء في حج الكافر أو كلامه، فمنهم من جَوَّزَ ذلك، ومنهم من قال: إِنَّ الكافر لا تتعقد له نية أصلاً، قال ابن نجيم الحنفي: "الكافر ليس بأهلٍ لِلنِّيَّةِ، فَمَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ تُصَيِّرُ الْفِعْلَ مُنْتَهِضاً مُسَبِّباً لِلنَّوَابِ وَلَا فِعْلَ يَقَعُ مِنَ الْكَافِرِ كَذَلِكَ حَالُ الْكُفْرِ" ابن نجيم (ت: 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط2، بدون تاريخ، باب نوافض التيمم، ج1، ص160، ابن الهمام (ت: 861هـ)، فتح القدير، دار الفكر، د/ط، ت، كتاب الحج، ج2، ص423، وقال الخطيب الشربيني الشافعي: "الكافر إِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيداً لِلنُّسُكِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ يَكُونُ كَالْمُسْلِمِ"، الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ص228، وأما الكتابي: فلا يقبل منه إلا النطق بالشهادتين، ابن نجيم، البحر الرائق، ج5، ص80.

(2) يُنْظَرُ: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج9، ص265، النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج1، ص166.

(3) أخرجه الديلمي عن أنس بن مالك، الديلمي (ت: 509هـ)، الفردوس بمأثور الخطاب، ت: السعيد بن بيسوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ، 1986م، رقم (2639)، باب الجيم، ج2، ص122، وأخرج البخاري في صحيحه باباً سماه: باب: الجهاد ماض مع البر والفاجر.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَعَ بَارِهِمْ وَفَاجِرِهِمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ غَيْرُ شَرْطٍ فِي الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِالْجَرِيِّ عَلَى شَرِيعَةٍ مَعْصُومَةٍ تَبَيَّنَتْ بِالْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ، فَلَا يَقَعُ بِفُجُورِهِ التَّبَاسُّ⁽¹⁾.

وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "لَا بُدَّ مِنَ الْإِمَارَةِ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، فَإِنْ كَانَ بَرًّا أَقِيمَتْ بِهِ (ل230أ) الْحُدُودُ وَنُقِذَتْ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا تَوُمنُ بِهِ السُّبُلُ وَتُحْسَمَ بِهِ مَادَّةُ السَّرَاقِ"، وَعَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (مَاضِيَانِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُصُهُمَا)⁽³⁾.

فَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُمْ أَنَّ كَثْرَةَ الْمُؤَنَةِ، وَبُعْدَ الشَّقَّةِ، وَالْخَوْفَ النَّاشِيَّ مِنَ الْأَرَاجِيفِ⁽⁴⁾، لَا يَكُونُ عُذْرًا مُسْقِطًا فَرَضِيَّتَهُمَا، فَيَبْطُلُ مَا ذُكِرَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِالْخَوْفِ مِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ⁽⁵⁾، فَلِهَذَا الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي شَأْنِهِمَا الْحَقُوهُمَا بِفُصُولِ الْعَقَائِدِ.

(1) قالت الماتريدية والأشاعرة والمعتزلة: إنه لا يجب أن يكون الإمام معصوماً، وقالت الاثنا عشرية: بوجوب العصمة شرطاً لصحة الإمامة، يُنظر: النسفي، التمهيد، ص397، الرازي، الأربعين في أصول الدين، ص263، وما بعدها، القاضي عبد الجبار، المغني، الإمام' ص198 وما بعدها، الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة، ص33-34-35.

(2) لم أجده، قال العلماء بعدم شرط العصمة في الحاكم؛ لأن العصمة من صفات الأنبياء فقط، أما الحاكم فمرجعه النص التشريعي، وكلام المعصوم وهو النبي صلى الله عليه وسلم، يُنظر: الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ص169، ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج4، ص74.

(3) إنما جمع الحج والجهاد مع بعضهما لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل، أفلا نجاهد؟ فقال: «أفضل الجهاد: حج مبرور»، البخاري، صحيح البخاري، باب: فضل الجهاد والسير، رقم(2784)، ج4، ص15.

(4) الْأَرَاجِيفُ: جمع إرجاف، خبرٌ كاذبٌ مثير للفتن والاضطراب، وهي تأتي رديفاً للإشاعات، يُنظر: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ، 2008 م، ج2، ص863.

(5) قال فقهاء الحنفية وغيرهم بشرط أمان الطريق للحاج، وأنه إذا كَانَ الْغَالِبُ السَّلَامَةُ عَلَى الطَّرِيقِ، فَالْحَجُّ فَرَضٌ وَإِلَّا لَا، يُنظر: الكمال ابن الهمام، فتح القدير، كتاب الحج، ج2، ص410، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، س145، الشافعي، الأم، ج2، ص176.

ملك الموت وعذاب القبر

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي الْحَفْظَةِ، وَفِي مَلِكِ الْمَوْتِ، وَفِي عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَفِي سُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ، فَقَالُوا: (وَتُؤْمِنُ بِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ، وَتُؤْمِنُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ، وَبِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ: رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ (230ب) اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَتُؤْمِنُ بِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝﴾ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝﴾ [الانفطار: ١٠ - ١٢]، فَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ الْحَفْظَةِ وَكُتُبَةِ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ، وَهُوَ فِي حَقِّ الْحَفْظَةِ مِحْنَةٌ إِمْتَحَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا كَمَا إِمْتَحَنَ بَعْضَهُمْ بِالْكَوْنِ مَعَ السَّحَابِ، وَبَعْضًا مِنْهُمْ جَعَلَهُمْ رُسُلًا إِلَى الْعِبَادِ، فَهَذِهِ مِحْنٌ تَعَبَّدَهُمْ بِهَا إِذِ اللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ لَمْ يَزَلْ، قَادِرٌ لَمْ يَزَلْ، غَنِيٌّ بِذَاتِهِ لَمْ يَزَلْ.

وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ جَمِيعَ مَا يَكُونُ، وَجَمِيعَ مَا تَفْعَلُ الْعِبَادُ قَبْلَ خَلْقِهِمْ^(١)، ثُمَّ إِنَّ النَّفْلَ قَدْ ثَبَتَ بِأَنَّ الْحَفْظَةَ إِذَا صَعِدُوا يُقَابِلُونَ مَا كَتَبُوا بِمَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَلَا يَزْدَادُ وَلَا يَنْتَقِصُ عَمَّا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ عِلْمِهِ الْأَزَلِيِّ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُثَبَّتُ مَا فِيهِ النَّوَابُ وَالْعِقَابُ وَيُمَحَى مَا لَيْسَ فِيهِ ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ.

وَأَمَّا وَضْعُ الْحَفْظَةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَادِ (ل231أ)، فَمِنْ الْحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ الزِّيَادَةُ فِي تَرْغِيْبِهِمْ فِي الْخَيْرَاتِ وَتَحْذِيرِهِمْ عَنِ ارْتِكَابِ السَّيِّئَاتِ، إِذْ جَمِيعُ مَا تَكْتُبُ الْحَفْظَةُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ عَمَلُوهُ، فَإِنَّهُمْ يَقْرَأُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُجَازُونَ عَلَيْهِ، فَيَبْعَثُهُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْإِزْدِيَادِ مِنَ الْخَيْرِ وَالْكَفِّ عَنِ الشَّرِّ؛ وَلَئِنْ فِي الشَّاهِدِ مَنْ عَلِمَ أَنَّ

(١) تقدم ذكر أحاديث القلم واللوحة، يُنظر: ص192.

عَلَيْهِ رَقِيبًا وَحَافِظًا يَحْفَظُ عَلَيْهِ أَعْمَالَهُ، وَيُرَاقِبُ أحوَالَهُ كَانَ أَحْذَرَ فِي النَّبْهِ وَالْتَّقِيطِ⁽¹⁾،
وَأَمَّا الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُؤْمِنُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِثَبُوتِهِ بِالْكِتَابِ وَالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ
يَتُوفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، فَقَدْ صَرَّحَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَوَكُّلِهِ
مَلَكَ الْمَوْتِ عَلَى قَبْضِ أَرْوَاحِ الْخَلْقِ، كَمَا صَرَّحَ بِجَعْلِ الْمَلَائِكَةِ حَافِظِينَ عَلَيْنَا،
فَوَجَبَ الْإِعْتِقَادُ بِحَقِّئَتِهِمَا⁽³⁾.

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ فِي كَوْنِ مَلِكِ الْمَوْتِ مُوَكَّلًا بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ وَلَهُ أَعْوَانٌ مَجْعُولُونَ
مَعَهُ، فَقَدْ وَرَدَتْ مُتَوَاتِرَةٌ مُسْتَقْبِضَةٌ⁽⁴⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ لِمَنْ كَانَ لِذَلِكَ أَهْلًا).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ (ل231ب)؛ لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا
غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، وَقَالَ أَيْضًا: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]⁽⁵⁾.

(1) الحكمة في ذلك - مع أن الله تعالى عالم بما يفعل العباد - ترغيبهم في الخيرات وتحذيرهم عن ارتكاب
السيئات، وجميع ما تكتبه الحفظة من خير و شر، فإنهم يقرؤنه عليه يوم القيامة"، يُنظر: الغزنوي الحنفي، شرح
الطحاوية، ص136.

(2) تقدم ذكر الإيمان بالملائكة، يُنظر: ص121.

(3) يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص250، 251.

(4) وردت أحاديث في ذكر ملك الموت وأنه موكل بقبض الأرواح منها ما رواه مسلم: عن أبي هريرة رضي الله
عنه عن إرسال ملك الموت إلى موسى عليه الصلاة والسلام، مسلم، صحيح مسلم، كتاب أحاديث الأنبياء، باب
فضائل موسى عليه الصلاة والسلام، رقم(2372)، ج4، ص1842.

وأما بالنسبة لأعوان ملك الموت، فأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: عن ابن عباس في قوله: "﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا
وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾" [الأنعام: 61]، قال: «أعوان ملك الموت من الملائكة»، ابن أبي شيبة، الكتاب
المصنف في الأحاديث والآثار، كلام ابن عباس رضي الله عنه، رقم(34782)، ج7، ص136.

(5) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص351، البزدوي، أصول الدين، ص167، 168، وتقدم الكلام
عن عذاب القبر، ينظر: المطلب: عذاب القبر، ص137.

وَمَنْ أَنْكَرَ عَذَابَ الْقَبْرِ تَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يُؤَيَّلْنَا مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدِنَا﴾ (٥٢) [يس: ٥٢]، وَالْجَوَابُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِهِ، قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: "هُوَ رُقُودُهُمْ بَيْنَ النَّفَخَتَيْنِ"، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثُبُوتِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ لِمَنْ كَانَ لِذَلِكَ أَهْلًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَيَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِثُبُوتِ ذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (بِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ: رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ^(٢))، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْقَبْرَ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّيِّرَانِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَلِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ثُبُوتِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ (٢٧) [إبراهيم: ٢٧]، أَنَّ ذَلِكَ فِي سُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ^(٣) فِي الْقَبْرِ^(٤).

وَهَذِهِ الْفُصُولُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ، فَإِذَا تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَمَّنْ يُخْبِرُ الْوَحْيَ عَنِ الْوَحْيِ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَالْإِعْتِقَادُ بِثُبُوتِهِ، وَلَا يُتَكَلَّمُ (ل232) فِي كَيْفِيَّتِهَا؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ وَقُوفٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّعْذِيبِ وَالتَّنْعِيمِ فِي الْقَبْرِ، وَكَيْفِيَّةِ السُّؤَالِ لِلْمَيِّتِ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يَسْتَجِيزُ تَرْكِيبَ بَاطِنٍ لَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ مَعَ وُجُودِ تَرْكِيبِ ظَاهِرٍ يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، فَإِنَّهُ تُسْتَخْرَجُ النَّارُ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ، وَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ الْمَاءُ بِالْعِلَاجِ، وَهُمَا ضِدَّانِ حَارٌّ وَبَارِدٌ تَجَاوَرَا فِي جَوْهَرٍ^(٥) وَاحِدٍ.

(١) الأحاديث في عذاب القبر كثيرة منها: ما رواه البخاري في أكثر من باب في صحيحه، يُنظر: البخاري، صحيح البخاري، قول النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، باب الدعاء قبل السلام، رقم(832)، و باب: التعوذ من عذاب القبر في الكسوف، رقم(1049)، و باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم(1369)، و باب: التعوذ من عذاب القبر، رقم(1375)، باب: عذاب القبر من الغيبة والبول، رقم(1378).
(٢) أخرج البخاري: عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، حديث سؤال الملكين، البخاري، صحيح البخاري، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم(1338)، ج2، ص90، و باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم(1374)، ج2، ص98.

(٣) تسميتهما بمنكر ونكير ليست على جهة الذم، وإنما هي لقب، وليس في الأسماء والذوات قبيح ولا حسن الذات، والمتعارف أنهما اثنان، يُنظر: الميداني، شرح الطحاوية، ص116، البزدوي، أصول الدين، ص169.

(٤) تقدم الكلام عن عذاب القبر في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الرابع: عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين، ص137.

(٥) تقدم تعريف الجوهر، يُنظر: ص195.

وَكَذَا النَّارُ كَامِنَةٌ فِي الْحَجَرِ، وَلَوْ سُحِقَ الْحَجَرُ أَجْزَاءً لَمْ يُوقَفْ عَلَى النَّارِ الْمَكْمُونَةُ فِيهِ، وَيَرَى خُرُوجَ النَّارِ مِنْ ذَلِكَ الْحَجَرِ عَيْنًا بِالْقَدْحِ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَانَ دَاوُدُ يَسْمَعُ تَسْبِيحَ الْجِبَالِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ لَا يَسْمَعُ ذَلِكَ وَالْجَبَلُ مَوَاتٌ جَامِدٌ⁽¹⁾.

وَرَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: أَنَّ التَّسْبِيحَ الْمُضَافَ إِلَى الْجِبَالِ تَسْبِيحُ الْخَلْقَةِ⁽²⁾: يَعْنُونَ أَنَّ خَلْقَةَ الْجِبَالِ تُسَبِّحُ بِتَنْزِيهِ صَانِعِهَا، فَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: هَذَا مِنْهُمْ إِبْطَالٌ لِتَخْصِيصِ دَاوُدَ بِسَمَاعِ تَسْبِيحِ الْجِبَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ۖ﴾ [سبأ: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحُنَ ۖ﴾ [الأنبياء: 79]، وَعَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ لَا تَخْصِيصَ لِدَاوُدَ بِذَلِكَ، إِذِ الْجِبَالُ تُسَبِّحُ بِخَلْقَتِهَا عِنْدَ دَاوُدَ وَعِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ (ل232ب)، فَيَبْطُلُ تَخْصِيصُ دَاوُدَ بِهِ وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ مُحَالٌ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِ سِرِّيَّةِ حَيَاةٍ وَنَوْعِهَا فِيهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، كَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِ التَّأْوِيلَاتِ، فَكَانَتْ تُسَبِّحُ بِتِلْكَ الْحَيَاةِ وَالسَّرِّيَّةِ، فَكَانَ دَاوُدُ يَسْمَعُ مِنْ دُونِ غَيْرِهِ⁽³⁾.

وَكَذَلِكَ تَسْبِيحُ الْحَصَا فِي كَفِّ نَبِيئِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَتَّى سَمِعَ مَنْ حَوْلَهُ ذَلِكَ⁽⁴⁾، وَكَذَلِكَ حَنِينُ الْجَذَعِ الْيَابِسِ آيَةً مِنْ آيَاتِ رِسَالَةِ نَبِيئِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ حَتَّى سَمِعَ صِيَاحَ تِلْكَ الْخَشَبَةِ الْيَابِسَةِ أَهْلُ الْمَسْجِدِ⁽⁵⁾.

(1) قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ۖ وَالطَّيْرُ وَالنَّارُ لَهُ الْحَمْدُ ۗ﴾ [سبأ: ١٠].

(2) يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، المخلوق، ص190 وما بعدها.

(3) وأما الخصوصية له، فإن الله - عز وجل - جعل بكل من الرسل خصوصية في شيء، لم يجعل مثل تلك الخصوصية لآخر في ذلك الشيء بعينه بلطفه، وخصوصية داود: ما ذكر من تسخير ما ذكر له من: الجبال، والطير، والتسبيح معه، وما ذكر من إلاتة الحديد له وغير ذلك من الأشياء، يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج8، ص611، ابن الوزير، العواصم من القواصم، ج8، ص270.

(4) ورد في الحديث: «حصيات فأخذهن فوضعهن في كفه، فسبحن»، المتقي الهندي (ت: 975هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ت: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ، 1981م، رقم(35409)، ج12، ص385. قال ابن كثير: "هذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة وإسناده ليس بذاك، فإن صالح بن أبي الأخضر تكلم فيه وشيخ الزهري رجل مبهم"، ابن كثير (ت: 774هـ)، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، ت: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ، باب الإجماع، رقم (71)، ص181.

(5) أخرج البخاري في صحيحه: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، صحيح البخاري، باب النجار، رقم (2095)، ج3، ص61، وورد مواضع أخرى من صحيح البخاري: باب علامات النبوة في الإسلام، رقم(3584)، باب السماحة والسهولة في الشراء، رقم (1989).

وَصَحَّ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي بَدْوِ الْإِسْلَامِ يَرُونَ النُّورَ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَيَسْمَعُونَ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُوكَلُّ، وَذَلِكَ آيَةٌ لِحَقِيَّةِ⁽¹⁾ الدِّينِ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَيْهِ نَبِيُّهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ، أَوْ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَإِنْ لَمْ يُوقَفْ عَلَى كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ⁽²⁾.

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي الْأُمُورِ الْكَائِنَةِ فِي الْعَالَمِ الثَّانِي فَقَالُوا: (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ، وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ (233أ) بَعْدَ الْمَوْتِ، فَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ خَلْقَ هَذَا الْعَالَمِ الْمَشَاهِدِ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ وَمَا فِيهِنَّ، إِنَّمَا كَانَ حَقًّا وَحِكْمَةً، مَعَ تَحَقُّقِ الْفَنَاءِ فِيهِ بِوُجُودِ الْعَالَمِ الثَّانِي بَعْدَ فَنَاءِ الْعَالَمِ الْأَوَّلِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْبَيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي فُصُولِ حَدَثِ الْعَالَمِ وَثُبُوتِ الصَّنَاعِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَحِكْمَةِ إِيجَادِهِمَا لِلِاسْتِعْبَادِ⁽³⁾

فَقَالُوا: (وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْأَخْبَارِ الصَّادِرَةِ عَنِ الصِّدْقِ، وَهِيَ: الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ، وَالرُّسُلُ الَّذِينَ قَامَتْ عَلَى حَقَائِقِهِمُ الْآيَاتُ الْمُعْجَزَةُ لِكَافَةِ الْخَلِيقَةِ، وَالْحُجَجُ الَّتِي هِيَ حِكْمَةُ الصَّنَاعِ الْقَدِيمِ، فَنَطَقَتِ الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ كُلُّهَا بِقِيَامِ السَّاعَةِ، وَبَعَثِ أَهْلِهَا بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَفَنَائِهِمْ، وَكَذَلِكَ نَطَقَتِ الرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ جَمِيعًا بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَدَلَّتِ الْحِكْمَةُ عَلَى تَحَقُّقِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَوْلَا الْبَعْثُ لَكَانَ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لِلْعَبَثِ، إِذْ كَانَ يَكُونُ الْإِيجَادُ لِلْإِعْدَامِ، وَالْبِنَاءُ لِلْهَدْمِ بِلَا عَاقِبَةٍ، وَذَلِكَ سَفَهٌ، وَتَعَالَى الصَّنَاعُ الَّذِي مَلَأَ كُلَّ شَيْءٍ دَلَالَةً وَحِكْمَةً، أَنْ يَكُونَ صُنْعُهُ سَفَهًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾^(١١٥) [المؤمنون: ١١٥]، صَيَّرَ خَلْقَ الْخَلْقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رُجُوعٌ إِلَيْهِ عَبَثًا ثُمَّ نَزَّهَ (ل233ب) عَزَّ وَجَلَّ

(1) حقيقة: مطابقته الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(2) تقدم تخريج أحاديث تسبيح الطعام في الحديث عن المعجزات والكرامة، يُنظر: ص113.

(3) العالم الأول: الحياة الدنيا، والعالم الثاني، عالم البرزخ والآخرة، يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل 72 أ وما بعده.

ذَاتَهُ الْقَدِيمَ عَنْ أَنْ يَكُونَ صُنْعُهُ عِبْتًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦] ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

فهو أي: نُؤْمِنُ بِجَزَاءِ الْأَعْمَالِ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦] ^(٢)، وَقَوْلِهِ: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤].
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدُّنْيَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ دَارَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ دَارَ الْعَمَلِ، وَ الْآخِرَةُ جُعِلَتْ دَارَ الْجَزَاءِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الدُّنْيَا لَا تَصْلُحُ دَارَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مِحْنَةِ أَهْلِهَا بِالْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي هُوَ: الْإِيمَانُ بِوَحْدَانِيَةِ الصَّانِعِ بِالْغَيْبِ بِشَهَادَةِ الْآيَاتِ وَالْدَّلَائِلِ، وَالْإِنْتِهَاءُ عَنِ الْكُفْرِ، وَالْخِلَافُ عَنْ اخْتِيَارِ فِي الْإِيتْيَانِ وَالتَّرَكِّ، وَخَلْقُ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ؛ لِيَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا؛ لِإِظْهَارِ مَا عَلِمَ فِي الْأَزْلِ، مِنْ وُجُودِ شَاكِرٍ وَكَافِرٍ، كَمَا قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وَكَمَا قَالَ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(١) المراد بالبعث: حشر الأجساد، وإحيائها يوم القيامة؛ للجزاء بما فعل في الدنيا من خير أو شر، وهو حق؛ لأنه ممكن في نفسه، وقد أخبر الصادق بوقوعه، فوجب الإيمان به، وهو ممكن؛ لأن الابتداء لما كان ممكناً، فالحشر أولى بالإمكان، والله تعالى قادر على كل الممكنات، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، يُنظر: البزدوي، أصول الدين، الكمال بن الهمام، المسابرة، ص 155.

(٢) وهناك آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحریم: ٧].

وَدَلَّتِ الدَّلَائِلُ أَنَّ يَكُونَ الْإِيمَانُ وَاجِباً عَلَى التَّائِبِ، وَأَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ حَرَاماً عَلَى التَّائِبِ، وَدَلَّتِ الدَّلَائِلُ أَنَّ يَكُونَ جَزَاؤُهُمَا عَلَى التَّائِبِ؛ فَجُعِلَتِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لِلْعَمَلِ (ل234) إِلَى الْمَوْتِ، وَجُعِلَ الْمَوْتُ لِلنَّقْلِ إِلَى الْآخِرَةِ الَّتِي فِيهَا يُبْعَثُونَ جَمِيعاً لِلْجَزَاءِ الْوَفَاقِ، وَلَوْ كَانَ وَقُوعُ ابْتِدَاءِ الْجَزَاءِ الْمُؤَبَّدِ فِي الدُّنْيَا بَطَلَتِ الْمِحْنَةُ عَنْ اخْتِيَارٍ، وَكَانَ الْإِيمَانُ اضْطِرَّارِيًّا؛ لِمُعَايِنَةِ الْعَذَابِ⁽¹⁾، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَنْفَعُ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْبَاسِ⁽²⁾، فَجُعِلَ الْجَزَاءُ فِي دَارِ الْبَقَاءِ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَوْمَ الْجَزَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝﴾ [الفاتحة: ٤]، قَالُوا: يَوْمَ الْجَزَاءِ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْعَرَضُ).

فهو أي: نُؤْمِنُ بِالْعَرَضِ عَلَى أَسْرَعِ الْحَاسِبِينَ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَرِّضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْتُمْ...﴾ [الآية ٤٨] ﴿[الكهف: ٤٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعَرِّضُونَ لَا تَخَفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ ۝﴾ [الحاقة: ١٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [المطففين: ٦].

وَأَمَّا إِيْمَانُهُمْ بِيَوْمِ الْحِسَابِ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ۝﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَأَمَّا إِيْمَانُهُمْ بِقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، فَلِقَوْلِهِ

(1) قال تعالى عن جزاء المؤمنين الأبدى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ۝﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال عن جزاء الكافرين الأبدى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۝﴾ [١٦] ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ۝﴾ [١٥] ﴿[الأحزاب: ٦٤ - ٦٥]. والآيات في ذلك كثيرة.

(2) قال تعالى: ﴿رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَمْرِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا ۝﴾ [الأنعام: ١٥٨].

(3) يُنظر: النسفي، تفسير النسفي، ج4، ص228، الخازن (ت: 741هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ، ج2، ص206، حموش (ت: 437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ، 2008 م، ج6، ص3893.

تَعَالَى: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُرْضِهِ ۖ وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ۝١٣﴾
 أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤].

وَأَمَّا إِيْمَانُهُم بِالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، فَقَدْ قَدَّمُوهُ فِي قَوْلِهِمْ: (وَجَزَاءُ الْأَعْمَالِ)، (ل 234ب)، وَإِنَّمَا أَعَادُوهُ تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً، إِذْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا كَانَ لِلْإِسْتِعْبَادِ بِالْأَوْامِرِ وَالنَّوَاهِي؛ لِإِتِّبَاتِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ جَزَاءُ وَفَاءًا ۝١٦﴾
 ﴿ [النبا: ٢٦]، فَيَكُونُ جَزَاءُ التَّوْحِيدِ ثَوَابًا مُّوَبَّدًا، وَجَزَاءُ الْكُفْرِ عِقَابًا مُّوَبَّدًا، إِذِ الدِّينُ يُعْتَقَدُ لِلْأَبَدِ (1).

وَأَمَّا إِيْمَانُهُم بِالصِّرَاطِ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۝٧١﴾ [مريم: ٧١]، فَقَالُوا: يُضْرَبُ الصِّرَاطُ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَلَهُ: إِسْتَوَاءٌ، وَنُزُولٌ، وَصُعُودٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا ۝٧٢﴾
 [مريم: ٧٢]، وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ فِي صِفَةِ الصِّرَاطِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدُ مِنَ السَّيْفِ، وَأَدْقُ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَمُرُورُ النَّاسِ عَلَيْهِ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ وَكَالْريِّحِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرَّكَّابِ، وَكَأَشَدِّ الْعُدُوِّ عَلَى الرَّجُلِ تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَهَافَتُ فِيهَا (2).

(1) تأكيداً لهذا المعنى من تأييد الثواب والعقاب يُنظر: النسفي، تفسير النسفي، ج2، ص173، عز الدين ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم (ت: 1182هـ)، رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405 هـ، ص94، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص734-738.

(2) روى البخاري وسلم في صحيحهما: وفيه: «الصراط بين ظهري جهنم»، والحديث بطوله في صحيح البخاري ومسلم: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الصراط جسر جهنم، رقم (7437)، ج9، ص128. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم (299)، ج1، ص163، زاد الطبراني: «فيمرون على قدر نورهم، منهم من يمر كطرف العين، ومنهم من يمر كالبرق...»، والحديث بطوله في الطبراني أيضاً، المعجم الكبير، رقم (9763)، ج9، ص417، وأخرجه الحاكم في مستدركه، قال في المستدرك: " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، الحاكم (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، مصر، 1417 هـ، 1997م، تفسير سورة مريم، رقم (3481)، ج2، ص443.

وَأَيْسَ فِي الْعَقْلِ انْكَارُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُجُّجُهُ لَا تَتَنَاقَضُ، فَمَنْ اسْتَوْفَى شَرَائِطَ الْإِسْتِدْلَالِ وَجَدَهَا مُتَوَافِقَةً، وَمَنْ قَصَرَ فِي ذَلِكَ أَوْ مَالَ إِلَى هَوَى نَفْسِهِ وَجَدَهَا مُخْتَلِفَةً، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ بِعَقْلِهِ، فِي خَلْقَتِهِ، مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ، عَرَفَ أَنَّ صَانِعَهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ (ل235أ) شَيْءٍ، وَكَذَا مَنْ تَأَمَّلَ فِي كَوْنِ السَّمَاءِ قَائِمَةً فِي الْهَوَاءِ بِلَا عَمَدٍ، وَكَذَا مَنْ تَأَمَّلَ فِي السَّحَابِ النَّقَالِ وَعَلَيْهِ بُحُورُ الْمَاءِ، وَهُوَ يَسِيرُ تَارَةً، وَيَقِفُ تَارَةً بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى مَتْنِ الْهَوَاءِ مِنْ شَأْنِ الثَّقِيلِ الْإِنْجِدَارِ وَالنُّزُولِ، وَالْهَوَاءُ لَا يَصْلُحُ قَرَارًا لِلْجِسْمِ الْكَثِيفِ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَدْرِي لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤)، فَمَنْ تَأَمَّلَ بِعَقْلِهِ عَرَفَ أَنَّ مَنْ مَسَكَ السَّمَاءَ فِي الْهَوَاءِ بِلَا عِلَاقَةٍ وَلَا عَمَدٍ، وَسَخَّرَ السَّحَابَ النَّقَالَ، وَعَلَيْهِ بُحُورُ الْمَاءِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ بِلَا عِلَاقَةٍ مِنْ فَوْقٍ، وَلَا عَمَدٍ مِنْ تَحْتٍ قَادِرٌ عَلَى إِمْشَاءِ الْعِبَادِ عَلَى الصَّرَاطِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمَتَوَاتِرَةُ⁽¹⁾.

وَأَمَّا إِيمَانُهُمْ بِالْمِيزَانِ وَالْوَزْنِ، فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ (الأنبياء: ٤٧)، وَلَمَّا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي مَا هِيَ الْمِيزَانُ وَكَيْفِيَّةُ الْوَزْنِ، فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِذَلِكَ لِمَا وَجَدُوا النُّصُوصَ مُطْلَقَةً⁽²⁾.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْمَاهِيَةِ⁽³⁾ وَالْكَيفِيَّةِ إِذْ مَذْهَبُهُمْ فِي كُلِّ مَا لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَ يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ (ل235ب) إِقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى اثْبَاتِهِ، وَاعْتِقَادِ حَقِيقَتِهِ⁽⁴⁾ الْمُرَادِ بِهِ⁽⁵⁾.

(1) تقدم الكلام عن الصراط، وصفته، وأقوال العلماء فيه، في قسم الدراسة، يُنظر: ص141.

(2) قال الغزنوي: "وأما الميزان، فهو عبارة عما يعرف به مقادير للأعمال، فتوزن أعمالهم خيراً كانت أو شراً، ونتوقف في كَيْفِيَّتِهِ"، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص140، يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص163، 236، 238، الخبازي، الهادي في أصول الدين، ت: عادل ببيك، أوقاف مرمرة للإلهيات، استانبول، ط2، 2006م، ص235.

(3) تقدم تعريف الماهية، يُنظر: ص133.

(4) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(5) تقدم الكلام عن الميزان في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الرابع: قسم السمعيات (الغيبيات)، المطلب الخامس: إثبات البعث والحساب والصراط والميزان، ص141.

ذَكَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارِ

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَقَالُوا: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ لَا تَفْنِيَانِ، وَلَا تَبِيدَانِ أَبَدًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ لِلنَّارِ عَذَابًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ بِدَوَامِ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا، وَدَوَامِ النَّارِ وَعِقَابِهَا، فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ۖ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ﴾ [البقرة: ٧ - ٨]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۖ﴾ [الواقعة: ٣٣]، وَلِأَنَّ الْجَنَّةَ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ؛ لِإِيمَانِهِمْ عَلَى التَّائِبِ، وَالنَّارُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ؛ جَزَاءً لِكُفْرِهِمْ عَلَى التَّائِبِ^(١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿جَزَاءً وَفَاقًا ۖ﴾ [النبا: ٢٦]، وَالَّذِينَ يُعْتَقَدُ لِلْأَبَدِ، فَلَا إِعْتِقَادَ لِمَا كَانَ عَلَى التَّائِبِ، كَانَ الْجَزَاءُ عَلَى التَّائِبِ؛ لِيَكُونَ جَزَاءً وَفَاقًا، وَقَدْ صَرَّحَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِ الْخُلُودِ وَالْأَبَدِ فِي جَزَاءِ الْكَافِرِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِبَقَائِهِمَا عَلَى الْأَبَدِ، وَقَدْ رَفَعَ الْإِنْقِطَاعَ عَنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ (ل236أ) وَرَفَعَ إِبْتِغَاءَ التَّحَوُّلِ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حَوْلًا ۖ﴾ [الكهف: ١٠٨]، فَوَجَبَ الْإِعْتِقَادُ بِبَقَائِهِمَا عَلَى الدَّوَامِ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ^(٢).

وَخَالَفَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ^(٣) وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي بَقَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ^(٤)، وَقَوْلُهُمْ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ الصَّرِيحِ وَالسُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَمِنْ السُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ قَوْلُ

(١) تقدم الكلام خلق الجنة والنار وفنائهما، يُنظر: ص148.

(٢) يُنظر لتأكيد ذلك: النسفي، بحر الكلام، ص221، البزدوي، أصول الدين، ص170، الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص235. يُنظر: النسفي، تفسير النسفي، ج2، ص173، عز الدين، محمد بن إسماعيل، رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، ص94، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص734-738.

(٣) جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص60.

(٤) يُنظر: عز الدين، محمد بن إسماعيل، رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، ص94، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص734-738، وتقدم الكلام عن قول الجهمية، وأبي الهذيل العلاف في فناء الحركات، يُنظر: ص153.

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا يَمُوتُونَ وَلَا يَهْرَمُونَ وَلَا تَبْلَى ثِيَابُهُمْ، وَلَا يَفْنَى سَبَابُهُمْ»⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ)، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مَوْجُودَةٌ إِذْ صَرَّحُوا بِخَلْقِهَا قَبْلَ الْخَلْقِ.

وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وَقَالَ فِي النَّارِ: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، ذَكَرَ الْإِعْدَادَ، وَالْمُعَدَّةُ: هِيَ الْمُهَيَّأَةُ الْمَوْجُودَةُ، وَقَدْ تَوَاتَرَ الْخَبَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَمَا أَعَدَّ لِأَهْلِيهَا⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلْجَنَّةِ فَضلاً مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ لِلنَّارِ عَذلاً مِنْهُ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (ل236ب) وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴿١١﴾ [الحديد: ٢١]، فَذَكَرَ فِي الثَّوَابِ الْفَضْلَ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ، قِيلَ: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ»⁽³⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وَبَطَلَ بِهِ هَذِهِ

(1) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال أبو عيسى: "هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي وليس هو عندي بمتصل"، وقد روي هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي مدلة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في الجنة ونعيمها، رقم (2526)، ج4، ص672.

(2) أحاديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم للجنة والنار، رواها أصحاب السنن ومسلم وغيرهم، يُنظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، رقم (426)، ج2، ص28.

(3) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن أبي هريرة رضي الله عنه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب تمنى المريض الموت، رقم (5673)، ج7، ص121، مسلم، صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله، رقم (2816)، ج4، ص2170.

النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ بِالْعِبَادِ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ فِي الدِّينِ⁽¹⁾.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلَ مَا هُوَ صَالِحٌ لَهُمْ فِي الدِّينِ، فَعَلَى قَوْلِ مَذْهَبِهِمْ لَا يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى مَنَانًا، وَلَا وَهَابًا، وَلَا مُنْعِمًا، وَلَا مُتَقْضِلًا؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ وَهَابًا، وَلَا مَنَانًا، وَلَا مُنْعِمًا، وَلَا مُتَقْضِلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ قَاضِيًا حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَبُطِّلَ قَوْلُهُمْ.⁽²⁾

وَلِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، إِذِ الْإِيجَابُ صِفَةُ الْإِلَهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُبْطَلُ قَوْلُهُمْ بِالْإِيجَابِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلِأَنَّ مَا سِوَاهُ عِبَادُهُ وَمَمَالِكُهُ وَ مَلِكُهُ مَلِكُ تَخْلِيْقٍ وَإِيجَادٍ، وَفِي الشَّاهِدِ لَا يَجِبُ لِلْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ جَزَاءٌ بِإِزَاءِ (ل237أ) عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ عَلَى مَلِكِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَبْدَ فِي الشَّاهِدِ مَلِكٌ لِسَيِّدِهِ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مَلِكُ اللَّهِ تَعَالَى حَقِيقَةً مَلِكُ تَخْلِيْقٍ، لِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى»⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، وَنَحْوِهِ مِنْ النُّصُوصِ، فَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الثَّوَابَ بِإِزَاءِ الْعَمَلِ كَرَمًا، وَقَضْلًا، وَجُودًا، وَرَحْمَةً. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَمَنْ شَاءَ لِلنَّارِ عَدْلًا مِنْهُ).

فَلِأَنَّهُ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ فِي الْأَزَلِ بِمَنْ يَكْفُرُ بِهِ، وَيُخَالِفُ أَمْرَهُ إِذَا وُجِدَ وَبَلَغَ التَّكْلِيفَ عَنْ إِخْتِيَارٍ لَا مُضْطَرًّا، فَخَلَقَهُ لِمَا عِلْمَ وَحَكَمَ لَهُ بِالنَّارِ عَدْلًا مِنْهُ، فَيُظْهِرُ مَا

(1) حيث قالت المعتزلة بوجوب أن يفعل الله ما هو الأصلح في حق العباد، يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، الأصلح، ص53-54.

(2) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص93، 94، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص143.

(3) تقدم تخريجه، يُنظر الصفحة السابقة.

ويُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج2، ص82، البزدوي، أصول الدين، ص51-55، الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، القاعدة الثانية، ص241، الإيجي، المواقف، ج1، ص448.

عَلِمَ عَلَى مَا عَلِمَ، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمَ فِي الْأَزَلِّ، إِذْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ إِنْقِلَابُ عِلْمِهِ جَهْلًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (عَدَلًا مِنْهُ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ تَعَالَى وَضَعَ التَّصَرُّفَ فِي مَلِكِهِ، وَلَمْ يَضَعْ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ، وَكَذَا يُعَذِّبُ عَلَى تَرْكِ الْأَمْرِ وَارْتِكَابِ النَّهْيِ، فَكَانَ فِعْلُهُ عَدَلًا وَحِكْمَةً، وَإِنَّمَا الظُّلْمُ وَالسَّفَهُ هُوَ أَنْ يَأْمُرَ الْأَمِيرُ بِالشَّيْءِ، ثُمَّ يُعَذِّبُ الْمَأْمُورَ إِذَا ائْتَمَرَ، أَوْ يَنْهَى عَنِ شَيْءٍ، ثُمَّ يُعَاقِبُهُ إِذَا انْتَهَى عَمَّا نَهَاهُ وَيَتَعَالَى (ل 237ب) اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالُوا: (وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ)⁽²⁾.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَقَدْ مَرَّ قَوْلُهُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَإِنَّمَا أَعَادُوهُ؛ تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً فِي إثْبَاتِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ"⁽³⁾، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَحْسُنُ تَخْلِيْقُ الشَّرِّ وَتَقْدِيرُهُ؟ قِيلَ لَهُ: الصَّنْعُ إِذَا كَانَ لَهُ عَاقِبَةٌ حَمِيدَةٌ يَكُونُ حِكْمَةً، وَلَا يَكُونُ سَفَهًا وَلَا قَبِيحًا، وَفِي تَخْلِيْقِ الشَّرِّ وَجُوهٌ مِنَ الْحِكْمَةِ مِنْهَا: كَمَالُ الْقُدْرَةِ إِذِ الْقَادِرُ عَلَى إِيْجَادِ

(1) من كان سابقاً في علم الله أنه شقي أو سعيد، فإنه لا يتغير ولا يتبدل علمه، ولكن يجوز أن يكون اسمه مكتوباً في اللوح المحفوظ من الأشقياء و من السعداء، ثم يحول ذلك، فيكتب من الأشقياء أو من السعداء؛ لأننا لو قلنا: إنَّ الشقي لا يصير سعيداً، والسعيد لا يصير شقياً، فإن ذلك يؤدي إلى إبطال الكتب والرسل، وهذا لا يجوز"، يُنظر: النسفي، بحر الكلام، ص81، أما البزدوي الحنفي، فيقول في كتابه أصول الدين: "إن الشقي يصير سعيداً، والسعيد يصير شقياً؛ حتى قالوا: إن إبليس كان رئيس الملائكة، وكان سعيداً على الحقيقة، ثم لما أبلس، فصار شقياً و(وحشياً))

و(أبو سفيان)) قبل إسلاميهما كانا شقيين على الحقيقة ثم صارا سعيدين حين أسلما، وهكذا كل كافر إذا أسلم يصير سعيداً بعد ما كان شقياً، وكذا كل مسلم إذا ارتد يصير شقياً بعدما كان سعيداً، وكان عدو الله حال كفره، ثم يصير حبيب الله تعالى بعد الإسلام"، البزدوي، أصول الدين، ص177.

(2) هذه الفقرة ليست في المتن، ، وبدلها قوله: (وَكُلُّ يَعْملُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ)، وهي التي لم يعلق عليها المؤلف.

(3) تقدم ذلك سابقاً حين الكلام عن القضاء والقدر، يُنظر: ص78.

الضَّادِّينَ يَكُونُ مَوْصُوفًا بِكَمَالِ الْقُدْرَةِ، وَكَمَالِ الْقُدْرَةِ مِنْ شَرَطِ الْأُلُوْهِيَّةِ⁽¹⁾، وَمِنْهَا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ مَا أَوْجَدَ الْعَالَمَ لِمَنَافِعِهِ، إِذْ لَوْ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا الْخَيْرَ لَكَانَ رَبُّمَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهَّمٌ أَنَّهُ خَلَقَ الْعَالَمَ لِمَنَافِعِهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَتَضَرَّرُ بِالْأَشْرَارِ وَالْعُصَاةِ؛ لِأَنَّ مَنْ عِلْمَ أَنَّ مَفْعُولَهُ يَضُرُّهُ لَا يَفْعَلُهُ، فَكَانَ فِي خَلْقِهِ الشَّرُّ دَلَالَةً أَنَّهُ لَا يَتَضَرَّرُ بِالْعُصَاةِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْأَوْلِيَاءِ⁽²⁾.

الاستطاعة

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الْإِسْطِطَاعَةِ فَقَالُوا: (وَالْإِسْطِطَاعَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الْإِسْطِطَاعَةُ الَّتِي يُوْجَدُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ (238أ) فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْإِسْطِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ: الصَّحَّةِ، وَالْوُسْعِ، وَالنَّمَكِينِ، وَصِحَّةِ الْأَلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ اللَّهُ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ - وَهُوَ تَفْسِيرٌ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - تَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالنَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَغَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا تَقَدَّسَ⁽³⁾ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحِينَ⁽⁴⁾ وَتَنَزَّهَ⁽⁵⁾ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ).

(1) إن صانع العالم - وهو الله - قادر بقدره كاملة، لأن حصول الأفعال المحكمة المتقنة لن يتصور وجودها إلا من قادر قدير، بقدره لا يحتاج فيها إلى غيره، بل تكون من لوازم ذاته، يُنظر: الغزنوي الحنفي (593هـ)، ص 96، الرازي، معالم أصول الدين، ص 59،

(2) يُنظر: الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص 170، 173، ويُنظر: القاضي عبد الجبار المغني، التعديل والتجوير، ص 159، القديم، ص 250.

(3) في هامش (ص): تقدس: أي تطهر.

(4) في هامش (ص): حين: أي موت.

(5) في هامش (ص): تنزه: أي تبرأ.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالِاسْتِطَاعَةُ ضَرَبَانِ)، فَإِنَّمَا قَسَّمُوا الْإِسْطَاعَةَ عَلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِالْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى (ل238ب) الْفِعْلِ⁽¹⁾، ثُمَّ الْإِسْطَاعَةُ وَالْقُدْرَةُ فِي وَصْفِ الْعَبْدِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، يُقَالُ: يَسْتَطِيعُ وَيَقْدِرُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ بَاطِنَةٌ وَظَاهِرَةٌ، فَالِاسْتِطَاعَةُ الْبَاطِنَةُ: هِيَ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْفِعْلُ، يُحْدِثُهَا اللَّهُ تَعَالَى مَقْرُونَةً بِالْفِعْلِ⁽²⁾.

فَفِي الطَّاعَاتِ تُسَمَّى: تَوْفِيقًا، وَفِي الْمَعْصِيَةِ: تُسَمَّى خِذْلَانًا، لَا يُوصَفُ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهَذِهِ الْإِسْطَاعَةُ تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ؛ لِيَكُونَ الْعَبْدُ مُفْتَقِرًا إِلَى تَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ وَتَأْيِيدِهِ فِي كُلِّ لَمْحَةٍ وَلَحْظَةٍ، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْعِبُودِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ⁽³⁾.

وَأَمَّا الْإِسْطَاعَةُ الثَّانِيَّةُ، فَهِيَ الْقُدْرَةُ الظَّاهِرَةُ، وَهِيَ مِنْ جِهَةِ الْوُسْعِ وَالْتِمَكِينِ وَصِحَّةِ الْأَلَاتِ، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَالْقُدْرَةُ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْفِعْلُ هِيَ بَاطِنَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ أَحْكَامُ الشَّرْعِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا بَاطِنَةٌ قَبْلَ وُجُودِهَا، وَهِيَ مَعْدُومَةٌ، وَتَعْلِيقُ الْأَحْكَامِ بِالْمَعْدُومِ يُفْضِي إِلَى إِهْذَارِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى شَرَعَ الْأَحْكَامَ لِلْإِلْزَامِ لَا لِلْإِهْذَارِ، وَبَعْدَ وُجُودِهَا هِيَ خَفِيَّةٌ لَا يَقِفُ الْعَبْدُ عَلَيْهَا وَلَا تَبْقَى زَمَانِينَ (ل239أ)، لِأَنَّهَا عَرَضٌ، فَالْقَوْلُ بِتَعْلِيقِ الْأَحْكَامِ بِهَا قَوْلٌ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِ الْعَبْدِ، وَلِذَلِكَ احْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فَقَالُوا بِبُتُوتِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ

(1) "الاستطاعة عند الفعل: هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد العبد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات، فإن قصد فعل الخير، خلق الله فيه قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشر، خلق الله فيه قدرة فعل الشر، وكان هو المضيق لقدرة فعل الخير، فيستحق الذم والعقاب"، الميداني، شرح الطحاوية، بتصرف، ص121، 122، 123، ويُنظر: الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص147، 154.

(2) تقدم الكلام عن الاستطاعة في قسم الدراسة، يُنظر: المطلب الرابع: الاستطاعة التي يوجد بها الفعل، ص56.

(3) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص127، البابرقي، شرح الطحاوية، ص135 وما بعدها، الخبازي، الهادي في أصول الدين، ص147، 154.

مَعَ الْفِعْلِ؛ لِإِظْهَارِ حَقِيقَةِ الْعُبُودِيَّةِ بِإِفْتِقَارِ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ لَمَحَةٍ وَ لَحْظَةٍ إِلَى تَخْلِيقِ قُدْرَةِ الْفِعْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ⁽¹⁾.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ بِتَقْدِيمِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ⁽²⁾، وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: إِنَّ فِي الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِ قُدْرَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ قَوْلًا بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ⁽³⁾.

وَالثَّانِي: فِي الْقَوْلِ بِذَلِكَ إِهْدَارُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِمَّا أَنْ يَرِدَ قَبْلَ وُجُودِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ فَيَكُونُ تَكْلِيفًا قَبْلَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَالْقَوْلُ بِهِ فَاسِدٌ؛ لِمَا يَكُونُ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ أَوْ يَرِدَ حَالَةً وُجُودِهَا، وَهِيَ لَا تَبْقَى إِلَى زَمَانِ الْفِعْلِ؛ لِكَوْنِهَا عَرْضًا⁽⁴⁾، فَيَبْقَى الْحُكْمُ مُتَعَلِّقًا بِغَيْرِ قُدْرَةٍ وَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ، أَوْ يَرِدَ الْأَمْرُ بَعْدَ وُجُودِهَا، فَيَصِيرُ وَارِدًا حَيْثُ لَا قُدْرَةَ، وَهُوَ فَاسِدٌ، فَيَبْقَى حُكْمُ الْأَمْرِ هَذِرًا عَلَى مَا بَيَّنَّا.

فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا شَرَعَ الْأَحْكَامَ لِإِهْدَارِهَا، بَلْ شَرَعَ؛ لِتَحْقِيقِهَا فَتَبَيَّنَتْ صِحَّةُ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ (239ب) وَالْجَمَاعَةِ، وَظَهَرَ بُطْلَانُ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَوَجَبَ الْقَوْلُ بِتَعْلِيقِ الْأَحْكَامِ بِالِاسْتِطَاعَةِ الظَّاهِرَةِ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ مِنْ جِهَةِ الْوُسْعِ وَالتَّمَكُّينِ وَصِحَّةِ الْأَلَاتِ⁽⁵⁾، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

(1) تقدم الكلام عن الاستطاعة في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الأول: مسائل تمهيدية في علم الكلام، المطلب الرابع: الاستطاعة التي يوجد بها الفعل، ص56.

(2) حيث قالت المعتزلة: إن العبد يملك الاستطاعة على الفعل، كما أنه خالق للفعل، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(3) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، باب اختلاف الفرق في أفعال الخلق، ص235، 242، وباب مسألة في القضاء والقدر، ص305، وباب في ذم القدرية، ص322، ويُنظر: ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، باب الكلام في خلق الله لأفعال خلقه، ج3، ص56، ويُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(4) تقدم الكلام عن معنى العرض، يُنظر: ص195.

(5) والحاصل أن القدرة لها إطلاقان: فتطلق تارة ويراد بها: حقيقة القدرة وهي مع الفعل، وتطلق أخرى ويراد بها: الوسع والسلامة وهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب والتكليف، يُنظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص108، 109، الإيجي، المواقف، ج2، ص140، السفاريني، لوايح الأنوار البهية، ج2، ص469.

إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿١٧﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَسَّرَ السَّبِيلَ بِالزَّادِ وَالزَّاحِلَةِ^(١)، وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ وَكَسْبُ لِلْعِبَادِ).

فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، أَي: مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ كَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ^(٣)، وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: "هِيَ مَخْلُوقَةٌ لِفَاعِلِهَا"، وَمَنْعُوا قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهَا؛ حَتَّى جَعَلُوا كُلَّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ خَالِقًا لِأَفْعَالِهِ^(٤)، وَهُوَ إِبْثَاتُ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ الْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحُجَجِ السَّمْعِيَّةِ لِإِبْطَالِ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ إِبْطَالِ قَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ^(٥) فِي مَسْأَلَةِ الْأَعْيَانِ^(٦)، وَمَرَّ إِبْطَالُ الْجَبَرِيَّةِ^(٧) فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ لَا فِعْلَ لِلْعِبَادِ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(٨)، وَإِنَّمَا تُضَافُ إِلَيْهِمْ مَجَازًا، كَمَا يُقَالُ: جَرَى الْمَاءُ، وَاسْوَدَّ

(١) الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، الحاكم، المستدرک، كتب الصوم، رقم (1613)، ج1، ص441.

(٢) نقل الإجماع على ذلك عدد من العلماء، يُنظر: ابن الهمام، فتح القدير، ج2، ص416، الكاساني، بدائع الصنائع، كتاب الحج، ج2، ص118، النووي، المجموع شرح المذهب، ج7، ص63، الحطاب المالكي، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج2، ص492.

(٣) قالت الأشاعرة بالكسب، وأن الاستطاعة تكون مع الفعل لا يجوز تقديمها عليه، ولا تأخيرها عنه، وأما الماتريدية فقد توسطوا في المسألة، فقالوا بإثبات الاستطاعة قبل الفعل ومعه، والاستطاعة عندهم على ضربين، سلامة الأسباب والآلات، وهي تتقدم الفعل، والاستطاعة التي يتهيأ بها الفعل، وتكون مع الفعل، يُنظر: الإنصاف، ص46، التمهيد، ص323، 325، الماتريدي، التوحيد، ص256، 257.

(٤) وهم الذين قالوا بنفي القدر، وأن العبد خالق لفعله، وأثبتوا الاستطاعة قبل الفعل، ونفوا أن يكون معه، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332، وله أيضاً: المحيط بالتكليف، ج1، ص351.

(٥) الثنوية: تقدم الكلام عنهم، يُنظر: ص194.

(٦) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل128ب، وقعت الْمُعْتَزَلَةُ فيما وقعوا لِمَا تَلَقَّوْهُ مِنَ الثَّنَوِيَّةِ قَوْلُهُمْ: "إِنَّ الْحَكِيمَ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ فَجَعَلُوا الْأَعْيَانَ الْمُسْتَحْسَنَةَ مَصْنُوعَ صَانِعٍ حَكِيمٍ، وَالْأَعْيَانَ الْخَبِيثَةَ الْمُسْتَقْبَحَةَ مَصْنُوعَ صَانِعٍ سَفِيهِ، وَالْمُعْتَزَلَةُ اتَّبَعُوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فَقَالُوا: "إِنَّ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ قَبِيحٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهَا اللَّهُ تَعَالَى، بَلِ الْعَبْدُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهَا"، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(٧) الجبرية: تقدمت ترجمتهم، يُنظر: ص60.

(٨) حيث قالت الجبرية في القدرة الحادثة أن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة، ولا اختيار، والله يخلق الأفعال في الإنسان على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص279، البغدادي، الفرق بين الفرق، ص128.

الشَّعْرُ وَطَالَ الْغَلَامُ، وَذَكَرْنَا ضُرُوبَ الْأَدِلَّةِ فِي كُلِّ مِّن (ل240) ذَلِكَ عَلَى الْإِيجَازِ
وَالْإِضَاحِ فِيمَا تَقَدَّمَ (1).

وَمِمَّا نَذْكُرُ هَاهُنَا مِنْ حُجَجِ أَهْلِ الْحَقِّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ... إِلَى قَوْلِهِ: وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۝١٠١﴾ [الأنعام: ١٠١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝١٠٢﴾ [الأنعام:
١٠٢]، فَقَوْلُهُ: خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ عُمُومُهُ كَعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝١٠٢﴾
﴿[الأنعام: ١٠٢]، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝١٠٢﴾﴾
[الأنعام: ١٠٢]، لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۝١٠٢﴾﴾ [الأنعام: ١٠٢].
وَمِنْهَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ
صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ» (2)، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصفات:
٩٦]، دَخَلَ تَحْتَ هَذَا النَّصِّ عَمَلُهُمْ، وَدَخَلَ مَعْمُولُهُمْ بِدَلَالَتِهِ.

وَلَا يَصِحُّ تَأْوِيلُ الْمُبْتَدِعَةِ (3) بِحَمْلِهِمْ عَلَى ذَوَاتِ الْأَحْبَارِ وَالْخُشْبِ الَّتِي اتَّخَذُوهَا
أَصْنَامًا؛ لِأَنَّ ذَوَاتَهَا لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْكَفَرَةِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا عَمَلُهُمْ إِتَّخَاذُهُمْ إِيَّاهَا
إِلَهَةً وَمَا عَبَدُوهَا وَلَا سَمَّوَهَا إِلَّا بَعْدَ إِيقَاعِ النَّجَرِ عَلَى ذَوَاتِ الْخُشْبِ، وَإِيقَاعِ النَّحْتِ
عَلَى الْأَحْبَارِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ هِيَ أَحْبَارٌ وَخُشْبٌ لَا تُسَمَّى أَصْنَامًا، وَلَا يُسَمَّوْنَهَا إِلَهَةً وَلَا
يَعْبُدُونَهَا قَبْلَ إِيقَاعِ عَمَلِهِمْ عَلَيْهَا، فَصَارُوا عَابِدِينَ عَمَلُهُمْ فَلِذَلِكَ (ل241ب) أَحْتَجُّ

(1) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل128ب، ل129أ.

(2) أخرجه البخاري، والبخاري، والبخاري (ت: 256هـ)، خلق أفعال العباد، ت: د. عبد الرحمن عميرة، دار
المعارف السعودية، الرياض، د/ت، ط، باب أفعال العباد، ص46، قال أبو بكر البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه
يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ورواه غير مروان موقوفاً"، البزار، مسند
البزار، البحر الزخار، رقم(2837)، ج7، ص258، وأخرجه الحاكم برقم(86)، قال عنه: "هذا حديث صحيح
على شرط مسلم ولم يخرجاه"، الحاكم، المستدرک على الصحيحين، باب: إذا سرتك حسناتك وساعتك سيئاتك
فأنت مؤمن، ج1، ص77.

(3) يقول الزمخشري من المعتزلة في تفسيره المسمى بالكشاف أن قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْبُدُون مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥﴾ وَاللَّهُ
خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ [الصفات: ٩٥ - ٩٦]، أن ما هنا مصدرية، وليست موصولة، أي أنه ليس المعنى أنه
خلقهم وعملهم، بل هم من يخلقون أفعالهم، يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ج4، ص51.

عليهم: ﴿ قَالَ اتَّعَبُوا مَا نُنْجِيهِ ﴾ (٩٥) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ [الصفات: ٩٥ - ٩٦]،
وَقَدْ تَنَاولَ النَّصُّ عَمَلَهُمْ، فَكَانَ عَمَلُهُمْ مَخْلُوقًا لِلَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ حُجَّةً عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ.

وَمِنْ حُجَجِ الْعُقُولِ: فَإِنَّ الْعَالَمَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، فَالْأَعْيَانُ مُتَرَكِّبَةٌ، وَهِيَ:
الْأَجْسَامُ، وَغَيْرُ مُتَرَكِّبَةٍ وَهِيَ: الْجَوَاهِرُ^(١)، وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ، فَمِنْهَا: الْحَرَكَاتُ،
وَالسَّكَنَاتُ، وَالْأَقْوَالُ، وَالْأَفْعَالُ، وَالْإِرَادَاتُ، وَالْإِعْتِقَادَاتُ^(٢).

فَالْجِسْمُ الْوَاحِدُ مِنَ الْفَاعِلِينَ الْمُخْتَارِينَ يَتَّصِفُ بِهَذِهِ الْأَعْرَاضِ الْكَثِيرَةِ، فَصَارَ
عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ: "أَكْثَرُ الْعَالَمِ مَخْلُوقًا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى"، وَهُوَ قَوْلُ النَّثَوِيِّ^(٣)، بَلِ
النَّثَوِيُّ أَقْرَبُ حَالًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ النَّثَوِيَّةَ أَثْبَتُوا لِلْعَالَمِ خَالِقِينَ اثْنَيْنِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ أَثْبَتُوا
خَالِقِينَ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً، حَتَّى قَالُوا: "إِنَّ كُلَّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّنْ جَلَّتْ رُتْبَتُهُ كَالْمَلَكِ
وَالْبَشَرِ، أَوْ صَغُرَتْ جُنَّتُهُ كَالْبَقِّ وَالْبَعُوضِ، وَانْحَطَّتْ رُتْبَتُهُ كَالْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ، فَهُوَ
خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ فِي قَوْلِهِمْ^(٤)".

(١) الجواهر: هي الأجزاء التي تتألف منها الأجسام، ولا يجوز على كل واحد منها الانقسام، الشيخ المفيد(ت):
413هـ)، أوائل المقالات، ت: الشيخ إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، مؤسسة دنا، ط1،
1413هـ، ص95.

(٢) تقدم تعريف العرض، يُنظر: ص195.

(٣) تقدم الكلام عنهم، يُنظر: ص182.

(٤) يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: ١٦)، أَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ فِعْلُهُ لَا مَا هُوَ فِعْلٌ غَيْرِهِ، فَيَصِيرُ عَلَى تَأْوِيلِهِمْ كُلُّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِنْ: مَلَكٍ، أَوْ بَشَرٍ، أَوْ بَقَرٍ، أَوْ حِمَارٍ، فَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ فِعْلُهُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ (ل 241) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ»⁽¹⁾، حَيْثُ أَثْبَتُوا لِأَنْفُسِهِمْ قُدْرَةَ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ، وَالْعَجَبُ مِنْ وَقَاحَةِ الْمُعْتَزِلَةِ مَعَ هَذَا يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ عَدْلِ وَتَوْحِيدٍ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ هَذَا فِيمَا مَضَى⁽²⁾، وَمِنْ غِبَاوَتِهِمْ وَضَلَالَتِهِمْ أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا مِنَ الدُّخُولِ تَحْتَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَسْتَحِيلُ دُخُولُهُ تَحْتَ قُدْرَةِ مَخْلُوقِهِ وَمَقْدُورِهِ، فَسَلَبُوا عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: ١٦)، وَعُمُومَ قَوْلِهِ: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٥٩) وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ كَافٍ فِي إِبْطَالِ قَوْلِهِمْ⁽³⁾.

وَأَمَّا الْجَبَرِيَّةُ، فَقَدْ ذَكَرَ سَيْفُ الْحَقِّ أَبُو الْمَعِينِ فِي كِتَابِهِ أَنَّهَا طَائِفَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُنَاطِرٌ يَحَاجُّ عَنْ نِحْلَتِهِمْ، فَلَا تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى الْإِسْتِعْدَادِ لِمُنَاطَرَتِهِمْ⁽⁴⁾.

وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْأَجْزِيَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَنُصُوصُ الْوَعِيدِ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الواقعة: ٢٤)، وَقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ يَمَا قَدَمْتُ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (الحج: ١٠)، وَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ

(1) أخرجه أبو داود: عن ابن عمر، أبو داود، سنن أبي داود، باب في القدر، رقم (4691)، ج7، ص77، وقال العلائي في النقد الصحيح: "هذا الحديث ليس بموضوع، بل له طرق كثيرة ينجبر بعضها ببعض، وأجودها ما رواه أبو داود في سننه عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين، لكن أبا حازم لم يسمع من ابن عمر، وهو منقطع، فنتبين بهذه الطريق أن الحديث له أصل، وليس بمنكر، فضلاً عن أن يكون موضوعاً، والله أعلم"، العلائي (ت: 761هـ)، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح، ت: عبد الرحمن محمد أحمد القشقرى، ط1، 1405هـ، 1985م، ص30.

(2) قال نجم الدين منكوبرس: "إنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ عَدْلِ وَتَوْحِيدٍ، وَقَدْ أَبْطَلُوا عَدْلَهُمْ بِتَوْحِيدِهِمْ، وَتَوْحِيدَهُمْ بِعَدْلِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بِحَمْدِ اللَّهِ"، منكوبرس، النور اللامع، ل 149.

(3) يُنْظَرُ: الماتريدي، التوحيد، باب اختلاف الفرق في أفعال الخلق، ص235، 242، وباب مسألة في القضاء والقدر، ص 305، وباب في ذم القدرية، ص322، ويُنْظَرُ: ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، باب الكلام في خلق الله لأفعال خلقه، ج3، ص56، ويُنْظَرُ: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

(4) يُنْظَرُ: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص188.

مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. ﴿٨﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨].

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: فَإِنَّا نَتَحَقَّقُ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِخْتِيَارًا يَبْعَثُهُمْ عَلَى الْفِعْلِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِجْبَارِ (ل241ب) وَالْإِضْطِرَارِ، فَإِنَّ مَنْ يَقْصِدُ تَحْرِيكَ يَدِهِ يَجِدُ لِنَفْسِهِ وَيَتَحَقَّقُ إِخْتِيَارًا فِي الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ، وَكَذَا فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ بِخِلَافِ الْمُضْطَرِّ، فَإِنَّ تَحْرِيكَ يَدِهِ يُوجَدُ مِنْهُ إِضْطِرَارًا، حَتَّى لَوْ أَرَادَ تَرْكَ التَّحْرِيكِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُنْكِرُهُ الْعَاقِلُ⁽¹⁾.

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ أَيْضًا: أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يُوجَدُ حَبْرًا وَاضْطِرَارًا، يَكُونُ الْفِعْلُ لِمَنْ أَجْبَرَهُ وَاضْطَرَّهُ، وَتَرْتَفِعُ عَنْهُ الْمَلَامَةُ وَالْمَذْمَةُ، وَقَدْ دَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى ثُبُوتِ الْأَجْزِيَةِ لِلْعِبَادِ بِفِعْلِهِمْ وَكَسْبِهِمْ عَنْ إِخْتِيَارٍ فَبَطَلَ قَوْلُ الْجَبَرِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَمْ يُكَلِّفُهُمُ اللَّهُ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا حَصَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِاسْتِعْمَالِ آلَاةٍ وَالْإِسْتِطَاعَةِ لَيْسَ مِمَّا تَفَرَّدَ الْعَبْدُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى مَا يَقْصِدُهُ الْعَبْدُ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ، فَلَمْ يَكُنْ خَالِقًا لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْأَدِلَّةِ، بَلْ كَانَ كَاسِبًا لَهَا وَلَهُ فِي كَسْبِهِ إِخْتِيَارٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَهُوَ تَفْسِيرُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، مَعْنَاهُ لَا حَوْلَ لِأَحَدٍ، وَلَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ (ل242أ)، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَهَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الْعُبُودِيَّةِ: أَنَّ يَكُونُ الْعَبْدُ مُفْتَقِرًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِصْمَةِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَاتِ، وَلِذَلِكَ سَمَّى

(1) زعمت الجبرية أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، لا اختيار للخلق فيه، ولا قدرة، كحركات المرتعش، وحركات العروق النابضة، وإضافتها إلى الخلق مجاز وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله، دون ما يضاف إلى محصله، فكان قولنا: جاء زيد، وذهب عمرو، وتكلم عبد الله بمنزلة قولنا: طال الغلام، ومات زيد، وابيض الشعر، يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص278، 258، فخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ت: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ت، الباب السادس: في فرق الجبرية، ص68.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَنْزًا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، فَإِنَّهُ قَالَ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»⁽¹⁾، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كَوْنِهَا مِنْ فُصُولِ الْعَقَائِدِ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ [الأنعام: ١١١] ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾⁽³⁾ [البقرة: ٢٥٣].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا) (ل242ب) وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا هَذَا الْفَصْلَ كُلَّهُ؛ تَأَكِيدًا لِمَا سَبَقَ مِنْ كَلِمَاتِهِمْ فِيمَا مَضَى، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُ الْأَدِلَّةِ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَبَلَاغٌ، وَفِي قَوْلِهِمْ: (غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيلَ كُلَّهَا) إِبْثَاتُ التَّوْحِيدِ وَنَقَادُ الْإِرَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾⁽⁴⁾ [الأنبياء: ٢٢]، ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽⁵⁾ [المؤمنون: ٩١]، وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾⁽⁶⁾ [البروج: ١٦]، وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ؛ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾⁽⁷⁾ [يونس: ١٠٧]⁽²⁾.

وَقَدْ سَبَقَ الْبَيَانُ فِيمَا مَضَى أَنَّ الْمُعْتَرِلَةَ لَا يُمَكِّنُهُمُ الْإِحْتِجَاجُ بِأَدِلَّةِ النَّمَائِعِ، فَإِنَّ مِنْ عَقْدِ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَاءَ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ الْإِيمَانَ، وَشَاءَ الْكَافِرُ مِنْ نَفْسِهِ

(1) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم(4205)، ج5، ص133.

(2) ذهب الماتريدية أنه إذا ثبت أن الله تعالى هو الذي يتولى تخليق أفعال العباد خيرها وشرها، طاعتها ومعصيتها، والله تعالى مختار في تخليق ما يخلق، غير مضطر فيه، ولا اختيار بدون الإرادة، ثبت أن ما وجد من أفعال العباد كلها بإرادة الله تعالى، ومالم يوجد منها لم يكن بإرادة الله تعالى إذ لم يخلقه، يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص314، البزدوي، أصول الدين، ص51، ص52.

الْكَفْرَ، فَكَانَ مَا شَاءَ الْكَافِرُ⁽¹⁾، وَلَمْ يَكُنْ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَفَنَدَّتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ، وَلَمْ تَنْفُذْ مَشِيئَةُ اللَّهِ، وَأَيُّ تَعْجِيزٍ يَكُونُ أَبْلَغَ مِنْ هَذَا⁽²⁾.

دعاء الأحياء للأموات

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ (ل243أ) قَوْلَهُمْ فِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ، فَقَالُوا: (وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ: وَصَدَقْتِهِمْ مَنَفَعَةً لِلْأَمْوَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنْهُ طَرَفَةٌ عَيْنٍ، وَمَنْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرَفَةً عَيْنٍ كَفَرَ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ: وَصَدَقْتُهُمْ مَنَفَعَةً لِلْأَمْوَاتِ، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِإِثْبَاتِ الْمَنَفَعَةِ لِلْأَمْوَاتِ مِنْ قِبَلِ دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقْتِهِمْ).

وَأَمَّا قَالُوا ذَلِكَ بِدَلَالَةِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِالدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۖ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَبَايَعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُنَّ اللَّهُ ۝١٢﴾ [المتحنة: ١٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ۖ﴾ [الحشر: ١٠]؛ وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ صَارُوا إِخْوَةً بِسَبَبِ الْإِيمَانِ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ لِاتِّحَادِهِمْ فِي الْمَعْنَى الْجَامِعِ بَيْنَهُمْ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ وَالْمَعْرِفَةُ، وَلِذَلِكَ وَجَبَتْ صَلَاةُ الْمَيِّتِ عَلَى الْأَحْيَاءِ، وَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِجَابَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۖ﴾ [غافر: ٦٠]، فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ حَيْثُ أَمَرْنَا بِالدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ (ل243ب)، إِذْ لَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِمَا يَنْفَعُ⁽³⁾.

(1) حيث قالت المعتزلة إن الله عز وجل لا يريد القبيح، ولا يفعله، وأن الكافر شاء من نفسه الكفر، فكان ما أراد العبد، لأن العبد هو من يؤخذ على فعله، ولو كان الكفر من إرادة الله فلا يقع اللوم والمواخذة، يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، المخلوق، ص165، 166، التعديل والتجويز، ص81، 84.

(2) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل193أ.

(3) مدح الله عز وجل المؤمنين بذلك، فلو لم يكن للدعاء والاستغفار نفع للأموات ما استحقوا المدح، لأن الصلاة واجبة على الميت، وليس فيها إلا التشاء والدعاء، فلولا أن الدعاء نافع لما وجبت الصلاة على الميت لعدم الفائدة، البابرتي، شرح الطحاوية، ص138، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص147.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَفِي صَدَقَتِهِمْ)، أَي: وَفِي صَدَقَتِهِمْ أَيْضاً مَنْفَعَةً لِلْأَمْوَاتِ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّصْدُقَ لِأَجْلِ الْمُؤْمِنِ الْمَيِّتِ كَالدُّعَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي الْخَبَرِ: «تَصَدَّقُوا عَنْ مَوْتَاكُمْ»⁽¹⁾، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَضَرَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ جَنَازَةً، فَسَأَلَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: هَلْ تَرَكَ وَفَاءً، فَقِيلَ: لَا، فَقَالَ: صَلُّوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيَّ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ: هَلْ قَضَى عَنْهُ؟ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الآنَ بَرَدَتْ مَضْجَعُهُ»⁽²⁾، وَهَذَا نَصٌّ فِي وُصُولِ مَنْفَعَةِ صَدَقَةِ الْحَيِّ إِلَى الْمَيِّتِ⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ).

(1) لم أجده بهذا اللفظ، ومعناه أتت به الأحاديث الصحيحة منها: ما روى الإمام البخاري في صحيحه: عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها فقال: يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: «نعم». قال: فأني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها»، البخاري، صحيح البخاري، باب أرضي أو بستاني صدقة عن أمي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (2605)، ج3، ص1013، ومنها ما في الحديث الصحيح: «اقرأوا على موتاكم يس»، أخرجه ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، باب: قراءة يس على من حضرته المنية، رقم (3002)، ج7، ص269، والنسائي (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421 هـ، 2001 م، ما يقرأ على الميت، وذكر الاختلاف على سليمان التيمي في حديث معقل بن يسار فيه، رقم (10846)، ج9، ص394، للنسائي أيضاً، عمل اليوم والليلة، ت: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406 هـ، ، باب ما يقرأ على الميت، رقم (1074)، ج1، ص581، وغيرهم، قال ابن حجر العسقلاني: "هذا حديث غريب"، ابن حجر العسقلاني (852 هـ)، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأئكار، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط2، 1429 هـ، 2008 م، ج4، ص308، وقد وردت أحاديث عدة في الباب جمعها وخرجها علامة الحجاز محمد بن علوي المالكي في كتاب ((هدايا الأحياء للأَمْوَاتِ))، طبع بدار جوامع الكلم، مصر، القاهرة، د/ت.

(2) أخرجه الدار قطني، سنن الدار قطني، كتاب البيوع، ج3، ص78، وهو ضعيف.

(3) يُنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص109، 110، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، المقدمة، ج1، ص32.

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِالدُّعَاءِ وَبِالْإِجَابَةِ عِنْدَ
اجْتِمَاعِ شَرَائِطِ الْإِجَابَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ (البقرة: ٤٠)، وكَقَوْلِهِ:
﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَلَيْسَ جَبَابٌ لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة: ١٨٦).

وَرُوي: «يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَسْتَعْجَلْ»، قِيلَ: (244) يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا
يَسْتَعْجَلُ؟ قَالَ: «يَقُولُ: دَعَوْتُ، فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي، فَيَتْرُكُ الدُّعَاءَ»⁽¹⁾، وَرُوي أَنَّهُ
يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ لِلْحَالِ، وَقَدْ يُسْتَجَابُ لَهُ وَيَتَأَخَّرُ إِلَى وَقْتِهِ، كَمَا رُوي أَنَّ مُوسَى دَعَا
عَلَى فِرْعَوْنَ وَأَمَّنَ هَارُونَ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا﴾ (٨٩)
[يونس: ٨٩]، وَتَأَخَّرَ إِلَى وَقْتِ بُلُوغِ الْأَجَلِ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ إِبَانَةً لِنَفْعِ الدُّعَاءِ، وَتَصْرِيحاً بِأَنَّ الْمَسْئُولَ يَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا
يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، فَلَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: كُنْ فَيَكُونُ، وَهُوَ كَرِيمٌ وَهَابٌ
يُعْطِي الْمَسْأَلَاتِ، وَيُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، جَوَادٌ قَادِرٌ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَاتِ⁽³⁾.

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُسْتَجَابُ
لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي»، وَهَذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، الْبُخَارِيُّ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ
الدَّعَوَاتِ، بَابُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَعْجَلْ، رَقْمُ (6340)، ج 8، ص 74، وَأَمَّا لَفْظُ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ، مَا لَمْ يَسْتَعْجَلْ»
فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْاسْتَعْجَالُ؟ قَالَ: يَقُولُ: «قَدْ دَعَوْتُ وَقَدْ دَعَوْتُ، فَلَمْ أَرِ يُسْتَجَبْ لِي، فَيَسْتَحْسِرُ عِنْدَ
ذَلِكَ وَيَدْعِي الدُّعَاءَ»، مُسْلِمٌ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ: بَيَانُ أَنَّهُ يُسْتَجَابُ لِلدَّاعِي مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ:
دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي، رَقْمُ (2735)، ج 4، ص 2096.

(2) يُنْظَرُ: ابْنُ كَثِيرٍ (ت: 774هـ)، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ت: مُحَمَّدٌ حُسَيْنٌ شَمْسُ الدِّينِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ،
مَنْشُورَاتُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بَيْضُونٍ، بَيْرُوتَ ط 1، 1419 هـ، ج 4، ص 253، الْمَوَارِدِيُّ (ت: 450هـ)، النُّكْتُ
وَالْعَيُونُ، ت: السَّيِّدُ ابْنُ عَبْدِ الْمُقْصُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانُ، د/ط، ت، ج 2،
ص 448.

(3) خِلَافاً لِلْمَعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِعَدَمِ نَفْعِ الدُّعَاءِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ
بِقُدْرٍ، يُنْظَرُ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، الْمَغْنِي فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، الْمَخْلُوقُ، ص 272، ابْنُ عَابِدِينَ، رَدُّ
الْمَحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمَخْتَارِ (حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ)، الْمَقْدَمَةُ، ج 1، ص 32، يُنْظَرُ: سَعْدُ الدِّينِ النَّفْتَازَانِيُّ، شَرْحُ
الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ، ص 109، 110،

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا غِنَى عَنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى عَاجِزٌ عَنْ دَرَكِ مَا يُرِيدُ، مَقْهُورٌ بِقَهْرِ
الرُّبُوبِيَّةِ مُذَلَّلٌ بِعِزِّ الْأُلُوهِيَّةِ⁽¹⁾، مُفْتَقِرٌ بِلُزُومِ نَقْصِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَوَائِجِ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ﴿١٥﴾ [فاطر: ١٥]،
فَذَكِّرُوا هَذَا؛ حَتَّى عَلَى الدُّعَاءِ (ل244ب) وَتَحْقِيقًا؛ لِإِفْتِقَارِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ
عَرَفَ كُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ فِي نَفْسِهِ أَنَّ كَوْنَهُ بِاللَّهِ وَقِيَامَهُ وَبَقَاءَهُ بِهِ، إِذْ كُلُّ نَفْسٍ يَتَنَفَّسُ
الْعَبْدُ وَكُلُّ لَمَحَةٍ وَلَحْظَةٍ تُوجَدُ مِنْهُ فَإِنَّمَا تَحْدُثُ لَهُ بِإِنْشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيُلَازِمُهُ
الْإِفْتِقَارُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ طَرْفَةِ عَيْنٍ⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَمَنْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ).

فَقَالَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: مَعْنَاهُ مَنْ رَأَى نَفْسَهُ مُسْتَغْنِيًا عَنِ اللَّهِ
طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْإِفْتِقَارَ صِفَةً لَازِمَةً لِلْعَبْدِ كَالْحَدِيثِيَّةِ وَالْإِسْتِغْنَاءُ صِفَةٌ
رُبُوبِيَّةٌ، فَإِذَا ظَنَّ الْعَبْدُ أَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ، فَقَدْ صَارَ جَاهِلًا بِاللَّهِ تَعَالَى
مُشَارِكًا فِي صِفَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، فَيَكُونُ كَافِرًا مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ⁽³⁾ - بَفَتْحِ الْحَاءِ - أَيْ صَارَ
مِنْ أَهْلِ الْهَلَاكِ.

(1) تقدم الحديث عن الألوهية والرُبوبية عند الماتريدية، ص182.

(2) لأن الاستغناء صفة الرُبوبية، والافتقار صفة العبودية، ولأن كل شيء سواه ممكن، والممكن في وجوده
وبقائه محتاج إلى الواجب، فلا يكون غنياً، فالافتقار والحاجة إليه لازمة لكل شيء، فهو قيوم لكل شيء، إذ
قيام الأشياء بإقامته، فلولا عنايته بالأشياء، لتلاشت واطمحلَت جميعها، الشيباني، شرح الطحاوية، ص43.

(3) الحين: الهلاك، حان يحين حيناً، وكل شيء لم يوفق للرشاد فقد حان حيناً، والحائنة النازلة: ذات الحين،
والجميع: الحوائث. يُنظر: الفراهيدي، العين، باب الحاء والنون، ج3، 304، الهروي، تهذيب اللغة، باب الحاء
والنون، ج5، ص165، ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب
من الكلوم، د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر
المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1420 هـ، 1999 م، ج3، ص1652.

غضبه ورضاه تعالى

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْغَضَبِ وَالرَّضَا، فَقَالُوا:
(وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْضَبُ وَيَرْضَى لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى).

وَأِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ۖ﴾ [الفاتحة: ٧]، قَالَ
الْمُفَسِّرُونَ: (غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)، هُمُ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِم بِالْكَوْنِ عَلَى الصِّرَاطِ
الْمُسْتَقِيمِ، وَالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ: هُمُ الْيَهُودُ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَعَانَدَ آيَاتِهِ^(١)، وَقَالَ
(٢٤٥) تَعَالَى: ﴿وَعُذِّبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ﴾ [الفتح: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى فِي وَصْفِ
نَفْسِهِ بِالرَّضَا: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾ [الفتح: ١٨]، وَقَالَ فِي
وَصْفِ نَفْسِهِ بِالْمَحَبَّةِ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ۖ﴾ [المائدة: ٥٤]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فَذَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى ثُبُوتِ
هَذِهِ الصِّفَاتِ لَهُ تَعَالَى، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى مَا هِيَ صِفَاتٌ لَنَا؛ لِأَنَّهَا فِيْنَا صِفَاتٌ عَلَى
تَغْيِيرِ أَحْوَالِنَا، فَإِنَّ الْغَضَبَ فِي الْخَلْقِ عِبَارَةٌ عَنْ حَمَى الْقَلْبِ وَتَوَقُّدِهِ، فَيَحْمَرُّ عِنْدَهُ
الْوَجْهَ، وَتَنْتَفِخُ الْأَوْدَاجُ^(٢).

(١) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج١، ص٣٦٨، النسفي، تفسير النسفي، فاتحة الكتاب، ج١، ص٣٢، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، نواهد الأبحار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٥ م، ج١، ص٢٤٥، الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، سورة فاتحة الكتاب، ج١، ص٥٩،

(٢) والأصل أن الله يوصف بما وصف به نفسه في كتابه، وبما صح أن الرسول صلوات الله عليه وصفه به من غير أن يكون لأحد شركة مع الله جل جلاله لا في ذاته ولا في صفاته، لأنه منفرد بذاته وصفاته عن خلقه، ويوصف الله بـ ((الفرح)) لأنه ورد به الأثر، ويوصف بـ ((المحبة)) و((الرحمة)) لأنه ورد به القرآن، ويوصف بـ ((الإتيان)) والمجيء على ما نطق به القرآن، ويوصف بالنزول على ما جاء في الخبر، وتأويله على ما يليق بذاته وصفاته لا على معنى الفعل والحركة، يُنظر: الشيباني، شرح الطحاوية، ص٤٣، الميداني، شرح الطحاوية، ص١٣٣، وقال الغزنوي: "فبقول بأن المراد من غضب الله هو: "إرادة الانتقام من العصاة وإنزال العقوبة بهم وأن يفعل بهم كما يفعل الملك إذا غضب على من تحت يده" نعوذ بالله من غضبه"، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص١٥٠.

وَالرِّضَا تَظْهَرُ عِنْدَهُ نَضَارَةٌ فِي الْوَجْهِ، وَسُرُورٌ فِي النَّفْسِ، وَالْمَحَبَّةُ: مِيلَانُ الطَّبَعِ، وَغَلِيَانُ الْقَلْبِ، وَاللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ يَتَعَالَى عَنِ التَّغْيِيرِ، وَتَبْدُلِ الصِّفَاتِ، فَتَقُولُ: إِنَّهَا صِفَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا وَرَدَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، لَا كَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ⁽¹⁾.

وَقَدْ مَرَّ الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ بِذِكْرِ بَرَاهِينِهَا وَحُجَجِهَا، وَذِكْرِ الْمُخَالِفِينَ بِتَشْبِيهِهَا وَتَعْطِيلِهَا.

القول في الصحابة ومحبتهم (رضي الله عنهم)

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَقَالُوا: (وُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا (ل245ب) نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَّبِرُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَاحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ).

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ بَذَلُوا مَجْهُودَهُمْ فِي إِظْهَارِ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِتَحْمُلِ اللَّائِمَةِ مِنَ الْأَقَارِبِ وَالْأَبَاعِدِ، ثُمَّ تَحْمَلُوا تَعْذِيبَ الْجَبَابِرَةِ وَالْفِرَاعِنَةِ إِيَّاهُمْ حَتَّى لَحِقُوا بِقُلُلِ الْجِبَالِ، فَالْتَجَأُوا إِلَى الْكُھُوفِ وَالْغِيَرَانِ وَهَجَرُوا الْعَشَائِرَ وَالْأَوْطَانَ، وَأَكَلُوا مَأْكُولَ الْبَهَائِمِ إِشْفَاقًا عَلَى دِينِهِمْ، ثُمَّ لَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاجَرُوا إِلَيْهِ وَتَرَكَوا دِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ.

وَأَمَّا الصَّحَابَةُ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِنَّهُمْ آوُوا وَنَصَرُوا، ثُمَّ كُلُّهُمْ جَاهَدُوا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلُوا جَمِيعَ الْأَعْدَاءِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ وَإِظْهَارِ دِينِهِ، ثُمَّ خَلَفُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاهَدُوا الْقَبَائِلَ الْمُرْتَدَّةَ؛ حَتَّى أَدْخَلُوهُمْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَا خَرَجُوا مِنْهُ، ثُمَّ جَاهَدُوا كَفَرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ

(1) إن المعتزلة ولاشتباه الكيفية عليهم أنكروا الأصل فكانوا معطلة بإنكارهم صفات الله تعالى، وأما الأشاعرة والماتريدية فأنثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية، فلم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله تعالى به الراسخين في العلم فقال: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، يُنظر: السرخسي (ت: 483هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، فصل في الحقيقة والمجاز، د/ط، ت، ج1، ص170، الأشعري، الإبانة، ص72، ويُنظر لبيان رأي المعتزلة: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، رؤية الباري، ص89، 90، 91.

(ل246أ) حَتَّى أَبْطَلُوا عِبَادَةَ الصُّلْبَانِ فِي دِيَارِ الشَّامِ، ثُمَّ جَاهَدُوا الْأَعَاجِمَ؛ حَتَّى أَبْطَلُوا عِبَادَةَ النَّيِّرَانِ، وَأَجْمَعَ كُلُّهُمْ عَلَى نَقْلِ الْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، وَهُوَ الْقُرْآنُ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمُنْزَلَةِ، وَنَقَلُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْعَزِيزَةِ الْمَوْسَسَةِ عَلَى الْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ، فَقَامُوا فِي جِهَادِ أَعْدَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَبْلِيغِ شَرِيعَتِهِ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَظَهَرَتْ نَصِيحَتُهُمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُمْ وَمَحَبَّتُهُمْ، وَلِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَتَى عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ وَفِي الْإِنْجِيلِ وَفِي الْقُرْآنِ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يَقُومُونَ مَقَامَ الرُّسُلِ وَيُحْسِنُونَ خِلَافَتَهُمْ وَنِيَابَتَهُمْ فِي إِظْهَارِ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزَجٍ أَخْرَجَ شَطْعَهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۗ﴾ [النور: ٥٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۗ﴾ [المائدة: ٥٤]، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ، فَحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، فَابْغَضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ، فَكَأَنَّمَا آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي، فَكَأَنَّمَا آذَى اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْ آذَى اللَّهُ تَعَالَى كَانَتْ النَّارُ بِهِ أُولَى»^(١)، هَذَا بَعْضُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ حُقَاطُ الْأَثَارِ، وَ نَقْلَةُ الْأَخْبَارِ، وَذَكَرَهُ عُلَمَاءُ الْأَصُولِ، وَائِمَّةُ الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ^(٢).

(١) أخرجه الترمذي وأحمد: وقال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، الترمذي، سنن الترمذي، باب: فيمن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (3862)، ج5، ص696، أحمد، مسند أحمد، حديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، رقم (20568)، ج5، ص54.

(٢) يُنظر: ابن أمير حاج، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، فصل في شرائط الراوي، ج2، ص325.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَفِرُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَاطَ فِي الشَّيْءِ يُوجِبُ الْفَسَادَ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْمًا أَفْرَطُوا فِي حُبِّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَخَذَلُوا بِالْوَقِيعَةِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَفَضُوهُمَا مَعَ عَظِيمِ فَضْلِهِمَا الثَّابِتِ بِالنُّصُوصِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافَتِهِمَا⁽¹⁾، وَيُبَيِّنُ خِلَافَتَهُمَا كَانَ ظُهُورُ الْإِسْلَامِ، وَبِالْإِثْنَيْنِ بِوُجُوبِ طَاعَتِهِمَا شَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ... (الآية: ٥٤)﴾ [المائدة: ٥٤]، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [١٤٤] [آل عمران: ١٤٤] ، (ل247) وَبِبَرَكَةِ طَاعَتِهِمَا نَصَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُرْتَدِّينَ، حَتَّى أَدْخَلُوهُمْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَا خَرَجُوا مِنْهُ، ثُمَّ نَصَرَهُمُ عَلَى كُفْرَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ حَتَّى أَبْطَلُوا عِبَادَةَ الصُّلْبَانِ، ثُمَّ نَصَرَهُمُ عَلَى الْمَجُوسِ عَبْدَةَ النَّيِّرَانِ، فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمَا، فَإِنَّمَا يَطْعَنُ لِأَجْلِ هَذَا الْجِهَادِ الْعَظِيمِ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِإِظْهَارِهِمَا دِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ تَأَمَّلَ أَنَّهُ صَنِيعٌ مَنْ يَنْطَوِي عَلَى عِدَاوَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «يَهْلِكُ فِيكَ اثْنَانِ: مُبْغِضٌ مُفْرِطٌ، وَمُحِبٌّ مُفْرِطٌ»⁽²⁾، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصَارَى أَفْرَطُوا فِي حُبِّ عِيسَى

(1) يقصد بذلك الرافضة، يُنظر: ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت: 543هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ت: محب الدين الخطيب - ومحمود مهدي الإستانبولي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ، 1987م، ص188، الشهرستاني، الملل والنحل، الإمامية، ج1، ص161، الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، باب ذكر أول خلاف وقع بين المسلمين في الإمامة، ص1-15.

(2) أخرجه أحمد وابن حبان: عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه، أحمد، مسند أحمد، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم (1377)، ج2، ص469، ابن حبان، صحيح ابن حبان، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من المواظبة على الدعاء والبر، رقم (872)، ج3، ص153، قوام السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، (ت: 535هـ)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، ت: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، السعودية، الرياض، ط2، 1419هـ، 1999م، فصل في الحث على حب الصحابة رضوان الله عليهم، رقم (361)، ج2، ص393، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "إسناده ضعيف"، الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، باب فيمن يفرط في محبته وبغضه، رقم (14762)، ج9، ص181.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَادَّعَى بَعْضُهُمْ فِيهِ الْأُلُوهِيَّةَ، وَبَعْضُهُمُ الشِّرْكََةَ، وَبَعْضُهُمُ الْبُتُوَّةَ
وَ الْوَلَدِيَّةَ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ إن فضيلة علي رضي الله عنه لم تكن من الوجه الذي توهمه البعض، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة وخرج إلى بعض غزواته، فقال المنافقون: النبي صلى الله عليه وسلم أعرض وجهه عنه وحبسه في البيت، فاغتم بذلك علي رضي الله عنه، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى عليه الصلاة والسلام»، يدل عليه أن هارون مات قبل موسى عليهما الصلاة والسلام، وإنما يصح هذا أن لو قال: أنت مني بمنزلة يوشع بن نون عليه الصلاة والسلام، وقد كان خليفة موسى عليه الصلاة والسلام يومئذ، يُنظر: **النسفي، بحر الكلام**، ص273، **البابرتي، شرح الطحاوية**، ص141، **والحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: البخاري، صحيح البخاري**، كتاب الغزوات، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، رقم(4154)، ج4، ص1602، **ومسلم، صحيح مسلم**، باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم(6299)، ج2، ص120.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا نَنْتَبِرُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُمْ مَا يُوجِبُ الْبَرَاءَةَ عَنْهُمْ، بَلْ ظَهَرَ وَتَحَقَّقَ مِنْهُمْ مَا مَلَأَ الْأَرْضَ تَسْبِيحًا، وَتَهْلِيلًا، وَتَمْجِيدًا، وَتَكْبِيرًا، وَأَعْلَنُوا الْأَذَانَ عَلَى قُلُلِ الْجِبَالِ وَجَزَائِرِ الْبِحَارِ وَعَلَّمُوا النَّاسَ شَرِيعَةَ خَاتِمِ النَّبِيِّينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ حُبُّهُمْ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، عَلَى مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ إِقْتَدَيْتُمْ (ل247ب) أَهْتَدَيْتُمْ»⁽¹⁾.

وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨]، فَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ رَضِيَ عَنْهُمْ، وَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْتَخْلِفُهُمْ وَيُمْكِّنُ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ، وَأَخْبَرَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، فَحَقَّقَ لَهُمُ الْإِسْتِخْلَافَ فِي الْأَرْضِ، وَالْتِمَكِينَ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ وَتَبْدِيلَ خَوْفِهِمُ بِالْأَمْنِ، وَلَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَارْتَدَّتْ قَبَائِلُ الْعَرَبِ، وَثَبَتَ أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ أَهْلُ مَكَّةَ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَنَفَرَ يَسِيرٌ كَانُوا عُمَّالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَادِيَةِ، فَأَتَى اللَّهَ تَعَالَى بِأَبِي بَكْرٍ وَالصَّحَابَةَ فَجَاهَدُوهُمْ فِي اللَّهِ عَزَّ

(1) ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم والآجري في الشريعة، وقال ابن عبد البر في التعليق على الحديث: "إن صح هذا الخبر، فمعناه فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه، فكلهم ثقة مؤتمن على ما جاء به لا يجوز عندي غير هذا، وأما ما قالوا فيه برأيهم، فلو كانوا عند أنفسهم كذلك ما خطأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه فتدبر"، ابن عبد البر (ت: 463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414 هـ، 1994 م، باب ذكر الدليل من أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب «يلزم طالب الحجة عنده، وذكر بعض ما خطأ فيه بعضهم بعضاً، وأنكره بعضهم على بعض عند اختلافهم، وذكر معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «أصحابي كالنجوم»، ج2، ص913، والآجري، الشريعة، باب ذكر فضل جميع الصحابة، ج4، ص1690، وقال العراقي في تخریج الحديث: "قال العراقي: ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد بهذا اللفظ وأسنده في المدخل من رواية سليمان بن أبي كريمة عن جوبير عن الضحاك عن ابن عباس رفعه، فذكر حديثاً في آخره واختلاف أصحابي لكم رحمة، وسليمان وجوبير ضعيفان جداً، والضحاك بن مزاحم مختلف فيه، وكان شعبة ينكران يكون سمع من ابن عباس"، العراقي، تخریج أحاديث إحياء علوم الدين، ج1، ص23، ابن السبكي (727 - 771 هـ)، الزبيدي (1145 - 1205 هـ)، استخراج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدَّاد (1374 هـ - ؟)، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط1، 1408 هـ - 1987 م، ج1، ص106.

وَجَلَّ، وَقَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابَ، وَأَدْخَلُوهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَوَجَبَ عَلَيْنَا تَعْظِيمُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ، فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمْ وَلَمْ يَرْضَ عَنْهُمْ، فَذَلِكَ لِيَتِمَّكَنَ النِّفَاقُ فِي قَلْبِهِ وَبُغْضِهِ لِلدِّينِ الْحَقِّ⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ وَبَغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ).

وَأِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُبَّهُمْ يَقْتَضِي حُبَّ الدِّينِ لِمَا بَدَّلُوا مُهْجَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ حُبًّا لِلَّهِ تَعَالَى وَنُصْرَةً لِدِينِهِ، فَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ (ل248أ) لِبُغْضِهِ الدِّينِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ).

فَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ تَأْكِيدًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ: لِيَعْلَمَ أَنَّ حُبَّهُمْ لَيْسَ بِطَبِيعِيٍّ كَمَا يُحِبُّ أَحَدُنَا مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَإِنَّمَا نُحِبُّهُمْ لِهَذَا الدِّينِ الْمَرْضِيِّ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى دِينًا لَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣) [المائدة: ٣]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (١٩) [آل عمران: ١٩]، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٥٤) [المائدة: ٥٤]، فَهُمْ مَا أَحَبُّوا أَحَدًا إِلَّا لِهَذَا الدِّينِ وَلَا أَبْغَضُوا أَحَدًا إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَذَا الدِّينَ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ، فَحُبُّ الدِّينِ أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، فَبِبُغْضِهِ لِلدِّينِ أَبْغَضَهُمْ، فَيَكُونُ بُغْضُهُمْ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَطُغْيَانًا، وَحُبُّهُمْ إِيمَانًا وَدِينًا، كَمَا وَرَدَ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الدِّينِ»⁽²⁾، إِذْ كَانَتْ سَائِرُ الْأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْدُنْيَوِيَّةِ مُنْقَطِعَةً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَعْدَهُمْ.

(1) ورد ذكر حروب الردة وإرسال أبي بكر رضي الله عنه الجيوش لقتال المرتدين ومانعي الزكاة في كثير من مصنفات الحديث، يُنظر: ابن أبي شيبة، مُصَنَّف ابن أبي شيبة، رقم (33751)، ج 12، ص368، أحمد، مسند أحمد، مسند أبي بكر الصديق، رقم(43)، ج1، ص216.

(2) الحديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: عن عبد الله بن جبر رضي الله عنه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، رقم (17)، ج1، ص12. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق، رقم (74)، ج1، ص85.

وَلِهَذَا قَالَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ: "إِنَّ مَنْ قَتَلَ آخَرَ قَصْدًا لِإِيمَانِهِ يَصِيرُ مُرْتَدًّا"⁽¹⁾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ الصَّحَابَةِ ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، قَالُوا: "فَمَنْ أَغَاظَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ يَغِيظُ بِهِمُ الْكُفَّارَ"، (ل248ب) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ حَقِيقَةَ هَذَا الدِّينِ يُبْغِضُهُمْ لِمَا سَبَقَ مِنْ عَظِيمِ عِنَايَتِهِمْ بِأَمْرِ الدِّينِ حَتَّى بَذَلُوا مُهَجَّهُمْ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ وَاعِزَّازِهِ، فَكَانَ بُغْضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ نَتِيجَةُ النِّفَاقِ، وَخُبْتُ الْإِعْتِقَادِ، فَتَكُونُ عَدَاوَتُهُمْ عَدَاوَةً لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ وَطُغْيَانٌ وَنِفَاقٌ.

في الخلافة بعد النبي عليه الصلاة والسلام

ثُمَّ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ عَقِيدَتَهُمْ فِي الْخِلَافَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: (وَتُبَيَّنَّتْ الْخِلَافَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّدِيقِ تَقْضِيلاً لَهُ، وَتَقْدِيماً عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ)⁽²⁾.

وَأَيْمًا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى إِمَامَتِهِ وَبَايَعُوهُ، وَإِجْمَاعُهُمْ كَأَيَّةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَرَّ فِي فَصْلِ الْإِجْمَاعِ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ صَارَ حُجَّةً مُوجِبَةً لِلْعِلْمِ قِطْعاً بِنُصُوصٍ سَمْعِيَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ⁽³⁾.

(1) يُنظر: البزدوي، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، فصل دلالة النص، ج2، ص220، التفاتزاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، القسم الرابع في كيفية تقسيم دلالة اللفظ على المعنى، ج1، ص261، أبو المظفر (ت: 489هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1999م، فصل ما يجوز نسخه وما لا يجوز، ج1، ص424.

(2) تجوز إمامة المفضول عند الماتريدية مع وجود من هو أفضل منه، فلا يشترطون أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه، وذهب أبو الحسن الأشعري بأن إمامة المفضول لا تتعقد مع وجود الفاضل، يُنظر: أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ص881-885، الخبازي الحنفي، الهادي في أصول الدين، ص281-282، البغدادي، أصول الدين، ص277، الجويني، الإرشاد، ص426، 427، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص751، 753.

(3) وحجة جمهور المسلمين: أن الصحابة من المهاجرين والأنصار أجمعوا على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أقوى الحجج في إثبات الإمامة وسند ذلك الإجماع"، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص153، أبو حنيفة النعمان، الفقه الأكبر، ص9، الباقلاني (ت: 403هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ت: زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ص168، القاضي عبد الجبار، المغني، الإمامة، ص3، ويُنظر: منكوبرس، النور اللامع، القول في تحديد الإجماع وكونه حجة، ل36ب، -41ب.

أَمَّا نُصُوصُ الْكِتَابِ، فَنَجِوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣)، و«الْوَسَطُ: الْعَدْلُ»^(١) الْمَرْضِيُّ، وَإِجْمَاعُ الْعُدُولِ حَقٌّ، وَأَثَبَتِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْخَيْرِيَّةَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ إِمَامَتُهُ حَقًّا (ل249) كَانَ مُنْكَرًا، وَلَمْ يَتَصَوَّرْ مِنْهُمْ الْمُطَابَقَةُ عَلَى اثْبَاتِ إِمَامَتِهِ وَمُبَايَعَتِهِ، فَمَنْ طَعَنَ فِي إِمَامَتِهِ، فَقَدْ طَعَنَ فِي إِجْمَاعِهِمْ وَصَيَّرَهُمْ مُبْطِلِينَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ طَعْنًا فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ أَخْبَرَ أَنََّّهُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ، وَأَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ طَعْنًا فِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِالْعَدَالَةِ، وَيَكُونُ طَعْنًا فِي النَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنْ صَاحِبِ الْوَحْيِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»^(٢) وَيَكُونُ طَعْنًا فِي خَبَرِ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (الفتح: ١٨)، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ عَلَى إِمَامَتِهِ، وَفِيهِمْ أَصْحَابُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى خِلَافَتِهِ وَتَقْدِيمِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا لِكَوْنِهِ أَفْضَلَهُمْ؛ حَتَّى قَالَ لَهُ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: "رَضِيكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِدِينِنَا أَفَلَا نَرْضَاكَ لِدِينَانَا"^(٣)، وَقَالَ لَهُ أَيْضًا: "قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نُؤْخِرُكَ"^(٤)، أَرَادَ بِذَلِكَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتِخْلَافَهُ إِيَّاهُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ (ل249ب) شَيْءٌ أَهَمُّ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَلَا رُكْنٌ بَعْدَ التَّوْحِيدِ أَعْظَمُ

(١) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة وهم أهل العلم، رقم (6917)، ج6، ص2675.

(٢) تقدم تخريجه، يُنظر: ص31.

(٣) يُنظر: ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت: 580هـ)، الإنباء في تاريخ الخلفاء، ت: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421 هـ، 2001 م، ص47، القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج1، ص269.

(٤) يُنظر: الكلاعي، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، ج2، ص58، الديار بكري (ت: 966هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر - بيروت، ذكر غسله عليه السلام، د/ط، ت، ج2، ص170، ولم أجده في كتب الحديث والسيرة فيما اطلعت عليه منها.

مِنَ الصَّلَاةِ، فَكَانَ اسْتِخْلَافُهُ عَلَيْهَا وَأَمْرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى خِلَافَتِهِ⁽¹⁾.

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَقَّفَ فِي بَيْعَتِهِ، فَإِنْ ثَبَتَ لَا يَقْدَحُ فِي خِلَافَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْتَجِزِ الْخِلَافَةَ لَمَا بَايَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ بَايَعَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَرُوِيَ أَنَّهُ بَايَعَهُ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَرُوِيَ أَنَّهُ بَايَعَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حِينَ فُيِّضَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا⁽²⁾.

وَتَصْدِيقُ الرُّوَاةِ وَاجِبٌ فِيمَا لَا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْوَاضِحَةَ وَالْإِجْمَاعَ؛ لِأَنَّهُمْ أَمَنَاءُ الدِّينِ، فَيُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الْإِعَادَةِ مَرَارًا، بَايَعَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَبَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَبَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِلتَّكْيِيدِ وَالْإِحْكَامِ وَحَسَمًا لِمَادَّةِ الْأَوْهَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَاتَرَتِ الرُّوَايَاتُ عَلَى بَيْعَتِهِ، وَلَا يُظَنُّ بِهِ مَعَ جَلَالَتِهِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ عَرَفَ الْحَقَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَيَمِيلُ إِلَى الْبَاطِلِ فِي الْإِنْتِهَاءِ، بَلْ يَجِبُ تَصْحِيحُ الرُّوَايَاتِ كُلِّهَا، فَبَايَعَ مَرَارًا تَأْكِيدًا وَتَفْيِئًا لِلْأَوْهَامِ⁽³⁾، خُصُوصًا لِمَا أَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ: «يَهْلِكُ فِيهِ اثْنَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ»⁽⁴⁾.

(1) أخرج البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله عنه، أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي بالناس، البخاري، صحيح البخاري، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم (678)، ج1، ص136، مسلم، صحيح مسلم، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام، رقم (420)، ج1، ص316، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم (135)، ج1، ص152، المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي (ت: 393هـ)، المخلصيات، ت: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1، 1429 هـ - 2008 م، رقم (1915)، ج3، ص22، الأصبهاني، أبو نعيم (ت: 430هـ)، الإمامة والرد على الرافضة، حققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي دكتوراه في العقيدة بمرتبة الشرف الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1407 هـ - 1987 م، خلافة أمير المؤمنين أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ص256.

(2) يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ج9، ص417، بحرق، محمد بن عمر الحضرمي الشافعي، (930هـ)، حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، ت: محمد غسان نصوح عزقول، دار الحاوي، بيروت، 1998م، باب مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ج1، ص391.

(3) يُنظر: المراجع السابقة.

(4) تقدم تخريجه، انظر: ص289.

خليفة عمر رضي الله عنه

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ (ل250أ) فَقَالُوا: (ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، مَعْنَاهُ: ثُمَّ نُثَبِّتُ الْخِلَافَةَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ حَقِيقَةُ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ أَوْصَى بِهَا لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى بَيْعَتِهِ⁽¹⁾.

خليفة عثمان رضي الله عنه

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالُوا: (ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

مَعْنَاهُ: ثُمَّ نُثَبِّتُ الْخِلَافَةَ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ سِتَّةِ نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلُّهُمْ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ، فَاتَّفَقَ رَأْيُهُمْ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى مُبَايَعَتِهِ⁽²⁾.

(1) أخرج الطبري عن محمد بن سعد بإسناده عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه استخلافه لعمر بن الخطاب، ففيه: "إني استخلفت بعدي عمر بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوا، فإني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم إلا خيراً"، الطبري، محب الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، (ت: 694هـ)، الرياض النضرة في مناقب العشرة، دار الكتب العلمية، ط2، د/ط، ت، ج1، ص260، الكلاعي (ت: 634هـ)، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420 هـ، ج2، ص212، أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت: 310هـ)، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ت: 369هـ)، دار التراث، بيروت، ط2، 1387 هـ، ذكر استخلافه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ج3، ص429، السيوطي (ت: 911هـ)، تاريخ الخلفاء، ت: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1425هـ، 2004م، ص66، وللاستزادة في هذه المسألة، يُنظر: البزدي، أصول الدين، ص189، القاضي عبد الجبار، المغني، الإمامة، ص3.

(2) يُنظر: الطبري، محب الدين، الرياض النضرة في مناقب العشرة، ج1، ص260، الكلاعي، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، ج2، ص212، أبو جعفر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3، ص429، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص66، القاضي عبد الجبار، المغني، الإمامة، ج2، ص30.

خِلَافَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالُوا: (ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

مَعْنَاهُ: ثُمَّ نُثَبِّتُ الْخِلَافَةَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سِنَةً»⁽¹⁾، وَكَانَ تَمَامُ ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ⁽²⁾.

ثُمَّ قَالُوا (وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ).

أَرَادُوا بِأَنَّ هَؤُلَاءِ سَارُوا سِيرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَعْدِلُوا عَنْ طَرِيقَتِهِ فِي شَيْءٍ.

العشرة المبشرين بالجنة

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ (ل250ب) بِالْجَنَّةِ فَقَالُوا: (وَأِنَّ الْعَشْرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَشَّرَهُمُ بِالْجَنَّةِ نَشَهُدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُمْ أَمَنَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ).

(1) أخرجه ابن حبان عن سعيد بن جهمان عن سفينة، ابن حبان، صحيح ابن حبان، باب: ذكر الخبر الدال على أن الخليفة بعد عثمان بن عفان كان علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما ورحمته، وقد فعل، رقم(6943)، ج15، ص392، القرطبي (ت: 463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414 هـ، 1994م، باب: الحضر على لزوم السنة والاقتصار عليها، رقم(2313)، ج2، ص1169، ابن بطّة، الإبانة الكبرى، باب ذكر خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ج8، ص205.

(2) أجمع الصحابة رضي الله عنهم على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، استدلالاً بتفويض النبي صلى الله عليه وسلم وانتفقوا عليه، وبثبوت خلافته تثبت خلافة عمر رضي الله عنه، لأنه هو الذي ولاه واستخلفه، وهكذا انعقد الإجماع، ثم بعد وفاة عمر رضي الله عنه اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على خلافة عثمان رضي الله عنه، ثم بعد وفاة عثمان رضي الله عنه اجتمعت الصحابة على علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، يُنظر: الغزنوي، أصول الدين، ص283، 287، الأمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص318، وما بعدها، القاضي عبد الجبار، المغني، الإمامة الثاني، ص8-24.

أَمَّا تَسْمِيَتُهُمْ لِلْعَشْرَةِ الْمَذْكُورِينَ بِأَسْمَائِهِمْ؛ فَإِنَّمَا صَرَّحُوا بِذِكْرِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ لِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ، وَالْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ كَالْمَسْمُوعِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَوْنِ أَبِي بَكْرٍ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: تَقْدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ عَلَى الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ بِالذِّكْرِ؛ إِذْ هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ، وَهُوَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يُخْبِرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُوحَى إِلَيْهِ، الثَّانِي: ذِكْرُهُ إِيَّاهُ بِالْكُنْيَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِكْرَامِ وَالنَّفَخِيمِ وَذِكْرُ مَنْ بَعْدَهُ بِأَسْمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَكْنِيَةٍ⁽¹⁾.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وُرُودِ الْوَحْيِ فِي حَقِّهِ بِالْكُنْيَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ وَرَدَتْ (ل251) الْأَخْبَارُ فِي خِطَابِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ وَدُعَائِهِ بِحَرْفِ النَّدَاءِ يَا أَبَا بَكْرٍ، وَعِنْدَ ذِكْرِهِ عَلَى الْمُعَايِنَةِ كَانَ يَذْكُرُهُ بِالْكُنْيَةِ.

وَوَرَدَ فِي أَخْبَارِ أَعْلَامِ النَّبُوءَةِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ بَيْنَمَا هُوَ يَحْرِثُ الْأَرْضَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ عَمَلِهِ رَكِبَ بَقَرَتَهُ، وَسَارَ فَضَرَبَهَا، فَتَكَلَّمَتِ الْبَقَرَةُ، وَقَالَتْ: إِنَّا خُلِقْنَا لِحِرَاةِ الْأَرْضِ تَرْكُبُنِي وَتَضْرِبُنِي، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، بَقَرَةٌ تَكَلِّمُ؟، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا أَوْ مِنْ بَهْدَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، وَمَا هُمَا هُنَاكَ⁽²⁾.

(1) أي: أن من بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة منهم هؤلاء العشرة، والمؤلف رحمه الله اقتصر على العشرة؛ لأنهم أشرف وأعلى وأعظم من يُشَرُّ بالجنة من هذه الأمة، وإلا فالمبشرون بالجنة من هذه الأمة الذين بشرهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كثيرون، وبُشِّرَ آخَرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَلِأَنَّهُمْ بُشِّرُوا بِالْجَنَّةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَالبشارة بالجنة جاءت على نوعين: بشارة جنس، وبشارة عين، فبشارة الجنس كثيرة، وهي التي بشر الله بها أهل الإيمان، وأهل الإحسان، وأهل التقوى، وأما البشارة الخاصة بمعينين، فهي المقصودة بهذا المقطع، فنشهد بالجنة لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وبشره بها، وأشهر هؤلاء وأعظمهم العشرة الذين بشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ والحديث أخرجه أصحاب السنن وأحمد: عن عبد الرحمن بن عوف: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعلي في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»، أحمد، مسند أحمد، مسند عبد الرحمن بن عوف الزهري، رقم (1675)، ج3، ص209، أبو داود، سنن أبي داود، باب: في الخلفاء، رقم (4652)، ج4، ص344، الترمذي، وقال: "حديث حسن صحيح"، سنن الترمذي، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه، ج5، ص648، النسائي، السنن الكبرى، أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، رقم (8138)، ج7، ص328، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب: فضائل العشرة رضي الله عنهم، رقم (133)، ج1، ص48.

(2) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب حديث الغار، رقم (3471)، ج4، ص174.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَنَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ).

فَإِنَّمَا صَرَّحُوا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ؛ لِثُبُوتِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالْمَسْمُوعِ مِنْهُ مُشَافَهَةً وَذَلِكَ يُوجِبُ الْعِلْمَ قَطْعًا، فَالشَّهَادَةُ عِبَارَةٌ عَنِ عِلْمِ الْعِيَانِ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الشَّمْسِ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ»⁽¹⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَقَوْلُهُ الْحَقُّ).

فَلَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى، أَيْ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ تَبْلِيغًا⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (ل 251ب) (وَهُمْ أَمَنَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ).

فَإِنَّمَا وَصَفُوهُمْ بِالْأَمَانَةِ، وَأَنَّهُمْ أَمَنَاءُ هَذِهِ الْأُمَّةِ لِشَهَادَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ؛ تَعْيِينًا بِأَسْمَائِهِمْ بِالْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ لِعَظِيمِ أَمَانَتِهِمْ، وَشَرِيفِ مَنَاقِبِهِمُ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ، وَلِعَظِيمِ جِهَادِهِمْ فِي حِرَاسَةِ الْأُمَّةِ، وَنُصْرَةِ الْمِلَّةِ افْتَتَحُوا الْفُتُوحَاتِ الْوَاسِعَةَ، قَلَعُوا الْقِيَاصِرَةَ عَنْ مَمَالِكِ الشَّامِ، وَنَكَّسُوا التَّيْجَانَ عَنْ رُؤُوسِ الْأَكَاسِرَةِ، وَأَنْفَقُوا كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَجَنَّبُوا عَمَّا هُوَ دَابُّ طَلَابِ الدُّوَلِ.

(1) رواه البيهقي مرفوعاً عن ابن عباس رضي الله عنه - قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة، فقال: «هل ترى الشمس؟» قال: نعم، قال: «على مثلها فاشهد أو دعه»، وضعفه البيهقي بقوله: "وقال: محمد بن سليمان بن مسمول هذا تكلم فيه الحميدي، ولم يرو من وجه يعتمد عليه"، البيهقي، السنن الكبرى، الرابع و السبعون من شعب الإيمان و هو باب في الجود و السخاء، رقم (10974)، ج7، ص455، قال ابن الملقن: " فيه نظر، فإن في إسناده محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف كان الحميدي يتكلم فيه"، ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ج9، ص617.

(2) قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿٤﴾ [النجم: ٣ - ٤].

الصحابة والصحابيات

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي سَائِرِ الصَّحَابَةِ وَالصَّحَابِيَّاتِ، فَقَالُوا: (وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ، فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النِّفَاقِ).

وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِحْسَانَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نُصْرَةِ الدِّينِ الْحَقِّ، وَنَصِيحَةِ الْخَلْقِ قَدْ طَبَّقَ الْعَالَمَ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَكَذَلِكَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَّ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَحْسَنَ فِي صُحْبَةِ خَاتِمِ النَّبِيِّينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَنَقَلْنَ عُلُومَ الدِّينِ، فَلَهُنَّ حُرْمَةُ الْأُمَمَاتِ (1).

وَأَمَّا ذُرِّيَّاتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُمْ الْمُطَهَّرُونَ مِنَ الْأَدْنَسِ، وَهُمْ عُيُونُ النَّاسِ، فَوَجَبَ (ل252أ) الْإِحْسَانُ فِي مُوَالَاتِهِمْ وَمُتَابَعَتِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَعَلَامَةُ الْبِرَاءَةِ مِنَ النِّفَاقِ؛ لِأَنَّ إِسَاءَةَ الْقَوْلِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ الْمُقَدَّسَاتِ وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ الْمَيَامِينَ، إِنَّمَا يَكُونُ لِحُبِّ الْبَاطِنِ وَسُوءِ الْإِعْتِقَادِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَصْفِهِمْ: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ (29) [الفتح: ٢٩]، فَمَنْ أَغَاظَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّمَا يَنْبَغُ غِيظُهُ مِنْهُمْ؛ بِسَبَبِ نُصْرَتِهِمْ لِلدِّينِ الْحَقِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ، فَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ. (2)

(1) قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (6) [الأحزاب: ٦].

(2) وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: كَأَبِي عَثْمَانَ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ النَّظَامِ: إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَسَارٍ، وَأَبِي عَثْمَانَ الْجَاحِظَ، وَغَيْرِهِمْ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي (شرح الأصول الخمسة) حَيْثُ قَالَ: "إِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عَثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ"، الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، شرح الأصول الخمسة، ص766، 767، الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، الْمَغْنِي، الْإِمَامَةُ، ص3.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽¹⁾ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ، فَقَالَ: رُوِيَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ السُّكْرِيِّ⁽²⁾ قَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَحْسَنَ قَوْلًا فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَانَ يُعْطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ مِنَ الْفَضْلِ، وَمَا ذَكَرَ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِالنَّقْصِ حَتَّى مَضَى إِلَى سَبِيلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ"⁽³⁾.

قَالَ: وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: "أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، ثُمَّ تَكُفُّ (ل252ب) عَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِذِكْرِ الْجَمِيلِ"⁽⁴⁾.

قتال علي رضي الله عنه

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: "عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ حُجِّنَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَوْ لَا عَلِيٌّ مَا عَلِمْنَا كَيْفَ قِتَالِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ"⁽⁵⁾، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ، وَقَاتَلَ كُفْرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعُمَرُ قَاتَلَ أَهْلَ فَارِسَ، وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ قَاتَلَ الْكُفْرَةَ، وَسَرَتِ جُيُوشُهُ نَحْوَ الْمَغْرِبِ، وَنَحْوَ الصَّيْنِ وَغَرَّتْ وَرَاءَ الْبَابِ.

وَلَمْ يُقَاتِلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَعَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَلَا إِشْكَالَ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ جِهَادَ الْكُفْرَةِ مِنْ خَصَائِصِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ هُوَ دُعَاءٌ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَبِهِ جَاءَتِ الرُّسُلُ، وَعَلَى وَجُوبِهِ قَامَتِ الْحُجُجُ وَالْبَرَاهِينُ.

(1) صاعد بن محمد: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص33.

(2) هو محمد بن ميمون، أبو حمزة السُّكْرِيُّ المروزي، محدث مرو، ثقة، وهو من شركاء أبي حنيفة عند مشايخه الذين سمع منهم، ومع هذا لزم أبا حنيفة، وأكثر عنه رواية الحديث والفقه، وكان ابن المبارك عظيم الثناء على أبي حمزة هذا، ففي سنن الترمذي: قال عبد الله بن المبارك: "أبو حمزة السُّكْرِيُّ جماعة". توفي سنة 167هـ. ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9، ص375، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج4، ص432، ابن حجر العسقلاني، الإصابة، من كنيته أبو حمزة، ج12، ص79، ويُنظر: الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم(2167)، ج4، ص466.

(3) صاعد بن محمد، الاعتقاد، ص157.

(4) بحثت في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، لم أجد هذا الأثر فيما اطلعت عليه منها.

(5) بحثت في كتب السيرة والتاريخ والفقه الحنفي وغيره، ولم أجد فيه فيما اطلعت عليه منها، ولكنني وجدت معناه في كتاب الخراج لأبي يوسف، يُنظر: أبو يوسف القاضي، الخراج، ص209.

وَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَكَانَتْ حُرُوبُهُ مَعَ الْبُغَاةِ تَارَةً وَمَعَ الْخَوَارِجِ أُخْرَى، أَمَّا مَعَ الْبُغَاةِ: فَقَدْ كَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْأَجْتِهَادَ فِي طَلَبِ الْقِصَاصِ، وَالْقِصَاصُ فَرَضٌ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَكَانَتْ الْفِتْنَةُ عَامَّةً شَدِيدَةً الشُّوْكَةِ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا عَلَى تَرْكِ الطَّلَبِ إِذَا كَانَ الطَّلَبُ يُفْضِي إِلَى هَيْجَانِ الْفِتْنَةِ وَنَصَبِ الْمُحَارِبَةِ، ثُمَّ كَانَ قِتَالُهُ مَعَ الْخَوَارِجِ، وَلَمْ يَكُنْ (ل253أ) لِشُبُهَتِهِمْ أَصْلٌ تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ فِتْنَةٌ مَارِقَةً، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: "عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ حُجَّتُنَا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ عَرَفْنَا بِهِ أَحْكَامَ الْقِتَالِ مَعَ الْبُغَاةِ⁽¹⁾ وَمَعَ الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُ قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يَسِبْ لَهُمْ ذُرِيَّةً، وَلَا جَعَلَ أَمْوَالُهُمْ غَنِيمَةً تُقَسَّمُ"⁽²⁾.

وَقَالَ فِي الْبُغَاةِ: "إِخْوَانُنَا بَغَوْا عَلَيْنَا فَقَاتَلْنَاهُمْ"⁽³⁾، وَأَمَّا فِي الْخَوَارِجِ، فَقَاتَلَهُمْ عَلَى مُرُوقِهِمْ، وَكَانَ مَعَهُ عَلَامَةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَوْنِ أَوْلَئِكَ مَارِقَةً⁽⁴⁾.

(1) البغاة: هم الذين يخرجون على الإمام، يبيغون خلعه أو منع الدخول في طاعته، أو يبيغون منع حق واجب بتأويل في ذلك كله، الكاساني، بدائع الصنائع، ج1، ص311، القرافي، الذخيرة، ج2، ص476، النووي، المجموع شرح المذهب، ج2، ص47.

(2) يُنظر: ابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417 هـ، ج22، ص51، ابن الدمياطي (ت: 749 هـ)، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، الحافظ ابن النجار البغدادي، انتقاء: ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ت، ط، ج2، ص51.

(3) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى، باب أهل البغي إذا فاعوا لم يتبع مدبرهم، ولم يقتل أسيرهم، ولم يجهز على جريحهم، ولم يستمتع بشيء من أموالهم، ج8، ص314.

(4) أخرج مسلم في صحيحه، عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال عن الخوارج: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً، إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم - وأشار إلى حلقه -"، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفات قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه، رقم (2433)، ج3، ص116.

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي عُلَمَاءِ السَّلَفِ، فَقَالُوا: (وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ وَالْخَبَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذَكَّرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ، فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ).

قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْغَزَنَوِيُّ: "وَأِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَعْظِيمَ هَؤُلَاءِ وَتَوْقِيرَهُمْ مِنْ تَعْظِيمِ الدِّينِ، وَهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَبْلِيغِ الشَّرِيعَةِ إِلَى النَّاسِ، فَوَجَبَ تَوْقِيرُهُمْ وَتَعْظِيمُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ⁽¹⁾، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَدَبَنَا إِلَى الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، فَهَذَا (ل 253 ب) هُوَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ بِقَضِيَّةِ الْإِيمَانِ، فَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ، فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ، إِذْ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُوَالِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لِحَقِّ الْإِيمَانِ الَّذِي جَمَعَهُمْ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ﴾ [التوبة: ٧١]، فَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ، فَقَدْ عَدَلَ عَنِ سَبِيلِ الْمُوَالَاةِ الدِّينِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ⁽²⁾.

رتبة الولاية والنبوة

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي رُتَبَةِ الْوِلَايَةِ وَالنَّبُوءَةِ، فَقَالُوا: (وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ).

(1) لأنهم بذلوا جهدهم في جمع العلم وتبليغه وتحصيله وتلخيصه، لا سيما إمام الأئمة، وسراج أهل الجنة أبو حنيفة رضي الله عنه، فهو أول من دَوَّن العلم، وجمعه، ورتبه، ويؤبه... وكيفية العمل بالقياس، والاستدلال وأنواع أدلة الشرع، فاقتدت الأمة بأثره، وجرت في ذلك على سنته، فقد حاز قصبات السبق، وحصل عظيم الأجر، يُنظر: الشيباني، شرح الطحاوية، ص 45.

(2) وقد شقي قوم بالوقعة فيه - أي أبي حنيفة - كما شقيت الروافض بالوقعة في الصحابة، وروي عن سفيان الثوري أنه قال: "من وقع في أبي حنيفة، فاتهموه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وما ذلك بضاره ولا ضارهم، بل ثواب ساقه الله إليهم، جدد لهم، فعد ذلك من مناقبهم، لا من مثالبهم"، الشيباني، شرح الطحاوية، ص 45.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ رَدًّا وَإِبْطَالًا لِقَوْلِ بَعْضِ الْمُتَصَوِّفَةِ: "إِنَّ مَنْ بَلَغَ أَقْصَى دَرَجَةِ أَهْلِ الْوَلَايَةِ وَالْمَعْرِفَةِ كَانَ أَفْضَلَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى" (1)، وَرَدًّا لِقَوْلِ بَعْضِ الْغُلَاةِ فِي تَفْضِيلِهِمْ وَاحِدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ (2)، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْوَلَايَةَ بِاتِّبَاعِهِ النَّبِيِّ، وَإِقْتِدَائِهِ بِهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى شَرِيعَتِهِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْهُ أَوْ مِثْلَهُ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ بَلَغَ دَرَجَةً أَمِنَ مِنَ السُّقُوطِ عَنْهَا بِالرَّسَالَةِ وَالْعِصْمَةِ (ل254أ) إِيَّاهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (١٢٤) [الأنعام: ١٢٤]، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُوَازِيَهُ فِي الْفَضْلِ مَنْ لَا يَبْلُغُ تِلْكَ الدَّرَجَةَ (3).

(1) **الولي:** "هو العارف بالله بحسب الإمكان، المواظب على الطاعات، المجتنب للسيئات، المعرض عن الانهماك في الشهوات، المدبر عن الدنيا، المقبل على العقبى، المداوم على ذكر المولى"، وقيل: إنه سمي ولياً؛ لأنه تولى الله عز وجل، وقيل: لأن الله تعالى تولى أمره، وقيل: لأنه توالى طاعته الله عز وجل، التعريفات، ص254، **التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج2، ص203.**

(2) من عقائد الشيعة أن للأئمة مقاماً أعلى من مقام النبوة، يُنظر: الكليني، بحار الأنوار، ج23، ص185.

(3) وَعُلِمَ رَدُّ زَعْمِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْوَلِيَّ قَدْ يَبْلُغُ دَرَجَةَ النَّبِيِّ كَمَا يَحْكِي عَنْ الْكَرَامِيَّةِ، بَلْ زَعَمَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ أَنَّ الْوَلَايَةَ أَفْضَلُ مِنَ النَّبُوَّةِ، قَالُوا: لِأَنَّهَا تَتَّبَعُ عَنْ الْقُرْبِ وَالْكَرَامَةِ كَمَا هُوَ شَأْنُ خَوَاصِّ الْمَلِكِ وَالْمُقَرَّبِينَ مِنْهُ، وَالنَّبُوَّةُ عَنْ الْإِنْبَاءِ وَالتَّبْلِيغِ، كَمَا هُوَ حَالُ مَنْ أَرْسَلَهُ الْمَلِكُ إِلَى الرِّعَايَا لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ، قَالُوا: "إِلَّا أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ النَّبِيِّ بِخِلَافِ الْعَكْسِ، لِأَنَّ نَبُوَّةَ النَّبِيِّ لَا تَكُونُ بَدُونَ الْوَلَايَةِ". يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج2، ص205، والتفتازاني أيضاً، شرح العقائد النسفية، ص105، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، ج2، ص301، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ)، روح البيان، دار الفكر، بيروت، ج8، ص95.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَتُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ).

فَقَالَ فِيهِ الْغَزْنَويُّ: "وَهَذَا مِنْهُمْ إِبْطَاتٌ لِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ"⁽¹⁾، وَالْمُعْتَزِلَةُ أَنْكَرَتْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ⁽²⁾، وَزَعَمُوا أَنَّهَا تُشَبِّهُ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَيَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ، وَهَذَا مِنْهُمْ خِلَافٌ لِأَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ، فَإِنَّ كَرَامَاتِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ مِنْ نَحْوِ لَبِثِهِمْ ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ وَازْدَادُوا تِسْعًا نِيَامًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، مِنْ غَيْرِ أَكْلِ وَلَا شُرْبٍ، وَالْبَشَرُ لَا يَبْقَى بِلَا طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ فِي الْعَادَةِ أَيَّامًا كَثِيرَةً⁽³⁾.

فَضَلَّ مِنْ أَنْ يَبْقَى مُدَّةً مَدِيدَةً، وَكَذَلِكَ لَمْ تَبَلْ ثِيَابُهُمْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَمْ تَطُلْ أَظْفَارُهُمْ، وَلَمْ يَبْلُ شَبَابُهُمْ فِي ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ، وَالْهَرَمُ يَسْتَوْلِي عَلَى الْإِنْسَانِ فِيمَا دُونَ تَمَامِ مِائَةِ سَنَةٍ⁽⁴⁾، وَهَذِهِ الْكَرَامَاتُ كُلُّهَا كَانَتْ لِأَصْحَابِ الْكَهْفِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ (ل254ب) أَنَا إِيَّاكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، وَثَبَّتَ بِالْكِتَابِ أَنَّهُ رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَبْلَ ارْتِدَادِ الطَّرْفِ، وَهُوَ عَرْشُ بَلْقَيْسَ، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: "وَهُوَ أَصِفُّ بْنُ بَرْخِيَاءَ"⁽⁵⁾، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، بَلْ هُوَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ سُلَيْمَانَ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ⁽⁶⁾.

(1) بالمعنى نفسه، يُنظر: الغزنوي، أصول الدين، ص163.

(2) وقد أنكر المعتزلة كرامات الأولياء جملة وتفصيلاً، وفي مقدمتهم: القاضي عبد الجبار وكذلك الجبائي، وذلك انسجاماً مع عقليتهما الاعتزالية، فقال الأول منهما: "فلا كرامة لولي أو صحابي، وذلك كرد فعل مفرط في مقابل إفراط الصوفية في ادعاء الكرامات". يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، التنبؤات والمعجزات، ص414.

(3) يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج2، ص205، والتفتازاني أيضاً، شرح العقائد النسفية، ص105، السفاريني، لوايح الأنوار البهية، ج2، ص301.

(4) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج7، ص147، 155، النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ج2، ص289-295.

(5) آصف بن برخيا: قيل أنه صديقاً لسليمان عليه السلام، يعلم الاسم الأعظم الذي إذا دعي الله به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وقيل وكان معلم سليمان بن داود في حال صغره وكان وزيره في حال كبره وملكه، الطبري، جامع البيان، ج19، ص466، السمرقندي، بحر العلوم، ج1، ص77.

(6) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج1، ص522، النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ج2، ص607، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج4، ص160.

وَقِصَّةُ مَرِيَمَ وَهَرَّهَا الْجَذَعُ الْيَاسِسَ؛ حَتَّى تَسَاقَطَ مِنْهَا رُطْبًا جَنِيًّا، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، وَلَمْ تَكُنْ نَبِيَّةً^(١)، وَالْأَخْبَارُ فِي كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

وَفِي الصَّحَاحِ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَضَاعَتَا عَصَا أَحَدِهِمَا فَمَشِيَا فِي ضَوْئِهَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا أَضَاعَتَا عَصَا الْآخَرَ، فَمَضَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى بَيْتِهِ»^(٢).

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَا بَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، ثُمَّ إِنَّهُمَا جَلَسَا عَلَى قِصْعَةٍ يَأْكُلَانِ مِنْهَا فَسَبَّحَتِ الْقِصْعَةُ، فَجَعَلَا يَأْكُلَانِ مِنْهَا وَهُمَا يَسْمَعَانِ تَسْبِيحَهَا^(٣).

وَرَوَى أَصْحَابُ الْمَغَازِي «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى قِتَالِ الْمُرْتَدِّينَ بِالْبَحْرَيْنِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ، فَعَبَّرَ بِجَيْشِهِ الْبَحْرَ إِلَى

(١) في (ر): وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَكَانَتْ صِدِّيقَةً، وَلَمْ تَكُنْ نَبِيَّةً.

(٢) أحمد وابن حبان والحاكم في مستدركه: عن أنس رضي الله عنه: «أن أسيد بن حضير وعباد بن بشر كانا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة ظلماء حندس قال: فلما خرجا من عنده أضاعت عصا أحدهما، فكانا يمشيان بضوئها، فلما تفرقا أضاعت عصا هذا وعصا هذا»، أحمد، مسند أحمد، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم (13870)، ج2، ص295، ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، رقم (2032)، باب ذكر الصحابي الذي كان مع أسيد بن الحضير رضي الله عنه-، ج5، ص378، وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، الحاكم، المستدرک على الصحيحين، رقم (5261)، كتاب: معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ج3، ص288.

(٣) أخرج البيهقي: عن قيس، قال: كان أبو الدرداء إذا كتب إلى سلمان أو سلمان إلى أبي الدرداء كتب إليه بآية الصحيفة، قال: «كنا نتحدث أنهما بينما هما يأكلان من صحيفة إذا سبحت وما فيها، أو بما فيها»، البيهقي، دلائل النبوة، باب ما جاء في تسبيح الطعام الذي كانوا يأكلونه مع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وما في ذلك من آثار النبوة، ج6، ص63، ويُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ)، الخصائص الكبرى، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، ت، ج2، ص126، محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: 942هـ)، سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ - 1993 م، ج9، الباب الثامن عشر: في تسبيح الطعام والشراب، ج9، ص493.

قَتَالَ أَهْلَ دَارِينَ⁽¹⁾ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لِلْسَفِينَةِ الْبَحْرِيَّةِ، وَهُمْ يَمْشُونَ (ل255أ) عَلَى الْمَاءِ
بِالصَّاهِلِ وَالْجَامِلِ وَالنَّاهِقِ⁽²⁾.

وَفِي كِتَابِ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيِّ، وَفِي كِتَابِ الْمَغَازِي أَيْضًا «أَنَّ
سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِقْتَحَمَ بِجَيْشِهِ عَلَى دِجْلَةٍ وَهِيَ تَطْفَحُ بِالزَّيْدِ فِي
أَيَّامِ الزِّيَادَةِ، فَعَبَّرُوهَا إِلَى إِيْوَانِ كِسْرَى»⁽³⁾.

وَمِنْهَا «سَمَاعُ سَارِيَّةَ بْنِ زُنَيْمٍ وَجَيْشِهِ نِدَاءَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]
مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا سَارِيَّةُ الْجَبَلَ الْجَبَلَ، وَكَانُوا فِي ضَائِقَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ، فَلَجَّأُوا إِلَى الْجَبَلِ فَنُصِرُوا»⁽⁴⁾.

وَمِنْهَا: مَا كُشِفَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
عَنْ جَيْشِهِ بِنَهَاوَنْدَ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ عَلَى مَسِيرَةِ قَرِيبٍ مِنْ خَمْسِ مِائَةِ فَرَسَخٍ، كَذَا
ذَكَرَهُ سَيْفُ الْحَقِّ أَبُو الْمَعِينِ فِي بَابِ إِبْثَاتِ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ⁽⁵⁾.

قَالَ أَيْمَنُ الْأُصُولِ: وَإِنَّمَا أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ؛ لِفَسَادِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ
نَحْوِ إِبْثَاتِهِمْ قُدْرَةَ التَّخْلِيقِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْطِيلِهِمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صِفَاتِ الذَّاتِ
وَالْفِعْلِ، وَلَمْ يُثْبِتُوا لِلَّهِ تَعَالَى صِفَةَ: الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَلَا صِفَةَ

(1) دارين: فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند، والنسبة إليها داري، قال الفرزدق: "كأن تريكة من ماء
مزن"، وداري: الذكي من المدام، قلت: أنا وهذه صفة أوال أشهر مدن البحرين اليوم، ولعل اسمها أوال، ودارين
والله أعلم فتحت في أيام أبي بكر رضي الله عنه سنة 21هـ، وقال محمد ابن حبيب: هي الداروم، وهي بليدة
بينها وبين غزة أربعة فراسخ، فتكون غير التي بالبحرين، ياقوت الحموي (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار
صادر، بيروت، ط2، 1995 م، ج2، ص432.

(2) في هامش (ص): الصاهل: الخيل، الجامل: الإبل، الناهق: الحمير.
والحديث أخرجه أحمد وأبو نعيم، أحمد، مسند أحمد، رقم(20854)، ج7، ص1826، وأبو نعيم، حلية الأولياء
وطبقات الأصفياء، ج1، ص7.

(3) يُنظر: أبو نعيم (ت: 430هـ)، دلائل النبوة، ت: الدكتور محمد رواش قلعه جي، عبد البر عباس، دار
النفايس، بيروت، ط2، 1406 هـ، 1986 م، عبور سعد بن أبي وقاص بعسكره دجلة على متن الماء يوم
جراثيم في صفر سنة ست عشرة، ج1، ص574، الكلاعي، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، ج2، ص512.

(4) يُنظر: الأثر، يُنظر: ص121.

(5) يُنظر: أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص252، 253.

الْفِعْلِ: كَالْتَّخْلِيْقِ، وَالتَّكْوِينِ⁽¹⁾، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ، وَنَحْوِ إِنْكَارِهِمُ الرُّؤْيَةَ⁽²⁾ الْمَوْعُودَةَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ عَقَائِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ الَّتِي خُذِلُوا بِهَا عَنْ مُوَافَقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ (ل255ب) وَالْجَمَاعَةِ حَتَّى لَمْ يُؤْهَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلْكَرَامَةِ، فَيُؤْمِنَ بِهَا لَوْجُودِهَا فِي نَفْسِهِ⁽³⁾.

وَقَوْلُهُمْ: "إِنَّ إِبْتِثَاتَهَا لِلْوَلِيِّ يُوجِبُ الْإِلْتِبَاسَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ" قَوْلٌ فَاسِدٌ، بَلْ ظُهُورُ الْكَرَامَةِ لِلْوَلِيِّ يُؤَكِّدُ مُعْجَزَةَ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّ كَرَامَةَ الْوَلِيِّ فِي الْحَقِيقَةِ مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّهِ الَّذِي يَنْتَمِي هُوَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يَدْعُو إِلَى مُتَابَعَةِ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْوَلِيِّ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَّعِي الْمُعْجَزَةَ وَالْكَرَامَةَ⁽⁴⁾، وَيَتَحَدَّى بِهَا الْخَلْقَ، فَيَقُولُ: إِنَّ آيَةَ رِسَالَتِي وَنُبُوتِي كَذَا وَكَذَا، وَالْوَلِيُّ لَا يَدَّعِي الْكَرَامَةَ وَإِنَّمَا تَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَحَدٍّ⁽⁵⁾ وَدَعْوَى، وَمَتَى ادَّعَاهَا سَقَطَ مِنْ رُتْبَةِ الْوَلَايَةِ وَصَارَ فَاسِقًا، كَذَا ذَكَرَ عُلَمَاءُ الْأَصُولِ، مِنْهُمْ: سَيْفُ الْحَقِّ أَبُو الْمَعِينِ⁽⁶⁾.

(1) التكوين، والتخليق، والخلق، والإيجاد، والإحداث، والاختراع، هي أسماء مترادفة يراد بها كلها معنى واحد، وهو: إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، فنخص استعمال لفظة التكوين اقتفاءً لآثار أسلافنا - رحمهم الله - في ذلك، يُنظر: أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ص400

(2) ذهب المعتزلة إلى أنه لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، وأنه ليس بمبرئي، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 232.

(3) يُنظر: الماتريدي، التوحيد، باب اختلاف الفرق في أفعال الخلق، ص235، 242، وباب مسألة في القضاء والقدر، ص305، وباب في ذم القدريّة، ص322، ويُنظر: ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، باب الكلام في خلق الله لأفعال خلقه، ج3، ص56، والمعتزلة يقولون: إن العباد هم من يخلقون أفعالهم، يقول القاضي عبد الجبار في المغني: "اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله جل وعز أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين"، القاضي عبد الجبار، المغني، الكلام في المخلوق، ذكر اختلاف الناس في أفعال العباد، ص3، ويُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص323، التفتازاني، شرح المقاصد، ج4، ص87، 88.

(4) تقدم الكلام عن المعجزة والكرامة. يُنظر: المطلب الثالث: إثبات المعجزة، والولاية، والكرامة، ص113.

(5) في هامش (ص): أي من غير مناظرة.

(6) يُنظر: النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ص254، 255، ويُنظر مسألة كرامات الأولياء في: أصول الدين للبغداد، الباقلائي، الاعتقاد، ص195، الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، ص497، 499، قد تقدم الكلام عن الكرامة في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الثالث: قسم النبوات، المطلب الثالث: إثبات المعجزة والولاية والكرامة، ص113.

أشراط الساعة

ثُمَّ ذَكَرُوا عَقِيدَتُهُمْ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَقَالُوا: وَنُؤْمِنُ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا⁽¹⁾.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزَنَوِيُّ: "وَإِنَّمَا قَالُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ وَهِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ السَّمْعِيَّةِ، وَقَدْ تَوَاتَرَ نَقْلُهَا نَقْلًا يُوجِبُ (ل256) الْعِلْمَ بِهَا؛ لِاتِّصَالِهِ بِنَا عَنْ صَاحِبِ الْوَحْيِ"، فَجِبِبُ الْإِعْتِقَادُ بِوُجُودِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى مَا تَوَاتَرَ النُّقْلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تَوَاتَرَتْ عَنْ شَهَدَتٍ لَهُ الْمُعْجَزَاتُ بِالرَّسَالَةِ وَالْعَصْمَةِ عَنِ الْبَاطِلِ، فَيَتَحَقَّقُ وُجُودُهَا لِأَوَقَاتِهَا كَمَا تَحَقَّقُ وُجُودُ سَائِرِ الْأَخْبَارِ السَّمْعِيَّةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْم ١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴿٤﴾ [الروم: ١ - ٤]، تَحَقَّقَ مُخْبَرُهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَوْلِهِ: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ٤٥﴾ [القمر: ٤٥]، نَزَلَ بِمَكَّةَ وَوُجِدَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ٣٣﴾ [التوبة: ٣٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْزَيْنَاكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِينَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْعُوهَا ٢٧﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ٢٠﴾ [الفتح: ٢٠]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ٥٤﴾ [المائدة: ٥٤]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ ... الْآيَةِ ٥٥﴾ [النور: ٥٥]، فَكَمَا أَذَعَنْتَ لَهَا الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ قَبْلَ وَقُوعِهَا، وَصَدَّقَ بِحَقِّيَّتِهَا أُولُو الْأَلْبَابِ، فَكَذَلِكَ تُذَعِّنُ لَهُذِهِ الْأُمُورِ (ل256ب) الْمَذْكُورَةُ الْعُقُولُ الصَّحِيحَةُ، وَكَمَا تَحَقَّقُ وُجُودُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْوَعُودِ فَكَذَلِكَ تَتَحَقَّقُ هَذِهِ الْأُمُورُ بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ، فَوَجِبَ الْإِعْتِقَادُ بِحَقِّيَّتِهَا.

(1) سيتم الحديث عن هذه الأشرطة فيما يستقبل عند الحديث عن النوع الخامس من الأخبار المستقبلية في نفس المطلب.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ: قَدْ ذَكَرَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ بَأْنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ آيَاتِ
النُّبُوَّةِ وَدَلَائِلِ الرِّسَالَةِ عَلَى أَنْوَاعٍ:

نَوْعٌ مِنْهَا: إِخْبَارٌ عَمَّا كَانَ فِي الْمَاضِي، وَنَوْعٌ مِنْهَا: فِي الْحَالِ، وَنَوْعٌ مِنْهَا: فِي
الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ زَمَنِ النَّبِيِّ، وَنَوْعٌ مِنْهَا: فِي الْمُسْتَقْبَلِ يُوجَدُ فِي زَمَنِ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ،
وَنَوْعٌ مِنْهَا: إِخْبَارٌ عَمَّا سَيُوجَدُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَكَانَ لِنَبِيِّنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ جَمِيعُ
الْأَنْوَاعِ.

أَمَّا النَّوعُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا كَانَ فِي الْمَاضِي، وَهُوَ غَيْبٌ عَنِ كُلِّ مَنْ لَمْ
يُعَايِنَهُ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَالِمٍ بِهِ وَلَا قَرَأَهُ فِي كِتَابٍ، وَهَذَا كَقِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ
وَالْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَمَا نَالَ الْمُصَدِّقُونَ بِالتَّصْدِيقِ، وَمَا حَلَّ بِالْمُكَذِّبِينَ بِالتَّكْذِيبِ،
وَكَا الْإِخْبَارِ عَنِ آيَاتِ الرُّسُلِ وَبَرَاهِينِهِمْ، وَهِيَ فِي الْكُتُبِ السَّمَاءِيَّةِ وَعِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ
الْكِتَابِ.

وَنَبِيِّنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وُلِدَ مِنْ قَوْمٍ أُمِّيِّينَ لَا يَعْرِفُونَ الْكُتُبَ السَّمَاءِيَّةَ، وَلَا
يُؤْمِنُونَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ (ل257أ) وَكَانُوا يَعْبُدُونَ مَا يَنْحِتُونَ مِنَ الْأَحْجَارِ وَالْخَشَبِ،
وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْ تَجْرِيدِ التَّوْحِيدِ.

وَنَشَأَ هُوَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ حِينَ وُلِدَ إِلَى أَنْ بُعِثَ بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمِهِ، وَلَمْ
يَخْتَلَفْ إِلَى أَسْتَاذٍ وَمُعَلِّمٍ، وَلَا كَانَ يُحْسِنُ أَنْ يَقْرَأَ كِتَابًا وَلَا يَخْطُ بِبَيْمِينِهِ،^(١) وَلَا قَدِمَ
أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَيْهِ؛ لِيُلَازِمَهُ وَيُعَلِّمَهُ، وَلَمْ يَفَارِقْ عَشِيرَتَهُ، فَأَخْبَرَ بِمَا فِي
الْكِتَابِ السَّمَاءِيَّةِ، وَبِمَا عِنْدَ عُلَمَاءِ تِلْكَ الْكُتُبِ عَلَى مَا هِيَ فِي تِلْكَ الْكُتُبِ وَلِسَانُ تِلْكَ
الْكِتَابِ غَيْرُ لِسَانِهِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ لِسَانَهُمْ وَلَمْ يُقَدِّمُوا عَلَى مُعَارَضَتِهِ وَالرَّدِّ فِي شَيْءٍ،
فَدَلَّ قَطْعًا أَنَّهُ: إِنَّمَا عَلِمَ جَمِيعَ مَا أَخْبَرَ بِالْوَحْيِ السَّمَاءِيِّ مِنْ قَبْلِ عَلَامِ الْغُيُوبِ، وَأَنَّهُ
رَسُولُ اللَّهِ إِخْتَصَّهُ لِرِسَالَتِهِ، وَجَعَلَ كُلَّ قِصَّةٍ وَنَبَأٍ آيَةً مِنْ آيَاتِ رِسَالَتِهِ، كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾^(٤٩)
[هود: ٤٩]، وَكَمَا قَالَ: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٥٠) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ
رَسُولٍ^(٥١) [الجن: ٢٦ - ٢٧].

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُهُ بِبَيْمِينِكَ إِذَا لَا زَنَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾^(٤٨) [العنكبوت: ٤٨].

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي: فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَائِنٍ فِي الْحَالِ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ عِيَانٌ، وَلَا ظَهَرَ لِلِسَّمْعِ وَلَا اتَّصَلَ بِالْكِتَابَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي الْقُلُوبِ (ل257ب) وَالضَّمَائِرِ، وَكَانَ لِنَبِيِّنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا النَّوعِ كَثِيرٌ قَدْ تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، وَكَانَ أَكْثَرُ آيَاتِهِ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ الْإِخْبَارَ عَمَّا فِي قُلُوبِهِمْ وَعَمَّا أَسْرَوْهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا بِإِنَّ اللَّهَ يَخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ (٦٤) [التوبة: ٦٤].

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّلَاثُ: فَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِمَّا يُوجَدُ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُوَ كإِخْبَارِهِ وَهُوَ بِمَكَّةَ أَنَّ الرُّومَ تَغْلِبُ فَارِسَ فِي بضعِ سِنِينَ⁽¹⁾، وكإِخْبَارِهِ بِفَتْحِ مَكَّةَ⁽²⁾، وكإِخْبَارِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبَرَ﴾ (٤٥) [القمر: ٤٥]، وَهُوَ يَوْمِئِذٍ وَحِيدٌ فَرِيدٌ بِمَكَّةَ، فَتَحَقَّقَ مُخْبِرُهُ بِبَدْرِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

(1) قال الله تعالى: ﴿غُلِبَ الرُّومُ﴾ (٢) فِي آدَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ (٣) فِي بضعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بَنَصْرٍ اللَّهُ بَنَصْرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) [الروم: ٢ - ٥]، ويُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج8، ص248، النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج2، ص689.

(2) قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَتِ مُحَلِّقِينَ زُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَعَجَلْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتَحَافَرِيَّا﴾ (٧) [الفتح: ٢٧]، ويُنظر: النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج3، ص343، الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج12، ص312.

وَأَمَّا النَّوعُ الرَّابِعُ: فَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زَمَنِ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَيْضًا كَثِيرٌ جِدًّا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ، كَقَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ: «تَغْزُونَ الرُّومَ، فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ، وَتَغْزُونَ فَارِسَ، فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ»⁽¹⁾، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «أَدْعُوكُمْ إِلَى كَلِمَةٍ تَدِينُ لَكُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْكُمْ بِهَا الْعَجَمُ الْجَزِيَّةَ، قَالُوا: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: كَلِمَةٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»⁽²⁾.

وَكَاخْبَارِهِ (ل258) بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۗ﴾ [النور: ٥٥]، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ أَصْحَابِهِ عَلَى مَا أَخْبَرَ.

وَأَمَّا النَّوعُ الْخَامِسُ: فَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا سَيُوجَدُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَهَذَا النَّوعُ يَكْثُرُ جِدًّا، مِنْهَا: أَشْرَاطُ السَّاعَةِ، وَهِيَ: كَخُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا، وَخُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ مَا يَكُونُ عِنْدَهَا غَلْقُ بَابِ التَّوْبَةِ، فَلَا تُقْبَلُ عِنْدَ وَقُوعِهَا مِنْ فَاسِقٍ تَوْبَةٌ، وَلَا مِنْ كَافِرٍ إِسْلَامٌ، وَهِيَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ دَابَّةِ تَكْلُمُ النَّاسِ⁽³⁾.

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَتَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُسْلِمٌ، صَحِيحٌ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْغَزَوَاتِ، بَابُ مَا يَكُونُ مِنْ فَتُوحَاتِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الدَّجَالِ، رَقْمُ (7387)، ج8، ص178.

(2) الْخَبَرُ مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُنْظَرُ: الطَّبْرِي، تَارِيخُ الرِّسَالِ وَالْمُلُوكِ، ج2، ص325، الْكَانْدَهْلَوِي (ت: 1384هـ)، حَيَاةُ الصَّحَابَةِ، حَقَّقَهُ، وَضَبَطَ نَصَّهُ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: الدُّكْتُورُ بَشَارُ عَوَّادُ مَعْرُوفٌ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانُ، ط1، 1420 هـ، 1999 م، بَابُ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، ج1، ص64، ابْنُ الْأَثِيرِ (ت: 630هـ)، الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج2، ص187.

(3) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكُرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: " إِنِّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرُونَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَكَرَ: الدَّخَانَ، وَالدَّجَالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خُسُوفٌ بِالشَّرْقِ، وَخُسُوفٌ بِالمَغْرِبِ، وَخُسُوفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مُحْشَرِهِمْ »، مُسْلِمٌ، صَحِيحٌ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ فِي الْآيَاتِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ، رَقْمُ (2901)، ج4، ص2225.

ثُمَّ ذَكَرُوا قَوْلَهُمْ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُنَافِيَةِ لِلشَّرِيعَةِ، فَقَالُوا: (وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: وَإِنَّمَا قَالُوا بِتَكْذِيبِ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ وَكُلِّ مَنْ فِي مَعْنَاهُمَا⁽¹⁾؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْغَيْبِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ عَلَى مَا قَالَ (ل258ب) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٢٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا^(٢٧) ﴿[الجن: ٢٦ - ٢٧]، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ).

فَمَعْنَاهُ: وَلَا نُصَدِّقُ مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ هَذِهِ الْحُجَجِ؛ لِأَنَّا دُعِينَا إِلَى الْعَمَلِ بِهَذِهِ الْحُجَجِ، وَقَدْ قَامَتِ الْبَرَاهِينُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى كَوْنِهَا حُجَجُ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهَا فِي أَقْسَامِ الْحُجَجِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ قَطْعًا وَيَقِينًا⁽³⁾، فَتَبَتَ بُطْلَانُ مَا يُخَالِفُهَا؛ لِأَنَّ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى غَالِبَةٌ مُلْزِمَةٌ، فَتَبَتَ أَنَّ مَا يُخَالِفُهَا مَدْحُوضٌ مَغْلُوبٌ.

(1) ع ر ف: قوله: قوله: «من أتى عرافاً» أي من أتى كاهناً، وهم نوع من الكهّان ليس كل كاهن عرافاً، والعراف: الذي يأخذ الأمور بالظن والتخمين والنجم والطرق وأسباب أخرى ليست من جهة الجن، كأنه يدعي معرفة الغيب، وقيل العراف: الذي يخبر بما أخفى مما هو موجود، والكاهن الذي يخبر بالغيب المستقبل، يُنظر: القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو السبتي، أبو الفضل اليحصبي (ت: 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، د/ط، ت، ج2، ص75، شهاب الدين النويري (ت: 733هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ، ج16، ص159، ويُنظر: الميداني، شرح الطحاوية، ص140، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص159.

(2) عن أبي هريرة، رواه أبو داود سنن أبي داود، (3904)، في الطب، باب في الكاهن، ج4، ص15، وفي مسند أحمد، بتعليق شعيب الأرنؤوط قال: "حسن رجاله ثقات رجال الصحيح"، مسند أبي هريرة، رقم(9532)، ج2، ص429، وأخرجه البزار، مسند البزار (البحر الزخار)، رقم (1873)، ج5، ص256، قال ابن حجر العسقلاني: "رجاله رجال الصحيح، خلا عقبة بن سنان، وهو ثقة"، ابن حجر العسقلاني، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، باب: فيمن أتى كاهناً أو عرافاً، رقم(8482)، ج5، ص117.

(3) حيث تكلم منكوبرس مطولاً في أقسام الحُجَجِ الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ، من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، القول في تحديد الإجماع وكونه حجة، ل25ب، -41ب.

فَكُلُّ مَنْ ادَّعَى شَيْئاً بِخِلَافِ هَذِهِ الْحُجَجِ - فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى عَقْدٍ وَدِيَانَةٍ - كَانَ هَوًى بَاطِلاً عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُ أَصْنَافِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ ادَّعَى شَيْئاً، فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى سُعُودٍ وَتُحُوسٍ، كَانَ رَجْماً بِالْغَيْبِ حَدْساً وَتَحْمِيناً، عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُ بُطْلَانِهِ فِي الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ (1).

تحقيق الجماعة وإبطال الفرقة

ثُمَّ ذَكَرُوا عَقِيدَتَهُمْ فِي تَحْقِيقِ الْجَمَاعَةِ وَإِبْطَالِ الْفُرْقَةِ، فَقَالُوا: (وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقّاً وَصَوَاباً، وَالْفُرْقَةَ زَيْغاً وَعَذَاباً).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ: (ل259أ) "أَرَادُوا بِالْجَمَاعَةِ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الْهَادِيَةِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ (2) إِجْمَاعِهِمْ ثَبَّتَتْ بِأَدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكَانَ كَأَيَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ كَمَا لَا يَجُوزُ خِلَافُ آيَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ أَدْلَةِ حَقِيقَةِ الْإِجْمَاعِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ" (3).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَالْفُرْقَةُ زَيْغٌ وَعَذَابٌ).

مَعْنَاهُ: وَنَرَى الْفُرْقَةَ زَيْغاً (4) وَعَذَاباً، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا اللَّهُ صِرَاطٌ إِلَّا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

(1) عن عائشة رضي الله عنه قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ستة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبي كان: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط بالجبروت؛ ليعز بذلك من أذل الله، ويذل من أعز الله، والمستحل لحرم الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي»، هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموالي هذا الحديث، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه سفيان الثوري، وحفص بن غياث، وغير واحد، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن علي بن حسين، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وهذا أصح، الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، رقم (2145)، ج4، ص457.

(2) حقيقة: حقيقته مطابقة الواقع إياه، يُنظر: مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ) تاج العروس، ج25، ص167.

(3) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، القول في تحديد الإجماع وكونه حجة، ل35 ب، -41.

(4) الزَّوْغُ مِثْلُ الزَّيْغِ، زَاغٌ يَزُوْغُ زَوْغاً، وَهُوَ الْمِيلُ عَنِ الْقَصْدِ، وَزَاغَ عَنِ الطَّرِيقِ يَزُوْغُ وَيَزِيغُ، وَالْيَاءُ أَفْصَحُ. الْأَزْدِيُّ، جُمُهرَةُ اللُّغَةِ، ج2، ص820، الْفَارَابِيُّ، مَعْجَمُ دِيَوَانِ الْأَدَبِ، بَابُ فَعَلَ يَفْعُلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ مِنَ الْمَاضِي وَكُسْرِهَا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، ج3، ص402، ابْنُ سَيِّدِهِ (ت: 458هـ)، الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ت: عَبْدُ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيُّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ط1، 1421 هـ، 2000 م، ج6، ص7.

﴿[آل عمران: ١٠٥]، وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾﴾ [النساء: ١١٥]، فَتَوَعَّدَ تَارِكَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّارِ، وَسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ إِجْمَاعُهُمْ، وَلَمَّا تَوَاتَرَ التَّنْقِلُ الْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»^(١)، وَلَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَدُ اللَّهِ^(٢) عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَمَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»^(٣).

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٤) فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ^(٥) أَنَّهُ قَالَ: "مَا أَدْرَكْتُ مِنَ النَّاسِ لَهُ عَقْلٌ كَعَمْرِ بْنِ مُرَّةٍ^(٦)، كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصَرُهُ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: فِيكُمْ غَرِيبٌ؟ (ل259) فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، سَكَتَ فَلَمْ يُحَدِّثْ، وَإِنْ قَالُوا: لَا، أَقْبَلَ يُحَدِّثُهُمْ، فَإِنَّهُ صَلَّى الْفَجْرَ يَوْمًا، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَفِيكُمْ غَرِيبٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَسَكَتَ، فَلَمْ يُحَدِّثْ، فَقَالَ الْغَرِيبُ: رَحِمَكَ اللَّهُ أَوْ عَافَاكَ اللَّهُ، إِنِّي إِنَّمَا جِئْتُ مُسْتَرْشِدًا، إِنِّي رَجُلٌ دَخَلْتُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، فَلَمْ أَدْخُلْ فِي هَوَى مِنْهَا إِلَّا الْقُرْآنَ أَدَخَلَنِي فِيهِ، وَلَمْ أَخْرُجْ مِنْ هَوَى إِلَّا الْقُرْآنَ أَخْرَجَنِي مِنْهُ، حَتَّى بَقِيتُ لَيْسَ فِي يَدَي شَيْءٌ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ: وَ اللَّهُ

(١) أخرجه أبو داود والترمذي في سننها عن أبي ذر رضي الله عنه، أبو داود، سنن أبي داود، باب: في قتل الخوارج، رقم(4760)، ج4، ص385، الترمذي، سنن الترمذي، وقال: "حديث حسن صحيح"، رقم (2867)، ج5، ص148.

(٢) في هامش (ص): يد الله: نُصْرَةُ الله.

(٣) أخرجه الترمذي والبيهقي: عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة فمن شذ شذ في النار»، قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"، الترمذي، سنن الترمذي، باب لزوم الجماعة، رقم(2167)، ج4، ص466، الحاكم، المستدرک على الصحيحين، رقم(293)، ج1، ص200، البيهقي (ت: 458هـ)، الأسماء والصفات، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادني، جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1413 هـ، 1993 م، باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة لورود الخبر الصادق به، ج2، ص118.

(٤) صاعد بن محمد: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص33.

(٥) مسعر بن كدام: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص26.

(٦) عمرو بن مُرَّة بن عبد الله، المُرادِي، ثم الجَمَلِي الكوفي، أبو عبد الله، الإمام القدوة الحافظ، أحد الأئمة الأعلام. وكان ثقة عابداً لا يدلّس، ورُمي بالإرجاء، وكان من مشايخ أبي حنيفة، قال مسعر: "لم يكن بالكوفة أحبُّ إليّ ولا أفضل من عمرو بن مُرَّة". توفي سنة 116هـ. يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص258، الذهبي (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ج1، ص91.

الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ جِئْتَ مُسْتَرَشِدًا؟، قَالَ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ جِئْتُ مُسْتَرَشِدًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ؟ هَلْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي دِينِ اللَّهِ أَنَّهُ الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي الْقِبْلَةِ أَنَّهَا الْكَعْبَةُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الصَّلَاةَ خَمْسٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي رَمَضَانَ أَنَّهُ شَهْرُهُمُ الَّذِي يَصُومُونَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي الْحَجِّ أَنَّهُ بَيْتُ اللَّهِ الَّذِي يَحْجُونَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي الزَّكَاةِ أَنَّهَا مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ؟ قَالَ: (ل260) لَا. قَالَ: فَهَلْ اخْتَلَفُوا فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، قَالَ: فَهَلْ تَدْرِي مَا الْمُحْكَمُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَالْمُحْكَمُ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَالْمُتَشَابِهُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، شَدَّ يَدَكَ فِي الْمُحْكَمِ، وَإِيَّاكَ وَالْمُتَشَابِهَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرَشَدَنِي عَلَى يَدِكَ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ جِئْتُكَ وَإِنِّي مِنْ أَسْوَأِ النَّاسِ حَالًا ثُمَّ لَقَدْ قُتُّ مِنْ عِنْدِكَ، وَإِنِّي لَحَسَنُ الْحَالِ، قَالَ: فَدَعَا لَهُ، وَأَتَتْهُ عَلَيْهِ خَيْرًا، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: عَمَرُو بَنُ مَرْة: إِنَّ الشَّيْطَانَ دَعَا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَى أَمْرِ، فَأَجَابُوهُ فَطَرَحَهُمْ فِيمَا قَدْ عَلِمْتُمْ، وَهُوَ دَاعِيكُمْ كَمَا دَعَاهُمْ وَطَارِحُكُمْ مِثْلَ مَا طَرَحَهُمْ فِيهِ، فَعَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ⁽¹⁾، ثُمَّ فَسَّرَ لِأَصْحَابِهِ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ بِالَّذِي اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَصُولِ وَالْفَرَائِضِ الَّتِي وَصَفَهَا.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ⁽²⁾: اتَّفَقَتْ أَقَاوِيلُ أَيْمَةِ التَّحْقِيقِ فِي تَفْسِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي قُبِضَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ إِلَى أَنْ تَفَرَّقَ النَّاسُ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِالنَّقْلِ الْمَتَوَاتِرِ الْمَوْجِبِ (ل260) (ب) لِلْعِلْمِ⁽³⁾ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ

(1) صاعد بن محمد، الاعتقاد، ص200، 201.

(2) في (ر): قال العبد أيداه الله، وفي (ص): قال الإمام الناصري.

(3) يُنظر: منكوبرس، النور اللامع، ل32 وما بعدها.

وَسَبْعِينَ فَرَقَةً، وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ وَالْبَاقُونَ فِي النَّارِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ النَّاجِيَةُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»⁽¹⁾.

وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ، فَقَالَ: «رُوِيَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا الْأَمْرُ إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ وَدَعَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَتَّى تَفَرَّقَ النَّاسُ، فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ، فَمُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ»⁽²⁾.

تفسير الدين والإسلام

ثُمَّ ذَكَرُوا تَفْسِيرَ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ الَّذِي دَانُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، فَقَالُوا: رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَثَابَهُمُ الْجَنَّةَ: وَدِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالنَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَّاسِ.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَدِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: الْإِسْلَامُ).

فَلِأَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي تَعَبَّدَ بِهِ عِبَادُهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَارْتِضَاهُ دِينًا لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، وَبَعَثَ لِلدَّعْوَةِ إِلَيْهِ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَأَنْزَلَ لِلأَمْرِ بِهِ (ل 261) وَإِجَابِهِ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ، وَأَقَامَ لِلزَّامَةِ الْبَرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةَ وَالْحُجَجَ السَّمْعِيَّةَ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِسْلَامُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ مَعَ كُلِّيَّةِ الْأَشْيَاءِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَالِمَةً لَهُ تَعَالَى، بِلَا إِشْرَاكِ لِعِيره فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَا فِي مَلِكٍ، وَلَا إِنْشَاءٍ، وَلَا حُكْمٍ، وَلَا تَقْدِيرٍ.

ثُمَّ احْتَجُّوا لِذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَبَقَوْلِهِ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ

(1) تقدم تخريجه، يُنظر: ص 39.

(2) صاعد بن محمد، الاعتقاد، ص 91.

الدِّينَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ وَالزَّمَ عِبَادَهُ أَنْ يَدِينُوهُ وَيَعْبُدُوهُ بِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الدِّينُ الْمَقْبُولُ الْمَرْضِيُّ عِنْدَهُ، هُوَ: الْإِسْلَامُ.

وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ أَتَاهُ بِغَيْرِهِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ، فَقَالَ عَزَّتْ قُدْرَتُهُ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥) ﴿[آل عمران: ٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ: ﴿أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٣١) ﴿[البقرة: ١٣١]، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ (١٣٢) ﴿[البقرة: ١٣٢]، أَي وَصَّيَا بَنِيهِمَا بِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (١٣٣) ﴿[البقرة: ١٣٣]، وَأَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ قَالَ: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (١٠١) ﴿[يوسف: ١٠١].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالْتَّقْصِيرِ). (ل261ب)

فهو أَنَّ الْإِسْلَامَ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالْتَّقْصِيرِ، وَإِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمِيلَ إِلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ خُرُوجٌ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ، وَالْغُلُوُّ هُوَ: الْمَجَاوِزَةُ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي جُعِلَ لَهُ، وَالْتَّقْصِيرُ نُزُولٌ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي جُعِلَ لَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْمُومٌ وَبَاطِلٌ لِحُرُوجِهِمَا عَنِ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ^(١).

فَالدِّينُ الْحَقُّ: هُوَ وَصَفُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) ﴿[الشورى: ١١]، وَبِمَا تَعَبَّدَ بِهِ عِبَادُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٢) ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) ﴿[الإخلاص: ١ - ٤]، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي قَامَتْ بِهِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُونَ، وَهُوَ الْعَدْلُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْكُتُبُ السَّمَاوِيَّةُ، وَالرُّسُلُ الَّذِينَ هُمْ قَادَةُ الْخَلِيقَةِ.

(١) يُنْظَرُ فِي الْمَعْنَى نَفْسَهُ: الْغَزْنَوي، شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ، ص161.

ثُمَّ غَلَّتِ الْيَهُودُ بِقَوْلِهِمْ: أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى جِسْمٌ مُتَرَكِّبٌ عَلَى مِثَالِ صُورَةِ الْبَشَرِ، وَتَبَعْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْمُشَبَّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ⁽¹⁾.

وَالْقَدَرِيَّةُ: قَصَّرَتْ بِنَفْيِ قُدْرَةِ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى⁽²⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ).

فهو الْإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ إِبْتِاثُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْكُتُبُ وَالرُّسُلُ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ كَمَا فَعَلَتْ الْمُشَبَّهَةُ، وَلَا تَعْطِيلَ كَمَا فَعَلَتْ الْمُعْتَزَلَةُ، حَيْثُ نَفَوْا عَنْهُ الْعِلْمَ، وَالْقُدْرَةَ، (ل262)، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالْإِرَادَةَ، وَالتَّخْلِيْقَ، وَالتَّكْوِينَ، وَنَحْوَهَا⁽³⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَبَيْنَ الْجَبْرِ⁽⁴⁾ وَالْقَدَرِ).

فهو أَنَّ الْإِسْلَامَ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ التَّسْلِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ جَبْرٍ بِإِسْقَاطِ فِعْلِ الْاِكْتِسَابِ عَنِ الْعِبَادِ وَ مِنْ غَيْرِ إِبْتِاثِ قُدْرَةِ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ لِلْعِبَادِ⁽⁵⁾.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (وَبَيْنَ الْأَمَنِ وَالْإِيَّاسِ).

(1) تقدم الكلام عنهم وعن المشبهة في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الثاني: قسم الإلهيات، المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص91.

(2) تقدم الكلام عنهم في قسم الدراسة، يُنظر: المبحث الثاني: قسم الإلهيات، المطلب الخامس: موقف منكوبرس من الغلاة، والقدرية، والمجسمة، ص91.

(3) ذهب المشبهة المجسمة، إلى تشبيه الخالق بالخلق، وذهب المعتزلة إلى التعطيل، حتى نفوا عن الله تعالى جميع الصفات حقيقة فعملوه عنها، يُنظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج2، ص381، وذهب المعتزلة إلى التعطيل، حتى نفوا عن الله تعالى جميع الصفات حقيقة فعملوه عنها، والمعتزلة قالوا: بنفي الصفات عن الله عز وجل، لكي لا يقعوا في التشبيه، فوقعوا في التعطيل، يُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، رؤية الباري، ص89-101.

(4) الجبر: هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقهر والغلبة، وحقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون لهم القدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيه، يُنظر: الشيخ المفيد(ت: 413هـ)، أوائل المقالات، ص95.

(5) ذهب المجبرة إلى أن لا صنع للعباد في أفعالهم، بل هم مجبرون على الفعل، وذهبت المعتزلة إلى أن أفعال الخلق بخلقهم لا بصنع الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، يُنظر: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، خلق الأفعال، ص323. 332.

فهو أَنَّ الْإِسْلَامَ الَّذِي هُوَ دِينُ اللَّهِ تَعَالَى، هُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْعُبُودِيَّةِ إِذْ فِي الْأَمْنِ عَمَّا أُوْعِدَ ظَنُّ الْعَجْزِ عَنِ الْعِقَابِ، وَفِي الْإِيَّاسِ عَنِ رَحْمَتِهِ ظَنُّ الْعَجْزِ عَنِ الْعَفْوِ، وَهُمَا يَنْقُلَانِ عَنِ الْمَلَّةِ، وَالْإِسْلَامُ هُوَ: إِسْلَامُ الْعَبْدُ نَفْسَهُ مَعَ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالتَّسْلِيمُ لِحُكْمِهِ، وَالْإِنْقِيَادُ لِأَوَامِرِهِ، وَالْاجْتِنَابُ لِنَوَاهِيهِ.

ثُمَّ قَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (فَهَذَا⁽¹⁾ دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "بَيَّنُّوا بِهَذَا الْقَوْلِ وَجُوبَ الْإِعْتِقَادِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَصُولِ الدِّينِ وَالتَّوْحِيدِ، وَبِمَا ذَكَرُوا مِنْ فُصُولِ الْعَقَائِدِ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ إِذِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ مِنْ أَوْصَافِ الْمُنَافِقِينَ، وَهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ وَاتِّخَاذِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فِي إِعْتِقَادِ الْحَقِّ (ل262ب) دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ"، فَوَجَبَ الْإِعْتِقَادُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي قَامَتْ بِثُبُوتِهَا وَحَقِيقَتِهَا الْبَرَاهِينُ السَّاطِعَةُ وَالْحُجُجُ الْقَاطِعَةُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

ثُمَّ قَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ (وَنَحْنُ بُرَاءٌ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَا).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَأِنَّمَا قَالُوا هَذَا؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَسَائِرِ فُصُولِ الْعَقَائِدِ قَامَتْ عَلَى حَقِيقَتِهَا حُجُجُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ، وَاجْمَاعُ الْأُمَّةِ الْهَادِيَةِ، وَبَرَاهِينُ الْعُقُولِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَهُوَ دِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي دَانَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ وَعِبَادُهُ الْمُؤْمِنُونَ".

(1) أي جميع ما ذكرنا من أول الكتاب إلى هنا.

ثُمَّ قَالُوا: (وَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَأِنَّمَا سَأَلُوا النَّبَاتَ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ وَهُوَ دَابُّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَخْيَارِ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى خَبَرًا عَنْ يُوسُفَ: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيَّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١]، وَقَالَ رَسُولُنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ مَوْتِهِ حِينَ خُيِّرَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالرَّحِيلِ: «اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى»^(١)، وَتَمَامُ النِّعْمَةِ (ل263أ) فِي التَّثَبُّتِ عَلَى الْحَقِّ، وَهُوَ مَا امْتَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

طلب العصمة

وَتَمَمُّوا سُؤْلَهُمْ بِطَلَبِ الْعِصْمَةِ مِمَّا يُنَافِي عَقَائِدَ أَهْلِ الْحَقِّ، فَقَالُوا: (وَأَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْأَرَءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ)^(٢) مِثْلَ: الْمِشْبَهَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْجَمَاعَةَ وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ).

قَالَ الْقَاضِي أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ: "وَأِنَّمَا سَأَلُوا الْعِصْمَةَ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرُوهَا؛ لِأَنَّ أَصْحَابَهَا اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَخَالَفُوا نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَتَعَلَّقُوا بِشُبُهَاتٍ^(٣) بِهَوَى أَنْفُسِهِمْ، وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ اتِّبَاعُ الْحُجَجِ، وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ اعْتِمَادُ الْحُجَجِ، فَتَأَيَّدَتْ عُقُولُهُمْ بِالْحُجَجِ، فَاهْتَدَوْا".

وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ عَارِضُوا الْحُجَجَ بِهَوَاهُمْ، فَرَاغُوا؛ لِأَنَّ الْهَوَى عَدُوُّ الْحَقِّ وَمُتَّبِعُ عَدُوِّ الْحَقِّ لَا يَكُونُ وَلِيًّا لَهُ، فَوَجَبَ التَّبَرُّيُّ مِمَّا يُوجِبُ عَدَاوَةَ الْحَقِّ، أَلَا تَرَى إِلَى

(١) البخاري، عن عائشة رضي الله عنها، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه و سلم ووفاته، رقم (4173)، ج4، 1613.

(٢) والمردية: أي غير المرضية، الغزنوي، شرح الطحاوية، ص163.

(٣) الشبهة: "اشتبه الشيء" بمعنى التيسر وأشكال، وهو ما اشتبه علينا أمره بأن تعارض لنا فيه اعتقادان صدرا عن سببين مقتضيين للاعتقادين، قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاسمي (ت: 1332هـ)، موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين، ص122،

قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ لَهُ السَّائِلُ: إِنَّ عِنْدَنَا قَوْمًا لَا يُثْبِتُونَ الْقَدَرَ؟ فَقَالَ: "أَبْلَغُهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ" (1).

وَكَذَا سَأَلُوا الْعِصْمَةَ عَنِ الْأَرَاءِ (ل263ب) الْمُتَفَرِّقَةِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورِينَ وَأَشْبَاهَهُمْ تَفَرَّقُوا بِأَرَائِهِمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُ أَصْنَافِهِمْ، وَأَرَائِهِمْ، وَخِلَافِهِمْ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (153) [الأنعام: 153].

وَرُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَطَّ فِي الْأَرْضِ خَطًّا مُسْتَقِيمًا، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ خُطُوطًا، ثُمَّ وَضَعَ إصْبَعَهُ عَلَى رَأْسِ الْخَطِّ الْمُسْتَقِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (153) فاتبعوه [الأنعام: 153]، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تِلْكَ الْخُطُوطِ الْمُنْعَرِجَةِ فَقَرَأَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (153) [الأنعام: 153] (2)، وَهَذَا مَثَلٌ ضَرَبَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لِسَبِيلِ الْحَقِّ، وَلِسَبِيلِ الشَّيْطَانِ، فَسَبِيلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (108) [يوسف: 108]، أَي عَلَى حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي، وَقَدْ تَوَاتَرَ الْخَبَرُ أَنَّهُ قَالَ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَالْبَاقُونَ فِي النَّارِ، قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» (3)،

(1) الحديث أخرجه مسلم و الترمذي وأحمد وابن حبان، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان رقم (1)، ج1، ص28، الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والإسلام، رقم(2610)، ج5، ص6، أحمد، مسند أحمد، رقم(184)، ج1، ص314، ابن حبان، صحيح ابن حبان، ذكر الإخبار عن وصف الإسلام، والإيمان بذكر جوامع شعبهما، رقم(168)، ج1، ص389.

(2) أخرجه أحمد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن ماجه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أحمد، مسند أحمد، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رقم(4142)، ج7، ص207، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، باب اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم(11)، ج1، ص6، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: " فيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف"، الهيثمي، مجمع الزوائد، رقم(11005)، ج7، ص90.

(3) الحديث تقدم تخريجه، ص39.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وَكَانَ أَوَّلَ فِرْقَةٍ ظَهَرَتْ وَخَالَفَتِ الْجَمَاعَةَ هُمْ: الْخَوَارِجُ^(١)، فَقَاتَلَتْهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، فَالْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ أَوَّلُ فِرْقَةٍ دَخَلَتْ تَحْتَ هَذِهِ الْآيَةِ، ثُمَّ لَيْسَتْ فِرْقَةً مِنَ الْفِرَقِ أَشَدَّ كَيْدًا لِلْإِسْلَامِ وَالشَّرِيعَةِ مِنْ فِرْقَةٍ انْتَحَلَتْ^(٢) بِتَضْلِيلِ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ هُمْ الَّذِينَ نَقَلُوا الشَّرِيعَةَ وَدَعَوْا إِلَيْهَا بَعْدَ وَفَاةِ نَبِيِّهِمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

فَإِذَا جَعَلْتُمْ هَذِهِ الْفِرْقَةَ ضُلَالًا لَمْ تَبْقَ عَلَى زَعْمِهِمْ شَرِيعَةٌ يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَائِلُ الْقَاطِعَةُ عَلَى بَقَاءِ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِذْ قَامَتِ الدَّلَائِلُ عَلَى كَوْنِهِ خَاتِمَ النَّبِيِّينَ^(٣).

وَقَوْلُهُمْ: (مِثْلُ: الْمُشَبَّهَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ^(٤)، وَالْقَدْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْجَمَاعَةَ وَخَالَفُوا الضَّلَالَةَ)^(٥).

هَذَا مِنْهُمْ تَقْسِيرٌ لِمَا ذَكَرُوا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيئَةِ، فَبَدَّأُوا بِالْمُشَبَّهَةِ لِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنْ إِشْتِمَالِ مَذْهَبِهِمْ عَلَى تَجْسِيمِ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ، وَتَشْبِيهِهِمْ إِيَّاهُ بِالْبَشَرِ عَلَى إِبْطَالِ التَّوْحِيدِ وَتَرْكِهِمُ لِلنُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ وَالْبَرَاهِينِ الظَّاهِرَةِ، وَاتَّبَاعِهِمْ (لِ264ب) لِظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهَاتِ بِحَمْلِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى التَّجْسِيمِ وَالْحُدُودِ وَالتَّنَاهِي^(٦).

(١) تقدم التعريف بهم، ينظر: ص 43.

(٢) في هامش (ص): الانتحال: أخذ النحلة، والنحلة: هي الملة.

(٣) يُنظر: البزدوي، أصول الدين، ص 135-144، الأشعري، الإبانة، ص 133، والجويني، الإرشاد، ص 393، والقاري، شرح الفقه الأكبر، ص 261، وبحر الكلام، ص 284، والبغدادى، أصول الدين، ص 244، أحمد بن الحسين، شرح الاصول الخمسة، 688.

(٤) الجهمية: تقدمت ترجمتهم، يُنظر: ص 60.

(٥) وقد تقدم الكلام عن الغلاة والمشبهة والمجسمة، يُنظر: المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم، ص 91.

(٦) قال الإمام فخر الدين: "المجسم قط ما عبد الله؛ لأنه يعبد الله ما تصوره في وهمه من الصورة، والله منزّه عن ذلك"، الرازي، مفاتيح الغيب، ج 16، ص 24. ويُنظر: القاضي عبد الجبار، المغني، رؤية الباري، القديم قديم لنفسه، ص 250.

ثُمَّ تَثْوُهُم بِالْجَهَنَّمِيَّةِ؛ لِحُبِّثِ عَقَائِدِهِمِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى تَعْطِيلِ الصَّانِعِ عَزَّ إِسْمُهُ وَنَفْيِهِمْ بَقَاءَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

ثُمَّ تَثْوُهُم بِالْقَدَرِيَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ، لِنَفْيِهِم عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صِفَاتِ الذَّاتِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً، وَلِإثْبَاتِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ وَلِكُلِّ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ مِمَّا دَبَّ وَدَرَجَ قُدْرَةَ تَخْلِيْقِ الْأَفْعَالِ⁽¹⁾، ثُمَّ الْحَقُّوْا بِهِمْ سَائِرَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ بِقَوْلِهِمْ: (وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا الْجَمَاعَةَ وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ)، فَكُلُّ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فِي الْعَقَائِدِ، وَلَازِمَ الْبِدْعَةِ الْتَحَقَ بِمَنْ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْوَعِيدِ الْوَارِدِ فِي الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، الَّذِي هُوَ دَلِيلٌ مِنْ دَلَائِلِ النَّبُوءَةِ، حَيْثُ أَخْبَرَ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَقْتَرِقُ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةً فِي الْجَنَّةِ: وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَا كَانَ هُوَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ تَحَقَّقَ وُجُودُ التَّفَرُّقِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَا أَخْبَرَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالْفُرْقَةِ⁽²⁾.

ثُمَّ قَالُوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَاءٌ وَهُمْ عِنْدَنَا ضَلَالٌ أَرْدِيَاءٌ).

قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو حَفْصٍ الْغَزْنَويُّ وَغَيْرُهُ: "إِنَّمَا تَبَرَّأُوا مِنْهُمْ وَسَمَّوْهُمْ ضُلَّالًا وَأَرْدِيَاءَ؛ لِخِلَافِهِمْ حُجَجَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَاجْمَاعِ الْأُمَّةِ (ل265أ) الْهَادِيَةِ؛ وَلِدُخُولِهِمْ تَحْتَ الْوَعِيدِ الْوَارِدِ، وَتَحَقُّقِ نَعْتِ الْفِرْقِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ فِيهِمْ، بِخِلَافِهِمْ لِلْجَمَاعَةِ فِي الْعَقَائِدِ الَّتِي دَانُوا بِهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»⁽³⁾، وَقَالَ: «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ فَمَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»⁽⁴⁾، وَقَالَ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»⁽⁵⁾، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالْفُرْقَةِ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَتَوَفَّانَا عَلَى لُزُومِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(1) وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: "أَنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةٌ لِفَاعِلِيهَا"، وَمَنْعُوا قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهَا؛ حَتَّى جَعَلُوا كُلَّ فَاعِلٍ مُخْتَارًا خَالِقًا لِأَفْعَالِهِ، يُنْظَرُ: الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ، شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، خَلْقُ الْأَفْعَالِ، ص323. 332، وَلَهُ أَيْضًا: الْمَحِيطُ بِالتَّكْلِيفِ، ج1، ص351.

(2) تَقْدِمُ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، يُنْظَرُ: ص351.

(3) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ، يُنْظَرُ: ص31.

(4) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ، يُنْظَرُ: ص342.

(5) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ، يُنْظَرُ: ص342.

هَذَا آخِرُ كِتَابِ شَرْحِ الْعَقَائِدِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي ذِكْرِ بَيَانِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ
بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيَّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ⁽¹⁾ وَأَثَابَهُمُ الْجَنَّةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتِمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ
الطَّاهِرِينَ وَ أَصْحَابِهِ الْمُنتَخَبِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا. [وَفَرَعَ مِنْ تَعْلِيْقِهِ الْعَبْدُ
مَنْكُبَرَسُ بْنُ يَلْنَظَلَجِ النَّاصِرِيُّ الْمُسْتَعَصِمِيُّ أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى]⁽²⁾.

⁽¹⁾ في (ص): كتبه خليل بن محمد بن فلاح العجلوني حامداً لله ربَّ العالمين ومُصلياً على رسوله محمدٍ وعلى
آله.

⁽²⁾ زيادة في (ر).

فقهاء الملة

فَصَلِّ فِي مَعْنَى تَسْمِيَةِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فَقَهَاءَ الْمِلَّةِ⁽¹⁾.

ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ⁽²⁾ فِي صَدْرِ شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ (ل265ب) أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ⁽³⁾، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ضَمَّنَ حِفْظَ الشَّرِيعَةِ، وَأَمَرَ بِتَعَلُّمِهَا وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا، وَأَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الْفِقْهَ وَوَضَعَ فِيهِ كُتُبًا وَرَتَّبَهُ: أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَضْمَنَ اللَّهُ تَعَالَى حِفْظَ الشَّرِيعَةِ، ثُمَّ يَكُونُ الْمُبْتَدِئُ بِتَدْوِينِهَا عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ، بَلْ يَكُونُ عَلَى الْحَقِّ وَالْإِسْتِقَامَةِ"⁽⁴⁾.

ثُمَّ قَالَ: "وَلِأَنَّهُ دَوَّنَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْ مُنَاطَرَةِ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالْإِسْتِنبَاطِ، وَلَمْ يَسْتَبِدَّ بِوَضْعِ الْمَسَائِلِ، وَإِنَّمَا كَانَ يُلْقِيهَا عَلَى أَصْحَابِهِ مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، فَيَعْرِفُ مَا عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَيَقُولُ مَا عِنْدَ نَفْسِهِ، وَيُنَاطِرُهُمْ عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَسْتَقِيمَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، فَيُنْبِئُهُ أَبُو يُوسُفَ حَتَّى أَثْبَتَ الْأُصُولَ كُلَّهَا، وَكَانَ لَهُ أَصْحَابٌ لَمْ يَتَّفِقْ لِفَقِيهِ تَصَدَّى لِوَضْعِ الْمَذْهَبِ مِنْهُمْ".

(1) الملة: بكسر الميم، أي الدين، يُنظر: الأزدي (ت: 321هـ)، الاشتقاق، ت: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، د/ت، ص398.

(2) أبو الحسين القدوري: هو محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي الحسين القدوري ابن الإمام صاحب المختصر، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جريء اللسان، مديماً لتلاوة القرآن، توفي سنة 440هـ، يُنظر: محي الدين الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، حرف الميم، ج2، ص23، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص141، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، ص78.

(3) أبو الحسن الكرخي: تقدمت ترجمته، يُنظر: ص278.

(4) بحثت عن الكتاب، في المكتبات العامة، والالكترونية، ولم أجده في المطبوعات، وأغلب الظن أنه لا يزال مخطوطاً، حسب ما رأيت سؤال طلاب العلم عنه في المنتديات العلمية، على الشبكة الإلكترونية.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: "وَهَؤُلَاءِ فِيهِمْ عُلَمَاءُ بِالْحَدِيثِ، وَالسُّنَّةِ، وَالسِّيَرَةِ، (ل266أ) وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْحِسَابِ، فَإِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ وَضِعَ عَلَى إِتِّفَاقٍ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ، كَانَ أَصَحَّ مِمَّا يَسْتَدُّ بِهِ الْوَاحِدُ بِنَفْسِهِ، وَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِهِ".

وَلِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الشُّرُوطِ وَصَنَّفَهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُعَلِّمُ لِلشُّرُوطِ، وَهُوَ عِلْمٌ لَا يَنْفَرِدُ، وَإِنَّمَا يَنْفَرَعُ عَلَى كُلِّ الْفَقْهِ، فَصَحَّحْتُهَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ، وَلِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ كُتُبًا فِي الْفَرَائِضِ⁽¹⁾، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْفَرَائِضُ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَهُوَ أَوَّلُ عِلْمٍ يُرْفَعُ مِنَ الْأُمَّةِ»⁽²⁾، فَإِذَا وَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ ابْتَدَأَ بِوَضْعِهَا، فَالظَّاهِرُ أَنْ يُوفَّقَهُ لِلصَّحِيحِ مِنْهَا، وَلِأَنَّهُ وُلِدَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ سَنَةَ ثَمَانِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَتَفَقَّهَ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ، وَأَفْتَى مَعَهُمْ وَنَظَرَ الشَّعْبِيَّ⁽³⁾ وَطَاوُوسَ⁽⁴⁾ وَعَطَاءً⁽¹⁾.

(1) في الواقع لم يكن عصر أبي حنيفة عصر تأليف وتدوين بالمعنى الذي نعرفه، وكان التدريس قد شغله عن التأليف، ولقد ثبت أنه رحمه الله تعالى ألف في علم الكلام: الفقه الأكبر، والفقه الأوسط، وكتاب العالم والمتعلم، وكتاب الرسالة إلى عثمان البتي فقيه البصرة، وكتاب الوصية، وكتاب الرد على القدرية، يُنظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص104.

(2) لم أجد بهذا اللفظ، وإنما أخرج البيهقي في السنن الكبرى: عن بشر بن الحكم قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: "إنما قيل: "الفرائض نصف العلم؛ لأنه يبتلى به الناس كلهم" البيهقي، السنن الكبرى، باب الحث على تعليم الفرائض، رقم (12546)، ج6، ص209.

(3) الشعبي: هو عامر بن شراحيل، عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو روى عن الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عمر، وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي، وابن عون ثقة مشهور فقيه فاضل مات بعد المائة، وله نحو ثمانين سنة حديثه عند الستة، انظر: العجلي، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذهبهم وأخبارهم، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1405هـ، 1985م، باب: عامر، ج2، ص12، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج14، ص143، الذهبي(ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م، الطبقة الثالثة، ج1، ص63.

(4) طاووس: قيل: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، قال ابن معين: "لأنه كان طاووس القراء، وهو طاووس بن كيسان الفقيه أحد الأعلام، ذكره حسين الكرابيسي في أثناء كلام له أنه أخذ من عكرمة كثيراً من علم ابن عباس، وكان يرسله بعد ذلك عنه، وهذا يقتضي أن يكون مدلساً ولم أر أحداً وصفه بذلك"، يُنظر: العلاني، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص107، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص66، البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د/ ط، ت، ج4، ص365.

(1) **عطاء:** هو **عطاء بن أبي رباح**، واسمه أسلم الفهري، أبو محمد المكي، روى عن: جابر، ورافع بن خديج، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وأم سلمة، وخلق، وروى عنه: أبو حنيفة، ومجاهد أحد شيوخه، وأيوب، والأوزاعي، وابن جريج، وابن إسحاق، وخلق كثير، قال أبو حنيفة: ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء بن أبي رباح، وقال غيره: مات سنة أربع عشرة ومائة. **اللحاني**، (ت: 1041هـ)، بهجة المخافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل، ت: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات = الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1، 1432 هـ، 2011 م، ج1، ص394، ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص294، خليفة بن خياط (ت: 240هـ)، طبقات خليفة بن خياط، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق 3 هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق 3 هـ)، ت: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414 هـ، 1993 م، ص702.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: "وَقَدْ رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَزْءِ الزُّبَيْدِيِّ⁽¹⁾ وَعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ⁽²⁾ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽³⁾: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ صَاحِبَ الرَّأْيِ سَمِعَ عَائِشَةَ بِنْتَ عَجْرَدٍ⁽⁴⁾ وَهِيَ تَقُولُ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ الْجَرَادُ (ل 266ب) لَا أَكَلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ»⁽⁵⁾.

قَالَ الْعَبْدُ النَّاصِرِيُّ⁽⁶⁾: وَمَا ذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ مِنْ وَضْعِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَذْهَبَ عَنْ مُنَازَرَةِ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، فَهُوَ فِي الْأَحْكَامِ الْفُرُوعِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِتَبَحُّرِهِ فِي عُلُومِ الْمِلَّةِ، وَشِدَّةِ صَلَابَتِهِ فِي حِرَاسَةِ الشَّرِيعَةِ، وَاقْتِدَى فِي ذَلِكَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فِي كَثْرَةِ إِحْضَارِهِمَا أُولِي الْإِجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَرُؤَاتِهِمْ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ تَقَعُ، وَحُكُومَةٍ تُرْفَعُ.

وَأَمَّا فِي الْمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ بَنَوْا فِي الْمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَدْ بَنَوْا عَقَائِدَهُمْ عَلَى الدَّلَائِلِ

(1) عبد الله بن جزء الزبيدي: عبد الله بن الحارث بن جزء بن عبد الله الزبيدي رضي الله عنه، وزبيد من مذبح من اليمن، والأكثرون على أنه توفي بمصر سنة ست-أو سبع أو ثمان-وثمانين، وهو آخر من مات بها من الصحابة، رضي الله عنه، يُنظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص198،

(2) عامر بن الطفيل: بن الحارث، عامر بن الطفيل بن الحارث، قَالَ وثيمة، قَالَ ابن إسحاق: كان وافد قومه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر مقامه في الأزدي وقت الردة يوصيهم بلزوم الإسلام ويحرضهم عليه، يُنظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص124، القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج2، ص792،

(3) يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل: يحيى بن معين بن بسطام المُرِّيَّ الغَطَفَانِيَّ، أبو زكريا البغداديُّ الحافظ، إمام أهل الحديث في زمانه والمشار إليه من بين أقرانه، كان عالمًا حافظًا، ثبَتًا متقنًا، يُنظر: ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، ج2، ص283، العجلي (ت: 261هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، باب الباء، ج2، ص357.

(4) لا تكاد تعرف، قال الدار قطني: "لا تقوم بها حجة"، روى عنها أبو حنيفة، وروى عن عثمان بن أبي راشد عنها، ويقال: لها صحبة، ولم يثبت ذلك، بل أرسلت فأوهمت أنها صحابية، يُنظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص364، ويُنظر: ابن الأثير (ت: 630هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج7، ص190.

(5) أخرجه أبو داود. وقال عنه: "رواه المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان النهدي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر سلمان، يعني مرسلاً"، وهو ضعيف، سنن أبي داود، الأُطعمة، باب في أكل الجراد، رقم (3815)، ج3، ص421.

(6) في (ر): قَالَ الْعَبْدُ أَيَّدَهُ اللَّهُ، وفي (ص): قَالَ الإمام الناصري.

الْمُوجِبَةِ لِلْعِلْمِ مِنَ النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ، وَالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ الْهَادِيَةِ عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهَا فِي الْفُصُولِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ⁽¹⁾.

فَلِهَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ سَمَّاهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فُقَهَاءَ الْمِلَّةِ، وَأَرَادَ بِالْمِلَّةِ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ قَامَتِ الْحُجَجُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَنْ يَكُونَ مَحْيَاهُ وَمَمَاتُهُ عَلَيْهَا.

وَ لِذَلِكَ تَوَارَثَتِ الْأُمَّةُ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ أَنْ يَقُولُوا (ل267أ) عِنْدَ وَضْعِ الْمِيَّتِ فِي لَحْدِهِ: بِسْمِ اللَّهِ عَلَى وَمِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا وَقَفَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَوَجَدَهُ مُوَافِقًا لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ، سَمَّاهُمْ فُقَهَاءَ الْمِلَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَأَتَابَهُمُ الْجَنَّةَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ⁽²⁾ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا خَاتِمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وَفَرَّغَ مِنْ تَتِمَّةِ نَسْخِهِ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ، وَالْمُسْتَفِيقُ مِنْ ذَنْبِهِ أَيْلِدَكُزْ الْخُونِي⁽³⁾ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانَ وَأَرْبَعِينَ وَسِتْمِائَةَ حَامِدًا وَمُصَلِّيًا⁽⁴⁾.

بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ قَرَأْتُ كِتَابَ النُّورِ اللَّامِعِ وَالْبَرْهَانَ السَّاطِعَ عَلَى شَيْخِنَا وَمَوْلَانَا الْإِمَامِ الْعَامِلِ الْعَارِفِ الْمُجْتَهِدِ الْمُحَقِّقِ بَقِيَّةِ السَّلَفِ عَمْدَةِ الْخَلْفِ الْقُدْوَةِ الْعَارِفِ نَجْمِ الْمِلَّةِ وَالِدَيْنِ، جَمَالَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، تَاجِ الْعُلَمَاءِ شَمْسِ الْأُمَرَاءِ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ وَأَسْبَغَ ظِلَّهُ وَنَعْمَاءَهُ: مَنكُوبِرْسَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ النَّاصِرِيِّ الْمُسْتَعَصِمِي قِرَاءَةَ تَفْهَمِ

(1) طرق استدلال الماتريديّة في العقيدة، يُنظر: ابن الهمام، المسابرة، ص31. 32، الماتريدي، التوحيد، ص185، 224، النسفي، بحر الكلام، ص5، 6، 14.

(2) في (ص): والحمد لله حمد الشاكرين وصلى الله على محمد وآله أجمعين. وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك، كتبه العبد الفقير لله تعالى: خليل بن محمد بن فلاح العجلوني غفر الله له ولوالديه ولمن قرأ فيه، ولمن نظر فيه ولمالكة ولجميع المسلمين، ودعا لهم بالتوبة والمغفرة ولوالديهم ولجميع المسلمين بحق أسماء الله وصفاته، إنه أرحم الراحمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وذلك في خامس عشر من شهر ذي القعدة الحرام من سنة اثنين وثلاثين وثمانمائة.(832هـ)

(3) بحثت في كتب التراجم، وتراجم الحنفية، ومظان الكلام عنه، ولم أجد ترجمته.

(4) في (ر): "وفرغ من كتابته يوم الاثنين الثالث والعشرين من صفر، سنة ست وأربعين وستمائة (646هـ)، حامداً ومُصلياً، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً دائماً"، وهذا يثبت أن (ر) أقدم من النسخة الأصل المعتمدة بثلاث سنوات.

وتدبر، وَذَلِكَ فِي مَجَالِسِ عِدَّةٍ، آخِرُهَا: يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ثَالِثَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ اللَّهِ
الْأَصْبَحِ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتْمِئَةٍ.

وَكَتَبَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ وَعَفْوِهِ بَلْبَانَ الْأَمْرِ الْمُسْتَتَصِرِيِّ⁽¹⁾.

وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَآلِهِ.

(1) بحثت في كتب التراجم، وتراجم الحنفية، ومظان الكلام عنه، ولم أجد ترجمته.

● الخاتمة: النتائج والتوصيات

● الفهارس

(النتائج والتوصيات)

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها في الأمور التالية:

أولاً- يمثل هذا الكتاب شرحاً مهماً للعقيدة الطحاوية، لذلك ذكرها العلماء وانكبوا على نسخها ودراستها، من العلماء الذين عاصروا المؤلف في ذلك الزمان.

ثانياً- يمثل هذا الشرح العقيدة الماتريدية وما استقرت عليه في ذلك العصر، من حيث المسائل الكلامية التي تم الكلام عنها، ومن حيث طريقة مناقشة المؤلف، ويظهر اعتماد المؤلف على الدليلين: العقلي، والنقلي.

ثالثاً: قوة المؤلف العلمية، وكثرة اطلاعه على أقوال الخصوم، والصناعة الكلامية التي يتمتع بها، حيث يظهر ذلك في حفظه لأقوالهم، وقوة الدليل في الرد عليهم، ولقد قام بعرض معظم المسائل الكلامية في علم الكلام.

رابعاً: قام المؤلف في هذا الشرح بنقل الكثير من الآراء الكلامية، ونسب كل قول إلى صاحبه، واعتمد على الأدلة النقلية بشكل كبير، واعتمد على الأحاديث الصحيحة، مع سرد بعض الأدلة الضعيفة في بعض المواضع.

خامساً- ورد ذكر الكثير من الفرق الكلامية في هذا الشرح، وقد قام المؤلف بالرد المناسب على كل فرقة بما يناسبها، مما يظهر اعتداد المؤلف بمذهبه، وميله للمذهب الأشعري، ونفوره من المذاهب المخالفة: كالمعتزلة، والخوارج.

سادساً- يعتبر **نجم الدين منكوبرس** في هذا الشرح وفي معظم المسائل الواردة فيه ناقلاً عن سبقه من العلماء الماتريدية، ومقرراً لمذهبهم.

وأهم التوصيات نوردها فيما يلي:

أولاً- إنّ هذا العلم - أي علم الكلام- هو من العلوم التي تحتاجها الأمة؛ لذلك نوصي طلاب العلم المختصين أن تتبري منهم طائفة لدراسة هذا العلم والانكباب عليه، والاطلاع على المسائل الكلامية وتتبع أدلتها، ومعرفة حدود هذا العلم، وما يدخل فيه.

ثانياً- الاطلاع على آراء المذاهب المخالفة لآراء أهل السنة والجماعة للمقارنة والرد عليها، وتفحص ما تُسبب إلى كل مذهب كلامي، حيث تمت نسبة كثير من الأقوال إلى بعض المذاهب المخالفة لأهل السنة والجماعة، فوجب تمحيص هذه النقول، من نقلٍ خاطئ، أو تعميم لا يصح، كما أنه يوجد كثير من المسائل التي تحتاج إلى تعمق وتوضيح، حيث تم ذكرها في كتب علم الكلام بشكل مختصر، مثل: مسألة الإمامة، ومسائل حقيقة الإيمان.

وبعد:

فإنّ هذا ما وصل إليه جهدي، وما حازه ضعفي وفهمي، وأسأله تعالى أن أكون قد وفقت فيما شرحت من مسائل، أو ما بينت من دراسة، وما بينت من آراء، وما حققته من نصوص، وأسأله تعالى أن يغفر لي ولأساتذتي، ويهدينا سبل الرشاد؛ لإرضاء رب العباد، كما آمل أن تضيف هذه الرسالة فائدةً علميةً إلى المكتبة الإسلامية، وأن تكون وافقت القواعد العلمية، والمناهج الصحيحة في الدراسة والتحقيق، سائلاً ربي أن يتقبّل مني هذا الجهد العلمي المتواضع، وأن يجعله ذخراً لي عنده، نعم المولى ونعم النصير.

الفهارس

- 1- فهرس الآيات القرآنية.
- 2- فهرس الأحاديث.
- 3- فهرس الآثار.
- 4- فهرس الأعلام.
- 5- فهرس الفرق.
- 6- ثبت المصادر والمراجع.
- 7- فهرس الموضوعات.

الفهارس

(1)

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة	﴿ سورة الفاتحة ﴾
4	269	مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ
7	289	غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
		﴿ سورة البقرة ﴾
8	43	وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ
21	184	اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ
24	151	أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ
34	124	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ
35	151	وَقُلْنَا يَتَادَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ
130	105	وَأِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الصَّالِحِينَ
131	322	قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
132	322	وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ
133	322	أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ
143	297	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا
174	86	وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
222	289	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ
255	-181 -54 192	مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ
282	331	وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ
286	61	لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا

		﴿سورة آل عمران﴾
184	6	هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ
318	7	هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ
321-295	19	إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ
124	33	إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا
118	37	كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ
322	85	وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا
279	97	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
327	105	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا
297	110	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
150	131	أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ
150	133	أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ
292	144	وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ
181	159	وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ
233 -43	167	يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ
273	174	وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ
116	178	وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ
		﴿سورة النساء﴾
245	31	إِنْ تَحْسَبُوا كِبَارًا مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ
243	48	إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ
218	59	فَإِنْ نَزَعْنَاهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ
83	78	وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ
83	79	وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ
218	81	وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ
228	93	وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
256	115	وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ

55	122	وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا
204	164	وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا
77	168	لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا
124	172	لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ
		﴿سورة المائدة﴾
295	3	وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا
259	6	وَأَمْسَحُوا رِءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
291-289	54	فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ
310	75	وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ
256	92	وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
		﴿سورة الأنعام﴾
65	18	وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ
204	90	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ
277	101	بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
277	102	فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ
281	111	وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْقِنَ
65	124	اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ
326	153	وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ
226	160	مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
		﴿سورة الأعراف﴾
134	8	وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ
123	20	إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَائِنَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ
85-68	54	ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ
282	55	ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً
180	172	وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

183	173	أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ
115	182	سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ
189	187	لَا يُجْلِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ
		﴿سورة التوبة﴾
45	18	إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
309	33	هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ
311	64	قُلِ اسْتَغْرِهُوا ابْنَ اللَّهِ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ
303	71	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ
137	101	سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ
150	111	إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
219	122	وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً
198	129	وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ
		﴿سورة يونس﴾
284	89	قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا
281	107	وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ
		﴿سورة يوسف﴾
318	101	تَوْفَىٰ مُسْلِمًا وَالْحَقَّقِي بِالصَّالِحِينَ
322	108	قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ
		﴿سورة الرعد﴾
85	16	قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ
		﴿سورة إبراهيم﴾
262	27	يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ
52	47	فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ ۖ رُسُلُهُ
		﴿سورة الحجر﴾
104	40	إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ
228	56	وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ ۖ إِلَّا الضَّالُّونَ

144	92	لَسَّانَهُمْ أَجْمَعِينَ
		﴿ سورة النحل ﴾
219	43	فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ
122-70	50	وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ
87	98	فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ
46	106	إِلَّا مِنْ أُنْكُرِهِ وَفَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ
		﴿ سورة الإسراء ﴾
103	1	سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ
79	4	وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ
267	13	وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ
249	36	وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ
	43	سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا
228	57	وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ
124	62	أَرَأَيْتَ نِكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ
123	70	وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ
106	74	وَلَوْلَا أَنْ نَبْنِيَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ
		﴿ سورة الكهف ﴾
255	22	قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ
266	48	وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ
269-150	108	خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا
		﴿ سورة مريم ﴾
147	68	ثُمَّ لَنُخْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًا
267	71	وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا
		﴿ سورة طه ﴾
66	5	الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى
221	114	وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ

149	119	وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى
		﴿ سورة الأنبياء ﴾
121	19	لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ
204-121	20	يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ
188	23	لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ
204-121	27	لَا يَسْأَلُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ
179	28	وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى
133	47	وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
263	79	وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ
228	90	وَيَدْعُونَكَ رُعْبًا ورَهْبًا
142	104	كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ
		﴿ سورة الحج ﴾
181	5	فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ
141	7	وَأَرْسَلْنَا إِلَهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ
279	10	وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ
52	47	وَيَسْتَعِجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ
103	52	وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ
		﴿ سورة المؤمنون ﴾
281-196	91	وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ
85	108	أَخْسَرُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ
264	115	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا
		﴿ سورة النور ﴾
190	35	يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ
		﴿ سورة الفرقان ﴾
192	2	وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا
		﴿ سورة الشعراء ﴾

221	193	نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ
		﴿ سورة النمل ﴾
	23	وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ
305	40	أَنَا أَنبِئُكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ
79	57	إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدْ رَزَمْنَاهَا مِنَ الْغَيْبِ
78	65	قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ
		﴿ سورة القصص ﴾
151	88	كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ
		﴿ سورة العنكبوت ﴾
199	6	إِنَّ اللَّهَ لَغَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ
		﴿ سورة الروم ﴾
309	4-1	الْم ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ
		﴿ سورة السجدة ﴾
9	11	قُلْ يَتَوَفَّنَا اللَّهُ الْمَوتَ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ
228	16	يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا
		﴿ سورة الأحزاب ﴾
309	27	وَأَوْزَكْنَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ وَدَيْرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
192	38	وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا
103	40	وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ
		﴿ سورة سبأ ﴾
263	10	يَنْجِبَالُ أَوْ يَمِينُهُ
		﴿ سورة فاطر ﴾
274	15	يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ
		﴿ سورة يس ﴾
193	12	وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ
262	52	قَالُوا يَوَلَّيْنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا

104	69	وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ۖ
		﴿ سورة الصافات ﴾
96	96	وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ
206	171	وَلَقَدْ سَبَقَتْ كِمْنَاتُنَا لِعِبَادِنَا الْفَرَسَلِينَ
		﴿ سورة ص ﴾
104	47	وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ
		﴿ سورة الزمر ﴾
126	75	حَافِيكَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ
		﴿ سورة غافر ﴾
54	3	غَافِرِ الدَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ
198	7	الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ،
55	18	مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ
261-137	46	النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا
282	60	أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ
		﴿ سورة فصلت ﴾
79	12	فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ
190	44	وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى
		﴿ سورة الشورى ﴾
128	11	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
106	52	مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ
		﴿ سورة الزخرف ﴾
129	13	لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ
68	84	وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ۚ
187	87	وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ
		﴿ سورة الدخان ﴾
144	38	وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ

		﴿ سورة الجاثية ﴾
245	21	سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ
		﴿ سورة محمد ﴾
234	11	ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا
199	38	وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ^٤
		﴿ سورة الفتح ﴾
234	4	لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ
286	6	وَعَظَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ
286	18	لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ
293-288	29	يُعِيبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ
		﴿ سورة الحجرات ﴾
249	12	أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ
234	13	إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى اللَّهَ أَتَقَنُّكُمْ
43	14	قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا
		﴿ سورة الذاريات ﴾
182	21	وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ^٤
		﴿ سورة الطور ﴾
265	16	إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
		﴿ سورة النجم ﴾
104	13	وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى
104	32	الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَيْدَ الْإِنَّمِ وَالْفَوْحِشِ
		﴿ سورة القمر ﴾
309	45	سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ
79	49	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ
193	53	وَكُلٌّ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ مُّسْتَطَرٌّ
		﴿ سورة الرحمن ﴾

134	7	وَوَضَعَ الْمِيزَانَ
226	60	هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ
		﴿ سورة الواقعة ﴾
265	24	جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
269	33	لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ
		﴿ سورة الحديد ﴾
153	3	هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ
270 - 148	21	أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ
		﴿ سورة المجادلة ﴾
68	7	مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
		﴿ سورة الممتحنة ﴾
208	10	فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَ
		﴿ سورة التغابن ﴾
265	2	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ
		﴿ سورة التحريم ﴾
49	8	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا
		﴿ سورة الحاقة ﴾
266	18	يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ
145	19	فَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةَ
145	25	بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلِّئِنَّ لِي أُولَ كِتَابِيَّةَ
106	44	وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ
		﴿ سورة نوح ﴾
261	25	مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا فَأَذْجَلُوا نَارًا
		﴿ سورة الإنسان ﴾
265	3	إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا
		﴿ سورة النبأ ﴾

267	26	جَزَاءً وَفَاءً
		﴿ سورة الانفطار ﴾
250	14	وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي حَيْمٍ
		﴿ سورة المطففين ﴾
266	6	يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
85	15	كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ
		﴿ سورة الانشقاق ﴾
144	8	فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا
		﴿ سورة البروج ﴾
249	11	وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
281	16	فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ
192	21	بَلْ هُوَ قُوَّةٌ أَنْ مَحِيدٌ
		﴿ سورة الطارق ﴾
181	7-5	فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ
		﴿ سورة الأعلى ﴾
65	1	سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى
		﴿ سورة البينة ﴾
269	8-7	أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ
		﴿ سورة الزلزلة ﴾
280	7	فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ
		﴿ سورة القارعة ﴾
134	6	فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ
134	8	وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ
		﴿ سورة الكوثر ﴾
131	1	إِنَّا آعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ
		﴿ سورة الإخلاص ﴾
199	4	وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
أَدْعُوكُمْ إِلَى كَلِمَةٍ تَدِينُ لَكُمْ بِهَا الْعَرَبُ	312
إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب	115
إصبروا، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَلَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ	251
أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأْيِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ	291
أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ	209
إِعْمَلُوا وَقَارِبُوا وَسَدِّدُوا	187
أَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ يُفَارِقُ الْخَلِيلُ خَلِيلَهُ	201
إِقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ	218
أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ الْجَرَادُ	329
أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ هِيَ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟	281
اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا	288
اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى	321
أليس الذي أمشاه على رجله في الدنيا	146
أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	250
إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا يَمُوتُونَ وَلَا يَهْرَمُونَ	270
الآن بَرَدَتْ مَضْجَعُهُ	283
إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ	31
أَنهَأَكُم عَنْ هَذَا	277
أَنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بَعْمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ	188
إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ	277
إنما القبر روضة من رياض الجنة	138

144	إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْعَبْدَ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
208	بُعِثْتُ أَنْتَوَلَى الظَّوَاهِرِ
32	تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فرقة
192	جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ
258	الْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى
292	حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الدِّينِ
132	حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ
297	الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سِنَةً
93	رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ
217	سَيِّبَعْتُ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ
214	سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي مُحَدِّثُونَكُمْ
179 - 54	شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي
299	عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ
327	الْفَرَائِضُ نِصْفُ الْعِلْمِ
131	قَدَّرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى آيَلَةٍ
245	قُولُوا اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لِلْكَافِرِينَ
218	كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ
253	لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ أَبَدًا
86	لَا تَسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ
252	لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ
234	لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ
270	لَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ
233	لَوْ وَزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ وَإِيمَانُ أُمَّتِي لَرَجَحَ عليهم
228	لَوْ وَزِنَ خَوْفُ الْمُؤْمِنِ وَرَجَاؤُهُ لَاعْتَدَلَا
179	لَوْ وُضِعَتِ السَّمَاءَاتُ السَّبْعُ فِي كِفَّةٍ
227	الْمُؤْمِنُونَ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ
119	مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرِبَتْ
313	مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ

315	مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ
151	نحن الخالدات فلا نموت
183	هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي
136	والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أُحَدٍ
233	يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ كَذَا مِنْ إِيْمَانٍ
315	يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ
284	يُسْتَجَابُ لِلْعَبْدِ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ
146	ويضرب الصراط بين ظهрани جهنم
295-289	يَهْلِكُ فِيكَ اثْنَانِ مُبْغِضٌ مُفْرِطٌ وَمُحِبٌّ مُفْرِطٌ

فهرس الآثار

الآثر	الصفحة
أَفَلَا تَرْضَاكَ لِدُنْيَانَا	294
أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى قِتَالِ الْمُرْتَدِّينَ	306
أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ خَرَجَا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ	306
أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ اقْتَحَمَ بِجَيْشِهِ عَلَى دِجْلَةَ	307
تَصَدَّقُوا عَنْ مَوْتَاكُمْ	283
قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تُؤَخِّرُكَ	294
لَا بُدَّ مِنَ الْإِمَارَةِ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا	259
يا سارية: الجبلَ الجبلَ	307 - 115

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
الآجري	152
الأذري	7
الأشعري	60
آصف بن برخيا	305
الآمدي	13
البابرتي	6
الباقلاني	62
البخاري الكلاباذي	25
التركستاني	5
التفتازاني	121
الجبائي	135
جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ	60
الجويني	50
الحسن البصري	180
الحسن بن المبارك	18
الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُطِيع	210
حماد بن أبي سليمان	210
الدمياطي	20
الرازي (فخر الدين)	14
زرادشت	109
الدَّبُّوسِي	25
الذهبي	3
السخاوي	21
السُّكْرِي، أَبُو حمزة	301
السمرقندي	85
السهروردي	21

211	سَهْلُ بْنُ مُزَاحِمٍ
143	ابن سينا
327	الشعبي
18	ابن شيبستان
26	صَاعِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
21	ابن الصلاح
2	الطحاوي
329	عبد الله بن جزء الزبيدي
329	عامر بن الطفيل
19	عبد الرحمن بن شجاع
19	عبد العزيز بن منينا
17	ابن العديم
328	عطاء
153	أبو الهذيل العلاف
236	عَلَقَمَةُ بْنُ مَرْتَدٍ
19	علي بن إدريس
103	عمر بن الحسين
315	عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ
26	الغزنوي جمال الدين (593هـ)
27	الغزنوي، عمر (ت: 773هـ)
97	غيلان الدمشقي
143	الفارابي
142	القاري
326	أَلْقُدُورِيُّ
14	القرطبي
20	القطب القسطلاني
96	القونوي
256	أَلْكَرْخِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ
3	ابن كثير
25	الكَلابَاذِيُّ، البخاري

78	ابن كمال باشا
21	الكنجي
25	الماتريدي
109	ماني
238	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
2	المزني
97	معبد الجهني
6	الميداني
16	ابن ناصر الدين
210	نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى
60	ابن الهمام
23	أبو الوقت
13	ول ديورانت
329	يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ
236	يحيى بن يَعْمَرَ

فهرس الفرق

الاسم	الصفحة
أهل الزيغ	203
أهل الطبع	195
الأشاعة	36-50-54-57-.....
التثويّة	39-194-276-278
الجبرية	60
الجهمية	60
الحلولية	92
الخوارج	38-39-48-.....
الدهرية	142
السفسطائية	39
القدرية	91
القرامطة	221
الكرامية	92
الماتريدية	35-36-..
المجوس	197
المرجئة	226-244
المعتزلة	37-38-...

ثبت المصادر والمراجع

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحَلَبِي الحنفي (ت: 956هـ).

1- نعمة الذريعة في نصرّة الشريعة، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المسير، الرياض، ط1، 1419هـ، 1998م.

الآجَرِيُّ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت: 360هـ)

2- الشريعة، ت: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط2، 1420 هـ - 1999 م.
د. أحمد أحمد بدوي.

3- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، دار نهضة مصر، القاهرة، د/ط، ت.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ).

4- العقيدة (رواية أبي بكر الخلال)، ت: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قنتية، دمشق، ط1، 1408.

5- فضائل الصحابة، ت: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ، 1983م.

6- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط1، 1416 هـ - 1995 م.

د. أحمد شلبي.

7- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ط7، 1986م.

د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل.

8- معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ، 2008 م

أحمد بن مصطفى اللبّايدي الدمشقي (ت: 1318هـ).

8- اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء، دار الفضيلة، القاهرة، د/ط، ت.

ابن الأثير، عز الدين، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت: 630هـ).

9- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ت: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ، 1994 م.

10- الكامل في التاريخ، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1415هـ.

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ).

11- الاشتقاق، ت: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، د/ت.

12- جمهرة اللغة، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

الإسفراييني طاهر بن محمد ، أبو المظفر (ت: 471هـ)

13- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ت: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م

الأشعري، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن بشر، (ت324هـ)

14- الإبانة عن أصول الديانة، ت: محمود بن جميل، مكتبة الأنصار، ط3، 1424هـ، 2003م.

15- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مراجعة وتعليق: د. حموده غرابه، مطبعة مصر، القاهرة، 1955م.

16- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتز، دار النشر: فرانزشتاينر، ألمانيا، ط3، 1400هـ، 1980م.

الأصبهاني، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ).

- 17- الإمامة والرد على الرافضة، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي دكتوراه في العقيدة بمرتبة الشرف الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
- 18- دلائل النبوة، ت: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط2، 1406 هـ، 1986 م.
- اطفيش، محمد بن يوسف (ت: 1914م، 1332هـ)
- 19- تيسير التفسير، ت: إبراهيم بن محمد طلاي، تيسير التفسير، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، مسقط، ط1، 1425هـ، 2004م، ج2، ص279، وأيضاً: ج7، ص375.
- الأفغاني (أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أشرف بن قيسر ت: 1420هـ).
- 20- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، دار الصميعة (أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية)، ط1، 1416 هـ، 1996 م.
- 21- رسالة إلى أهل الثغر، ت: عبدالله شاكّر محمد الجندي، مكتبة العلوم والحكم، دمشق، ط1، 1988م.
- آمال بنت عبد العزيز العمرو(دكتورة).
- 22- الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، منشورات جامعة الإمام، الرياض، السعودية، د/ ط، ت.
- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (المتوفى: 631هـ).
- 23- أبحار الأفكار في أصول الدين، ت: أ. د. أحمد محمد مهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط2، 1424هـ، 2004م.
- 24- غاية المرام في علم الكلام، ت: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د/ ط، ت.
- أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي (ت: 972هـ).
- 25- تيسير التحرير، دار الفكر، بيروت، د/ط، ت.
- ابن أمير حاج (ابن الموقت)، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحنفي (ت: 879هـ).
- 26- التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ، 1983م.

الإيجي، (عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد).

27- كتاب المواقف، ت: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.

الباباني. إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت: 1399هـ).

28- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د/ ط، ت.

29- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف، استانبول 1951م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

الباقلائي، محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر (ت: 403 هـ).

30- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ت: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1407هـ، 1987م.

31- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ت: زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث.

البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد (ت: 786هـ).

32- شرح عقيدة أهل السنة والجماعة، (العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي (ت: 321هـ)، ت: د. عارف آيتكن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرياض، ط1، 1409هـ، 1989م.

33- شرح وصية أبي حنيفة رحمه الله، ت: محمد صبحي العايدي، حمزة محمد وسيم البكري، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ، 2009م.

بامخرمة، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي (947 هـ)

34- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428 هـ - 2008 م، ج3، ص70.

بحرق، محمد بن عمر الحضرمي الشافعي، (869هـ، 930هـ).

35- حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، ت: محمد غسان نصوح عزقول، دار الحاوي، بيروت، 1998م.

البخاري، علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، (ت: 730هـ).

36- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ت: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 1997م.

البخاري، أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العلاء البخاري الحنفي (ت: 841هـ).

37- رسالة في الاعتقاد، ت: د. سعيد فودة، دار الضياء، الكويت، د/ط، ت.

38- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق: مصطفى البغا، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.

39- خلق أفعال العباد، ت: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، د/ط، ت.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي (ت: 292هـ).

40- مسند البزار (البحر الزخار)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، (حقوق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقوق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقوق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

البزدوي، أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البزدوي (ت: 482هـ).

41- أصول الدين، ت: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1424هـ، 2003م.

42- كنز الوصول الى معرفة الأصول (أصول البزدوي)، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، ص305.

البصري، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: 436هـ).

43- المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ).

44- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م.

ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكَبَرِي (ت: 387هـ).

45- الإبانة الكبرى، ت: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التوبجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 2005م.

البغادي، عبد القاهر بن طاهر التميمي، أبو منصور، (ت: 429هـ).

46- أصول الدين، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ، 2002م.

47- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، محيي السنة (ت: 510هـ).

48- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420 هـ، (1389) أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1401هـ، 1928م.

49- شرح السنة، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ، 1983م.

أبو البقاء الحنفي (أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، ت: 1094هـ).

50- الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد الأندلسي القرطبي (ت: 276هـ)

51- ما روي الحوض والكوثر، ت: عبد القادر محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1413هـ.

البوصيري الكناني (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الشافعي، ت: 840هـ).

52- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، 1420 هـ، 1999 م.

بهاء الدين زادة، محيي الدين محمد بن بهاء الدين (ت: 952هـ).

53- القول الفصل شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، ت: د: رفيق العجم، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.

البياضي الحنفي، العلامة القاضي كمال الدين رحمه الله تعالى، (القرن 11هـ).

54- إشارات المرام من كلام الإمام (شرح كتب الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان في العقيدة)، ت: يوسف عبد الرزاق الشافعي، مع كلمة عن المؤلف والمؤلف للإمام الكوثري رحمه الله، زمزم ببلشرز، ط1، 1425هـ - 2004م.

البضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، (ت: 685هـ).

55- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ.

56- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، د/ط، ت.

البيطار، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم الميداني الدمشقي (ت: 1335هـ).

57- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ت: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط2، 1413 هـ، 1993 م

البهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردِي الخراساني، أبو بكر (ت: 458هـ).

58- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1401هـ.

59- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ.

60- السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1424 هـ، 2003 م.

61- شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، د/ط، ت.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك السلمي، ت: 279هـ).

62- سنن الترمذي الجامع (الصحيح) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت: 793هـ).

63- شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه، (ت: 793هـ)، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1416 هـ، 1996 م.

64- شرح العقائد النسفية، ت: الدكتور الشيخ: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، 1408هـ، 1988م.

65- شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، 1401هـ - 1981م، باكستان.

تقي الدين النجرائي، مختار بن محمود العجالي المعتزلي (ق. 7هـ).

66- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، ت: د. السيد محمد الشاهد، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، مصر، القاهرة، 1420هـ، 1999م.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت: 728هـ).

67- الاستقامة، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ط1، 1403هـ.

68- الإيمان، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، ط5، 1416هـ، 1996م.

69- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ت: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1415هـ، 1995م.

70- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، مجمع الملك فهد، ط1، 1426هـ.

71- درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ت: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت - 1417هـ - 1997م.

72- الصارم المسلول على شاتم الرسول، ت: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1417هـ.

73- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406 هـ، 1986 م.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق (ت: 427هـ).

74- الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1 1422، هـ، 2002 م.

عبد الجبار (القاضي)، بن أحمد المعتزلي، (ت: 415هـ).

75- تثبيت دلائل النبوة"، ت: د. عبد الكريم عثمان، دار العربية، بيروت، لبنان، د/ط، ت.

76- شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين، ت: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، د/ط، ت.

77- المحيط بالتكليف، تحقيق عمر السيد عزمي، الدار المصرية، للتأليف والنشر، تونس، 1393هـ، 1974م.

78- المختصر في أصول الدين، د/ط، ت، دار الطبع غير معروفة.

79- المغني في أبواب العدل والتوحيد، ت: د. محمود محمد قاسم، إشراف: د. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والنشر، د/ط، ت.

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن المؤرخ (ت: 1237هـ).

80- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، د/ط، ت.

الجرجاني الدار، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، ت: 471هـ).

81- التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م.

82- درج الدرر في تفسير الآي والسور، (الفاحة والبقرة) وليد بن أحمد بن صالح الحسين، (وشاركة في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، 1429 هـ، 2008 م.

الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، البخاري (ت: 256هـ، 870م).

83- التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د/ط، ت.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)

84- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط، ت.

الجويني، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ركن الدين، إمام الحرمين (ت: 478هـ).

85- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ت: د. محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي، 1369هـ، 1950م.

86- التلخيص في أصول الفقه، ت: عبد الله جولد النبالي، بشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، د/ط، ت.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت: 1067هـ).

87- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.

88- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسیکا، إستانبول، تركيا، 2010م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت: 405هـ).

89- المستدرک علی الصحیحین، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، مصر، 1417هـ، 1997م.

ابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت: 354هـ).

90- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.

91- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، 1993م.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ).

- 92- الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- 93- إنباء الغمر بأبناء العمر، بإعانة وزارة المعارف المصرية للحكومة العالية الهندية. تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط، ت.
- 94- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ت: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د/ط، ت.
- 95- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ، 1989 م.
- 96- تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326 هـ.
- 97- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ت: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1392 هـ، 1972 م.
- 98- رفع الإصر عن قضاة مصر، ت: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ، 1998 م.
- 99- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379 هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.
- 100- لسان الميزان، ت: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1390 هـ، 1971 م.
- 101- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط2، 1429 هـ.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ).

- 102- الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، د/ط، ت.

الحلي، أبو القاسم، نجم الدين بن جعفر بن الحسن (ت: 676هـ).

- 103- المختصر النافع في فقه الإمامية، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط3، 1405 هـ.

حموش، [وحموش هي تصغير محمد عند المغاربة]، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ).

104- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ، 2008 م.

أبو حنيفة النعمان، بن ثابت بن زطي الخزاز الكوفي (ت: 150هـ).

105- الشرح الميسر على الفقهين الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، على هامش كتاب الفقه الأيسر.

106- العالم والمتعلم، ت: زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، 1368هـ، د/ط.

107- الفقه الأيسر: د. محمد بن عبدالرحمن الخميس، مكتبة الفرقان، عجمان، ط1، 1419هـ، 1999م.

108- الفقه الأكبر، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، 1342هـ.

109- وصية الإمام أبي حنيفة في التوحيد، ت: محمد زاهد الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2004م.

الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن (ت: 741هـ).

110- لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ

الخبازي، عمر بن محمد بن عمر الخجندي الحنفي (ت: 691هـ).

111- الهادي في أصول الدين، ت: عادل بيبك، أوقاف مرمرة للإلهيات، إستامبول، ط2، 2006م.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت: 388هـ).

112- معالم السنن (وهو شرح سنن أبي داود)، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351 هـ، 1932 م.

الخطيب البغدادي ،أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ).

113- تاريخ بغداد، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ ، 2002 م.

114- الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د/ط، ت.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ).

115- مقدمة ابن خلدون، ت: المستشرق الفرنسي: أ. م. كاترمير، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1992م.

116- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون)، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ، 1988 م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت: 681هـ).

117- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د/ط، ت.

خليفة بن خياط ، أبو عمرو بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت: 240هـ).

118- طبقات خليفة بن خياط، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق 3 هـ) ، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق 3 هـ)، ت: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414 هـ، 1993 م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: 385هـ).

119- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، ت: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1406هـ ، 1985م.

120- سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1424 هـ، 2004 م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني
(ت: 275هـ).

121- سنن أبي داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن الدميّاطي، الحافظ أبي الحسين أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسامي (ت: 749 هـ).

122- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، الحافظ ابن النجار البغدادي، انتقاء: ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ت، ط.

الديار بكري، حسين بن محمد بن الحسن (ت: 966هـ).

123- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، دار صادر - بيروت، ذكر غسله عليه السلام، د/ط، ت.

الديلمي، شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلمي الهمداني (ت: 509هـ).

124- الفردوس بمأثور الخطاب، ت: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406 هـ، 1986م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ).

125- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

126- سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م.

127- العرش، ت: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ، 2003م.

128- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1382 هـ ، 1963 م.

الرازي، ابن أبي حاتم، (أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي،
الحنظلي، ت: 327هـ).

129- تفسير القرآن العظيم، ت: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز،
المملكة العربية السعودية، ط3، 1419هـ.

130- الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند،
دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271 هـ، 1952 م.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: 666هـ)

131- مختار الصحاح، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية،
بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م.

الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت:
606هـ).

132- الإشارة في أصول الكلام، ت: محمد صبحي العايدي، مركز نور العلوم
للأبحاث والدراسات، عمان الأردن، ط1، 1428هـ، 2007م.

133- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ت: علي سامي النشار، دار الكتب
العلمية، بيروت، د/ت.

134- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، مكتبة
الكليات الأزهرية، القاهرة، د/ ط، ت.

135- المطالب العالية من العلم الإلهي، ت: د. أحمد حجازي السقا، دار الكتاب
العربي، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م.

136- المعالم في أصول الفقه، ت: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمود
معوض، دار علم المعرفة، مصر، القاهرة، 1994م، 1414هـ.

137- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3،
1420 هـ.

ابن رجب الحنبلي (زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، السلافي، البغدادي، ثم
الدمشقي، ت: 795هـ).

138- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ت: الدكتور محمد
الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1424 هـ، 2004 م.

139- معالم أصول الدين، ت: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، لبنان، د/ط، ت.

رحمة الله الهندي، محمد بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الحنفي (ت: 1308هـ).

140- إظهار الحق، دراسة وتحقيق وتعليق: د: محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي الأستاذ المساعد بكلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ط1، 1410 هـ - 1989 م، ج3، ص889. رينهارت دوزي.

141- معجم مفصل في أسماء الألبسة عند العرب، طبعة مكتبة لبنان، بيروت المصورة عن طبعة أمستردام، 1843م

الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: 379هـ).

142- طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، د/ط، ت.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت: 311هـ).

143- معاني القرآن وإعرايه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله المعتزلي (ت: 538هـ).

144- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ)

145- طبقات الشافعية الكبرى، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 902هـ).

146- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ - 1985م.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (ت: 483هـ)

147- أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، فصل في الحقيقة والمجاز، د/ط، ت.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت: 230هـ).

148- الطبقات الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م.

السفاري، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي، (ت: 1188هـ).

149- العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)، ت: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998.

150- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، 1402 هـ، 1982 م.

السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم الفقيه الحنفي (ت: 375هـ).

151- بحر العلوم، دار الفكر، بيروت، ت: د. محمود مطرجي، د/ط، ت.

السمعاني (أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ).

152- تفسير القرآن، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ - 1997م.

ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل المرسى (ت: 458هـ)

153- المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ، 2000 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت: 911هـ).

154- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، د/ط، ت.

155- تاريخ الخلفاء، ت: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1 1425 هـ، 2004 م.

- 156- الحباثك في أخبار الملائك، جلال الدين، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405 هـ، 1985 م.
- 157- الخصائص الكبرى، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، ت.
- 158- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ت: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، 1424هـ، 2003م.
- 159- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط1، 1416 هـ - 1996 م.
- 160- ذيل طبقات الحفاظ، ت: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، د/ط، ت.
- 161- شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، ت: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.
- 162- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، ت: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ ، 2003م.
- 163- لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، د/ت، ط.
- 164- نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراه)، 1424 هـ، 2005 م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشي المكي (ت: 204هـ)
- 165- الأم، دار المعرفة، بيروت، د/ط، 1410هـ، 1990م.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي (ت: 385هـ).
- 166- تاريخ أسماء النقات، ت: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1404هـ، 1984م.
- شهاب الدين النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري (ت: 733هـ).
- 167- نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ.

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت: 548هـ).

168- الإقدام في علم الكلام، ت: ألفرد جيوم، جامعة أكسفورد، لندن، 1934م.

169- الملل والنحل، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: 1250هـ).

170- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ ط، ت.

171- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1407هـ.

172- نيل الأوطار، ت: عصام الدين الصبابي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ، 1993م.

الشيبياني، القاضي اسماعيل بن ابراهيم بن علي (ت: 629هـ).

173- شرح العقيدة الطحاوية، تخريج الأحاديث: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ ط، ت.

شيخ زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، (داماد أفندي) (ت: 1078هـ).

174- نظم الفرائد وجمع الفوائد في المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، المطبعة الأدبية، القاهرة، 1317هـ.

الصابوني، نور الدين، أحمد بن محمود بن بكر (ت: 580هـ).

البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ت: د، فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، 1969م.

صاعد بن محمد بن أحمد الأستوائي النيسابوري (432 هـ).

175- الاعتقاد (عقيدة مروية عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان)، تحقيق ودراسة : الدكتور سيد باغجوان، جامعة سلجوق، د/ ط، ت، ص 187.

الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الحنفي (ت: 650 هـ)

176- الموضوعات، ت: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1405هـ.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت: 764هـ).

- 177- أعيان العصر وأعوان النصر، ت: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1418، 1 هـ، 1998 م.
- 178- الوافي بالوفيات، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420 هـ، 2000 م.

د. صلاح الدين البحيري

- 179- الأردن دراسة جغرافية، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، ط2، 1998 م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت: 360هـ).
- 180- مسند الشاميين، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، 1405 هـ، 1984.
- 181- المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسين، دار الحرمين، القاهرة.
- 182- المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1983 م.
- الطبري، ، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت: 310هـ).
- 183- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ت: 369هـ)، دار التراث، بيروت، ط2، 1387 هـ.
- 184- جامع البيان في تأويل القرآن، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ، 2000 م.
- الطبري، محب الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، (ت: 694هـ).
- 185- الرياض النضرة في مناقب العشرة، دار الكتب العلمية، ط2، د/ط، ت.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (ت: 321هـ)

- 186- شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ، 1415 هـ، 1494 م.
- 187- العقيدة الطحاوية، بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1416 هـ، 1995 م.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252 هـ).
- 188- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار الفكر، بيروت، ط2، 1412 هـ، 1992 م.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463 هـ)
- 189- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ.
- 190- جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414 هـ، 1994 م.
- د. عبد القادر عساج محمد إسماعيل.
- 191- المناخ المحلي لمدينة صنعاء دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة جامعية، جامعة اليمن، عام 2000م
- عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، (ت: 775 هـ).
- 192- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي، د/ط، ت.
- عبد القوي طالب.
- 193- تميزات المواد المستخدمة في العمارة السكنية بصنعاء القديمة، مجلة دراسات يمنية، العدد 35، 1989،
- عبد الكريم عثمان (دكتور).
- نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1391 هـ، 1971 م.

د. عبد اللطيف حمزة.

194- الحركة الفكرية في مصر في العصرين: الأيوبي والمملوكي، دار الفكر العربي، مصر، ط8، 1978م

عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبو نصر (ت: 444هـ).

195- رسالة . إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، ت: محمد با كريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

أبو عديّة، الحسن بن عبد الحسن، (1130هـ).

196- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1322هـ.

ابن علان الشافعي(ت: 1057هـ).

197- دليل الفالحين، شرح رياض الصالحين، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4 1425 هـ - 2004 م

عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ).

198- معجم المؤلفين ، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د/ط، ت.

ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد المعروف (ت: 580هـ).

199- الإنباء في تاريخ الخلفاء، ت: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1421 هـ، 2001 م.

القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (ت: 1014هـ).

200- أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرسول عليه الصلاة والسلام، ت: مشهور بن حسن بن سلمان، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط1، 1413هـ، 1993هـ.

201- منّح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

- 202- ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، دار البيروتي، دمشق، ط1، 147هـ، 006م.
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت: 463هـ).
- 203- جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414 هـ، 1994 م.
- عبد الحي الحسني
- 204- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، راجعه أبو الحسن الندوي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1. 1972م.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي الدمشقي، أبو الفداء (ت: 1162هـ).
- 205- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ت: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ، 2000م.
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت: 261هـ).
- 206- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1405هـ، 1985م.
- ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين (ت: 660هـ)
- 207- بغية الطلب في تاريخ حلب، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر، د/ط، ت.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: 806هـ).
- 208- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1426 هـ، 2005 م.
- 209- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، العراقي (725 - 806 هـ)، ابن السبكي (727 - 771 هـ)، الزبيدي (1145 - 1205 هـ)، استخراج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد (1374 هـ - ؟)، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط1، 1408 هـ - 1987 م.

ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت: 543هـ).

210- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ت: محب الدين الخطيب - ومحمود مهدي الإستانبولي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ، 1987م.

ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد، الأذري الصالحي الدمشقي (ت: 792هـ).

211- شرح العقيدة الطحاوية، ت: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط10، 1417هـ، 1997م.

عز الدين ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم (ت: 1182هـ).

212- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بقاء النار، ، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405 هـ.

الغزي (عبد المنعم صالح العلي).

213- أصول العقيدة الإسلامية التي قررها الإمام أبو جعفر الطحاوي، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1404هـ، 1984م.

ابن عساكر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ).

214- تبیین كذب المفتری فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1404هـ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت: نحو 395هـ).

215- الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د/ط، ت.

ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين (ت724هـ).

216- الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد)، تحقيق: الدكتور مدين هوارى، (بحثٌ معدٌّ لنيل درجة الماجستير)، إشراف: د: محمد السيد الجليند، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، 200م، 1424هـ.

العُقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، ت: 322 هـ).

217- الضعفاء، ت: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ط2، 2008 م.

العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي(ت: 1089هـ).

218- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406 هـ ، 1986 م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت: 761هـ).

219- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407هـ، 1986م.

220- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، ت: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط1، 1405هـ، 1985م.

العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني الشافعي، (ت: 558هـ)

221- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ت: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ/1999م.

عياض (القاضي)، أبو الفضل بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي(ت: 544هـ).

222- شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ)، ت: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419 هـ، 1998 م.

223- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث،

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (ت: 855هـ).

224- منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، ت: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ، 2007م.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ).

225- المستصفى في علم الأصول، ت: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.

الغزنوي الحنفي، جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد، (ت: 593هـ).

226- كتاب أصول الدين، ت: الدكتور عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 - 1998.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (ت: 350هـ).

227- معجم ديوان الأدب، ت: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ، 2003 م.

الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ).

228- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ، 1987 م.

الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (ت: 528هـ).

229- قلائد العقيان، مصر، 1284هـ، 1866م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ، أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم البصري (ت: 170هـ).

230- كتاب العين، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د/ط، ت.

ابن فورك، محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: 406هـ)

231- مشكل الحديث وبيانه، ت: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط2،

1985م

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ).

- 232- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) (ت: 68هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، د/ت، ط.
- 233- القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)

- 234- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، د/ط، ت.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: 620هـ).
- 235- لمعة الاعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط2، 1420هـ، 2000م.
- 236- المغني، مكتبة القاهرة، د/ط، ت.

القزويني الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين (ت: 395هـ).

- 237- مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406 هـ، 1986 م.
- 238- معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

القزويني، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل (ت: 446هـ).

- 239- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
- قوام السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، (ت: 535هـ).

- 240- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، ت: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، السعودية، الرياض، ط2، 1419هـ، 1999م.

القشيري، أبي القاسم، عبد الكريم.

241- الرسالة القشيرية، ت: د. عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، د/ت، ط

أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي (ت: 879هـ).

242- تاج التراجم، ت: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط1، 1413 هـ، 1992م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: 751هـ).

243- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ - 1991م.

244- بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د/ ط، ت.

245- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د/ط، 1398هـ، 1978م.

246- القصيدة النونية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1417هـ.

247- الوابل الصيب من الكلم الطيب، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط3، 1999م.

الكاندهلوي، محمد يوسف بن محمد إلياس بن محمد إسماعيل (ت: 1384هـ).

248- حياة الصحابة، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1420 هـ، 1999 م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ).

249- البداية والنهاية، دار الفكر، 1407 هـ، 1986 م.

250- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، ت: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ.

251- تفسير القرآن العظيم، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1419 هـ.

252- التَّكْمِيلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَمَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ، ت: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط1432، 1 هـ، 2011 م.

253- طبقات الشافعيين، ت: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، 1413 هـ، 1993 م.

254- النهاية في الفتن والملاحم، ت: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408 هـ، 1988 م.

الكلاعي ، سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الحميري، أبو الربيع (ت: 634هـ).

255- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والثلاثة الخلفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420 هـ.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان(ت: 940هـ).

256- رسالة في تفصيل الإيمان، ل13أ، رسائل ابن كمال باشا، مطبعة إقدام، اسطنبول، 1316هـ.

257- رسالة في القضاء والقدر، رسائل ابن كمال باشا، مطبعة إقدام، اسطنبول، 1316هـ.

258- مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، ت: د. سعيد فودة، دار الفتح للدراسات، الأردن، ط1، 1430هـ، 2009م

الكمال بن الهمام، كمال الدين محمد عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم الاسكندري، (ت: 861هـ)

259- المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر المحمية، 1317هـ.

الكمال بن أبي شريف.

260- المسامرة بشرح المسامرة للكمال بن الهمام، في علم الكلام، الأزهر الشريف، القاهرة، مصر، د/ط، ت، ص30، 31.

اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي(ت: 418هـ)

261- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، 1423هـ، 2003م،

اللكنوي، أبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (1264-
1304 هـ، 1848-1887 م)

262- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة د/ط.

الماتريدي، أبو منصور، محمد بن محمد بن محمود، (ت: 333هـ).

263- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ت: د. مجدي باسلوم، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ).

264- سنن ابن ماجه، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل
عيسى البابي الحلبي.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت: 450هـ).

265- النكت والعيون، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، د/ط، ت.

المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي
البرهانفوري ثم المدني فالمكي (ت: 975هـ).

266- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ت: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة
الرسالة، ط5، 1401هـ، 1981م.

محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت: 942هـ).

267- سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله
وأحواله في المبدأ والمعاد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد
معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ، 1993 م.

محيي الدين الحنفي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، (ت:
775هـ).

268- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي، د/ط،

ت.

- با مخرمة، أبو الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي (947 هـ).
- 269- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428 هـ - 2008 م
- المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي (ت: 393 هـ).
- 270- المخلصيات، ت: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض (ت: 1205 هـ).
- 271- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، دار الفكر، د/ ط، ت
- 272- تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، د/ ط، ت.
- المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج (ت: 294 هـ)
- 273- السنة، ت: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1408 هـ،
- المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت: 600 هـ).
- 274- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1420 هـ، 2000 م.
- 275- الاقتصاد في الاعتقاد، ت: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414 هـ، 1993 م.
- المقدسي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي الحنبلي (ت: 1033 هـ).
- 276- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406 هـ.
- 277- الاقتصاد في الاعتقاد، ت: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1414 هـ، 1993 م.

المُطَرِّزِي، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي
(ت: 610هـ).

278- المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، د/ط، ت.

أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي
الحنفي ثم الشافعي (ت: 489هـ).

279- قواطع الأدلة في الأصول، ت: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1999م.

الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم، أبي عبد الله، العكبري، البغدادي (ت:
413هـ).

280- أوائل المقالات، ت: الشيخ إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد،
مؤسسة دنا، ط1، 1413هـ.

المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين (ت:
845هـ).

281- السلوك لمعرفة دول الملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان،
بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م،

المَلْطِي العسقلاني، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين (ت: 377هـ).

282- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ت: محمد زاهد بن الحسن الكوثري،
المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د/ط، ت.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ).

283- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ت:
مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض،
السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م.

ملا حسين بن اسكندر

284- الجوهرة المنيفة، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الهند، ط1،
1321هـ.

المناوي، زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين
الحدادي، القاهري (المتوفى: 1031هـ).

285- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، ت: المرتضي الزين أحمد، مكتبة
الرشد، الرياض، ط1، 1999م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي
الإفريقي (ت: 711هـ).

286- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3- 1414 هـ.

287- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ت: روحية النحاس، رياض عبد الحميد
مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1402 هـ، 1984م.

ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا (ت: 885هـ).

288- درر الحكام شرح غرر الأحكام، ، دار إحياء الكتب العربية، د/ط، ت.

الميداني، عبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي (ت: 1298هـ).

289- شرح العقيدة الطحاوية، ت: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، سوريا،
ط2، 1412هـ، 1992م.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي
الدمشقي الشافعي، شمس الدين (ت: 842هـ).

290- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ت: محمد
نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.

ابن النجار البغدادي، محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن، أبو عبد الله،
محب الدين (ت: 1245م، 643هـ).

291- ذيل تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: مصطفى عبد القادر عطا،
ط1، 1417 هـ.

ابن نجيم ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ).

292- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين
بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط2، بدون تاريخ.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: 303هـ).

293- السنن الكبرى، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421 هـ، 2001 م.

294- عمل اليوم والليلة، باب ما يقرأ على الميت، ت: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (ت: 710هـ).

295- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ، 1998 م.

النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، (ت: 508هـ).

296- بحر الكلام، تعليق: د. ولي الدين الفرفور، مكتبة دار الفرفور، ط2، 1421هـ، 2000 م.

297- تبصرة الأدلة في أصول الدين، ت: د. حسين آتاي، رئاسة الشؤون الدينية، تركيا، أنقرة، 1993 م.

298- التمهيد لقواعد التوحيد، ت: حبيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، ط1، 1406هـ، 1986 م.

نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ)

299- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1420 هـ، 1999 م.

نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد ، (ت: ق 12هـ).

300- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ،عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (ت: 676هـ).

- 301- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ، 1985 م.
- 302- روضة الطالبين وعمدة المفتين، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط3، 1412 هـ، 1991 م.
- 303- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392.

النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت: 381 هـ)

- 304- المبسوط في القراءات العشر، ت: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981 م

النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، الشافعي (ت: 468 هـ).

- 305- أسباب نزول القرآن، ت: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411 هـ.

- 306- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ، 1994 م.

الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور (ت: 370 هـ).

- 307- تهذيب اللغة، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 م.

ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت: 213 هـ).

- 308- السيرة النبوية، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375 هـ، 1955 م.

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت: 861 هـ).

- 309- فتح القدير، دار الفكر، د/ط، ت.

الهندي، تقي الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، (ت: 715 هـ).

310- الرسالة التسعينية، ت: د. ثائر الحلاق، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: حامد طاهر، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1422هـ، 2001م.

الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: 807هـ).

311- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م.

الواحي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي ، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ).

312- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ، 1415 هـ، 1994 م.

ابن واصل، محمد بن سالم بن نصرالله بن سالم، أبو عبد الله المازني التميمي الحموي، جمال الدين (ت: 697هـ)

313- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ت: جمال الدين الشيال، القاهرة، 1953م. ول ديورانت، ويليام جيمس ديورانت (ت: 1981 م).

314- قصة الحضارة، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجيل، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1408 هـ، 1988 م.

اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت: 768هـ).

315- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1997 م.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ).

316- معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ، 1414 هـ، 1993 م.

317- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م.

أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: 307هـ).

318- مسند أبي يعلى، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ - م1984.

ابن أبي يعلى، أبو الحسين ، محمد بن محمد (ت : 526هـ).

319- الاعتقاد، ت: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، ط1، 1423 هـ، 2002م.

320- طبقات الحنابلة، طبقات الحنابلة، ت: محمد حامد الفقهي، دار المعرفة، بيروت، د/ط، ت.

فهرس الموضوعات

أ.....	المقدمة
ج.....	عنوان البحث
ج.....	أسباب اختيار البحث وأهميته
د.....	أهمية الكتاب المحقق
ه.....	الدراسات السابقة
و.....	صعوبات البحث
و.....	منهج دراسة الكتاب
ز.....	خطة البحث
2.....	تمهيد: نبذة عن مؤلف العقيدة الطحاوية وشراحها
2.....	أولاً: ترجمة الإمام الطحاوي:
5.....	ثانياً: العقيدة الطحاوية وأهم شروحيها:
7.....	القسم الأول: (قسم الدراسة) وفيه فصلان:
10.....	الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف
10.....	المبحث الأول: التعريف بالمؤلف
10.....	المطلب الأول: عصر المؤلف
10.....	أولاً: الحالة السياسية
11.....	ثانياً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية
12.....	ثالثاً: الحالة العلمية والثقافية
16.....	المطلب الثاني: سيرة المؤلف الذاتية والعلمية
16.....	أولاً: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه
16.....	ثانياً: ولادته، ونشأته، وطلبه العلم، وفاته:
18.....	ثالثاً: شيوخه وتلاميذه:
18.....	أ- شيوخه:
20.....	ب- تلاميذه:
22.....	رابعاً: مؤلفاته، وآراء العلماء فيه:
22.....	أ- مؤلفاته:
23.....	ب- آراء العلماء فيه:
25.....	المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف
25.....	المطلب الأول: مصادر المؤلف
28.....	المطلب الثاني: منهج المؤلف
28.....	أولاً: منهج المؤلف في الاستدلال
28.....	الاستدلال بالقرآن الكريم:
29.....	الاستدلال بالسنة النبوية الشريفة:

33.....	ثانياً: موقفه من الدليل النقلى والعقلى
35.....	ثالثاً: موقفه من الفرق الأخرى
35.....	أ- مذهب نجم الدين منكوبرس العقدي:
36.....	ب-موقفه من الأشعرية:
37.....	ت - موقفه من المعتزلة:
38.....	ث- موقفه من الخوارج.
39.....	ج- موقفه من السفسطانية
43.....	الفصل الثانى: دراسة أهم الآراء الكلامية لنجم الدين منكوبرس فى المخطوط.....
43.....	المبحث الأول: مسائل تمهيدية فى علم الكلام.....
43.....	المطلب الأول: حقيقة الإيمان، وأدلتها، وضوابطه.....
47.....	المطلب الثانى: مرتكب الكبيرة، واختلاف الفرق فيه:
52.....	المطلب الثالث: الوعد والوعيد
56.....	المطلب الرابع: الاستطاعة التى يوجد بها الفعل.....
59.....	المطلب الخامس: التكليف بما لا يستطاع والخلاف فيه
65.....	المبحث الثانى: قسم الإلهيات
65.....	المطلب الأول: الجهة وتأويلها فى حق الله تعالى:
73.....	المطلب الثانى: علم الله تعالى وتعلقه.....
78.....	المطلب الثالث: القدر والخلاف فيه
83.....	المطلب الرابع: القرآن الكريم، وهل هو مخلوق أم غير مخلوق
91.....	المطلب الخامس: الغلاة، والقدرية، والمجسمة، وموقف منكوبرس منهم.....
91.....	أولاً: المشبهة:.....
97.....	ثانياً: القدرية:
102.....	المبحث الثالث: قسم النبوات
102.....	المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء، وصفاتهم، وما يجوز فى حقهم، وما لا يجوز:
108.....	المطلب الثانى: دلائل ثبوت النبوة
113.....	المطلب الثالث: إثبات المعجزة، والولاية، والكرامة:.....
121.....	المبحث الرابع: قسم السمعيات (الغيبات)
121.....	المطلب الأول: الإيمان بالملائكة
121.....	أولاً: تعريف الملائكة.....
123.....	ثانياً: فضل الملائكة:
126.....	المطلب الثانى: العرش والكرسى.....
131.....	المطلب الثالث: إثبات الحوض والميزان
131.....	أولاً: الحوض
133.....	ثانياً: الميزان
137.....	المطلب الرابع: عذاب القبر، ونعيمه، وسؤال الملكين
141.....	المطلب الخامس: إثبات البعث، والحساب، والصراط
141.....	أولاً: إثبات البعث والحساب

145.....	ثانياً- الصراط:
148.....	المطلب السادس: خلق الجنة والنار، وفناؤهما
148.....	أولاً: خلق الجنة والنار
150.....	ثانياً: فناء الجنة والنار
156.....	القسم الثاني: تحقيق النص
156.....	أولاً: توثيق عنوان الكتاب
156.....	ثانياً: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه نجم الدين منكوبرس:
158.....	ثالثاً: النسخ المخطوطة
159.....	رابعاً: النسخة المعتمدة في التحقيق
160.....	خامساً: بقية النسخ
162.....	سادساً: صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق
169.....	سابعاً: منهج التحقيق
173.....	النص المحقق
174.....	المعراج
177.....	الحوض
179.....	إثبات الشفاعة
180.....	أخذ الميثاق
186.....	سعة علم الله وأزليته
188.....	أصل القدر
192.....	اللوح والقلم
198.....	العرش والكرسي
201.....	خَلَّةُ إِبْرَاهِيمَ وَمُكَلَّمَةُ مُوسَى
203.....	الملائكة والأنبياء والكتب
207.....	أهل القبلة
220.....	عدم جواز الجدل في القرآن
224.....	النهي عن تكفير المسلمين
230.....	القول في الإيمان
235.....	إيمان الشرح والتفصيل
240.....	أهل الكبائر
246.....	معاملة أهل القبلة
250.....	طاعة أولي الأمر
255.....	السمعيات
257.....	الحج والجهاد
260.....	ملك الموت وعذاب القبر
269.....	ذكر الجنة والنار
273.....	الاستطاعة

282.....	دعاء الأحياء للأموات
286.....	غضبه ورضاه تعالى
287.....	القول في الصحابة ومحبتهم (رضي الله عنهم)
293.....	في الخلافة بعد النبي عليه الصلاة والسلام
296.....	خلافة عمر رضي الله عنه
296.....	خلافة عثمان رضي الله عنه
297.....	خِلَافَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
297.....	العشرة المبشرين بالجنة
300.....	الصحابة والصحابيات
301.....	قتال علي رضي الله عنه
303.....	علماء السلف
303.....	رتبة الولاية والنبوة
309.....	أشراط الساعة
314.....	تحقيق الجماعة وإبطال الفرقة
317.....	تفسير الدين والإسلام
326.....	فقهاء الملة
333.....	الخاتمة
333.....	(النتائج والتوصيات)
336.....	الفهارس
336.....	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
347.....	ثانياً: فهرس الأحاديث
350.....	ثالثاً: فهرس الآثار
351.....	رابعاً: فهرس الأعلام
354.....	خامساً: فهرس الفرق
355.....	سادساً: ثبت المصادر والمراجع
392.....	سابعاً: فهرس الموضوعات